

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما شرع من العلم والفضل والبر والحق

مكتبة  
دار  
العلم  
والفكر  
بدمشق  
سنة  
١٣٤٥  
هـ

طه لا ماني  
الحق  
محض

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والفكر سلاحاً للحق  
والبر طريقاً إلى الجنة  
والعلم نوراً يضيء  
القلوب  
والفكر سلاحاً  
يقتل الجهل  
والبر طريقاً  
يصل إلى الله  
والعلم نوراً  
يضيء  
القلوب  
والفكر سلاحاً  
يقتل الجهل  
والبر طريقاً  
يصل إلى الله

دار النووي خاتم حسين العظيم رادي سلفه واولاده

المطبعة  
والمطبع  
في دمشق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



يا من جعلني من ورثة الانبياء واسالك ان تجعلني رأس الاتقياء وصل وسلم على سيد العرب  
والجموع صاحب الحج والكرم سيد الرسل والا صفياء ووعلى له وصحبه هداية الخلق بلا  
امتراء وبعده يقول لعبد المعظم بالحجل القوي ابو الحسنات محمد المدعو بعبد  
الكهفي الانصاري الايوي الحفي تجا وز الله عفي نبه الجبل وانحفي ان اجل ما صنف  
في علوم اصول الحديث من المختصرات المختصر المنسوب الى الفاضل النبيل والعالم  
الجليل الجامع بين المعقول والمنقول والحاوي على الفروع والاصول سيد فضلاء  
دهره وسند علماء عصره الامام المولانا السيد علي الشريف المجران تروح روحه بلكوم ارباب  
لذلك تراه قد اشتهر كاشتهار الشمس على رابعة النهار وطاف في الامصار كالطائر  
في الاقطار ورأيت الناس في هذا الزمان قد اشتغلوا بدينه وتدرسه بعلومه  
شرا يكفي محل جلبيه وخفيه فالهمني بالله تعالى ان اكتب له شرحا حيا ويا اصول  
المطالب وافية تحقيق المتأرب مسمياله **بظفر الاماني في مختصر المجران**  
وذلك حين قراءت بعض المتردين الى المختصر المذكور على وهذا من المنقول  
على هذا العبد الجاني قال رحمه الله تعالى متيننا بالتسمية **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

ومقتبساً من كلام الله تعالى الحمد لله رب العالمين ومتوسلاً اليه بالتصليّة  
 على خير البرية والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين وشارحاً  
 في المقصود بعد الفراغ عما يجب تقديمه عليه وبعداً اي بعد الحمد والصلوة فهذا  
 اي ما حضر في الذهن من المعاني فمختصر اي قليل المباني كثير المعاني جامع لمعرفة  
 علوم الحديث اي معرفة علوم اصول الحديث على حذف المضاف وهو علم  
 يعرف به احوال السند الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حيث الصحة  
 والضعف واوصاف اسناده من الاتصال والانقطاع والارسال والرفع والوقف  
 وغير ذلك واهوال رجاله من الجرح والتعديل مرتب على مقدّمته ومقاصد  
 الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وهو بحسب الظاهر لا يتعدى بعلى فاما ان  
 يكون بتضمين معنى الاشتمال يقال اشتمل الشئ على الشئ او يكون بتضمين معنى البناء  
 يقال نبى للدار على طبقتين وقد يقال الترتيب ايضا قد يتعدى بعلى بناء على ان معنى  
 الترتيب جعل اجزائه مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبته وهذا يتصور على نحو مختلف  
 فيعلم بعلى النوا المعين الواقع هو عليه المقدمه في بيان اصوله اي اصول  
 الحديث واصطلاحاته اي اصطلاحات هذا العلم المتن المشهور في تعريفه  
 ما ينتهي اليه الاسناد وهو متضمن للادوية والظواهر لانهم يعرفون الاسناد بالظواهر  
 طريق المتن فلذلك تركه المصنف وعرفه بما لا يرد عليه شئ بقوله هو الفاظ  
 الحديث التي يتقوم بها المعاني اضافة الالفاظ عهدية اي الالفاظ التي  
 صدرت عن صاحب الحديث فلا يسمى جملة الحديث متنه في ايراد الصلة اشارة  
 الى وجه تسمية الفاظ الحديث بالمتن فان المتن في الاصل ما اكتنف الصلبي من الجوان  
 وبه شبه المتن من الارض و متن الشئ و متن الشرح ومعنه الجبل المتين فمن كل شئ  
 ما به يتقوم ذلك الشئ ويتقوى به كما ان الانسان يتقوى من الصلبي متن الحديث

الفاظه من حيث انه يتقوم بها المعاني لا من حيث هي والحديث اعم من  
 ان يكون قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابي والتابعي  
 وفعله وتقريرهم اعلو ان معناها بقا الفاظ مستعملة في ما بينهم والخبر والحديث  
 والسنة والاثر فقبل بين الحديث والخبر يتباين كلي فالحديث ما جاء عن رسول الله صلى  
 عليه وعلى آله وسلم او الصحابي والتابعي والخبر ما جاء عن غير ذلك ومن ثوبقال المشغل  
 بالتاريخ اخبارهم للشتغل السنة الحديث قال بعضهم بينهم وبينهم اعم من خصوص طلق الخبر يصدق على كل ما جاء  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وغيره والحديث مختص بالاول فكل ما يصدق عليه  
 الحديث يصدق عليه الخبر ولا عكس كليا والتحقق عندنا باب هذا الفن ان الخبر  
 مرادف للحديث واختلفت عباراتهم في تفسير الحديث فقال بعضهم هو ما اضيف الى  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقولوا او فعلا او تقريرا او الى الصحابي والتابعي  
 ووجه فهو مرادف للسنة وكثيرا ما يقع في كلام الحفاظ ما يدل على المترادف وتداد  
 بعضهم اوصفة وقيل مر يا ايضا بل الحركات والسكنات النعبوية في المنام واليقظة  
 ايضا وعلى هذا فهو اعم من السنة وذكر ابن مالك في شرح منار الاصول ان السنة  
 تطلق على قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفعله وسكوته وطريقة  
 الصحابة والحديث والخبر مختصان بالاول فعلى هذا يكون الحديث اخص من السنة  
 وتفسير المصنف الحديث بالاعراض من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 والصحابي والتابعي وفعله وتقريرهم يشعر بتدادفه للسنة لانها عندنا لاكثر منسوبة  
 بهذا التفسير واما الاثر فهو لغة البقية من الغنى يقال اثرالدار لما بقي منه اطلاقا  
 هو المراد عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او عن صحابي او تابعي مطلقا  
 وبالجملة مرفوعا كان او موقوف او عليه جمهوا الحديثين من السلف واختلف وهو مختار  
 عند الجمهور كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم وبهذا المعنى سمي بالحافظ الطحاوي

كتابه بشرح معاني الآثار مع انه شرح فيه الاحاديث المرفوعة ايضا ولكن طبري كتاب  
 سماه تهذيب الآثار مع انه مخصوص بالمرفوع وما ذكر من الموقوف بطريقين المفضل  
 والتبع ومنه قواعدهم الادعية لما تورا لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 اله وسلم قاله يفتين كلام مسلو في خطبة صحيحة حيث قال دللت السنة على نفي رواية  
 المنكر من الاخبار كحصى دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق وهو الاثر المشهور عن  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم من حدثت عنى حديث يرى انه كذب  
 فهو احد الكاذبين حيث سمي الاحاديث المرفوعة اذ اصابها اصطلاح الفقهاء الخراسانيون  
 ومن تبهم على ان الحديث اسم للمرفوع والاثام للموقوف على الصحابة ولنا بين  
 ومنه تسمية محمد بن الحسن الشيباني كتابه الذي ذكر فيه الآثار الموقوفة بكتاب  
 الآثار وعلى هذا الاصطلاح مشى حجة الاسلام الغزالي في اجاء العلوم ولا مناقشة  
 في الاصطلاح والسند بفتحات اخبار عن طريق المتن والاسناد  
 هو رفع الحديث الى قائله هذا هو الذي ذكره الطيبي في خلاصته وهذا  
 المختصر من اية الى اخرة ملخص فيها ومن مقدمة حاشية للشكوك وذكر الحافظ السناني في شرحه  
 الحديث الى افظان الذين اعراق فيهما اصطلاحا اخر وهو ان الاسناد عبارة عن حكاية  
 طريق المتن والسند عبارة عن نفس الطريق واما تفسير استاذة الحافظين بحرف  
 في معنى المرفوع والموقوف من تحفة الفكر الاسناد ونفس الطريق فتشاع مع ما  
 من مخالفته لما سبق منه في اول كتابه ان الاسناد هو حكاية طريق المتن وهما  
 اي السند والاسناد منتقاران في معنى اعتماد الحافظ بالضم وتشديد  
 الفاء جمع حافظ وهو من احاط علمه بمائة الف حديث وعبداه الحجة وهو من  
 احاط علمه بثلاثة الف حديث وعبداه الحاكم وهو من احاط علمه بجميع الاحاديث  
 المروية متناو اسنادا وجرحا وتعديلا كما ذكره جماعة من المحققين وذكره على

القاسري في شرح شرح النخبة عن العلامة الحزري ان الرازي هو الناقل للحديث الاستاذ  
 والحديث من تحمل الحديث رواية واعتنى به حماية والحفاظ من يروي ما يصل اليه  
 ودعى ما يجتاز ليدية في صحة الحديث وضعفه عليهما يعني ان الحفاظ  
 والحديثين يقتضون على السند والاستناد في صحة الحديث وضعفه فان كان السند  
 ضعيفا حكما بضعف الحديث وان كان صحيحا حكما بصحة وجه يعلم وجه تسمية  
 السند والاستناد بهما فان السند في اللغة ما يعتمد عليه من جدار وغيره ولذلك  
 صار الاستناد من وثائق الدين ووسيلة للوصول الى الشرع المتين قال الطيبي في  
 خلاصته السند اخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سنداى معتد فسمى سندا  
 لا اعتمادا للحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه والاستناد هو رفع الحديث الى قائله  
 قال عبدالله بن المبارك الاستناد من الدين ولو لا الاستناد لقل من شاء ما شاء  
 فعلى هذا السند والاستناد يتقاربان في مضمونهما الحفاظ انتهى وفي مدارج السالكين  
 الاستناد من وثائق الدين ومن الوسائل الموصلة الى سيد المسلمين وقد بذل السلف  
 الصالح في تحقيقه اذ لو لا ما تميزت الاحاديث الصحيحة من السقيمة ولا تحصلت  
 الاستقامة للشرعية المنيفة فلذلك صار صلاحها وخطرها جسيما حتى قل فيه  
 بعض الافاضل انه كالسيف المقاتل والخبر المتواتر ما بلغت روايته  
 بالضم جمع الراوي في الكثرة مبلغا احالت العادة تواترهم حواي تواترهم  
 على الكذب ويدوم هذا اى اى العادة توافقت الرواية على الكذب فيكون  
 اوله اى زمان ظهور الخبر كآخره هو زمان الناقل ووسطه هو ما بين زمان  
 الظهور والنقل كطرفه يعني استوت جميع الازمنة في هذه الكثرة وهذا  
 مباحث شريفة في تحقيق الخبر المتواتر **الاول** الكلام على تسمين خبر و  
 انشاء الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب من حيث هو هو فلا ينتقص بقرينة

السماء تحتنا والله موجود فان الاول لا شك في كذبه والفاق لا شك في صدق لكنهما  
 من حيث انهما جزان يمتلان الصدق والكذب كليهما ولا حاجة الى ان يجمل  
 الواو الواقعة في تعريف الخبر على معنى او كما صدر من بعض الافاضل بل هو مضر  
 والانشاء ما لا يمتلها وقيل الخبر ما له نسبة في الخارج لو طابقها كان صادقا  
 ولولو يطابقها كان كاذبا والانشاء بخلاف ذلك وقال بعضهم لا نشاء كلام لفظه  
 سيب لنسبته غير مسبق بنسبة اخرى والخبر ما كان لفظه سيبا بالنسبة مسبوقة  
 باخرى **المبحث الثاني** ان صدق الخبر مطابقة للواقع وكذبه عدمها  
 لا ثالث لها وهو المختار الذي عليه ارباب الاختيار وقال المنظام ومن تبعه صدق  
 الخبر مطابقتة لا اعتقاد الخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ في الواقع وكذبه  
 عدم مطابقتة للاعتقاد وان طابق الواقع وانكرا الجاحظ بن مخر اخصار المخبر في  
 الصدق والكذب اثبت الواسطة فعرف صدق الخبر بمطابقتة للواقع الاعتقاد  
 جميعا وكذبه بعدمها جميعا والاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد عدم  
 المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقادك **المبحث الثالث**  
 ليس بكذب ولا صدق فكل من الصدق والكذب عنده اخص منه بالتفسير  
 السابقين ولكل من القائلين دلائل مبسوسة في موضعه **المبحث الثالث**  
 اكل خبر من حيث هو خبر وان كان يمتل الصدق والكذب لكن قد يعلم صدقة قطعا  
 بواسطة القرائن كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد يعلم  
 يعلم كذبه قطعا كخبر الخالف لخبر الله تعالى وقد يظن صدقة كخبر العدل وقديين  
 كذبه كخبر الفاسق وقد يشك فيه كخبر الجاهل **المبحث الرابع** الخبر ينقسم الى  
 اقسام ثلاثة احدها المتواتر وهو الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم توافقه  
 على الكذب بحيث يستوى فيه الازمنة الثلاثة وتأمينها يكون في اتصال وشبهة

المبحث الثالث

المبحث الثالث

المبحث الرابع

صورة لا مضي ويسمي بالشهور وهو ما كان احاد الاصل في القرن الاول ثم انتشر  
 حتى بلغ عدد التواتر كحديث الاعمال بالذيات وتبالتها ما يكون فيه اتصال منسبه  
 شبهة صورة ومعنى وهو ما يبلغ عدد مراته عدد التواتر في قرن من القرون ويسمي  
 بخبر الواحد هذا ما اصطاح عليه الاصوليون من اصحابنا واما عند اصحاب هذا القرن  
 فهو على ما ذكره ابن الصلاح وغيره على تسمين متواتر واحاد ثم الاحاد مستفيض وغيره  
 ويسمي تفسيره من ههنا اجلون هذه الاقسام للخبر مطلقا للحديث خاصة قبح  
 فقوله كالقران والصلوات الخمس تمثيل لا تنظير كما وهم البحث  
 الخافس منهم من عين العدد في المتواتر فقال الحديث الذي رواه اربعة  
 من الرواة يحصل العلم به اعتبارا باعتبار الشارع هذا العدد في شهود الزنا وغيرهم  
 من اعتبار الخمسة اعتبارا بعدد اللعان ومنهم من عين السبعة لاشتمالها على  
 ثلث نصاب الشهادة الاربعة والاثنتين والواحد ومنهم من قرأ العشرة بناء على  
 ان اقل الجمع الذي يفيد العلم عند الاصطحي عشرة وما دونهما احاد ومنهم من  
 عين اثني عشر كعدد النقباء في بني اسرائيل في قوله تعالى ربنا من انهم اثني عشر نقيبا  
 ومنهم من قال يحصل التواتر برواية الاربعة اخذ من قوله تعالى يا ايها النبي حسبك  
 الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا اذ ذاك اربعين رجلا وقال بعضهم يحصل العلم  
 في السبعين اخذ من قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا وقيل  
 في عشرين لقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وقيل اقل  
 ما يفيد العلم ثلث مائة وبضعة كعدد اهل بدر وهذه كلها وامثالها اقوال  
 فاسدة والتحقيق الذي ذهب اليه جميع من المحدثين هو انه لا يشترط للتواتر عدد  
 انما العبرة بحصول العلم القطعي فان رواه جم غفير ولم يحصل القطع به لا يكون  
 متواترا وان رواه جمع قليل وحصل العلم الضروري يكون متواترا البته وتحقيقه

بحث الخامس



فانما  
البحث  
الاساسي

و جامع لاصول لابن الاثير **البحث السادس** انهم اعتبروا في كون الخبر متواترا شرط اربعة او اقلها كون تعدد الرواة غير محصور بحيث لا يدخل تحت الضبط فالخبر الذي يكون قطعيا بسبب لقراءته الخارجية وان كثرت روايته لا يكون متواترا وكذا الخبر الذي كثرت روايته بحيث يبلغ عددهم تحت الضبط هذا هو المشهور بين الاصوليين واليه يصل كلام الحافظ ابن حجر في النخبة حيث عرف المتواتر بما يكون له طرق كثيرة بلا حصر عدد معين لكن قال ابن مالك في شرح المنار كون عدد غير محصور بشرط عند قوم و الجهم هو على انه ليس بشرط فان اهل الجامع لو اخبروا بالواقعة يحصل العلم بخبرهم وعرفه المحققون انه خبر جماعة يفيد العلم بصحة بقية بنفسه فهذا القيد يخرج خبر جماعة فاذا تعددوا بالقرائن الزائدة على الخبر كسوق الجيوب والتفج في خبر موت والده انتهى وحاصله ان مدار المتواتر حصول العلم الضروري بنفس الخبر سواء كان عدد محصور او غير محصور ولا يشترط عدم المحصور اليه اقال بعض مشايخ شرح النخبة عبارة ابن حجر فقال معنى قوله بلا حصر عدد معين انه لا يشترط فيه حصر العدد للمعين ليس معناه انه يشترط فيه عدم الحصر وهذا توجيه حسن وقال المولى الخيالي في حواشي شرح العقائد النسبية عند قول النسبة للمتواتر الغابت على السنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب التحريمية اشارة الى ان منشأ عدم التجوز العقلي لا يكون الاكثر تهم فلا نقض بخبر قوم لا يجوز النقل كذبهم بقريته خارجية يعني انه لا يكون متواترا لان منشأ عدم التجوز العقلي لا يكون اكثر تهم بل قريته خارجية انتهى وقال علي القاري في شرح شرح النخبة التحقيق ان احالة العادة قد تكون من حيث الكثرة غير المحافظة الوضعية وقد تكون بانضمامها كما اذا راوى عن المشرة المباشرة مثلا عشرون من التابعين فانه لا شك ان العادة تحمل اتفاق الاولين على الكذب ولا تحمل اتفاق العشرين من التابعين

عليه ولو كانوا عدولا وكذا اذا نقل عشرون من المفتين والمدرسين مسألة يحصل  
 بهما ولا يحصل في نقل عشريين من الطلبة او خمسين من غيرهم فلماذا الاصل في  
 باب التوافق على الاحالة والافادة دون اعتبار العدد والعلامة نعم قد يضاف الى العدد  
 ووصف تنقوي به الاحالة فيحصل به الافادة وثانيها كون عدد رواة بحيث  
 يحصل العادة توافقهم على الكذب زاد ابن حجر اتوا فقهروا وفرق بينهما في ما نقل عنه  
 بان التوافق هو ان يتفق قوم على اختراع شئ معين بعد المشاورة والتقرير بان لا يقول  
 احد خلاف ما يقوله الاخر والتوافق حصول هذا من غير مشاورة بينهم ولا اتفاق  
 انتهى وهذا الشرط متفق عليه واغترض ههنا بانه لو قيل بحيل العقل كان اولى لان  
 احالة العادة شيئا لا تستلزم احالة العقل اياه فلا يكون مستلزما لمحصل العلم اليقيني  
 فيحتاج ح الى الشرط الخامس واجاب عنه الفاضل اكرم بن عبد الرحمن السند  
 الملكي في شرح شرح الخبئة بانه لا فرق في هذا الموضوع بين احالة العقل واحالة العادة  
 فان مجرد التجوز العقلي لا يرفع وان بلغ العدد الغاية القصوى فمن اسند الاحالة الى  
 العادة المراد ان العقل لا يجوز ذلك من حيث العادة وثالثها رواية مثل هذا العدد  
 عن مثله من الابتداء الى الانتهاء قال الحافظ ابن حجر المراد منها في كون العادة  
 تحيل توافقهم على الكذب ان يبلغ عددهم فالسبعة العدول ظاهر وباطن مثل  
 العشرة العدول في ظاهر فقط فان الصفات تقوم مقام الذات فالمراد المائة  
 في افادة العلم لا العدة انتهى **وقرأ** نعم بان يكون ذلك الخبر مستندا لتمامه  
 الى احسن من شاهدة او سماع فان ما لا يكون كذلك يجوز دخوله الخلفيه كما  
 اتفق ان سائل سأل مولى ابي عوانة بنى فلو يعطه فلما دوى لخطه ابو عوانة فاعطاه  
 حينئذ فقال له السائل والله لا نفع لك يا ابا عوانة فلما صحوا وادادوا الدرع  
 وقف السائل بمني على طريق الناس وجعل يتلوى من رأى

منه

منه

منه

ايها الناس اشكروا يزيد بن عطاء اللثمي يعني مولى ابي عوانة فانه تقرب الى الله تعالى  
 اليوم فاعتق ابا عوانة فحجى الناس يرون فوجا فوجا الى يزيد وليشكروا له لذل الذي هو  
 ينكره فلما اكثر هذا الصنع منهم قال من يقدر على رده هو لاء اذهب يا ابا عوانة  
 انت حر لوجه الله كذا ذكره السخاوي في شرحه الا لقيه فلوان اهل مصر اخبروا بجدته  
 العالم او بوجوه الصانع لا يكون هذا الخبر متواترا وهذا الشرط لم يذكره ارباب  
 اللقن ولا بد منه وزاد ابن حجر شرط خامسا وهو ان يصحب خبرهم افادة العلم  
 القطع لاسماحه قال السدي في معان النظر شرحه فحبة الفكر هذا الشرط قد تفرغ  
 به والمشهور الاقتصار على الاربعه والتقدم به قال في بعض محاشي ان شيخنا استاذ  
 قال لا يخفى ان مقتضى كون المتواتر موجبا للعلم تقدمه بالذات على حصول العلم  
 منه لان اثر من ان اثره المرتبة عليه والشئ يتقدم بالذات على اثره فعد شيخنا الاسلام  
 الحافظ في النخبة حصول العلم من شروط التواتر المقتضى لتقدم الحصول بالذات  
 لا يخفى اشكاله الا ان يريد انه من شرط العلم بان متواتر فيوافق قول صاحب  
 جمع الجوامع انتهى وترادفنا الاسلام شرط اساسا وهو العدل والشرط اساسا وهو  
 الاسلام لكون الفسق والكفر مظنة للكذب قال ابن مولى هذا عند العامة  
 ليس شرطان اهل بلد لو اخبروا بقتل ملكهم يحصل العلم بخبرهم وان كانوا  
 كافرا انتهى وترادف بعضهم شرطان امانا وهو عدم اختوار بلدة واحدة منهم فمحمد  
 المجهول ليس بشرط كما في شرح جمع الجوامع للمحلى فان قلت لما لم يشترط الاسلام  
 يلزم ان يكون خبر اليهود بقتل عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام متواترا لانه  
 نقلته جماعة منهم بعد جماعة قلت ليس عدم تواتره لعدم الاسلام بل لعدم بلوغ  
 عددا من المخبرين بقتله هذا لتواتر فان الذين دخلوا على عيسى وشرعوا وتكلموا  
 كانوا سبعة او ستة والغالب انه لا يحصل العلم باخبار هذا العدد فالتخبرون جميعا

نظر الاماني

حالته اترقى الطبقة الاولى لو ان نجت نظر قتل اليهود وكسر اصنامهم وحرق كنانتهم  
 فانقطع خرق اليهود ولم يتبق منهم الا شرفة لا يحصل العلم الضروري خبره  
 فلا يكون خبر اليهود هذا متواترا **المبحث السابع** العلم بالحاصل بالمتواتر هل  
 هو نظري ام ضروري فقال امام الحرمين من الشائفة انه نظري واليه مال الكعبى  
 وابو الحسين لانه لو كان ضروريا لما احتج به الى ترتيب المقدمات وقد انفرد اليه فان  
 العلم به لا يحصل الا بعد العلم بان الخبر به فلا خبرت به جماعة لا يتصور تواترهم  
 على الكذب كل ما هذا شأنه فهو صادق فهذا ايضا صادق والتقدير بل الصحيح الذي عليه  
 جمهور الاصوليين والمحدثين هو ان العلم بالحاصل به ضروري لا يتجارب ال  
 تجشم الاستدلال وجواز ترتيب المقدمات لا ينافي ذلك كما في بعض المدهيات  
 لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليست له اهلية النظر كالعاصم اذا نظرت ملاحظة  
 العقول لتعبر بها **المجرب** بل وبهذا الظاهر الفرق بين العلم الضروري والنظري فالضروري  
 يفيد العلم بالاستدلال والنظري يفيد لا معه وايضا الضروري يحصل لكل سامع  
 حتى البله والصبيان والنظري لا يحصل الا لمن له اهلية النظر ويتفرع على هذا الاختلاف  
 اختلاف آخر وهو انه هل يشترط تقدم العلم بالشرائط فعندنا لا بل ايضا حصول  
 العلم بصدقه وعند القائلين يكون العلم به نظريا يشترط ذلك لا يقال جواز كذب  
 كل واحد يوجب جواز كذب الجميع لان المجموع ليس لانفس الاحاد فجوان  
 كذب كل واحد ليستلزم جواز كذب لكل فكيف يكون العلم بالحاصل به قطعيا  
 فضلا عن ان يكون ضروريا وايضا يلزم القطع بالنقيضين عند تواترهما وايضا  
 اذا عرضنا على نفسنا وجود اسكندر وكون الواحد نصف الاثنين فخلدنا في القو  
 بالضرورة فلو كانا ضروريين لم يكن بينهما فرق وايضا الضروري يستلزم الوفاق  
 وهو منقذ في المتواتر لا نناقول في الجواب اما اجمالا فاذا ذكر الامام فخر الدين الرازي

في الامرين من بان اذ ارجح الى وجدنا وجدنا ان العلم الحاصل بالمتواتر  
 ضروري كخبر صحيح بعد ادومك ولا ننظر الى اقامة الاستدلال فهذه الشبهات  
 المذكورة لا نجد لها قاذحة في ذاك العلم ولا تعلمها الامراض للمديهيات واما  
 تفصيلها فان حكوا الاحاد قد يخالف حكوا الجملة الا ترى الى قوة الجمل المتواتر من  
 الشعرات تكون اكثر من الشعر الواحد وترا ان النقيضين محال عادة ولا امتناع في  
 اختلاف الضروريات بحسب الوضوح بسبب كثرة الممارسة والاختار بالبال ونحو  
 ذلك من الاسباب التي لا توجد في الاخر وكونه ضمريا لا يستلزم الوفاق لجملة المتكلم  
 كما عرض ذلك للسوفسطائية ومن ههنا ظهر ان العلم الحاصل بالمتواتر علم قطع  
 كالبيان لا كما ظنت المعتزلة انه يوجب علوما نينة والهميان لاحتمال الكذب  
 فكل انهم ان المراد الاحتمال ناشيا عن دليل فوجود لا غير مسلم وان ارادوا به  
 مطلق الاحتمال فذلك لا يفرضنا **البحث الثامن** انه خرجوا عادة المتواتر  
 حصول العلم الضروري وقالوا ووجد المتواتر ليس منوطا على برهانية عدد دون عدد  
 انها العبرة بحصول العلم الضروري فكل ما يحصل به هذا العلم يحكم بكونه متواترا وقال  
 ابن الاثير في جامع الاصول العدد على قسمين كامل وهو اقل عدد يعرف العلم وانك  
 يحصل العلم ببعضه وتقع الزيادة لا فضلا والكامل ليس معلوما لنا لكننا نحصول العلم  
 الضروري نستدل بحصول العدد الكامل لا اننا نستدل بكامل العدد على حصول العلم واقل عدد يحصل العلم  
 الضروري معلوم لله تعالى غير معلوم لنا لا لا قدرته في حصول العلم لنا به حتى يكون عدد متواتر الخبر وان  
 المائة والما تين عشر علينا صحة ذلك وان تكلفنا تفسيره ان نرا انفسنا اذا قيل فلان في  
 السوق وشاهد جماعة فخرنا عن ذلك متوالي فان قول الاولي كقول الظن قول الثاني والثالث  
 يؤكد ولا يزال يتزايد تاكيد الا ان يصيب ضروريا انتهى فان قلت حصول العلم الضروري  
 موثقت على تواتر الخبر فلو توقع تواتر الخبر على حصول العلم لزم الدور قلت حصول العلم

فصل في بيان

البحث التاسع

البحث العاشر

البحث الحادي عشر

البحث الثاني عشر

البحث الثالث عشر

البحث الرابع عشر

البحث الخامس عشر

البحث السادس عشر

الضروري في الواقع موقوف على قوائم الخبر في الواقع والعلوم بتواتر الخبر موقوف على العلوم  
 بحصول العلوم فلا دور لتقارير البحثين **البحث التاسع** ان الخبر الذي اجتمع فيه  
 الاكابر منه في التواتر ولم يحصل العلم القطعي الضروري به يسمى مشهورا نقل متواترا  
 مشهورا من غير عكس كلي وهذا المعنى المشهور اعم من معنى اخر مقابل للتواتر  
 وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على السنة الناس فيصدق ح على اخبار الاحاد  
 التي نشرت في الافاق وكتبت في الاوراق ايضا **البحث العاشر** حصول العلم  
 الضروري من خص صيات التواتر وما اخبار الاحاد والمشاهد المؤيد بالقرائن  
 خلا تفيد الا العلم النظري وقيل لا تفيد العلم قال ابن حجر التحقيق ان النزاع لفظي  
 فمن جعل اطلاق العلم عليه تميها بالنظر ومن ابي الاطلاق حصل العلم بالتواتر  
 وقال لا يفيد غير الا الظن انتهى فتدبروا حفظ هذه العشرة الكاملة فانها  
 لما يحتاج اليه في هذا البحث كافلة **قال ابن الصلاح** شرع في مثال  
 للتقارير بعد الفراغ من تعريفها وهو شيخ الاسلام تقي الدين ابو عمر وعثمان بن صلاح  
 ابى القاسم عبدالرحمن بن موسى بن ابى النصر النصرى بالفتح نسبة الى جد لا  
 ابى النصر الشهير زوري الاصل الموصلى الدمشقى الدار والوفاء كان اماما بارعا متبحرا  
 في العلوم الدينية بصيرا بمذهب شافعي صول وفرو عن دايد طولى في العربية  
 والحديث والتفسير ذابادة وورع وملازمة الخير على طريقة السلف الصالحين  
 لا اعتقاد آراء رشيقة وفي الفقه فتاوى سديدة واعدا تميها الناجية في استحباب  
 صلوة الرغائب ومن تصانيفه مقدمة مشهورة في اصول الحديث ومشكل الوسيط  
 للقراني في مجلد والفتاوى في مجلد وكتاب ادب المفتى والمستفتى ونكت على المذهب  
 وفوائد الرحلة وطبقات الشافعية وشرح قطعة من صحيح مسلم اكثر النقل عنه النور  
 في معرفة وكانت ولادته سنة سبع وسبعين وخمسة مائة ووفاته سنة ست واربعين

وستائة في ربيع الاخر كذا في مرااة الحنان ليدافع له ترجمة طويلة في تاريخ تليدة ابن  
 خلكان والانس جليل في تاريخ القدس والتحليل لجيرالدين الحنبلي وطبقات الشافعية  
 لتقي الدين بن شهبة الدمشقي غيرها وقال حافظ بن حجر العسقلاني في غنبة الفكر  
 وشرحه ان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت في القديم والحديث فمن  
 اول من صنف في ذلك القاضي ابو محمد ادره مهر مزي في كتابه المحدث الفاضل لكنه  
 لم يسبقه في الحكاية ابو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب لوريته بله ابو نعيم  
 الاصبهاني فعمل على كتابه مستخرجا وبقى اشياء للتعقب فوجاه بعدهم ابو بكر الخطيب  
 البغدادي فصنف في تواريخ الرواية كتابا سماه الكفاية وفي آدابها كتابا سماه الجوامع  
 لاواب الشيفر والسامع وقل فن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مضمنا  
 شوجاه بعد لا بعض من تاخر عن الخطيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الامام  
 و ابو حفص لم يابني سماه الا يسع المحدث جهاه وامثال ذلك من التصانيف التي  
 اشتهرت ولبسطت اخضرت الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو حمزة  
 ابو عثمان بن الصلاح الشهير زوري تزيل دمشق فجمع لما ولى تدريس الحديث  
 بالاشرفية كتابا المشهور فهدب ففونه وامله اشياء بعد شئ فلهذا لم يحصل ترتيبه  
 على الوضع المتناسب اعني بتصانيف الخطيب المنفرقة فجمع شتات مقاصدها  
 وضم اليه فخب فواتدها فلهذا عكف الناس عليه انتهى كلامه من سئل  
**عن ابراهيم قال لذلك اى لتواتر في الحديث اشارة الى ان**  
 مثاله في الخبر غير الحديث كثير كقول القران اعيان ذلك اختلفت عباراتهم  
 في هذا الباب فادعى ابن حبان ومن تبعه عدم التواتر من الحديث وقال بن الصلاح و  
 تبعه جماعة ان من سئل عن ابراهيم قال لذلك في ما يروى اعيان طلبه ورجعها الحافظ  
 ابن حجر في النخب بيان كلامه الذي بين انشاء من قلة الاطلاع على كثرة الطرق و

احوال الرجال وصفاتهم المقضية لاعاد العادة ان يتواطوا على الكذب ويحصل منهم  
 اتفاقا ومن ياحسن ما يقرب به كون المتواتر موجودا ووجود اكثره في الاحاديث ان الكتب  
 المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوعة عندهم بعجمتها وصحة  
 نسبتها الى مولفها اذا اجتمعت على خروج حديث وتعددت طرقه تعدد احتمال العادة  
 تواطؤهم على الكذب الى اخر التواطؤ افاد العلم اليقيني بعجمته ومثل ذلك في الكتب  
 المشهورة كثيرا انتى ونقل عنه تلميذه النجاشي عنه انه ذكر من الاحاديث التي وصفت  
 بالتواتر حديث الشفاعة والحوض فمن عدد روايتها من الصحابة زاد على الاربعين  
 ومن وصفها بذلك القاضي عياض في الشفا وحديث من نبى لله مسجدا وحديث  
 ثرية الله تعالى وحديث الائمة من قرئش وكذا ذكر عياض حديث حنين الجذع وابن حرم  
 حديث النهى عن الصلوة في معاطن الابل وحديث النهى عن اتخاذ القبور مساجد  
 وابن عبد البر حديث هتزا العرش لموت سعد بن معاذ وغيره حديث اشتقاق القمر  
 وابن بطلال حديث النهى عن الصلوة بعد الصبح والصلواتى كلامه وتبعهما الحافظ السيوطي  
 فجزم بوجود الاخبار المتواترة فالت في ذلك او لا كتابا سماه الفوائد المتكاثرة في  
 الاخبار المتواترة مراتبا على الابواب او رده في كل حديث باسائده من خروجه وطرقه  
 ثم خصص في جزء لطيف سماه الازهار المتناثرة في الاخبار المتواترة مقتصر فيه على  
 عزو كل طريق لمن خروجه واورد فيها احاديث كثيرة منها حديث الحوض من رواية  
 فضيل وسبعين صحابيا ومنها حديث المسح على الخفين من رواية نحو سبعين  
 صحابيا ومنها حديث رفع اليدين في الصلوة من نحو خمسين صحابيا وغير ذلك  
 والتحقيق الذي مال اليه كثير من المحققين هو ان النزاع لفظي فمن جزم بوجود المتواتر  
 في ما يروى مراد المتواتر للمعنى كما يظهر من الامثلة الذي ذكرها ومن جزم بعدم  
 اولدتها مراد المتواتر اللفظي فانه لا يوجد حديث بعينه اجتمعت فيه شروط المتواتر



ومن سئل عن ابراز ذلك تفسر عليه ذلك ومنه من مثله بما أخرجه البخاري في كتاب  
 الايمان والعق والنكاح والندرة والحجج وبد الوحي من صحيحه وسلم والترضي للنساء  
 وابن ماجه واحمد والدارقطني وابن جبان والهي اوى في شرح معاني الآثار والبيهقي ابو نعيم  
 عن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انما الاعمال بالنيات في  
 بعض الروايات الاعمال بالنيات وفي رواية باخراد النية فردد ابن الصلاح بفتواه

**وجديت انما الاعمال بالنيات ليس من ذلك**

اي من الاخبار المتواترة وان نقله عدد التواتر واكثر حتى رواه عن يحيى  
 بن سعيد اكثر من مائتي راوي قيل سبعمائة اعيانهم مالك والنوري والاوزاعي ابن  
 المبارك والليث بن سعد وحماد بن زبير وسعيد ابن عيينة قال القسطلاني في ارشاد  
 السائر شرح صحيح البخاري قد ثبت عن ابي اسمعيل الطرمي الملقب بشيخ الاسلام انه  
 كتب هذا الحديث عن سبعمائة رجل من اصحاب يحيى بن سعيد انتهى لان

**ذلك طرا عليه اي عرض عليه من الطريان وهو العروض في وسط اسناده**

فانه لم يروه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا عمر ولعير وعنه الاعلمة  
 ولعير وعنه الاحمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ولعير وعنه الاصبغ بن سعيد  
 القطان ثم انتشر بعد ذلك فهو من الاحاد بالنسبة الى اوله مشهور بالنسبة  
 الى اخره هذا ما ذكره النووي وغيره وذكر ابن مندة في جمعه لطرق هذا الحديث  
 رواه عن رسول الله غير عمر سعد بن ابي وقاص علي بن ابي طالب ابو سعيد الخدري  
 وعبد الله بن مسعود وانس وعاوية وابن عباس وابو هريرة وعبادة بن الصامت  
 وعتبة بن عبد السلمي وھلال بن سويد وعقبة بن عامر جابر بن عبد الله وابو ذر  
 وعقبة بن مسلم وعتبة بن المنذر وعبد الله بن عمرو لا يصح مسندا الا من حديث  
 عمرو وقد تابع يحيى بن سعيد والتيمي علقمة ايضا علي بن ابيهم قتيبي عن عمر غير

علامة ابنه عبدالله وجابر وابو جحيفة وعبدالله بن عامر بن ربيعة وذو الكلاع و  
 عطاء بن ياسر ناشرة بن سمي وواصل بن عمر الجذامي ومحمد بن المنكدر ورواه عن  
 علامة غير الليثي سعيد بن المسيب نافع مولى بن عمرو تابع يحيى بن علي ورواه عن الليثي  
 محمد بن محمد ابوا الحسن الليثي وداود بن الفرات ومحمد بن اسحق بن يسار وحجاج  
 بن ارمطة وعبد ربه بن قيس الانصاري كذا نقله القسطلاني وعلى كل تقدير فلو يبلغ  
 عدد رواياته في الاول مبلغا احوال العادة توافقهم على الكذب كانتشارة في ما بعد

فكيف يكون متواترا لحدوث من كذب على صنعها فليتبوا مقعده  
 من النار نقله عن الصحابة الجرح والغفيري الجمع الكثير فقد اخرج  
 البخاري بالفاظ مختلفة من حديث زيد بن علي وانس بن ابي هريرة وقد اخرج ايضا  
 من حديث المغيرة بن شعبه وهو في الجنازة ومن حديث داثة بن الاسقع وهو  
 في مناقب قرين لكنه ليس بلفظ الوعيد بالنار صريحا وانفق مسلمو معه  
 على رواية حديث علي وانس بن ابي هريرة والمغيرة واخرجه ايضا من حديث  
 ابي سعيد وجهه ايضا في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود  
 وابن عمرو وابي قتادة وجابر وزيد بن ارقم وورد باسانيد حسان من حديث طلحة  
 بن عبيد الله وسعيد بن زيد وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وعقبة  
 بن عامر وعمران بن حصين وسلمان الفارسي معاوية بن ابي سفيان ورافع بن خليل  
 وطارق الاشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن عرفطة وابي امامة وابي موسى  
 الغافقي وعائشة وابي قرصافة فهو لاء ثلاثون نفسا من الصحابة وورد ايضا  
 عن نحو خمسين غيرهم باسانيد ضعيفة وعن نحو عشرين آخرين باسانيد ساقة  
 كذا ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري ثم قال وقد اعتنى  
 من الحفاظ بجمع طرقه فاول من وقف على كلامه في ذلك علي بن المديني

وتبعه يعقوب بن شيبه فقال روى هذا الحديث من عشرين رجلا من الصحابة  
من الحجازيين وغيرهم ثم ابراهيم الحارثي وابوبكر البزار فقال كل منهما انه ورث  
عن نحو اربعين صحابيا وجمع طرقه في ذلك العصر ابو محمد يحيى بن محمد فراد قليلا  
وقال ابو القاسم بن منداه روى الاكثر من ثمانين نفسا وقد خرجها بعض النيسابوريين  
فراد قليلا وجمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات بحجوزات التسعين  
وبدلت حزم ابن حية وقال ابو موسى المدني يرويه نحو مائة من الصحابة و  
قد جمعها بعدة الحفاظان يوسف بن خليل وابو علي البكري وهما معا صحت  
فواقع لكل منهما ما ليس عند الآخر فيحصل من مجموع ذلك كله في اية مائة  
من الصحابة على ما فصلته من حسن وضعيف وساقط مع ان كثيرا ما هو مطلق  
ذم الكذب عليه من غير تقيد بهذا الوعيد الخاص انتهى كلامه وقليل  
الكلام في ذكر من خرج هذا الحديث في رسالتي الاثار المرفوعة في اخبار الموضوعات  
فلتطلع فقيل هو اربعون هذا ما ذكر في مسند البزار وقيل هو

اثنان وستون كما قال ابن الصلاح عن بعض الحفاظ ذكره ابن الجوزي و

يهم العشرة المشتركة ولعزل العدد على التوالي في زياد هذا منقول عن  
الحافظ ابوبكر محمد بن احمد بن عبد الوهاب الاسفراغيني وبالفتح حتى قال ليس في  
الدين احاديث اجتمع عليها العشرة غير ما انتهى قال ابن الجوزي ما وقفت الا لان  
على رواية عبد الرحمن بن عوف انتهى وفي شرح صحيح مسلم للنوعى حكي لا ما  
ابوبكر البصيري في شرح رسالة الشافعي ان هذا الحديث روى عن اكثر من ستين  
صحابيا مرفوعا وذكر ابو القاسم عبد الرحمن بن منداه عدد من رواة فيبلغ  
ثمانين وسبعة وقال بعض الحفاظ لا يعرف حديث اجتمع على روايته العشرة المشتركة  
الا هذا واحاديث روى الاكثر من ستين صحابيا الا هذا وقال بعضهم روى ما اثنان

من الصحابة انتهى وقال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الفقيه ما نقله ابن الصلاح  
 من تخصيص هذا الحديث بهذا العدد ورواية العشرة منقوض بحديث المسح على الخفين فقد  
 حكى ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق بن مندرة في كتابه المستخرج انه رواه اكثر  
 من ستين صحابيا ومنهم العشرة وروى عن الحسن بن علي قال حدثني سبعون من اصحاب  
 رسول الله بالمسح على الخفين وجعل ابن عبد البر متواترا ايضا فحديث رفع اليدين  
 قد عزاوه غير واحد منهم ابن مندرة المذكور والحاكم الى العشرة وجعل ذلك من خصوصية  
 انتهى وفي الكشف الحديث عن من روى بوضع الحديث للحافظ برهان الدين الحلبي  
 قال شيخنا الحافظ العراقي القول بان روى هذا الحديث مائتان من الصحابة استبعادا  
 وقوعه وذكر شيخنا ايضا الصحابة للذين رواه على حروف المجموع في كتاب النكت على  
 ابن الصلاح في ما قرأته عليه قال فهو لا خمسة وسبعون ويحتمل من نحو عشرين اتفق  
 الشيخان على حديث اربعة منهم ثم قال شيخنا ولا يمكن التواتر في شيء من طرق  
 الحديث لانه يتعدر وجود ذلك في الطرفين والوسط بل بعض طرقه الصحيحة انما هو  
 افراد من بعض رواها وقد زاد بعضهم في عدة رواته حتى جاوز المائة لكنه ليس بشيء  
 وانما هي احاديث في مطلق الكذب كحديث من حدث عني بحديث يري انه  
 كذب فهو احد الكاذبين ونحو ذلك انتهى كلام الحلبي **اقول** هذا مؤيد لما  
 ذكرناه سابقا من قال بوجود التواتر اذ به المتواتر المعنوي وبه ظهر ما في كلام الحافظ  
 ابن حجر حيث قال في فتح الباري لاجل كثرة طرق هذا الحديث اطلق جماعة انه متواتر  
 ونازع فيه بعض مشايخنا فقال ان شرط التواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة  
 وليست موجودة في كل طريق واجب بان المراد باطلاق كونه متواترا رتبة المجموع  
 على المجموع من ابتداءه الى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في افادة العلم وايضا  
 فطريق انس محددا قد روي عنه العدد الكثير وتواترت عنهم نحو حديث علي رواه

ستة من مشاهير التابعين وكذا حديث ابن مسعود وابي هريرة وعبد الله بن مسعود  
 وابن نوفل فلو قيل في كل واحد منهما انه متواتر عن صحابته لكان صحيحاً فان الاعداد  
 المعين لا يشترط في التواتر بل ما افاد العلم كما قرده في نكت علوم الحديث وفي شرح  
 نخبة الفكر وثبت هناك الرد على من ادعى ان مثال التواتر لا يوجد الا في هذا الحد  
 وان امثله كثيرة منها حديث من نبى الله مسجداً والمسيح على الخفين ورفع اليدين  
 والشفاعة والحوض ورمي به الله في الآخرة وغير ذلك انتهى كلامه فان العلم الذي  
 لا بد منه في التواتر هو العلم الضروري لا مطلق العلم وحصول العلم الضروري  
 من طرق هذا الحديث ممنوع وما ذكره في شرح النخبة من الاستدلال على  
 وجود التواتر ووجود كثرة ضعيف جدا تقبه من كتب عليه فانهم استقاموا  
**والاحاد ما لو بينته الى التواتر هذا هو حده الاصطلاحى واما في اللغة**  
 فهو ما يرويه الواحد وحكمه انه يجب العمل به ما لو يكن مخالفاً للكتاب السنة  
 ولا يوجب العلم لوجود الشبهة في طريقه وقال القاساني والرافضة واحمد بن  
 حنبل على ما حكى عنه انه لا يوجب لعلوم والعمل كليهما لقوله تعالى ولا تقف على  
 ذلك به علم وقوله تعالى ان يتبعون الا الظن فانه يدل على استلزام العمل العلم فتى  
 انتفى العلم بخبر الواحد انتفى العمل ايضا لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم  
 ايضا ومعه من عكس ذلك فقال خبر الواحد يوجب العمل والعلم كليهما احتجاً بما  
 بوجوب الملزوم على وجوب اللازم والصحيح المختار عند الجمهور هو الاول انه يوجب  
 العمل دون العلم اما عدم كونه موجياً للعلم فظاهر لوجود الشبهة فيه واما  
 ايجابه العمل فبالكتاب السنة والاجماع والقياس اما الكتاب فقوله تعالى فلو  
 نفر من كل فرقة منهم طائفة لكي يتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا  
 اليهم لعلهم يحذرون بناء على ان ضمير ليتفقهوا ولينذروا ورجعوا الى

الطائفة وضمير الهمز وعلوهم راجع الى الفرقة اى فملاخيم من كل فرقة من المسلمين  
 طائفة من بني نهم ليتفقوا في الدين بالمخضوع عند العلماء في آفاق العالم وليندرد  
 قومهم بالباقية في البيوت لاجل تزقيب المعاش؛ محافظة الاهل والاموال اذا  
 رجعت تلك الطائفة الى تلك الفرقة فانه تعالى اوجب الانذار على الطائفة و  
 القبول على الفرقة اذ لا غاية للانذار الا القبول والفرقة اسم للثلاثة فصاعدا  
 فالطائفة اثنان او واحد فعلم ان خبر الاثنين والواحد يوجب العمل وايضا قوله  
 تعالى واذا خنا لله ميتاق الذين اتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه يدل  
 على ذلك لانه اوجب على كل من اتى العلم بيانه للناس ولا فائدة في البيات  
 الا القبول ولو تتبعت كلام الحق سبحانه وتعالى لوجدت كثيرا من الايات دالة  
 على ايجاب خبر الواحد العمل واما السنة فكثير منها يدل على ذلك منها ما روي  
 انه لما نزل الامر بالقول الا لكعبة من البيت المقدس في صلوة من رجل عنده  
 اليوم الثاني على اهل قباء وهم ركوع في صلوة النجم فاخبرهم انه قد انزل على رسول  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم النبوة قرآن وحولت القبلة الى الكعبة فاستداروا  
 كما هم وقبلوا خبر الواحد رواه البخارى ومسلم وابوداود والنسائي واليونعيم  
 في حلية الاولياء وغيرهم ومنها انه عليه الصلوة والسلام قبل خبر بركة في صلوة  
 انه صدقة حيث قال لك صدقة ولنا هدية رواه البخارى ومسلم كذا قيل  
 وكمية نظران غاية ما ثبت من هاتين الرأيتين قبول خبر الواحد لا وجوب  
 العمل به والمطلوب هذا اذا لاقى الاحسن الاستدلال بانه عليه الصلوة والسلام  
 بعث وحية الكلبى بالكتاب الى قيس الروم فلو كان خبر الواحد موجب للقبول  
 والعمل بما كان في بعث الواحد فائدة فكذلك كان عليه الصلوة والسلام يبعث  
 افراد العصاة الى الافاق لتبليغ الاحكام والايجاب على الانام فان قيل هذا

اخبار احاد فكيف يثبت به كون خبر الواحد حجة قلنا لتفاصيل ذلك وان كانت  
 احاد الا ان جملتها بلغت حد التواتر وتلقته الامة بالقبول فتكفي في معرض  
 الاستدلال واما الاجماع فهو انه نقل عن الصحابة ومن بعدهم الاستدلال بخبر  
 الاحاد واعتقادهم بوجوب العمل به في وقائع لا تحصى شاع ذلك في ما بينهم  
 فصار كالقول الصريح منهم واما القياس فهو ان التواتر والمشهور لا يوجد  
 في كل مادة فلور خبر الواحد تعطلت الاحكام وتعلق تقضت من ههنا  
 بطلان ما ذهب اليه البعض من قبول خبر الاثنين دون الواحد استدلالا بانه  
 عليه الصلوة والسلام لم يقبل خبر ذي اليمين في باب السهو حتى سأل عنه  
 ابابكر وعمر على ما هو مروي في كتب الصحاح ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال  
 فان خبر ذي اليمين كان في ما عو به البلوي وغيره من اجلاء الصحابة كان او  
 بالثلاثة كبر فلما لم يخبر به احد من الصحابة الا ذو اليمين خطر فخاله وان  
 نعله نطقت فيه فلذلك سأل عنه ابابكر وعمر الا ان خبر الواحد لا يقبل ههنا  
 تنبيهات شريفة تنشط بسمها الاذان وتفرح بالاطلاع عليها الاذهان **الاول**  
 قول هو خبر الواحد موجب للعمل معناه اذا كان دالا على الوجوب ولو يكن دالعا  
 لا مطلقا فلا يرد الخبر الدال على المنادى لعدم دلالة على الوجوب لا المنسوخ  
 لتحقق المانع او المراد بكونه يجب العمل به من شأنه ان يجب العمل به الدال على المنادى  
 والمنسوخ كذلك اذا كان مقبولين كذا ذكره الفاضل **السنن والتنبيه الثاني**  
 خبر الواحد قد يترجم كذبه ويغلب على ظن العالم المتبحر باحوال الحديث ذلك  
 لثبوت كذب ناقله وهو المراد وديطرح وقد يترجم صدق الخبر بان يثبت  
 صدقه وهو المقبول فيؤخذ به وقد لا يترجم صدقه ولا كذبه بان يكون المراد  
 مجهول الحال او مستورا لعدالة فيتوقف فيكون في حكم المجهود ما لو تظهر

فانما الاول

الثاني

قرينة تلحقه باحد القسمين **والثنية الثالثة** لا يتوقف قبول الخبر  
 الواحد بعد ثبوت صدق ناقله وسلامته عن العلة القادحة في القبول على ما مر  
 وشترط الحجابي احد امور اربعة اما رجع خبرا خرا وموافقة الظاهر لها وانتشاره بين  
 الصحابة او عمل بعض الصحابة بموجبه وراى في خبر ثبتت به امر متعلق بالزنى ان يرويه  
 اسبقته من العدول اعتبارا بالشهادة والصحيح عدم اشتراط ذلك لما مر وكذلك لا يشترط  
 المذكورة لقبول رواية النساء ومن رأى روايات ازواج رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم وغيرهن لم يشك في ذلك ولا البصر لقبول رواية الاعشى كرواية ابن ام مكرم  
 رضى الله تعالى عنه ولا عدم القرابة فيقبل للوالد والولد بخلاف الشهادة فانها  
 لا تقبل ولا عدم العداوة فيقبل للعدو ما على العدو ولا الاكثار من الرواية فيقبل  
 رواية قليل الرواية كابي بكر رضى الله تعالى عنه من الصحابة واما منا الاعظم من  
 الائمة بل تقبل رواية من روى حديثا واحدا ايضا وهم كثيرون في الصحابة كما ذكر  
 اساميهما ابن الجوزي في بعض رسالته وعد البخاري عبد الله بن زيد بن عبد ربه  
 صاحب روى الاذان ايضا منهم وتبعه الترمذي وجماعة فقالوا المراد بالاحديث  
 الاذان وليس كذلك كما نبه عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني في تهذيبه بل هو  
 وقال في الاصابة في احوال الصحابة وجدت له سبعة احاديث جمعها في خبر  
 فلا تغفل وكذا لا يشترط كون الراوى معروف النسب لا العلم بالفقه او بالعربية  
 كما ذكره ابن الحاجب في مختصره وجماعة من اصحابنا وهل يشترط كون خبر  
 الواحد موافقا للقياس الذي ذكره المتأخرون من اصحابنا هو انه يشترط ذلك  
 اذا كان الراوى غير فقيه كانس وسلمان وبلال ووجوه بان ضبط حديث رسول  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم عظيم وكان النقل بالمعنى مستفيضا في ما بينهم  
 والناقل لما كان غير فقيه لا يؤمن من ان ينقله بحيث يفوته بعض المراد فتدخل



الشبهة فيه والقياس يخلو عنها يفتن في مثله فيترك الحديث لثلاثين باب  
 الراي المفتوح بقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ومثله لا يجد في المصنعة اسم  
 مفعول من التصرية وهي جمع اللبن في الضرع بالشدا وتترك الحلب ليخيل المشتري  
 انها كثيرة اللبن فيغتري باشتراؤه وهو ما روى البخاري وغيره عن ابي هريرة رضي الله  
 تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تصروا الا بل والغنم  
 فمن ابتاعها بعد ذلك فهو خيبر النظرين بعد ان يجلبها ان راضيا امسكها وان سقطها  
 مردها وصاعا من تمر فهذا الحديث مخالف للقياس الصحيح فان تقدير ضمان العدة والتم  
 بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان من ذوات القيمة والمختار عدم اشتراط ذلك  
 قال القاضي عضد الدين الشافعي في شرحه مختصرا انما يجب من شروط قبول  
 الخبر الواحد كونه موافقا للقياس اعتبارا بوجوه خلافه لان الاعتماد  
 على خبرة والراوى عدل فالظاهر صدقه انما في شرح المنار لابن مالك اعلوان  
 اشتراط فقه الراوى لتقدير الخبر على القياس مذهب عيسى بن ابان واختاره  
 القاضي ابو زيد الدبوسي وخرجه عليه حديث المصلاة وتابعه اكثر المتأخرين من  
 اصحابنا قاما عند الكرخي ومن تبعه من اصحابنا فليس فقه الراوى شرطا للتقدير  
 بل خبر كل عدل مقدم على القياس اذ لا يمكن مخالفا للكذلك السنة المشهورة  
 لان تغيير الراوى بعد ما ثبت كونه عادلا امر من هووم والظاهر انه يروى كما سمع  
 ولو غير يغير على وجه لا يتغير به المعنى واليه مال اكثر العلماء ولهذا اقبل حمزة  
 حديث سجلى بن مالك في الجنين وقضى به وهو لو يكن فقيرا وان كان مخالفا للقياس  
 لان الجنين ان كان حيا وجبت الدية وان كان ميتا لا يجي عليه نفي و اجابوا عن  
 حديث المصلاة بانه انما لم يعمل به لثلاثة اللفظ الكذب هو قول الله تعالى فاعتدوا عليه  
 بمثل ما اعتدى عليكم وقد يمنع كون اليمين في نفسه فقيه لان كان يفتى في

زمان العصابة وما كان يفتى في ذلك الزمان الا القليل المجتهد انتهى نحو هذا قوله في  
 خبر الواحد الذي لا يكون مشهورا واما ما يكون مشهورا فلا يشترط فيه شيء من ذلك  
 بالاتفاق بل يقبل مطلقا ونحوه به الزيادة على الكتاب كما ذكره في مسألة مسلح الخمين  
 وهو مستفيض وغيره **اعلم** ان خبر الواحد القابل للتقارن منقسم الى ثلاثة  
 اقسام الاول المشهور وهو ما تكون له طرق محصورة باكثر من اثنين اى ثلاثة او  
 اكثر تسمى بذلك لوضوحه وهو المستفيض عند جماعة من الاصوليين تسمى بذلك  
 لانتشاره من فاضل الماء يفيض ايضا اذا سال ومنهم من فرقه بينهما بان المستفيض  
 ما يكون انحصار اكثر طرقه سواء في الابتداء والاشتهاء والوسط والمشهور اعلم  
 من ذلك تحديث انما الاعمال بالنيات لا يكون مشهورا ولا مستفيضا لان تقدمه  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلوه عم وعنه علقمة وعنه التيمي وعنه يحيى  
 ابن سعيد ثم انتشر بعد ذلك فلم تستوا زمنا في انحصار الطرق الكثيرة فان  
 قلت قد وردت هذه متابعات كما جمعها الحافظ ابن مندة قلت متابعات  
 كلها ضعيفة لا يقرب بها ولو يصح هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلوه الامن رواية عمرو ولا عنه الامن رواية علقمة ولا عنه الامن  
 رواية محمد بن ابراهيم التيمي ولا عنه الامن رواية يحيى بن سعيد كما قال الحاكم  
 وبه جزم الحافظ ابن حجر ومنهم من فرقه بين المستفيض والمشهور بان المستفيض  
 ما تلقته الامة بالقبول بدون اعتبار عدد دول هذا قل القفال انه والمتواتر  
 بمعنى واحد والقسم الثاني العزيز وهو ان يرويه اثنان او ثلثة كما ذكره ابن مند  
 وقره ابن الصلاح والنوى فعلى هذا يكون بين المشهور وبينه عموم وخصوص  
 وتعرفه ابن حجر بما لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين ويرد عليه انه ينق هو منه  
 ان اثنتيئة المروى عنه شرط وليس كذلك فلو قال اقل من اثنين عن اقل من

اثنين لم يلزم ذلك ولا صواب ان يعرف بما يرويه اثنان في بعض اصريق مثلا يصدق على  
 المتعلقين والمتشبهين ويكون بيده وبين المشهورين لان المشهور له طرق محصورة فوق  
 اثنين فان وجدت رواية اثنين عن اثنين في بعض الطريق لا يكون مشهورا بل يكون عزيزا  
 والقسم الثالث الغريب هو ما يتفرغ بروايته شخص واحد في اي موضع وقع التقرب من  
 مواضع الاسناد وان كان واحدا وتيقم الى الغريب المطلق والغريب النسبي وسياتي تفصيلا  
 وليعلم منها امر **الاول** ان فهو من زعم ان كون الحديث عزيزا شرط  
 للصحة وما ليه رئيس المغزلة ابو علي الجاني والصحيح ان ذلك ليس بشرط للصحة عند  
 ارباب التصحيح فان الصحيح ما وجد له اسناد صحيح وان كان واحدا على الصحيح وقال الحاكم في  
 كتابه علوم الحديث معر فالصحيح الصحيح الذي يرويه الصحابي الراجل عند اسمه  
 الجملة بان يكون له راويان ثمرين اوله اهل الحديث الى وقتنا كالتشهادة على الشهادة  
 قال ابن حجر هذا الكلام يرمى الى كون الغريب شرط للصحة انتهى وانما قال يرمى لان  
 الكلام الحاكم محملا اخر ايضا وتفصيله ان ضمير قول الحاكم ان يكون له راويان لا يجلو اما  
 ان يرجع الى الصحابي والى الحديث فان كان واجعا الى الحديث فلا يجلو اما ان يكون متعلق  
 قوله راويان لفظ من النبي عليه الصلوة والسلام او من الصحابي فان كان الضمير  
 واجعا الى الحديث ويكون المتعلق المحذوف لفظ من النبي عليه الصلوة والسلام  
 حتى يكون المعنى هو الذي يرويه الصحابي مع ان يكون لذلك الحديث راويان  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ان يكون البناء بمعنى مع فتح  
 يفهم منه انه لا بد من وجود الراويين في الطبقة الاولى وتوخذ اثنيتية الطبقة  
 الباقية من قوله ثمرين اوله اهل الحديث آو اما اذ جعل الضمير واجعا الى الحديث  
 ويكون المتعلق المحذوف لفظ من الصحابة حتى يكون المعنى هو الذي يرويه الصحابي  
 مع ان يكون لذلك الحديث راويان عن الصحابي او جعل الضمير للصحابي و

الامر الاول

عنه

يكون قوله بان يكون بياناً لروايات الجاهل لا يفصح تعدد الراوي في الطبقتين الاولى  
 وكذا في الطبقات الباقية على الاخير الامر الثاني ذكر القاضي ابو بكر بن العربي  
 ان يكون الحديث عزير شرط البخاري حيث قال انما بنى البخاري كتابه على حديث يرويه  
 اكثر من واحد انتهى وقال هو في شرح الموطا كان مذهب الشيخين ان الحديث  
 لا يثبت حتى يرويه اثنان وهو مذهب باطل بل رواية الواحد عن الواحد صحيح  
 انتهى ويرد عليه بوجهين الاول ما ذكره ابن جان في اوائل صحيحه بقول العجب  
 منه كيف يدعى على الشيخين ذلك ثم يزعم انه باطل فليت شعري من اين علم  
 انه عاشر لذلك فان كان متقولاً فليبينه وان كان عرفه بالاستقرار فقد وهو  
 في ذلك انتهى قال الفاضل المسندي في شرح شرح النخبة اقول على تقدير تسليم انه  
 ليس في الصحيحين من حديث الا كما ذكره من ابن عمر انه لا يثبت حديث عند  
 بدون الشرط المذكور فان الالتزام بالشرط في الصحيحين لمزيد الصحة لا يوجب عدم  
 ثبوت الحديث بدونه عندهما انتهى والثاني ان حديث انما الاعمال بالنيات  
 المرعى في الصحيحين حديث فخر لويرواه عن عمر لا علقمة فبطل الشرط المذكور واجاب  
 عنه القاضي بنفسه بقوله قد خطب عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انه عرفوا  
 لا تكروا ولا تعقب بانه لا يلزم من سكوته ان يكونوا سمعوا من غيره وبيان هذا لو سلم  
 في عمر منع في تفرغ علقمة عنه ثم تفرد محمد عن علقمة ثم تفرد يحيى عنه كذا قال  
 ابن حجر في شرح النخبة قال تلميذ السخاوي حاصل السؤال انه لم يرو عن عمر  
 الا واحد واصل الجواب الذي ذكره القاضي انه قد رواه عمرو وغيره عن رسول الله  
 فلا يحسن هذا الجواب للسؤال بوجه انتهى وقال علي القاري في شرح شرح النخبة  
 قلت قد يوجه بان خطبة عمر ما كانت خالية عن حضور التابعين فبالنسبة الى  
 التابعين بل الى الصحابي الذي لم يسمع من رسول الله يخرج علقمة عن التفرد بالنسبة

الى الصحابة الذين سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تقدير يومي عمر بن الخطاب  
 المقر ولعله خاطبه هو بقوله اما سمعتموني في عدم انكاره هو تصريح بالقدرة عذما خطر بالبال  
 انتهى وتعقبه الفاضل السدي اما رواة لابن رجاء خطاب عمر لم يقوله اما سمعتموني وعونه  
 بلا مستند لا ينع فان الماخوذ في الخبر رواية الاثنين لا احتمال الاثنين عظامنا ثانيا فان سماع  
 التابعي انما يخرج عن علقته عن المقر ولو اخبر ذلك التابعي سماعه وعمر فقتل علقته سماع الخبر لا يخرج  
 عن المقر ولو كان قول الراوي حثنا وخبرنا مخرجا للمحدث من المقر دلالة على الاشتراك  
 فهو يمكن الجواب عن الاعتراض الاول من قبل القاضي بان مراد ان شرط البخاري  
 الاثني عشر حقيقة او حكما او تلقى من سمع من عمر خطبته بالقبول وعدم الاعتراض عليه  
 وان لو ثبت السماع حقيقة لكنه يجعل في حكمه فان الغرض من انضمام عدل الراوي  
 الخبر عن السهو النسيان انتهى وقد يرد على القاضي باخر حديث مذكوري في نحو البخار  
 ايضا وهو كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله ومحمد سبحان  
 الله العظيم فان ابا هريرة تفرد به عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفرد به  
 عنه الزهري عنه وتفرد به عنه عمارة بن القفطاع وتفرد به عنه محمد بن الفضل عنه  
**النشر الامور الثالث** ادعى ابن حبان نقض دعوى القاضي فقال ان رواية اثنين  
 عن اثنين الى ان ينتهي اسناد الحديث لا توجد اصلا قال ابن حجر قلت ان المراد ان رواية  
 اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسندوا ما صورته الغريزي التي حررها  
 في حجة اذ بان يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين ومثاله ما رواه الشيخان من عند  
 انس والبخاري من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا  
 يروى احدكم حتى يكون احب اليه من والده وولده الحديث ورواه عنهما قتادة وعبد  
 بن صهيب ورواه عن قتادة وشعبة وسعيد عن عبد الغزي اسمعيل بن علي وعبد الوان  
 ورواه عن كل منهما جماعة انتهى قال ابن الجوزي اي العلامة ابو الفرج هبة

الامور الثالث

ابن علي بن الجحيم البغدادي المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسة مائة حصر الاحاديث بعيد  
 عن امكانه فضلا عن تعلية غير ان جماعة بالفوا في تتبعها وحصرها قال  
 الامام احمد بن محمد بن حنبل صححه سبعمائة الف وكسره وهو حسون الفوق قال  
 اي الامام احمد قد جمعت في المسند احاديث انتخبها من اكثر من سبعمائة  
 الف وخمسين الفا فما اختلفت فيه فارجعوا اليه وما لم تجدوا فيه  
 فليس بحجة هذا القول من الامام احمد منبى على تتبعه واستقرائه وفوق كل في علم  
 عليه فاندفع ما اورد عليه من ان الظاهر ان هذا القول موضوع على احمد لان في الصحيحة  
 من الاحاديث ما لا توجد في مسنده مع الاجماع في صحته او المراد بهذا الاعداد اي  
 سبعمائة وكسر الطرف لا المتون عبارة ابن الجحيم في بعض سائله هكذا عدد احاديث  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيضا مكانه غير ان جماعة من اهل العلم بالفوا في تتبعها  
 وحصرها ما يمكنه فاخبر كل منهم عن وجوده فحدثنا عن ابي عبد الله انه قال كنت  
 عند اسحق بن ابراهيم بن عيسى ابور فقال رجل من اهل العراق سمعت احمد بن حنبل يقول  
 صححه احاديث سبعمائة الف وكسره وهذا الفتى يعني ابان زرعة قد حفظ سبعمائة الف حديث  
 وحدثنا عن حنبل بن اسحق قال جمعا احمد بن حنبل انا وصلح وعبد الله وقرأ علينا  
 المسند وما سمع منه غيرنا وقال لنا هذا كتاب جمعه وانتخبه من اكثر من سبعمائة  
 الف وخمسين الفا فما اختلف المسلمون من الحديث فليرجعوا اليه فان وجدوا فيه  
 او لا فليس بحجة وحدثنا عن الحسن بن اسمعيل الربيعي قال قيل لابي عبد الله احمد بن حنبل وانا  
 اسمع كوكبي الرجل من الحديث ايكفيه الف قال لا قال فما اثنا الف قال لا قال فثلاث مائة  
 الف قال لا قال فاربعمائة الف قال لا قال فخمسمائة الف قال ارجو وروى عن يحيى  
 بن معين مثل هذا وروى عن احمد بن العباس قال سألت احمد بن حنبل عن الرجل يكون  
 معه مائة الف حديث هل يقال له صاحب حديث قال لا قلت عند لامائة الف حديث

قال لا قلت فثلثة ائمة الف فقال بديه هكذا يقلها ونقل عن محمد بن اسمعيل البخاري انه قال  
 صنفت كتابي الصحيح في ست عشرة سنة خرجته من ستائة الف حديث وجعلته حجة في  
 ما بيني وبين الله تعالى فان قيل كل ما يحوي مسند احمد في ائمة الاربون الف حديث  
 منها عشرة الف مكررة فكيف يقول احمد صحاح الحديث سبائة الف وخمسون الف و  
 مسند الايام خمسة الف الف الف يقول ما لم يحيد وارب ثمانين بحجة فان سبائة الف  
 فان جواب ان المراد بهذا العدد والشرق لا المتون انتهى كذا في المقاصد لما فرغ عن

المقدمة شرع في مقاصد وهو جمع مقصد بمعنى المقصود اعلوان من الحديث  
 نفسه لا يدخل في الاعتبار في البحث عن احواله عند علماء هذا الفن الا نادرا

بل يكتب الحديث صفة من القوة والضعف بين بين فيبحث في هذا  
 الفن عن الحديث من حيث التشابه صفة من القوة او الضعف او الدرجة المنقطة

ذلك اما بحسب وصاف الرواة بالضم جمع الراوي من العدالة والضبط  
 والحفظ وخلافها وبين ذلك في هذه الاوصاف التي هي العدالة والضبط والحفظ

وهي علمي تتفاوت في الحديث وتتفاوت درجات الحديث بحسب درجاتها رواية الاقن  
 والاضبط تكون اقوى من رواية من هو دون ذلك لان الصفات تقوم مقام الابدان  
 فقوة الصفة تكفي في حقوية الحديث وضعفها يكون مضعفا له ومن توترى الحديثين

يرجحون الحديث بحسب حال روايته مثاله في ايمان بن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى  
 اله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ورواية يزيد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فاشا

اخذ برواية يزيد وذهب الى انه لا يجوز النكاح حاله الاحرام وقال ابو حنيفة واصحابه  
 لما تعارضت الروايتان احتجنا الى الترجيح وظاهر ان ابن عباس احفظ واصبغ

يزيد فاخذ بروايته احسن واولى او بحسب الاسناد من الاتصال و  
 الانقطاع والارسال والاضطراب ونحوها من النكاح الشدة وغيرها

وعلى هذا أي بناء على الكتاب الحديث صفة من الضعف والقوة إما مجده في صواب  
 البراعة أو مجب حال الاسناد ينقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف هذا أي هذا  
 التقسيم للحديث إذا نظر إلى المتن يعني ان انقسام هذه الاقسام انما هو امتداد الحديث  
 وأما إذا نظر إلى وصاؤه الرهالة فقبيل في تقسيم الراوي باعتبار صفاته هو  
 ثقة عدل ضابط فإنه من الفاظ التقدير وإرجمها عند المحدثين الوصف بأجل على  
 المبالغة أو عبر بأجل كوثق الناس واضبط الناس واليه المذتهى في الثبوت وهل يلحق به  
 قول الشافعي في ابن مهدي لا يعرف له نظير في الدنيا تزود فيه الفاضل السنن والنظر  
 نحو قوله ما يليه كقولهم فلان لا يسأل عنه ونحو ذلك ثم ما تأكد بصفة من الصفات  
 الدالة على الموثوقين ككثرة ثقته وثبت نبت قال السخاوي وأكثر ما وقفنا عليه من قول  
 ابن عبيد بن حماد بن عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة إلى ان قاله تسع مرات وكانه سكنت لا تقطأ  
 نفسه انتهى ويدخل في هذا المنة قول ابن سعد في شعبة ثقته ما من وثبت حجة  
 صاحب حديث ومن هذا القبيل قولهم عدل ضابط على ما عدل الحافظ ابن  
 حجر وثق تش في ذلك بأنه ليس في هذا اللفظ ما يزيد على الثقة فالأولى ادخاله  
 في المرتبة الثالثة وهي ما انفرد فيه بصيغة واحدة تدل على الموثوق ككثرة وثبت لو كان  
 محصفاً أو حجة أو امام أو ضابط أو حافظ إذا اتصل ذلك مع العدالة فإن مجرد  
 الوصف بواحد من الضبط غير كان في الاحتجاج جديدهم والظاهر من مجرد الوصف  
 بالاعتقان مثل الموصف بمجرد الضبط فإنهما متقاربان وتصنيع ابن حاتم لغيره فإنه  
 قال إذا قيل للواحد انه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يجزى جديدهم انتهى حيث امر في  
 المتقن بالثبوت بدون أو الفاصلة لقولان الحجة والثقة وإن كان كل واحد منهما  
 معدوداً في هذه المرتبة ولكن الحجة أقوى من الثقة ولهذا قال عثمان بن أبي شيبة  
 في احمد بن عبد الله بن يونس ثقة وليس حجة قوله ليس به باس ولا باس به



عند غير ابن معين وابي خزيمة المشقي فان الثقة ولا باس به عندهما فتساويان في الجهو  
 على التفاوت بينهما ومن هذا المرتبة قولهم صدوق او مأمون او خيار الخلق ثم ما  
 اشعر بالقرب من التجريح وهو ادناها كقولهم ليس ببصير عن الصواب او شيخه او يروي  
 حديثه او يعتبر او شيخه وسطا وروي الناس عنه او صلح الحديث او يكتب حديثه او  
 مقارب الحديث بكسر الراء ونقحها او صليها وصدوق ان شاء الله او ارجوان لا باس  
 به ونحو ذلك فلهذا ست مراتب للتعديل ذكرها السخاوي في شرحه الالفيه واكتفى  
 استاذنا في النسخة على ذكر الالوية والاثالثة والسادسة ومنها من جعل للثانية اولى فعندنا  
 خمس والذهبي لم يذكر في مقدمة ميزانه الاولين بل جعل للثالثة اولى وتبعها  
 العراقي في الالفيه فعندها المراتب اربع ثم الحكموني هذا المراتب الست هو الاحتجاج  
 بالاربعة الاول تعادوا اما التي بعد ما فلا يجتزأ احد من اهلها لكون الفاظها لا تشعر  
 جد الضبط بل يكتب حديثه ويختبر هل له اصل من رواية غير ذلك اذ كما ان الصلاح  
 يقال الذهبي ان قولهم ثبت وجهه وامام ثقة ومثقف من عبارات التعديل التي  
 لا تراخ فيها واما صدوق وما بعده اعني من اهل المرتبتين الاخيرتين فمختلف فيها  
 بين الحفاظ هل هي توثيق او تليين وبكل حال هي منخفضة عن كمال مرتبة التوثيق  
 ومرتفعة عن مرتبة التجريح انتهى او غير ثقة او متهم او مجهول او كذوب  
 بالفتح على وزن فعول او نحو ذلك هذه من الفاظ الجرح وذكر ابن حجر في شرح  
 النسخة ثلث مراتب اسماها الوصف بادل على المبالغة كالكذب الناس ثم جاني  
 وكذاب واسهلها لين وسيق الحفظ او في ادنى مقل وضحة وتجعل العراقي في الالفيه  
 مراتب الجرح خمسة فجعل المرتبتين الاولين مرتبة واحدة وذكر اربعة اخرى والذبي  
 ذكرها السخاوي هو ان مراتب الست اولى ما يدل على المبالغة كالكذب الناس او اليه  
 المنتهي في الكذب او هو دكن الكذب او منبته او معدنه او نحو ذلك الثانية

ما هو حرون ذلک کالذوالکذاب والوضاع ما تھا وان اشتمت علی لمبا لکنها دون  
 الاولی وکذا یضع ویکذب انثالثه ما یدلہا کقولہم فلان سیرقا کحديثه هو اھون من  
 الاولیین کما قال الذھبی لان سراقۃ الحدیث ہی ان ینکون محدث یحدث بحدیث  
 نجیحی السارق ویدعی انہ سمعہ ایضاً منہ او ینکون الحدیث عرف برأویہ فیضیفہ لراوی  
 کثیراً ولا یشتک انه اھون من الکذاب والوضع ومنہ قولہم فلان متهم بالکذاب  
 ورائی وضع اوساقط اوھا لکی او ذاہب الحدیث او متروک الحدیث او ترکواہ او لا ینتہر  
 بہ او لا ینتہر بحدیثہ اولیس بالثقة او غیر ثقہ وخصی فی الرابعۃ ما یدلہا کقولہم  
 فلان سرہ حدیثہ او مردود الحدیث او ضعیف جداً او لا یؤثر او کم قد طرحواہ او مطروح  
 الحدیث او مطروح او لا ینتہر حدیثہ او لا یشتک کتابہ حدیثہ او لا یشتک الرمیۃ عنہ ومنہ  
 قولہم لیس بشی اولی اشئی ونحوہ عند الجھولہ قال ابن القطان ان ابن معین اذا  
 قال فی الراوی لیس نجیحی فانما یرید بہ انہ لہو وحدثنا کثیراً الخامسة ما دونہا  
 وہی فلان لا یحیی بہ او ضعیفہ او مضطرب الحدیث اولہ ما ینکروا ولہ منا کثیراً ومنکر  
 الحدیث او ضعیف السادسة وہی اسهلها قولہم فیہ مقال او ادنی مقال او  
 ضعف او ینکر مرۃ وبعینہ اخرى اولیس بذالک اولیس بالقوی اولیس بالمتین اولیس  
 بحجۃ اولیس بحدیث اولیس بامون اولیس بثقة اولیس بالمرضی اولیس یحیی نہ اولیس  
 بالکافی لونی غیرہ اوفق منہ اوفیہ شیئ اوفیہ جمالیۃ او لادری ما هو وضعف اوفیہ  
 ضعف او شیئ الحفظ اولین الحدیث اوفیہ لین عند غیر الذار قطنی فأنہ قال اذا  
 قلت لین لا ینکون ساقطاً متروکاً الاعتبار ولكن ہجرھا شیئ لا ینسقطہ عن العداۃ  
 فمنہ قولہم تکلم فیہا وسکتوا عندا و فی نظر عند غیر الخاری واما عندا فہما  
 داخلان فی المرتبۃ الرابعۃ کذا قیل یقول الذھبی فی سیر اعلام النبلاء قال بن المنبر  
 سمعت الظاہری یقول ارجوان بقی اللہ ولا یحاسبنی علی ان اغتبت احداً قلت

صداق رحمه الله ومن نظري في كلامه في الجرح والتعديل علمه سريعه في الكلام على الناس  
 واتصافه بالضعف مما فانه اكثر ما يقول لمنكر الحديث سكتوا عنه وفيه نظر ونحو هذا  
 انتهى وقد ذكر السنخاوي في شرح الالفية ان الحكم في المراتب الاربعه ان هذا المراتب الست  
 ان لا يخرج بواحد من حديث اهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به وفي المراتب الاخرتين  
 ان يخرج حديث اهلها بلا اعتبار وقال ايضا بعد ان ذكر منكرا حديث من مرتبة الخامسة  
 لكن قال البخاري كل من قلت فيه منكرا حديث لا يخرج به ولا يجعل الشهادة عنه وضيع شفيها  
 يشتر المشي عليه حيث قل في نتيجه فقول المحدثين متروك وساقط وافاض الغلط  
 او منكرا حديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوي وفيه مقال ولكن يساعد  
 كونها من التي بعد ما نقل الشيخ الخراقي في تحفه الجرحي اذ كبر الاجماع كثيرا وما يطلقون  
 المنكر على المروي لكونه مروي حديثا واحدا ونحوه قول الذهبي في ترجمه عبد الله بن معاوية الزبيري  
 في الميزان قولهم منكرو الحديث لا يعني ان كل ما رواه منكر بل اذا مروي الرجل جمله وبعض ذلك  
 مناكير فهو منكرو الحديث انتهى كلامه نقل السنخاوي ايضا عن شرح الامام ابن دقيق العيد قوله مروي  
 مناكير لا يقضي بحججه ترك روايته حتى تكثر للمناكير في روايته ونهته الى ان يقال منكرو الحديث لا ر  
 منكرو الحديث وصف في الرجل يتبع به ترك حديثه انتهى ونقل الفاضل السدي عن تنزيه  
 الشريفة في الاحاديث الموضوعة حديث من اتخذ في داره ديك ابيض لوقفه الشيطان و  
 السنخاوي قال بن الجوزي انه موضوع وتعبه ابن الحافظ ابن حجر قال لا وجه حكمه بالوضع فان  
 ابن سعد والدا علي بن المدينين من رواته ضعيفان لكن لا يبلغ امرها الى الوضع وعبد الله  
 بن صالح من رواته صدوق الا ان في حديثه مناكير قلت وقال الذهبي في الميزان مروي  
 عنه البخاري في الصحيح على الصحيح الا انه يقول لو صدقنا عبد الله ولا ينسب وهو هو انتهى  
 كلامه ثم قال السدي ومما يؤيد ما ذكره ان له منكر له مناكير نحو ما ليس مقتضيا  
 لتركه فاني علم الوهم والتكاذب فمشار كان في كونها من اسبابها بل لا بد وان كان الوهم

اخذت من النكارة وكان قولنا له متاكيرا يدل على وقوع الاحاديث المنكرة منسكداك  
 قولنا له او هام يدل على وقوع الاحوام ولا دلالة للفظين على الاعتبار بنكارة الحديث  
 وانوهم فلو كان الاولي من الفاظ الجرح لكان الثاني ايضا كذلك مع انه قال ابن حجر في  
 تقريب التهذيب له او هام في مثل حماد بن سليمان والمثاله من لو يختلف احدانه من يمتد  
 به رويته انتهى فيكون البحث عن الجرح والتعديل اذا نظر الى صفات الراوي  
 فاطلق عليه لفظ من الفاظ الجرح والتعديل يكون ذلك مجتمعا عن الجرح والتعديل ولكن  
 هذا اذا عول على وجه التفریک والقران مع الاخر فقد يقوون فلان ثقة اضعف  
 ولا يريد من به انه ممن يحتج بحديثه او ممن لا يحتج به بل تا ذلك بالنسبة الى ما قرنت  
 به على حسب السؤال وامثاله كثيرة منها ما قال عثمان للرومي قال سألت ابن معين عن  
 العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه كيف حديثه ما فقال ليس به باس قلت هو صاحب ليك ام سعيد  
 المقبري قال سعيد اوفى والعلاء ضعيف فهذا الحريد به ابن معين ان العلاء ضعيف  
 مطلقا بديل قوله انه لا باس به وانما المراد به انه ضعيف بالنسبة الى سعيد وعليه  
 يعمل اكثر ما ورد من اختلاف اسمة الجرح والتعديل من وقع به رجلا في وقت وجوه  
 في وقت اخر قد يكون الاختلاف لتغير جهته كما هو احد الاحتمالين في قول اللدقيني  
 في الحسن بن عفيف انه منكر في موضع آخر انه متردد وثانيها عدم تفرقتين للفظين  
 بل هما عنده من مرتبة واحدة كذا ذكره السخاوي في شرح الالفية واذا نظر الى  
 كيفية اخذ هو وطرق تحمل هو الحديث من القراءة والسماع  
 والاجازة مع المناوذة او بدونها وغير ذلك من الكيفيات كان البحث عن اوصاف  
 الطالب ان كيف حصل وكيف اخذ واذا بحث عن اسمائهم والسابهم  
 بالجمع لسب كان البحث عن تعيينهم في الاول وتثبيحهم واتهم  
 في الثاني وهذا البحث يشمل على بيان كثيرة فمنها بحث المهمل وهو ان يروى

ان

الروى عن اثنين متفقين في الاسم فقط ومع اسم الاباء ومع اسم الجدا ومع الاتفاق في  
النسبة ولو تميز بما يخص كلاهما أو مثل ذلك في صحيح البخاري كثيرا لهذا اعترض عليه بعضهم  
بانه يروى احاديث عن شيخ لا يظهرها له و قام بعض الحفاظ كالحاكم والكلابي والبخاري  
لبیان هذه المرات البخاري لكن لم يتيسر لهم الاستيعاب استوعب الحفاظ ابن حجر في مقدماته  
فقر البخاري بكلامه عليه فمثل ما اتفقت الرواة في الاسم فقط ما ورد في صحيح البخاري  
حدثنا احمد حدثنا ابن وهب قال سمعت ابا رافع الصوفى في المسجد وفي باب ما قام  
الرجل عن يسار الامام وفي من اين يوقى الجمعة وفي باب الحجاب في العيد وفي باب نقض  
شعر امرأة من كتاب كجماز وفي باب كيف الاشعار للميت وفي كتاب الحج في ثلاثة مواضع  
احدها في باب قوله تعالى ياتقوا رجالا وثايبها في باب هل نجد وثايبها في باب الخوف  
على غير ضرة وفي بدء الخلق وفي باب غزوة خيبر في باب تفسير سورة الاحقاف وفي  
اختلاف الحفاظ في تعيين احمد في هذه المواضع هل هو احمد بن صالح الطبري او هو احمد بن  
الاحمد بن عبد الله بن وهب وابن اخي بن وهب فقال ابو علي احد رواة الصحيح عن ابي بصير  
تلميذ البخاري انه في هذه المواضع كلها احمد بن صالح وقال الحاكم ابو محمد الكرابيسي انه  
ابن اخي بن وهب وقيل هذا وهم لان مشايخ البخاري الذين لم يخرج عنهم في الصحيح  
قد روى عنهم في بقية كتبه كابن صالح وهو وجد له رواية عن احمد بن اخي بن وهب في  
من تصانيفه وقال ابو عبد الله بن مندة كلما في الجامع احمد عن ابن وهب فهو ابن صالح  
واذا حدثت عن احمد بن عيسى نسبة وقال الحفاظ ابن حجر قلت اختلفت رواة الصحيح  
في تعيين هذه المواضع فالموضع الذي في الصلوة نسبة للوليد بن بكر بن صالح واما  
الموضع الثاني فلم يروى له من رواة من روايات لكن جزم ابو نعيم في المستخرج بانه  
ابن صالح واخرجه من طريقه واما الموضع الذي في الجمعة فنما في رواية ابي ذر  
عن مشايخه وفي اصل ابى سعد بن السمان فمضى بايا بن صالح واما الموضع الذي

في الصيد فهو منسوب بابن عيسى في رواية ابى ذر كما في رواية ابن عساكر عن مشايخه ووقع  
 في رواية ابى علي منسوب بابن صلح واما موضع الجأثر فقال ابو علي في الاول منها ابن صلح  
 وقال في الثاني كذلك واما المواضع الثلاثة التي في الجحج فوقع في رواية ابى ذر حدثنا بن  
 عيسى في كلها ووافقه ابو علي في الاولين وخالفه في الاخر فقال ابن صلح واما موضع عزوة  
 حبيب فوقع في بعض الروايات احمد بن صلح واما موضع بدء الحلق فوقع في رواية  
 ابى علي احمد بن صلح ايضا واما الموضع الذي في التفسير ففي رواية ابى ذر ابن عيسى  
 واهل الباقين انتهى كلامه ملخصا ومثال ما انفقت الرواة في اسمائه هو وانسابه هو  
 الخليل بن احمد فانه سنة الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم الضوي مروى  
 عن عاصم الاحول وذكره ابن حبان في الثقات والثاني الخليل بن احمد ابو بشر المزني  
 والثالث الخليل بن احمد البصري مروى عن عكرمة والاربع الخليل بن احمد بن ابى سعيد  
 الخليل نفقته الكندي قال بن سهر قند واما الخامس الخليل بن احمد ابو سعيد القاضى <sup>المهلب</sup>  
 السادس الخليل بن حمد الشافعي ومثل ذلك ما وقع في صحيح البخارى في باب اذا  
 لم يجد ماء ولا ترابا في باب الخيمة في المسجد وفي باب مرجع النبي صلى الله عليه على  
 انه وسلم من الاحزاب حدثنا زكريا بن يحيى فقال الكلاباذي هو في هذا الموضع  
 الثلاثة زكريا بن يحيى بن صلح ابو يحيى البلخي قال ابو احمد بن محمد زكريا بن يحيى بن كريب  
 بن ابى زائدة الكوفي وكذا ذكره الدارقطني في رجال البخارى ومثال ما انفقت  
 الرواة في اسمائه هو واهلها هو احمد بن محمد بن يعقوب بن يوسف  
 المنيسابوري الثمان في عصره احد اهل الماس الاصح وثانيها ابو عبد الله الحكيم  
 مروى عنهما الكاهن ومثال ما انفقت الرواة في اسمائه هو مع اسماء ابائهم ونسبهم  
 محمد بن عبد الله الانصاري الثمان احمد القاضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله  
 بن المثنى الانصاري البصري شيخ البخارى وثانيهما ابو سلمة محمد بن عبد الله بن ياد

الانصاري وقد يتفق الشيخان في الكنية فقد يتفقان في الاسم وكنية الاب كصالح بن  
 ابي صالح امر بقتل هذا بدان ما بين لا يسمى مهمل قال ابن حجر في شرح النخبة من اجل ذلك  
 ضابطا كلياً فباختصاصه اي الراوي يتبين المهمل ومتى لم يتبين ذلك او كان مختصاً  
 بهما معاً فاسكاه شديد فيرجع الى القارئ والظن الغالب انتهى وقد يسمى هذا البحث  
 بصحبت المتفق والمفترق ايضا وهو الذي ذكره ابن حجر بقوله بعيداً ذكر المهمل تشر  
 الرفاعة ان لتقفت اسما وهو اسما و ابا نهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء  
 اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة  
 فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق وقد صنفت في هذا النوع الخطيب  
 كتابا حافلا وقد تخصصت وزادت عليه شيئا كثيرا انتهى كلامه ونقل على القارئ  
 عن الشيخ اوى هذا النوع نوع جليل يعطو الانتفاع به صنفت فيه الخطيب البغدادي  
 كتابا نفيسا شرح شيخنا في تلخيصه فكتب فيه اسما ونعت عليه شيئا يسيرا مع قوله في  
 شرح النخبة انه زاد عليه شيئا كثيرا وقد شرعت في تكميلته مع استدراك اغنياته  
 انتهى ومن ههنا ظهر ان المهمل والنوع المسمى بالمتفق والمفترق شئ واحد والمفترق  
 بينهما اعتباري فالمراد اذا اتفقت في الامور المذكورة فالبحث عن نفسه هو من  
 حيث ذواته يسمى بحث المتفق والمفترق والبحث عن تعيينهم من حيث ذكرهم  
 في جامع او مسند او غير ذلك يسمى بحث عن المهمل ولا تظن من قول ابن حجر بعد  
 ذكر المتفق والمفترق وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى فيه  
 ان يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا انتهى انهما مختلفان  
 فان مراد من المهمل في هذا القول ليس المهمل المذكور فانه والمتفق والمفترق متجانس  
 لا وجه لتغايرهما فضلا عن ان يكون احدهما عكس الاخر بل المراد بالمهمل المذكور  
 في بيان اسباب الظن وهو الذي يكون له نعت متعددة من اسم او كنية او لقب

او صفة او حرف او نسب وغير ذلك وهو مشتبه بشئ منها فيذكر المراد في غير ما اشتهر  
 به فيظن انه آخر فيحصل الجحالة ومثاله محمد بن السائب بن بشر الكلبى فلهذا بعضهم  
 الى جده وقال محمد بن بشر وسماه بعضهم بلقبه فقال محمد بن السائب ذكره بعضهم  
 بكنيته الى النصر وبعضهم بابي سعيد فصاير يظن انه جماعة وهو احد وصنف فيه  
 كما حفظ عبد الفتى كتابا في تسمية القصارى ثم تسمية الخياط جزام الله خير  
 الجوار وغيرها بحيث المتواتر في المختلف هو التثنية بحسب الخط واختلف  
 باعتماد النطق سواء كان مرجع الاختلاف النقط كشرح السنين المهملة وشرح السنين  
 المعجمة أو الشكل كبقية نطق اللغز وسكون الباء الموحدة بعدهما القاف ونبذة  
 بالمران للفتحة ولباء الموحدة الساكنة بعدهما عين مهملة ومعرفة هذا النوع  
 من مهمات هذا الفن حتى قيل ان اشتد التصحيف ما يقع في الاسماء وذلك لان التصحيف  
 في الحديث قد يبدل العباد القياس ومخالفة السياق والسباق وغير ذلك واما التصحيف  
 في الاسماء فشي لا يدخله القياس ولا يدل عليه فشي مما قبله او بعده او من ثمة قام  
 الحافظ للتاليين فيه قائل من صنف فيها كافظ ابو احمد الحسين بن عبد الله بن  
 سعيد العسكري الاديب المتوفى في سنة اثنى عشر وثمانين وثلاثمائة لكنه لم يفرغ فيه  
 بالدرجة في كتابه التصحيف الذي استوعب فيه تصحيفات الحديث والاسماء  
 وغير ذلك واول من افرغ فيه كافظ عبد الفتى بن سعيد الهندي المتوفى في سنة  
 تسع واربعمائة فجمع فيه كتابين او كتابا في مشتبه الاسماء وثانيا في مشتبه النسبة  
 وقال في صياغة مشتبه النسبة اما بعد فانى لما صنف كتابى في مثل تلك الاسماء  
 المحدثين ومختلفها نظرت فاذا من ينسب منهم الى قبيلة او بلدة او صفة قد يقع  
 فيه من التصحيف والتحريف فيه مثل ما يقع من التحريف في الاسماء ولكنى التي حو لها  
 كتاب المتأتمين والمختلف الذي تقدم تصنيفى اياه قبل هذا الكتاب غير ما استعمل

١٠



الله تعالى والفت كتابي المنسوب منهم الى قبيلة او بلدة او صنعة يشبه انسابه في الخط او يفرق  
 في اللفظ والمنى على من ليس له بذلك علم ولا خبر به انتهى وجمع في هذا الباب شيئا مما عمل  
 ايضا هو الحافظ ابو الحسن علي بن محمد الدارقطني البغدادي المتوفى سنة خمس ثمانين وثلاث مائة  
 كتابا بالاجل اخرج الخبيب المتوفى سنة ثلث وستين واربعمائة ذيل احواله كتابا اشتهر  
 بتكملة المختلف وجاء بعده الاثير ابو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا تجميع جميع فادكه  
 من الذيل وما قبله في كتاب سماه الاكمال واستدركه عليه حرفي تاليف  
 اخرو توفى سنة سبع وثمانين واربعمائة ثم جاء الحافظ ابو بكر محمد بن عبد القوي اللخبي  
 المعروف بابن نقطة بنون مضمومة ثقفان ساكنة شوطاء مفعلة مفتوحة ثمهاء ساكنة  
 وهو اسم جارية قد مرتب ام ابية فسمي اليها فنقل على الاكمال في مجلد استدركه فيه على  
 ابي نصر ما فاته واتي بايجاد بعد لا تشو ذيل علي بن نقطة الحافظ منصور بن سليم يفتح  
 السين المتوفى سنة ثلث وسبعين وستائة والحافظ محمد بن علي الدمشقي ابو حامد المتوفى  
 سنة ثمانين وستائة والذيل عليه الحافظ علاء الدين مغلطي المتوفى سنة ثلث وستين  
 وسبعائة وهو ذيل كبير لكنه اكثر فيه انساب العرب جمع في هذا النوع ايضا الحافظ  
 ابو عبد الله محمد بن احمد الذهبي المتوفى سنة ثمان واربعين وسبعائة مختصه الطيفاقول  
 علقته فيه كلام الحافظ عبد القوي بن سعيد الازدي وابن ماكولا وابن نقطة والبالطاء  
 وغيرهم انتهى لكنه اعتمد فيه على ضبط القلم فكثير فيه الغلط والتحريف فقام الحافظ ابن حجر  
 المقضيحه وخطبه بالحروف في مجلد سماه بتصدير المنتبه تحريف المشتبه ومنها بحث  
 النوع الذي يسمى بالمتشابه وهو ان يتفق اسماء الزوايا خطأ ونطقا واختلفت اسماء الالاء  
 نطقا فقطع امثالها خطأ كمحمد بن عقيل بفتح العين نيسابوري من سكان نيسابور  
 بفتح الفون وسكون الياء بعد هاسين مفعلة وضم الباء الموحدة وضم محمد بن عقيل بضم  
 العين وهو خريابي منسوب الى فرياب بكسر الفاء وسكون الراء المفعلة بعد هانم ثمانين

١٢٠

مشتاة وبعد االف باء موحدة تحتية مدينة ببلاد المزدك وكذا ان يختلف اسماء الرواة لظفا  
 لاخطا ويتفق الاباء وخطا ونطقا معا اكثر من بن النعمان بالشون العجوة مصغرا فاضم شيوخ  
 روى عن علي كرم الله وجهه وسائر من النعمان بضم السين المهملة والجيم والنعمان في كليهما بضم  
 النون هو من شيوخ البخاري وكذا ان وقع الالتقاء النطق والخطى في اسماء الرواة واسماء  
 الاباء كليهما والاختلاف في النسبة وقد صنف في هذا النوع الحافظ ابو بكر احمد بن علي  
 الخطيب البغدادي المتوفى سنة اربع وستين واربع مائة كتابا باحافلا سماه التلميح المتشابه  
 في الرسم وحماية ما اشكل منه عن بواجر التصحيح والوهوم وتختصر لعلاء الدين علي بن  
 عثمان المارديني وهو ما عرفه طبقات الرواة فائدتها الامن من الاشتباه وامكان  
 الاطلاع على التام ليس وغير ذلك والطبقة عند اصحاب الفرض عبارة عن جماعة اشتركوا في  
 السن ولو تفرقا وتلقى المشايخ بان يكون شيوخ هذا شيوخ ذلك او يفاضل وربما انفقوا بالاشتر  
 في التلاق وقد صنفوا في هذا النوع تصنيفات لا تعد وقد يكون الشخص لواحد من طبقتين  
 باعتبارين كالسن بن مالك وغيره من اصاغرها الصحابة فانه من حيث ثبوت صحبة رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد في طبقة العشرة المبشرة ومن حيث صغر السن بعد في طبقة  
 من بعدهم فمن ثم جعل بعضهم الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن جبان وغيره وبعضهم نظر  
 الى قدر زائد فجعلهم طبقات كصاحب الطبقات ابى عبد الله محمد بن سعد البغدادي  
 فانه جعلهم خمس طبقات الاولى البديون الثانية من اسلم قديما من هاجر منهم  
 الى الحبشة الثالثة من شهد الخندق وما بعد ما الرابعة من اسلم يوم الفجر وبعده الخامسة  
 الصبيان والاطفال وجعلهم كما كثر في عشرة طبقات الاولى من تقدم اسلامهم وبعدهم  
 كالحفباء الاربعة الثانية اصحاب دارالدمية الثالثة مهاجرو الحبشة الرابعة اصحاب  
 العقبة الاولى الخامسة اصحاب العقبة الثانية السادسة اول المهاجرين الذين تقف بقايا  
 قبل دخول مدينة السابعة اهل بدار الثامنة المهاجرين بين بدر والحديبية التاسعة

ت

صحاب بيعة الرضوان العاشرة من هاجر بين المدينة وفتح مكة كالحالدين الوليد الحادي عشر  
من اسلم يوم الفتح معاوية وغيره الثانية عشر الصبيان والاخفال الذين راوا صلى الله  
عليه وعلى اله وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم كذلك طبقات التابعين فمن  
نظراى اعتبار الاخذ من الصحابة فقط جعل الجميع طبقه واحدا كما صنع ابن حبان ونظر  
اليهم من حيث كثرة اللقاء قلته واخذ هو عن المتقدمين من الصحابة ومن بعدهم  
تتبعهم طبقات كما فعل ابن سعد حيث جعلهم ثلاث طبقات وقال الحاكم في علوم الحد  
التابعون خمسة عشر طبقه الاولى منها من روى عن العشرة للشيعة بالسماع منهم  
واخرها من لقى انس بن مالك من اهل البصره وعبد الله بن ابي روفى من اهل الكوفة والنسابة  
ابن يزيد من اهل المدينة وهم بمعرفة موليد الرواة وفيما بينهم هي من افراد  
علم التاريخ فانكناها الا من من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس  
كذلك تقدر ادعى قوم الرماية عن قوم فنظر المحققون في التاريخ نظروا نهم وعملوا رواية  
عنهم بعد وفيما بينهم وايضا يعلم به المرسل والمنقطع والمتصل وهم بمعرفة تبادهم  
واوطانهم ليحصل الا من من تداخل الاسمين اذا اتفقا واقترا في النسب وهم بمعرفة  
معرفة اسماء المكنين ليحصل التمييز عند اتحاد الكنى ولا يقع اشتباه التقار اذا ذكر اسمه  
في موضع وكنته في موضع اخر وقد جعل من صنف في اسماء الرجال في اخر كتابه مجتبا  
على حدة لتحقيق اسماء الكنى كابي مسعود الانصارى اسمه عقبة بن عمرو وابي لبابة الانصار  
اللدني اسمه بشير قيل رافعين بن عبد المنذر صحابي مشهور وابي بصير الغفاري اسمه جميل  
ابن بصير وابي بكير بن زياد الهاء الثقفي صحابي اسمه نعيم بن الحارث وابي ضم الغفاري  
صحابي مشهور اسمه جندب بن جنادة على الاحمق قيل يزيد بن جندب مصفرا او مكبرا وابي رافع  
القبضي هو ابى رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم اسمه ابراهيم وقيل اسلم او ثابت وهم من  
القبيلة هذيلية اختلف في اسمه واسم ابيه اختلافا كثيرا والاحمق عند المحققين عبد الرحمن

ما  
ما  
ما

ابن خنفر قال النور في شرح مقدمة صحيح مسلم الوهرية أول من كنى بهذا الكنية فاختلف  
 في اسمه واسم أبيه اختلافا نحو ثلاثين قولاً واصمها عبد الرحمن بن خنفر قال أبو عمر  
 ابن عبد البر الكنية الاختلاف فيه لم يصح فيه عندي شيء إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو  
 الذي يسكن إليه القلب فاسم في الإسلام قال وقال محمد بن اسحق اسمه عبد الرحمن بن محمد  
 وعلى هذا اعتدت طائفة صنفت في الأسماء والكنى وكذا قال الكاهن ابن حجر شئ عندنا  
 في اسمه عبد الرحمن بن خنفر أما سبب تكتيب أبي هريرة فانه كانت له في صغره هرة صغيرة  
 يلعب بها انتهى كلامه وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح صحيح البخاري جزم ابن الكلبي  
 بأن اسم أبي هريرة عمرو بن إبراهيم وجزم ابن اسحق بأنه عبد الرحمن بن خنفر رواه عن بعض  
 أصحابه عن أبي هريرة قال كان اسمي عبد شمس بن خنفر فسماني رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم عبد الرحمن ثم أزال الكهرك في المستدرک ويقويه ما رواه ابن خزيمة عن محمد  
 ابن عمرو عن ابن سلمة عن أبي هريرة قال كان اسمي عبد شمس صحيح جمع من المتأخرين قال الكندي  
 في قول ابن الكلبي وقال ابن خزيمة اسمه عبد الله أو عبد الرحمن قلت وفيه اختلاف كنيته جلا  
 وما ذكرناه أقربها إلى بعضنا انتهى كلامه ثم قال ذلك الحافظ في فتح الباري عنده شرح  
 حديث أبي هريرة الواقع في باب ما لا يمان من صحيح البخاري طائفة هذا القول حديث  
 وقع ذكره في الصحيح ومجموع ما أخرج له البخاري من المتن المستقلة أربع مائة حديث  
 وستة واربعون حديثاً على التحري وقد اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً فقال ابن  
 عبد البر لم يختم في اسم في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه اختلافاً في علي بن خنفر  
 قلت وسرد ابن الجوزي منها في التلخيص ثمانية عشر وقال النور يبلغ أكثر من ثلاثين قولاً  
 قلت وقد جمعها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم يتبع ذلك ولكن كلام النور في قول  
 في اسم واسم أبيه معانته في كلامه في تقريب التهذيب لذلك الحافظ أيضاً أبو هريرة الذي  
 الصحابي حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه قيل عبد الرحمن بن خنفر وقيل ابن خنفر

وقيل عبدالله بن عائذ وقيل ابن عامر وقيل بن عمرو وقيل سكين بن مرثدة وقيل ابن هاني  
وقيل ثرميل وقيل ابن صخر وقيل عامر بن عبد شمس وقيل بن عمرو وقيل يزيد بن عثمة  
وقيل عبد نهر وقيل عبد شمس وقيل غنم وقيل عبد الله بن غنم وقيل عمرو بن غنم  
وقيل ابن عامر وقيل سعيد بن الحارث هذا الذي وقفنا عليه من الاختلاف في ذلك  
ويقطع بان عبد شمس عبد نهر غير بعد ان اسلموا واختلف في ان ايها الاصل هو  
الاكثر من الاول وذهب جمع من النسابين الى عمرو بن عمرو ومنها معرفة  
كنى المسمين في الرواية فان من اشتهر باسمه وله كنية لا ياتي من ان ياتي في بعض  
الروايات مكنياً فيظن انه اخر وهذا عكس الذي قبله وقد اترجم اكثر  
المصنفين في اسماء الرجال ذكر كنى المسمين في اكثر التراجم كما كان مولى عائشة الذي  
كان يؤمها في رمضان من المصحف كنية ابو عمرو وغير ذلك مما هو مذكور في موضعه  
ومنها معرفة من اسمه كنية وهو ضربان الاول من لا كنية له غير الكنية التي هي  
اسم كابي بلال الاشعري اللهمي عن شريك وغيره وكابي حفص الروي عن ابي حاتم  
الرازي وغيره والثاني من له كنية اخرى غير الكنية التي هي اسم كابي بكر بن محمد  
ابن عمرو بن حزم الانصاري فقول اسم لبوبكر كنية ابو محمد ونحو البوبكر بن عبد  
ابن الحارث احد الفقهاء السبعة اسم لبوبكر كنية ابو عبد الرحمن على ما ذكره في اصلاح  
ومنها معرفة من اختلف في كنيته دون اسمه فعبد الله بن عطاء النهدي من  
المتأخرين فيه فخصه لطيف كاسامة بن يزيد لاختلاف في اسمه واختلف في كنية فقيل  
ابو يزيد وقيل ابو محمد وقيل ابو عبد الله وقيل ابو خارجة وقيل ابو الطفيل ومنها  
معرفة من اختلف في اسمه مع الاتفاق في كنيته كابي بصرة الذناري انفقوا على  
انها كنيته واختلف في اسمه فقيل اسم جميل مصغر وهو الاصح وتبين زيد وقيل  
بصرة بن ابي بصرة ونحوه ابو هريرة على ما سرد ذكره ومثله كثير غير ان من كتب

بها

بها

بها

بها

اسماء الرجال وضمنها من كثرة كناه بان يكون له كنيستان او اكثر كما في جريح بالجميعين مصحح  
 له كنيستان ابو الوليد وابو خالد وكنى صواب بن عبد المنعم الفراءى بفتح الفاء على الشدة  
 وقال بعض النسابين بضمها كنى ثلث ابوبكر ابو الفتح وابو القاسم حتى قيل المذوالكنى  
 وهو احمرى بان يقال ابو الكنى وضمنها معرفة من كثرت نعوتها والقاب فربما يحصل  
 الوهم لمن جعل معرفة الالقاب فيجعل الواحد اثنين كما وقع لعلي بن المديني وغيره  
 حيث فرقوا بين عبد الله بن ابي صالح اخي سهيل وبين عباد بن ابي صالح فجعلوهما  
 اثنين وليس كذلك كما ذكره الخطيب في الموضع حيث قال عبد الله بن ابي صالح كان  
 يلقب عبادا وليس عباد باخ له اتفق على ذلك احمد بن حنبل وغيره وضمنها  
 معرفة من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني التابعي  
 وضمنها معرفة من وافق اسمه كنية ابيه كاسحق بن ابي اسحق السديجي وضمنها  
 معرفة من وافقت كنية كنية نروجة كابي ايوب الانصاري وام ايوب الانصاري  
 وضمنها معرفة من وافق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع بن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات  
 فيظن ان يروي عن ابيه وليس انس شيخه والدة ابوه بكرى بفتح الباء الموحدة و  
 سكنون الكاف فنسبوا لي بكر بن وائل وشيخه انصاري وهو انس بن مالك الصحابي  
 المشهور بخلاف ما وقع في الصحاح عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن سعد فان  
 سعد المذكور هو ابوه لا غير فلا بد من معرفة ذلك ليحصل التبيين وضمنها  
 معرفة من نسب الى غير ابيه كالمقداد بالكسر بن الاسود هكذا هو المعروف فيظن  
 ان ابن الاسود وليس كذلك فان ابا عمرو بن طلحة بن مالك بن ربيعة البهري في شعر  
 الكندي والاسود بن عبد جهور الزمري كان قد تبناه فنسب اليه وضمنها  
 معرفة من نسب الى مه كان بن علي بن بضم العين المهملة وفتح اللام وتشديد الياء  
 المقتاة القانية فقد يظن ان علي بن اسم ابيه وليس كذلك فانه اسمعيل بن ابراهيم

تفسير

تفسير

تفسير

تفسير

تفسير

تفسير

تفسير

ابن مقسم بكسر الواو وسكان القاف وقوم السنين واما عليه فهو اسم امه اشهر بنينا  
 وكان يكنى بذلك وكعبد الرحمن بن حسنة نزل له حديث واحد مروى في طها تاريخ ابو  
 والنسائي واسم اميه عبد الله واما الحسنه بمهملتين مفتحةين اسم امه **وهي**  
 معرفة من نسب الى جد لا فيظن انه ابو له كابي عميد بن الجراح فانه عاصم بن عبد الله  
 بن الجراح الفهري وليس الجراح ابا له **وهي** معرفة من نسب الى جدته كيعلى  
 ابن مثنية فانه يعلى بن عميد بن ابي امية الكوفي ومثنية اسم ام اميه **ومنها**  
 معرفة من نسب الى غير ما سبق الى الفهرمان نسبة الى بلد او قبيلة او صناعة  
 وليس الظاهر الذي يسبق الى الفهرمان دامنه بل نسبة الى غير المتبادر لعرض  
 عرض من نزله في ذلك المكان او غيره لك وامثلة كثيرة كالحذاء بفتح الحاء  
 للمهملات وقسند بيد الدال المعجمة بمعنى من يجرد والنعل اشهر بخالد الراوى عن  
 ابي معشر وغيره قال الترمذى خالد بن اعضاء هو خالد بن المهدي يكنى بالنداء  
 سمعت محمد بن اسمعيل يقول خالد بن اعضاء طاهري لعلاقط واما كان يجلس  
 الى حذاء فنسب اليه انتهى وكسليمان التيمي فنسب الى قبيلة بنى تيمول لم يكن منه  
 ولكن نزل فيهم نحو نسب اليهم وكعمر بن نعلبة والد المقاد لم يكن من اهل كندة  
 ولكن خالت كندة فنسب اليها **وهي** معرفة من اتفق اسمه اسم اميه وجده كالك  
 بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وكذا محمد بن محمد بن محمد بن محمد  
 بن محمد الجيزي صاحب الحسن بن الحسين وقد يقع اكثر من ثلاث وهو من فروع  
 السلسل وقد يتفق اسم الراوى واسم الاب مع ام الجد وهم ابا محمد بن زيد بن  
 الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن **وهي** معرفة من اتفق اسم امه واسم  
 شيفه واسم شيفه بنفصا عمدا كعمران القصير عن عمران بن رجاء الطاهري عن  
 عمران بن حصين الصحابي وقد يتفق اسم الراوى وابيه مع اسم شيفه وابيه كابي الطاهر

ما  
 ما  
 ما

ما

ما

٢٧١

الصمداني عن ابي علي الاصبهاني اسم كل منها الحسن بن احمد **ومنها** معرفة من اتفق  
 اسم شيخه والراوى عنه كالبخارى روى عن مسلم بن ابراهيم الفراء سيبى بالكسرى  
 عنه مسلم بن الحجاج القشيري مستغرا صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك لصمد بن حميد  
 بالتصغير احد المحدثين روى عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم صاحب الصحيح  
 ونظائر كثيرة فهذه المباحث كلها لا بد من معرفتها للحديث ليتعين عند الراوى  
 عن غيره ولا يقع الاستغناء بدينه وبين غيره وفوائدها لكل ظاهرة **ومن المصنفين**  
 في هذا المبحث ايضا معرفة احوال الاسماء المجردة من الكنى والالقباق وقد جمعها  
 جماعة فمنهم من جمعها بغير قيد كونها ضعيفة او ثقات او غير ذلك كابن سعد في  
 الطبقات والبخارى وابن ابي خزيمة يفتح لكاء المجتمعة وسكون التختية وقهر الثام  
 الثلاثة وابن ابي حاتم ومنهم من افرد الثقات كابن جبان بكبرى المهمله وابن شاذان  
 ومنهم من افرد المجردين كابن عدو ومنهم من قيد بكتاب مخصوص كرجال  
 البخارى للحافظ ابي نصر الكلاباذى ورجال مسلم لابن بكرة بن منبجيه ورجالهما  
 معالاي الفضل بن طاهر ورجال ابي داود لابن علي الجبائي وكذا رجال الترمذي و  
 النسائي لجماعة من المغاربة ورجال السنه لعبد الفتى المقدسي في كتابه الكمال وهذا  
 الحافظ الترمذي في تهذيب الكمال وتخصه عزاد عليه شيئا كثيرا الحافظ ابن حجر  
 فسماه تهذيب التهذيب ثم اختصر فسماه تقريب التهذيب من تحصيل التهذيب  
 ايضا الحافظ الذهبي فسماه تنهيب التهذيب **ومن المصنفين ايضا معرفة**  
 الاسماء المفردة التي لم يشارك في التسمية غيرهم وقد صنف بخصوصها الحافظ ابو بكر  
 احمد بن هارون لكنه ذكر اشياء كثيرة تعقبوا عليه كما ذكر الحافظ ابن حجر في شرح  
 التختية وكذا معرفة الكنى المجردة والمفردة كابن العديين بالتصغير والتثنية فانه ليس  
 احد مكفوبه الامعاوية بن سبرة **ومن المصنفين ايضا معرفة الالقباق**



افتراضاً تقع بلفظ الاسم كسفينة لقب به مولد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كالكثرة  
 ما حمله في بعض الغزوات من سيف تزن وغيرها اسم مهران بالكسر وتأثرة تقع بلفظ  
 الكنية كابي بطن ابي ذر تأثرة بسبب فتة كالا عيش من العيش وهو ضعف البصر  
 في العين وكالا عير وغير ذلك الا حرفة وصناعة كالخطاط والحياطة والذرازة والسماج والصبغ  
 والمخدر وغير ذلك ومن المصحة ايضا معرفة الانساب هي تأثرة تقع في التقابل  
 وهي في المتقدمين كثير لان المتقدمين كانوا يعتمون بحفظ انسابهم ولا يسكنون بلد  
 والقرى بخلاف للتأخرين وتأثرة تقع في الاوطان وهي في المتأخرين اكثر والتسمية في  
 الوطن اعرض عن ان يكون بلادا كالمدينة والمصر والمدشقي واوضيا عاوسا كالكاد  
 نسبة الى دار قطن محلة ببغداد او مجاورة وتأثرة تقع في المصانع كالذرازة لمن يبيع  
 الذر من غير مباشرة في تحصيل وجوه من الغزاة والنسيج ومن اراد الاطلاع على مشتبه  
 النسبة فعليه بمشتبه النسبة **ومما يتصل** بذلك معرفة اسباب اللقاب  
 والنسب فانها قد تكون على خلاف ظاهرها كابي مسعود عقبه بن عمر والانصار  
 البديري لم يجهد بيدا عند البعض بل نزل بها اوسكنها فنسب اليها وللتكفل لتحقيق  
 هذا للمباحث كتاب الانساب لابن سعد السمعاني ومخصر ابن الاثير الجزري ولخص ذلك  
 المخلص السيوطي **وسمى باللباب في تحرير الانساب** فالمتقا صدر مرتبة على اربعة  
**ابواب الباب الاول** في اقسام الحديث من الصحيح والحسن والضعيف  
 وانواعه من المعلق والمدرج ونحو ذلك وفيه فصول هي للمهمات اصول  
**الفصل الاول في الصحيح** اعلم ان خبر الاحاد لا يخلو اما ان يكون مقبولا  
 او لا تغير المقبول يان بيانه واما المقبول فينقسم الى اربعة اقسام لانه اما ان يشتمل  
 من صفات القبول على علاها او لا الاول هو الصحيح لذاته وهو الذي عرفه المصنف  
 وهنا والثاني ان وجد ما ينجر به ذلك القبول كالكثرة الطارق فهو الصحيح لكن لا

بل الخيرة والذى لا يقتل صفات القبول على علاها ولا يغير تصور بشئ فهو احسن  
 لذاته وان قامت قرينه ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه كحديث المستوفى المصحح  
 بكثرة الطرق فهو احسن تعيينا واختلفت عباراتهم في تعريف الحديث الصحيح  
 فقال الخطابي في معالم السنن الصحيح عندهم ما اتصل بسنده وعدلت نقلته انتهى  
 فلم يشترط في الحد ضبط الراوى ولا سلامة الحديث من الشذوذ والعلّة ولا شك انه لا بد  
 من كل اللذان من كثر الخطاء في حديثه ونحش استحق الترك وان كان عدلا وكذا اذا  
 كان الحديث شاذ او معللا وقل الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه الاقتراح  
 انه عزادوا هذين الشرطين في حد الصحيح وكثيرا نظر على مقتضى نظر الفقهاء فان  
 كثيرا من العلل التي يعيل بها المحدثون لا تجرى على اصول الفقهاء انتهى وعرف الجمهور  
 ومنهم ابن الصلاح وتبعه الحافظ العراقي في الالفية بما اتصل بسنده بنقل عدل ضا  
 عن مثله من غير شذوذ وعلّة قلاحة وتبهم السيد المصنف لرح واورده علي بن  
 الاخير ان يقال بنقل ثقة فانه جامع بين وصف العدل والضبط واجيب عنه  
 بوجهين الاول ان الثقة قد يطلق على من كان مقبولا ولو لم يكن تام الضبط كما  
 ذكره السخاوى في شرح الالفية فلذبح وهو ارادة هذا المعنى منه صرحا بالقيدين  
 صريحا الثاني ان الثقة كما تشمل نفس الضبط والمقبول في حد الصحيح انما هو تام الضبط  
 فلا بد من ذكره على حدة ولهذا ناسر السخاوى قول العراقي بنقل ضابط بقوله اى تام الضبط  
 واحسن التعاريف ما اوردّه ابن حجر في النخبة بقوله خبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط  
 متصل السند غير مطول وكذا هو الصحيح لذاته وهو اى الصحيح ما اتصل بسنده لا يدخل  
 فيه ما ليس متصلا حقيقة وهو فى حكمه كالتعاليق الجزئية في صحيح البخارى فان  
 التعاليق المذكورة فى صحيح البخارى لها حكم الاتصال وان لم تنقل على طريق المعلق  
 كما ذكره الحافظ العراقي فى النخبة ونشر مما ينقل لعدل المراد به هنا من له

كيفية لاشعة تسمى بالملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروة والمراد بالتقوى اجتناب  
 الاعمال السيئة من شرك او فسق او بدعة وما يحل بالمرءة فسمان احدهما الصغار والالة  
 على رذالتهم كسرة لقمته ونحوها ومنه اشتراط الاجرة على سماع الحديث وقد اختلفوا  
 فيه على ما ذكره العراقي في شرح الفقيه الصغير حيث قال اختلفوا في قبوله من اخذ  
 على التحديف اجرا فذهب اصحق وابوصاتر الرازي الى انه لا يقبل وترخص في فعله آخره  
 منهم ابو نعير الفضل بن دكين شيخ البخاري وعل بن عبد العزيز الجوري فاخذوا والعرض  
 على الحديث قال ابن الصلاح وذلك شبيه باخذ الاجر على تعليم القرآن ونحوه غير ان  
 هذا خرقا للضرورة والظن يسر بفاعله لان يقترن ذلك بخبرين في ذلك عنه كمثل ما حده  
 الشيخ ابو المنظر عن ابيه الحافظ السمعاني ان ابا الفضل محمد بن ناصر ذكر ان  
 ابا الحسين فعل ذلك لان الفقيه الامام باسحق الشيرازي افتراه به بسبب ان اصحاب  
 الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعلهم انتهي كلامه وثانها بعض البلاغات  
 الدالة على الخسة كالاكل في السوق والبول في الطريق وكافراط المزهر المنقضى الى  
 الاستنقافات به ولعب الحمام وتعاطي الحرف الدنية كالصياغة والحياكة ونحو  
 ذلك الضابط اي تام الضبط قال ابن الصلاح يعرف كون الراوي ضابطا بان  
 تقبل رواياته بروايات الفئات المعروفين بالضبط والاهتمام فان وجدت روايات  
 موافقة لها من حيث المعنى وموافقة لها في الاغلب المخالفة نادرة عرفنا  
 كونه ضابطا ثبوتا وان وجدنا كثيرا للمخالفة له عرفنا اختلال ضبطه ولم يجز  
 جديده عن مثلها اي يكون شيخه ايضا كذلك وهكذا وسلم ذلك المتصل  
 عن شدو وهذا القيد مقيد عند جمهور الحديث المتأخرين ولهذا وشعروا  
 بذكره تصانيفهم وقال العراقي في شرح الفقيه بعد ما نقل كلام ابن دقيق العيد  
 صاحب الاقتران الذي نقلنا سابقا مانعه كون الفقهام والاصوليين كالمعتاد

في الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحد عند من يشترطهما فان من يصنف في علم الحد يدين انما  
 يذكر الحد عند لا عند غيرهم انتهى لكن الحافظ ابن حجر ناقش في ذلك حيث قال في نكتة  
 ما اشترطوا من نفي الشذوذ مشكل لان الاسناد اذا كان متصلا ورواهه كلهم وثقات  
 عدول ضابطون فقد انتفت عنه العلل الظاهرة ثم اذا انتفى كونه معلولا فما المانع من  
 الحكم بعصته فبعد مخالفة احد هاتيه لمن هو وثق منه واكثر عددا لا يستلزم بل يضعف  
 بل يكون من باب الصحيح الغير الاصح والواضع ذلك عن احد من الائمة اشترطوا في الشذوذ  
 المعبر عنه بالخالفة وانما الموجود في تصنيفاتهم تقدير بعض ذلك على بعض في الصحة  
 وامثلة موجودة في الصحيحين وغيرهما ومن فذلك ان مسلما اخبر حديث مالك عن  
 الزهري عن عروة عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر قد خلفه اصحاب الزهري  
 كعمرو بن لؤس وعمرو بن الحارث والاوزاعي وابن ابي ذئب وشعيب وغيرهم عن الزهري  
 فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلوة الصبح ورجع جمع من الحفاظ واتيهم على  
 رواية مالك ومع ذلك فلم يتاخر اصحاب الحديث عن اخراجه حديث مالك في كتبهم  
 وامثلة ذلك كثيرة فان قيل يلزم ان يسمى الحديث صحيحا ولا يعجل به قلنا لا مانع من ذلك  
 اذ ليس كل صحيح يعجل به بدليل المنسوخ وعلته لتوقييد المصنف العلة بصفة الغامضة  
 كما فعله غير لان الغموض معتبر في تعريف العلة فلا حاجة الى ذكره وتسبقه الى ذلك  
 ابن الصلاح ومن صنعها بها جعلها صفة كاشفة فان قلت هذا القيد مستدرك لانه  
 لا يخفى على الضابط الجازم مثل تلك القادحة قلت قد يسهو الجازم ايضا فلا بد من  
 اعتبار هذا القيد فما اجتمعت فيه هذه القيود حكم بعصته وما فقد فيه احدها خرج  
 عن ان يكون صحيحا وتغني بالمتصل ما لو يكن مقطوعا بى وجه كان  
 اى بالارسال او الاعضال او غير ذلك قال الفاضل اكرم السدي في شرح شرح النخبة  
 اخذ اتصال السند في تعريف الصحيح بناء على انه من حد كثر الحدتين والا فمرسل

القرن الثالثة عند فقهاءنا الحنفية حجة وكذا المرسل حجة عند مالك والكويتيين اتفق  
 اقول فيه ما فيه فان الحجية امر وراء الصحة فلا يلزم من كون المرسل حجة عندنا دخوله  
 في حد الصحيح وبالعادل من لو يكن مستورا اى مستورا بالعدالة ولا بحجها  
 بنوع مجرد وبالضابط من يكون حافظا ليس الملاحمة المتضاد لا ملاحم الا الذي  
 ذكرنا في منتهى الكتاب بل الغرض القوي متيقظا غير غافل ولا ساهوا ولا شاك في التحصيل والاداء  
 وبالشذوذ وما يرويه الثقة مخالف الرواية الناس هذا التعريف هو المنقول عن  
 الشافعي وحكي ابو يعلى الخليلي عن اهل الحجاز نحو هذا وله تعريفات اخر سنذكرها في موضعها  
 انشاء الله تعالى وبالعلة ما فيه اسباب خفية غامضة قادمة قتل القاضى  
 بيد الدين بن جماعة في مختصره الذي خصه من كتاب ابن الصلاح لتعلل ما فيه اسباب حجة  
 غامضة مع ان الظاهر السلامة ويمكن منه اهل الفهم والخبر والحفظ ويتطرق فلك الى  
 الاسناد اجماع بشرط الصحة ظاهر او يدرك ذلك بتفهم الراوى وبمخالفة غيره وبما يذهب  
 على وهم باس سال ووقف او ادراج في حديث او غير ذلك ما يغيب على ظنه فيحكم بعدم صحته  
 او يتردد فنتيقفت وطريق معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته و  
 ضبطهم واتقانهم وقد كثرت تعليقات الموصول بمرسل يكون مراديه اقوى من وصل  
 ثم العلة اما في الاسناد وهو الاكثر اولى المتن والى في الاسناد قد تقدم في المتن ايضا  
 او تقدم في الاسناد وحده ويكفون المتن معروفا صحيحا كحديث يعلى بن  
 عبيد عن الثوري عن عمر بن دينار البتيان بالخيار وانما هو عبد الله بن دينار واطلق  
 بعضهم العلة على مخالفة لا تقدم كارسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال من الصحيح  
 صحيح معلل كما قيل منه شاذ صحيح وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوته  
 شروط وضعفها فان الحديث الذي يكون شرطه اقوى يكون اعم وما يكون  
 شرطه اضعف يكون اذنى منه **واعلم** اننا اذا قال اهل الحديث هذا حديث صحيح

فرد هم ما ظهر لنا بظاهر الاسناد ولا انقطع بعصمة في نفس الامر مجاز الخطأ والنسيان  
على الثقة هذا هو الصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم خلافا لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم  
كسنة الكلب البسي وغيره وحكاية ابن الصباغ في العدة عن قوم من اصحاب الحديث  
قالوا لو بكر الباق لا موقول لا يحصل علم هذا الباب كذا قولهم وهذا حديث ضعيف  
فصلدهم انه لم يظهر له اية شروط الصحة لانه كذب في نفس الامر يجوز صدق للكاذب  
واصابة كتيرا بخطا ثم هل يطلق على الاسناد المعين انه صحيح الاسناد المختار الا لان  
تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الاسناد من شروط الصحة وتبصر ذلك اى وجود اعلى  
درجات القبول في كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الروايات ومع هذا فجماع  
من الحديثين قد خاضوا في اصح الاسانيد فاصطربت فيها اقوالهم فقبل اصحها ما  
رأوا مالك عن نافع عن ابن عمر هذا قول البخاري لو زدت في الترجمة واحدا فاصح الاسانيد  
ما اسنده الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال استاذ ابو منصور عبد القاهر بن طاهر  
انه اجل الاسانيد لاجماع اهل الحديث على انه لو يكن في الروايات عن مالك اجل من الشافعي  
انتهى ولو زدت في الترجمة آخر فاصح الاسانيد احمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك انه قال  
احفظ الزين العراقي في شرح الفية الحديث وقع لنا حديث واحد بهذه الترجمة وهو  
ما اخبرني به ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن الحبان بقوله في عليه بد مشوق قال انا مسلم  
واخبرني علي بن احمد العرضي بقوله في عليه بالقاهرة قال اخبرتنا زينا بخت مسلم قال  
اخبرنا حنبل انا هبة الله بن محمد انا الحسن بن علي انا احمد بن جعفر بن حمدان هذا عبد  
ابن احمد بن حنبل حدثني ابي ثنا محمد بن ادريس الشافعي قال انا مالك عن نافع عن ابن عمر  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض وهي عن الجش و  
نهي عن بيع جبل الحبل وهي عن المزانية انتهى وجرم احمد بن حنبل واسحق بن راهوية ابي احمد  
اسانيد ما رواه ابو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وقال عبد الرزاق وابن ابي شيبة على ما نقل عندنا  
اصحها ما رواه الزهري المذکور عن زين العابدين وهو على ابن الحسين عن ابي الحسين  
عن جده علي بن ابي طالب قيل اصحها رواية محمد بن سيرين عن عبيد بن سليمان عن علي فقال  
علي بن المدني احبها عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن عبيد بن علي وقيل اصحها ما  
رواه سليمان بن مهران الا عمش عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد  
ابن مسعود وهو قول يحيى بن معين فهذا جملة اقوال حكاه ابن الصلاح وفي المسألة  
اقوال اخرها مذكرة في شرح الالفية الكبيس المصنفها وقال الحاکم في علوم الحديث لا يمكن  
ان يقطع الحاکم في اصح الاسانيد الصحابي واحد فنقول وبالله التوفيق ان اصح اسانيد  
احل البيت جعفر بن محمد عن ابيه عن جده علي اذا كان الراوي عن جعفر ثقة واصح اسانيد  
الصدوق اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم عن ابي بكر واصح اسانيد عمر الزهري عن  
سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه واصح اسانيد ابي هريرة الزهري عن سعيد بن المسيب عن  
ابن هريرة واصح اسانيد ابن عمر مالك عن نافع عن ابن عمر واصح اسانيد عائشة عبيد الله  
ابن عمر عن القاسم عن عائشة واصح اسانيد ابن مسعود سليمان بن عمرو عن منصور عن  
ابراهيم بن علقمة عن اصح اسانيد انس مالك عن الزهري عنه واصح اسانيد الكلبين  
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر واصح اسانيد ايمانين معمر بن عمار عن ابي هريرة  
واثبت اسانيد المصريين الليث بن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الخير عن علقمة بن عامر  
واثبت اسانيد الشاميين الاوزاعي عن حسان بن علي عن الصحابة واثبت اسانيد  
الحجازيين الحسين بن واقد عن عبد الله بن يزيد عن ابي ابي انتس واول من صنف  
في الصحيح المخرج من غير اختلاف بالضعيف الامام البخاري واما اول من صنف  
في الحديث مطلقا فهو علي بن ابي بصير وقيل غير ذلك قال الحافظ ابن حجر مطلقا  
من مقدمة فتح الباري اعلم علمني الله وما يالك ان آثار النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم

لم تكن في زمن اصحابه وكبار التابعين مدفونة في الجوامع ولا مرتبة لامر بن احمد ما الهو كانوا  
في ابتداء الحال قد هوى عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية ان يختلط بعض ذلك بالقرآن  
العظيم وكسفة حفظهم وسيلان اذها هو وكان اكثر هو كالموالي امير فون الكتابة تقر حدث  
في واخر عصر التابعين فوت الاخبار كثيرا ابتداء من الخواجر والرافض ومنكر في الاقدار  
فاول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن ابى عروبة وغيرهما وكانوا يصفون كل باب على قدر  
الى ان قام كبار اهل الطبقة الثالثة قد ونوا الاحكام فصنف الامام مالك الموطأ وتوشى فيه  
القوى من حديث ومن جملة باتوال التابعين الصحابة ومن بعدهم وصنف ابو محمد عبد المولى بن عبد  
وابن جبر بكة وابو عمرو عبد الرحمن بن عمرو والاوزاعي بالشام وابو عبد الله شعبان بن سعيد  
بالكوفة وابو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة تقر تلامه كثيرين من اهل عصرهم في النسب  
على من الهوا الى ان رأى بعض الايمة منهم ان يعرف حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين فصنف عبد الله بن موسى العيسى الكوفي مسندا  
صنف مسند ابن مسهر هذا لصخر مسندا واسد بن موسى الاموى مسندا وتبعه بن حماد  
الخزاعي نزيل مصر مسندا تقر تغنى الايمة بعد ذلك اثم هم نقل امام من الحفاظ الا وقد  
صنف حديثه على السانيد كما حمر بن حنبل واسحق بن هون وعتمان بن ابى شيبة وغيرهم من  
القبلاء ومنهم من صنف على الابواب والسانيد معا كابي بكر بن ابى شيبة ولما رأى البخارى  
هذا لا التصانيف ورأىها جامعة بين ما يدخل تحت الصحيح والتحسين والكثير منها يشمل  
على الضعيف فحرم او صنته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه وقوى عزمه على ذلك  
مما سمعه من استفادة في الحديث والفقه استحق بن ابراهيم الخليل المعروف بابى اهووية  
وذلك في ما اخبرنا به ابو العباس احمد بن عمر اللؤلؤى عن الحفاظ ابى الجراح المزى اخبرنا  
يوسف بن يعقوب انا حافظ ابو بكر الخطيب انا محمد بن احمد بن يعقوب انا محمد بن  
نعيم سمعت خلف بن محمد البخارى يقول سمعت ابراهيم بن مهقل النسفى يقول قال



ابو عبد الله البخاري كنا عندنا حتى بن راهوية فقال اجمعه كتابا مختصرا الصحيح سنة  
 رسوال الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فوقع ذلك في قلبي فاخذت في جمع الجامع الصحيح  
 وروينا بالاسناد الثابت الى محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول رأيت  
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان واقفا بين يديه يبدي امر حجة اذب عنه فسألت  
 بعض المعبرين عنه فقال انت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على اخراج الجامع  
 الصحيح وقال ابو ذر الهروي سمعت ابا الهيثم محمد بن مكي الكشمي يقول سمعت  
 محمد بن يوسف الفربري يقول سمعت البخاري يقول ما كتبت في كتاب الصحيح حديثا  
 الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين وقال ابو احمد بن عدي سمعت الحسن بن الحسين  
 البزاز يقول سمعت ابراهيم بن مقل النسفي يقول سمعت البخاري يقول ما ادخلت في كتابي  
 الا ما هو وتكتمت من الصحيح حتى لا يطول الكتاب وقال ابو جعفر محمد بن عمرو الغضلي ما انت البخاري  
 كتاب الصحيح عرضه على احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوا  
 وشهدوا بالصححة الا في اربعة احاديث والقول فيما قول البخاري وهي صححة انتهى كلام  
 الحافظ بن حجر في المدخل للاسمعيلي اني نظرت في كتاب جامع الذي الفه ابو عبد الله  
 البخاري شرأيتة جامعاً كما سأل الكثير من السنن الصحيحة ودالا على جلي من المعاني الحسنة  
 المستنبطة التي لا يكمل مثلها الا لمن جمع معرفة الحديث والعلوم بالارياض وكان رحمه الله  
 الرجل الذي تصنم مانه على ذلك فبلغ الغاية في اثر السنن وجمع الى ذلك حسن الفقيه واللفظ  
 الخبير قد غاصوا في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الخلواني لكنه اقتصر على السنن  
 ومنهم الجواد وكان في عصر البخاري فملاك في ما سألوه سنة انه ذكر ما روى في السنن  
 ومنهم مسلمون البخاري وكان يقارنه في العصر فرام صراجه وكان يأخذ عنه اذ عن كتبه  
 وكل تصد اخير غير ان احدهم يبلغ مبلغ البخاري انتهى وصما ينبغي ان يعلم  
 ان عدد احاديث صحيح البخاري على ما قال ابن الصلاح سبعة آلاف ومائتان وخمسة

وسبعون حديثا بالاحاديث المكررة وتبعه النووي فذكره مفصلا وتعبه على ذلك  
 ابن حجر بابا محررا وحاصله انه قل جميع احاديثه بالمكر سوى المعلقات والمتابعات  
 على ما حررته والتقلته سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثا والخالص من زيادة  
 بلا تكرير الفاحديث وستائة وحديثان واذا ضم اليه المتون المعلقة المرفوعة وهي مائة  
 وتسعة وخمسون حديثا صار مجموع الخالص الفى حديث وسبعائة واحد وستين  
 حديثا وجملة ما يفي من التعاليق الفى وثلثمائة واحد واربعون حديثا واكثرها مكررا ليس  
 فيه من المتون التى لم يقره من الكتاب ولو من طريق آخر لا مائة وسبعون حديثا وجملة  
 ما يفي من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلث مائة واربعه واربعون حديثا  
 فجملة ما فيه بالمكر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا خارجا عن الموقوفات  
 على الصحابة والمقطوعات على المتابعين عدد كتبه مائة وستون واوبى ثلاثة آلاف  
 واربعائة وخمسون بابا مع اختلاف قليل وعدم شايخه الذين خرج عنهم فيه  
 مائتان وتسعة وثمانون وعدد من تفرغ بالرأية عنهم دون مائة واربعه  
 وثلثون وتفرغ ايضا بشايخه تقع الراية عنهم لثقة اصحاب الكتب الحسنة الا  
 بالواحدة ووقع له اثنان وعشرون حديثا ثلاثيات الاسناد ثم تلميذ البخارى مسلم  
 ابن الحجاج القفيري تروى عن مكى بن عبدان قال سمعت مسلما يقول لموان اهل الحديث  
 يكتبون الحديث مائتى سنة فمدار هو على هذا المسند يفي صحيحه وقال صنفت  
 هذا المسند من ثلثمائة الف مصححة وتروى عن مسلم ان كتابه اربع آلاف حديث  
 دون المكررات وبالمكررات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا  
 وكتبا هما اصحاب كتب بعد كتاب الله تعالى  
 هذا مما اتفق عليه الحدوث شرقا وغربا ان صحيح البخارى وصحيح مسلم لا نظير  
 لهما فى الكتب ولم يعرض لذكر التفاوت بينهما فالذى عليهما كجهمود وصوبه التور

وغيره وان صحيح البخاري اصح من صحيح مسلم وروى عن الحافظ ابى عبد الرحمن النسائي صاحب  
 المجتبى انه قال ما في هذا الكتاب كلها اجود من كتاب مسلم والنسائي لا يفتى بالسجدة الا حجة بل  
 قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري مثل هذا من مثل النسائي في غاية الضعف مع سنده  
 فخره وتوثيقه وثبته في نقله معرفة الرجال وتقدمه في ذلك على كل عصر حتى تقدمه قوم  
 من الخندق في معرفة ذلك على مسلم وقدمه تدارقني على امام الايمه ابن خزيمة صاحب  
 الصحيح انتهى وروى عن الحافظ ابى نعيم النيسابوري تلميذ النسائي استاذ الحكام انه  
 قال ما تحت اديم السماء كتاب اصح من كتاب مسلم قال ابن الصلاح في كتابه في  
 علوم الاحاديث هذا قول بعض المخاربه من الذين فضلوا كتاب مسلم على البخاري  
 ان كان المراد بيان كتاب مسلم يذبح بان له ما يبرجه غير صحيح فانه ليس في خطبه الا  
 الحديث الصحيح غير مزوج بمثل ما في كتاب البخاري في ترجمه ابواب البخاري من الاشياء  
 التي لو سندها على الوصف المشروط في الصحيح لعمد الاباس به ولا يلزم منها ان كتاب مسلم  
 ابرج في ما يرجع الى نفس الصحيح على كتاب البخاري وان كان المراد به ان كتاب مسلم ابرج  
 في ما يرجع الى نفس الصحيح على كتاب البخاري وهو اصح صحيحا فهذا مردود على من يقوله  
 انتهى وانما كان صحيح البخاري اصح لان قد تقرر ان مدار الحديث الصحيح على الاتصال بالاشياء  
 والسلامة عن الشذوذ والعلل وعند التامل يظهر ان كتاب البخاري اتقن جالا  
 واشدا اتصالا لوجوه ذكرها شراحه منها ان الذين انفرد لهم البخاري  
 بالاخراج دون مسلم اربع مائة وثلاثون رجلا والمتكلم فيه  
 بالضعف منهم ثلاثون رجلا فحسب الذين انفرد لهم مسلم دون  
 البخاري ستمائة وعشرون رجلا والمتكلم فيه بالضعف مائة وستون  
 رجلا وهل تشك في ان التحويج عن لوتيه كلفه اصلا اولي من  
 التحويج عن تكلمه فيه وان لم يكن ذلك الكلام قادحا ومنها ان الذين انفرد لهم البخاري

ممن تكلفوه لم يكثر من التخريج لهم وليس لاحصاءهم سياق كثير لا ترجع حكمة من  
 ابن عباس بخلاف مسلوفا انه اخرج اكثر تلك النسخ كابي الزبير عن جابر وسهيل  
 عن ابييه والعاث بن عبد الرحمن عن ابييه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك ومنها  
 ان الذين اخرجهم البخاري ممن تكلفوه اكثر هو من شيوخه الذين جالسهم وراى  
 احوالهم وشأنهم واطلع على حادشهم ومينجدها من درثها بخلاف مسلو  
 فان اكثر من تفرج بخرجه حديثه ممن تكلفوه ممن تقدم عصره من التابعين من  
 بعدهم ولا شك ان المحدث اعرف بحديث شيوخه ومنها ان مسلما كان ملزما  
 على ما صرح به في مقدمة صحيحه وبالغ في الرد على من انكره ان الاسناد المضعف  
 له حكم الاتصال عند ثبوت العاصرة بين المضعف ومن عنعن عنه وان جريثت  
 تلاقيه ما العيون من لسا والجزاى لا يحصل العسفة على ذلك على كانه من كاد  
 ثبت اجتماعها ولو لم يقد اظهر البخارى هذا المذهب في تاريخه جرى على  
 حتى انه ربما يخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب ليظهر سماعه من شيوخه لكونه  
 قد اخرج له قبل ذلك معضنا وقد يذكر اسنادا اخر بعد ما ساق الحديث بسند  
 قبل ذلك لذلك كقولك في كتاب الايمان حدثنا آدم بن ابي اياس قال حدثنا شعبة عن  
 عبد الله بن ابي اسفر واسمعيلى عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم قال المنسلون من سلم المسلمون من لسان زويدة والمهاجر من حجر  
 ما نقله عنه تقول وقال ابو معاوية ثنا داود بن ابي هند عن عامر قال سمعت عبد الله  
 ابن عمر يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال القاضى بك الدين  
 العيني في عمدة القارى شرح صحيح البخارى ارا بهذا التعليق بيان سماع الشعب من  
 عبد الله بن عمرو انتهى ومنها انه قد انتقد بعض الخطاط كالدارقطنى على البخارى ومسلم  
 احاديث لا خلا فيها شرطهما ويزودها عن درجة ما التزمها وقد اجيب عن كل ذلك

او اكثر لا تتحمل المنتقدات تبلغ ما نرى حديث وعشرا احاديث كما ذكرها الحكماء فظان حجر  
 كل حديث منفصلا في فصل منفرد من مقدمة شرح الصحيح واخص البخاري منها باقل من ثمانين  
 وباقى ذلك يختص بمسعودي وتمامه من ما قبل الامتداد فيه ارجح مما كثر فيه فنهذه الوجوه  
 وغيرها كلها تدل على ارجحية صحيح البخاري على صحيح مسعودي بل دعوات ومن ثم قيل ان البخاري  
 لما ذهب مسعودي لاجاء قال بن حجر واما قول ابي علي النيسابوري فلموقف قط على تصحيح  
 بان كتاب مسعودي صحيح من كتاب البخاري بخلاف ما ينقضه الطلاق التخيير محلي الدين النور  
 في مختصر في علوم الحديث وفي مقدمة شرح صحيح البخاري حيث يقول اتفق الجمهور  
 على ان صحيح البخاري اصحها صحيحا واكثرها فائدة وقال ابو علي النيسابوري وبعض علماء  
 القرب صحيح مسعودي انتهى مقتضى كلام ابي علي نفى هذه التسمية عن غير كتاب مسعودي ما انفكها لها  
 فلا كان الاطلاقه يحتل ان يريد ذلك ويحتل ان يريد المساواة والذي يصح من كلام  
 ابي علي ان تقدم صحيح مسعودي ليس في غيره غير ما يرجح الى ما نحن بعده من الشرط  
 المطروحة في الصحة بل ذلك لان مسلما صنف كتابه في بلادا مجاورة اصوله في حياة كثير  
 من مشايخه فكان يخبر في الالفاظ ويخبر في السياق ولا يتصدى لما تصدى به البخاري  
 من استنباط الاحكام ولنرم من ذلك تقطيعه للحديث في ابواب بل جمع مسلم الطرق  
 كلها في مكان واحد واقتصر على الاحاديث دون الموقوفات فلم يذكرها الا في بعض  
 المواضع على سبيل التذكرة لا تبعا لا مقصودا فلهمنا قال ابو علي ما قال معاني رأيت بعض  
 البيهقي يقول ان يكون ابو علي ما رأى صحيح البخاري وعندي في ذلك وورد الاقرب ذكره  
 واما بعض شيوخ المغاربة فالاحتفاظ عن احد منهم تقيد الا فضلية بالا صحة بل طلق  
 بعضهم الا فضلية وذلك في ما حكاه القاضى ابو الفضل عياض في كالمعاني عن ابي حنبل  
 الطبري بنعم الطاء المبرمة ثم اسكان الباء الموحدة بعد هانون قال كان بعض شيوخه  
 في منزل صحيح مسعودي انتهى وقد وجدت نفسه يبر هذا التفضيل عن

بعض المغاربة فخرت في فهرست ابى محمد القاسم بن القاسم قال كان ابو محمد بن خرم  
 يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى لانه ليس بعد خطبة فيه الا احمد بن السندي  
 وعندى ان ابن خرم هذا هو غير الطينى الذى اجمعه القاضى عياض ومن ذلك قول  
 مسلمة بن قاسم القرطبي هو من اقران الدار قطنى لما ذكر في تاريخه صحيح مسلم وقال  
 لويضع احد مثله فهذا محمول على حسن الجودة والوضع وقد رأيت كتابا من المغاربة  
 من صنف في الاحكام جردت الاسانيد كصدا الحق في حكمه وجميعهم يعتمدون  
 على كتاب مسلم في نقل المتن وسياقته وادب البخارى لوجود ما عند مسلم تامه  
 وتقطع البخارى لها قبحا جهته اخرى من التفضيل لانرجح ان نفس الصحيح انتهى كلام  
 الحافظ بطوله واما قول الشافعى في جعلها يتوهم من كلام الشافعى من تفضيل  
 مؤطا مالك على صحيح البخارى ما اعلو شيئا بعد كتاب الله احسن من  
 مؤطا مالك وفي روايته ما اعلو في الارض كتابا في العلم اكثر صلبا من  
 كتاب مالك فقبل وجوه الكتابين فالشافعى انما اثبت الاصححة للموطا  
 بالنسبة الى الجمل مع الموجهة في زمانه كجامع سفيان الثوري ومصنف حماد  
 بن سلمة وغير ذلك فلا منافاة بين قوله وبين ما اختاره المحققون من جاء بعده  
 لا يقال لوجه لا صححة جامع البخارى على الموطا مع اشتراكهما في اشتراط  
 الصحة والمبالغة في التحري والتنبيه وكون البخارى اكثر حديثا لا يلزم منه افضلية  
 ذلك لانقول ان ذلك محمول على اصل شرط الصحة فمالك لا يرى الانقطاع  
 في لاسناد قاده ولذلك لا يخرج للمناسيل والمنقطعات في موضوع كتاب البخارى  
 يرى ان الانقطاع علة فلا يخرج مثل هذا الا في غير اصل موضوع كتابه كالتعليق  
 والتراجم ولا شك ان المنقطع وان كان محجة عند قوم فالمتصل اقوى من اذا  
 اشتراكا كل من رآتهما في عدالة والضبط واعلى قسامتهم الحديث الصحيح

ما اتفقوا على البخاري وسلم عليه وذلك لان درجات الصحيح تتفاوت حسب  
 صفات الحديث من الصحة والا حجية وقد تقر بان احسن الكتب كتاب البخاري ثم  
 كتاب مسلم فما اتفقا عليه لاجرم يكون اعلى من غيره حتى ذهب ابن اصلاح  
 ومن تبعه الى ان العلم القطعي النظري حاصل به وان المنقلا وما اخرج به الشيخان  
 متساويان في حصول العلم بهما والفرق بينهما انهما بالضرورة والنظرية  
 قال ابن الصلاح ما اخرج به الشيخان مة طوع بعمته والعلم القطعي النظري به اتفق  
 خلافا لمن نفى ذلك محججا بان لا يقيده الا الظن وانما تلتفت الامة بالقبول لانه  
 يجب العمل بقلية الظن والظن قد يخطئ وقد كنت اميل الى هذا واخذت فقولنا تقر  
 بان اولي ان المذهب الذي اخترناه اولاهو الصحيح لان ظن من هو معصوم من  
 الخطأ لا يخطئ والاقاة في اجامها معصومة عن الخطأ انتهى لكن بدلالة روي  
 فقال ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والاكثرون فانهم لو  
 احاديث الصحيحين التي ليست يمتوا تروا انها تقيد الظن فانها آحاد والآحاد انها  
 تقيد الظن على ما تقر ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلقى  
 الامة انما افاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرها  
 فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح ولا يلزم من اجماع العلماء على العمل  
 بما فيها ما اجتمعوا على القطع بانه كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم حكى السنن  
 تغليب مقالة عن ابن رهبان اطل الكلام في ذلك وانتمصر لابن الصلاح البلقيني  
 وقال ان من صرح بافاد ما اخرج به الشيخان للعلم النظري الاستاذ ابو اسحق  
 الاسفرائيني ومن ائمة الحديث ابو عبد الله الحسيني وابو الفضل بن طاهر  
 وغيرهما وسلك مسلكه تلميذ البلقيني الحافظ بن حجر في شرح النخبة حيث  
 قال قد يقع في اخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار هو

انواع منها ما اخرج به الغيظان في صحيحهما مما يبلغ حد القاتر فانه حقت به قرائن  
 بجلائرها في هذا الشأن وتقدمهما في تعيين الصحيح عن غيره وتلقى العلماء لكتابتها  
 بالقبول وهذا التلقي وحد لا اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاسية  
 عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينقل له من تيفه احد من الحفاظ مما في  
 الكتابين وبما لم يقع التنازع بين مدلوليهما وقع فيها حيث لا ترجيح لاشياء  
 ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما وما عد ذلك فالاجماع حاصل على  
 تسليم ذلك فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته منعاه وسند  
 المنع فهو متفقون على وجوب العمل بكل واحد ولو اخرج الغيظان فلم يبق  
 للصحيحين منزلة والاجماع حاصل على ان لها منزلة في ما يرجع الى نفس الصحة  
 نحو ما انفرد به البخاري بان خرجه البخاري ولم يخرج مسلم نحو ما  
 انفرد به مسلم ولم يخرج البخاري نحو ما كان على شرطهما  
 بان يخرج غيرهما الحديث برجال مذكورين فيهما وان لم يخرجاهما  
 عباراتهم في بيان شرط البخاري ومسلم فقال محمد بن طاهر في كتابه في  
 شروط الائمة شرط البخاري ومسلم ان يخرج احاديث الجميع على كونه  
 ثقة الى الصحابي انتهى وورده الحافظ العراقي حيث قال في شرح الفقيه ليس  
 ما قاله بجيد لان النسائي ضعف جماعة اخرج لهم الغيظان واحدهما انتهى  
 وقال الكازمي في شرح الائمة ما حاصله ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل  
 اسناده بالثقات الملازمين لمن اخذوا عنه مدة طويلة وان قد يخرج احيانا  
 عن اعيان الطبقة التي تلي هذه في الاتقان والملازمة وان شرط مسلم ان  
 يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم يسلم من عنوا  
 يخرجون فقولنا صحيحه على ما ذكره ابن حجر في الهدى الساري مقدمة فتح الباري



ان اصحاب البصرة مثل علي بن الحسن طبقة منها منية على التي تليها لمن كان في  
الطبقة الاولى فما غاية في العفة لكونها جمعت بين الحفظ والاتقان بين ظهور الامانة  
لنهر حتى كان يهجر من يلائمه في السفر والخبر كعقيل بن خالد و يونس بن يزيد و  
سفيان بن عيينة وشعيب بن ابى حمزة وهذا هو مقصد البخارى وشرطه وقد يخرج  
من حديث اهل الطبقة الثانية ما يعتد به من غير استيعاب وهو التي يشاركه الاولى في  
الاتقان والتثبت كالاداعي والليث بن سعد وابن ابى ذئب والطبقة الثالثة نحو  
جعفر بن برقان وسفيان بن حسين واسحق بن يحيى الكلبي والرابعة نحو زهير بن  
صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والحاكمة نحو عبد القدوس بن حديد الحاكم  
ابن عبدالله ومحمد بن سعيد المصلوب لا يخرج البخارى احاديث هذه الطبقة واما  
مسلم فيخرج احاديث الطبقتين الاولى والثانية استيعابا ويخرج احاديث الطبقة  
الثالثة على حسب ما يصنعه البخارى في الثانية واكثر ما يخرج البخارى حديث  
الثانية تطبيقا وربما اخرج البيهقي من الثالثة وهذا المثال هو في حق المكثرين فيقال  
على هذا اصحاب تابع واصحاب الاعمش وقنادل وغيرهم قانما غير المكثرين فانما  
اعتد الشيوخان في تخرج احاديثهم على التقدير والعدل والوقلة الخطا لكن منهم من قوى  
الاعتماد عليه فاخرج ما تقر به يحيى بن سعيد لانصارى ومنهم من لم يقوا الاثما  
عليه فاخرج ما شارك فيه غير اوهو لا اكثر وهما تفصيل آخر مذكور في شرح  
الافية لا يبين ذلك في هذا المختصر ثم على شرط البخارى دون مسلم ثم  
على شرط مسلمى ما روى على شرط مسلم دون شرط البخارى ثم ما  
صحح غيرهما اى البخارى ومسلم من الائمة اعلم ان البخارى ومسلم  
لم يباكل الصحيح يعنى لم يسيقوا فيها ولم يلتزموا ذلك ولذا قال الحاكم في خطبة  
المستدرك لم يحكموا ولا واحد منهما ان لم يصح من الحديث غير ما صححه انتهى قهرى

عن البخاري ما دخلت في كتابي الجامع الامام وهو تركت من الصواب خروفا الطويل وكذلك  
 روى عن مسلم ليس كل صحيح وضفته انا وضعت ما اجعلوا عليه يريد به ما وجد عندنا  
 فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ان لم ينظر اجتماعها في بعضها عند بعضهم قال الحافظ ابو عبد الله محمد بن  
 يعقوب بن الاخرزمي سيرها لم فلهما بقوت البخاري ومسلم ما اثبت من الحديث في  
 كتابهما فقال النووي في التقريب الصواب انه لم يفت الا اصول الخمسة اعنى الصحيحين  
 وسنن ابى داود والترمذي والنسائي الا اليسير فان قلت لما ثبت ان البخاري ومسلم  
 لم يتبعوا الصريح فمن اين جرت الصريح الزائدة قلت يعلم ذلك من نصل ما م معتد  
 على صحته كابى داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي وقيدوا  
 ابن الصلاح بمصنفاته ولاحقه ما ذكره العراقي انه ليس بقيد فانه اذا صح النظر  
 اليه انهم صححوا ولو في غير موافا فهو او صححه من لم يشتهر له مصنف من  
 الائمة كعبي بن سعيد القطان وابن مدين وغيرهما فانكروا كذلك على الصواب ويؤخذ  
 الصريح ايضا من المصنفات المحققة بجمع الصحيح فقط كصحيح ابى بكر محمد بن اسحق  
 بن خزيمة وصحيح ابى جعفر محمد بن جان البستي المسمى بالتقاسيم والانواع وكتاب  
 المستدرک على الصحيحين لابى عبد الله الحاكم وكذلك ما يوجد في المستخرجات على الصحيحين  
 من زيادة او تامة لحدوث ومغضى لا استخراج ان يأتى المصنف الى كتاب البخاري او  
 مسلم فيخرج حديثه باسناد لنفسه من غير طريقها فيجتمع اسناد المصنف مع اسناد  
 البخاري او مسلم فينتج ولو من فواته كاستخراج ابى بكر البرقان وابى نعيم الاصفهاني على  
 صحيح البخاري والمستخرج لابى عمانة على كتاب مسلم ولا بى نعيم ايضا فما يزيد  
 المستخرجات على الصحيح من زيادة شرح حديث او لفظ زائد او نحو ذلك يحكم بصحته  
 لكن لا يلبس الحديث الذي ذكره المستخرج الى البخاري او مسلم وانقله المستخرج  
 بالحق او بالفاظ غير الفاظها قال ابن الصلاح تعذر في هذه الاعصار الاستقلال

بادراك الصحيح مجرد الاسانيد لانه ما من اسناد الا وفيه عن عقده على ما في كتابه عاين  
 الاقوان فاذا وجدنا في يروى من اجزاء الحديث وغيره احاديثا صحيحه الاسناد لم نجد  
 في لسنا الصحيحين لاني شئ من مصنفات ايضا حديث المتخذة عليهم حولا ليجاسر على  
 جزم الحكم بصحة هذا كلامه وقال النودي الاظهر عندي جوازها لمن تمكن قوتين معترف  
 انتهى قال الزين العراقي هذا الذي قاله النودي عليه عمل حال الحديث فقد صحه غيره  
 واحد من انما صهرين لابن الصلاح وبعده احاديث لم نجد لها من تقدمه كالي الحسن  
 ابن القطان والضياء المقدسي والشركي عبدالعظيم اللندي وغيرهم فهذا السبعة  
 اقسام للحديث الصحيح فما حذف سنداه فيها وهو الواو حاله كثير في  
 تراجم البخاري اي عنوان ابواب صحيح البخاري قليل جدا تاكيد للتقليل  
 في كتاب مسلم وسمي هذا بالتطبيق فما كان بصيغة الجزم نحو  
 قال فلان وفعل امر وروى وذكر فهو حكم بصحة سواء وصله  
 في وضع آخره لا وما روى من ذلك مجرولا اي بصيغة التذييل نحو يروى  
 ويذكر بقاءه ونحو ما قاله حكم بصحة دلالة صيغة على ضعفه و  
 لكن ايراد في كتاب الصحيح مشعر بصحة اصله اي اصل الحديث الذي  
 اورد تعليقات وتحقيق هذا المرام على ما هو المذكور في شرح الالفية ومقدمتها  
 وغيرها هوان الحديث الذي سقط من اول اسناده سرا واصلوا اكثر وعثر  
 الحديث الى من فوق المذوف وان كان المذوف كله نحو قال عمر وقل رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسمي هذا تعليقا قال ابن الصلاح ولو لم يلفظ التعليق  
 مستغلا في ما سقط منه بعض رجال الاسناد من وسطه او من آخره ولا في ليس  
 في جزم كروي ويذكر انتهى وهو ان كان كذلك في ساقط الوسط والآخر لكنه ليس كذلك  
 في ما ليس في جزم فقد ذكر الحافظ العراقي انه استعمل غير واحد من المتأخرين

التعليق في غير الخبر ومقول البخاري في باب من الحزم من غير ليس يروي فيه عن  
الزبيدي عن الزهري عن انس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذكره الاحاطة بالبخاري  
المزني في الاطراف واعلم عليه علامة التعليق للبخاري فعلم ان التعليق يطلق على واحد  
من مبدأ اسناد واحد واكثر سواء ذكر بصيغة الحزم او التبريز وهو كثير في صحيح البخاري  
تليل في صحيح مسلم واما ما عثر الا البخاري الى بعض شيوخه بصيغة الحزم كقوله قال  
فلان او زادني فلان ونحو ذلك فذكر بعض المغاربة انه قسم ثمان من التعليق وذكر في  
مثال ذلك قول البخاري في مواضع قال لي فلان فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل  
حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى ومثاله قوله البخاري قال هشام  
ابن عمار ثنا صدقة بن خالد قال ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثنا  
عطية بن قيس قال حدثني عبد الرحمن بن غنم قال حدثني ابو عامر  
ابو مالك الاشعري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ليكون  
في امتي اقوام يتحلون الحريه الحديث فان هشام بن عمار من شيوخ البخاري  
حدث عنه باحاديث قال ابن حزم في المحلى هذا حديث منقطع لم يتصل بابن الجارود  
وصدقة بن خالد ولا يصح في هذا الباب شيء وكل ما فيه موضوع انتهى لكن الصحيح  
هو الذي ذكره ابن الصلاح من ان حكمه مثل ذلك ليس حكم التعليق عن شيوخه  
ومن فقهه ولا يكون الحديث به منقطعا بل حكمه حكم الاسناد المغنع حكمه  
كما تقرر الاتصال بشرط ثبوت اللقاء والسلامة من التدليس في اللقائه في شيوخ البخاري  
وسلامته من التدليس ظاهر فقوله قال لي فلان وهو من شيوخه ونحو ذلك حكمه  
الاتصال وقول ابن حزم انه لا يصح في هذا الباب شيء خطأ فان الحديث المذكور  
معروف الاتصال بشرط الصحيح عند ائمة الحديث اذا عرفت هذا كله فاعلم ان التعليق  
المذكور في الصحيحين لا يخلوا ما اريكه ان متصلا فيهما في موضع آخر ولا فان ذكر

موصول في موضع آخر فهو صحيح بل ارب اتفاقا وهو كثير وان لو يذكر فيها موصولا في موضع  
 آخر بل لو يذكره الا تعليقاً وهو كثير في صحيح البخاري قليل في كتاب مسلم وانه  
 ابن الصلاح وقال العراقي قلت في كتاب مسلم من ذلك موضع واحد في التيمم وهو  
 حديث ابي الجهم بن احارث اقبل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من نحو بين  
 جبل الحديث قال فيه مسلم وروى الليث بن سعد وهو يصل مسلم اسناداً الى الليث  
 وقد اسند به البخاري عن عبيد بن بكير عن الليث قال ولا اعلم في مسلم بعد مقدمة  
 الكتاب سدياً الحديث كما لا تعليقاً غير هذا الحديث وفيه مواضع اخرى رواها باسناد  
 متصل فهو قال وروى الا فلان وهذا ليس من باب التعليق انما اراد ذكر من تابع روايته  
 الذي اسند له من طريقه واراد بيان الاختلاف في السند كما يفعل اهل الحديث ويدل  
 على انه ليس مقصود به هذا الصحاح في كتابه انه يقع في بعض اسانيد ذلك من ليس هو  
 من شرطه وقد بينت المواضع في المشرح الكبير انتهى فحكم هذا النوع انه لا يخلو ما  
 ان يكون مذكورا بالصيغة انجزم او بصيغة التبريض والصيغة الاولى تستخدم منها الصحة  
 الى من علق عنه فكان يقبل النظر في من روى من حال ذلك الحديث فتمه ما يعلق بشرطه منه لا يلتحق  
 اما ما يلتحق بشرطه فالسبب في كونه لرويه اصل ما لكونه اخرجه ما يقوم مقامه في  
 كتابه واما لكونه لرويه اصل عند اسموعا او سمعه وشك في سماعه له من شيخه  
 او سمعه من شيخه مذكرة فما رأى انه ليسوا به مسانق الاصل قال ابن حجر غالب هذا  
 النوع وقع في ما اورد من عن مشايخه فمن ذلك انه قال في كتاب الوصاية  
 قال عثمان ثنا عوف ثنا محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال وكلني رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم بذكره في رمضان الحديث بطوله واورده في مواضع اخرتها  
 في فضائل القرآن وفي ذكر ابيس لم يقل في موضع حد ثنا عثمان فالظاهر انه لم يسمعه  
 وقد استعمل هذا الصيغة في ما لم يسمعه من مشايخه في عدة احاديث في رواها

عنهم بصيغة قال فلان ثور يورم ها في موضع آخر بواسطة بينه وبينه فقال في التاثير  
 قال ابراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثا ثورا قال حدثني بهذا عن ابراهيم  
 ولكن ليس ذلك مطرا في كل ما ورد به هذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يحل جميع  
 ما ورد به هذه الصيغة على انه سمع ذلك من شيخه ولا يلزم من ذلك ان يكون  
 مدلسا عنهم فقد صرح الخطيب وغيره بان لفظ قال لا يحل على السماع الا ممن عرف من  
 عاداته انه لا يطلق ذلك الا في ما سمع فاقضى ذلك ان من لم يسمع ذلك من عاداته  
 كان الامر فيه على الاحتمال انتهى واما ما لا يلحق بشرطه فقد يكون صحيحا على شرط  
 غيره كقوله في الطهارة وقالت عايشة كان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم يذكر الله  
 على كل احيائه وهو حديث صحيح على شرط مسلم وقد خرج في صحيحه وقد يكون حسنا  
 صالحا للجملة كقول البخاري وقال بهذين حكاه عن ابيه عن جده الله احق ان يستقيم  
 منه من الناس هو حديث حسن مشهور رواه اصحاب السنن منه وقد يكون ضعيفا  
 لا من جهة قدر في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في اسناده كقوله في كتاب الزكاة  
 وقال طاووس قال معاذ بن جبل لاهل اليمن اثقن الحديث فاسناده الى طاووس ان كان  
 صحيحا لكن طاووس لم يسمع من معاذ والصيغة الثانية يورم هي صيغة التمريض لا استفاد  
 منها الصحة الى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح فاما ما هو صحيح فقال  
 ابن حجر بن عدي فيه ما هو على شرطه الا ما وضع يسيرة جدا ووجدناه لا يستعمل  
 ذلك الا حيث يورد ذلك المطلق بالمعنى كقوله في الطب ويذكر عن ابن عباس عن النبي  
 صلى الله عليه وعلى اله وسلم في المرقى بقائمة الكتاب فانه اسناده في موضع اخر  
 من طريق عبيد الله بن الاخضر عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس ان نظرا من اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم مر ما يحج منه لدايع فذكر الحديث في ترتيبهم  
 لرجل بقائمة الكتاب فاما ما لو يورم لا في موضع اخر فسنده ما هو صحيح الا ليس

على شرط كقوله في الصلوة ويذكر عن عبد الله بن السائب قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم التومنين في صلوة الصبح حتى ذابوا ذكروا موسى وهارون اخذته تسعة فراجع وهو حديث صحيح على شرط مسلم واخرجه في صحيحه والبخاري لم يخرججه لبعض روايته ومنه ما هو حسن كقول في البيوع ويذكر عن عثمان بن عفان ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم قال له اذ بعثت نكح اعديت وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة وهو صدوق عن مولى عثمان وتابعه عليه سعيد بن المسيب ومن طريقه اخرجه احمد في المسند الا ان في اسناد لابن لهيعة وهو معروف الضعف ورواه ابن ابي شيبة في الضعيف من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عارضته من ذلك ومنه ما هو ضعيف لا عارض له الا انه وافق العمل به كقوله في الوصايا ويذكر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم انه قضى بالدين قبل الوصية وقد رواه الترمذي موصوفاً من حديث ابي اسحق الشيباني عن ابي اسحق الاورد الذي هو ضعيف عن علي واستغربه نحو حكم الاجماع من اهل العلم على القول به ومنه ما هو ضعيف لا جليله اصلاً وهو في صحيح البخاري قليل جداً حيث يقع ذلك يتعقبه بالتضعيف بخلاف ما قبله كقوله في الصلوة ويذكر عن ابي هريرة رافعه لا يطوع الامام في مكانه ولو يصح وهو حديث اخرجه ابوداود فهذا حكم التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والترخيص ولو تعترض احد من المتقدمين للتصنيف في تحقيق تعليقات البخاري مع كونها اليق بذلك ولهذا قال الحافظ ابو عبد الله بن شيبان في كتاب ترجمان التراجيح التعليق مفتقر الى ان يعنى فيه كتاب يخصه تسند فيه تلك المعلقات وتبين درجتها من الصحة او الحسن او غير ذلك من الدرجات وما علمت احد تعرض للتصنيف في ذلك وانه لمهمل لا سيما لمن له حناية بكتاب البخاري انتهى وقد لهما الله تعالى ان التصدي في ذلك الحافظ ابن حجر فصنف تصنيفاً سمي سماه تعليقات التعليق ذكر فيه جميع احاديث البخاري المتعلقة المرفوعة وانما المرفوعة

وذكر من صلها باسانيد الى المكان المعلق بقاء كتابها فلا نظير له في منه كقرخصه  
 تخصيصا ناضيا في الهدى الساري مقدمة نعم الباري جزاء الله تعالى جزاء خيرا لا يقال  
 ان البخاري قل ما دخلت في هذا الجامع الا ما صح مع ان فيه تعليق ضعيفا ايضا لانا  
 نقول معنى قوله ما دخلت في الجامع الا الصحيح اي مما سقت اسنادا فلا يضر كون  
 التعليق ضعيفا كذا ذكره النووي وتعبه ابن حجر بانه لا يحتاج الى هذا الحمل فانه قد  
 تبين مما ذكرنا ان جميع ما فيه صحيح باعتبار ان كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا الا اننا  
 نقول الموقوفات لا يخرج من البخاري منها الا ما صح عندنا ولو لم يكن على شرطه ولا يخرج  
 بما كان في اسناده ضعيفا وانقطاع الاحث يكون صحيحا اما بحجته من وجه اخر والاشهر

عن قوله قما قول الحاكم ابن عبد الله اختيار البخاري ومسلمان

لا يذكر في كتابي ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله

صلى الله عليه وعلى آله وسلم له اي للحديث راويان ثقتان آخران

عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى يكون الحديث ثلث رواة اصح

شاهدان توحيرويه <sup>عنه</sup> اي عن ذلك الصحابي تابعي مشهور واليضا راويان

ثقتان آخران من التابعين فالترتق كذلك في كل درجة الى ان ينتهي

الى الناقل فقيهه بحث قال الحافظ ابو بكر الحازمي هذا الذي قاله الحاكم فتدل

من لم يعين التعوض في نجاي الصحيح ولو استقرأ الكتاب حتى استقر انه لو وجد جملة من

الكتاب ناقضة لدعوا انتفى قال الحافظ ابو الفضل بن طاهر شرط البخاري

ان يخرج الحديث المتفق على كونه نقلته ثقة الى الصحابي المشهور من غير اختلاف

بين الثقات والاشبات ويكون اسناده متصلا لغيره قطوع فان كان الصحابي تابعي

فصاحبه ان يكون للتابعي المشهور ثقتان راويان نحسب ان لم يكن له الا راوي واحد  
 وصح الطريق اليه فكتفى قل واماما ادعاء الحاكم فنحن نقض عليه بانهم



احاديث جماعة من الصحابة ليس لهم الا راوا واحدا انتهى وقال ابن حجر ان شرط الذي  
 ذكره الحاكم وان كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذي اخرج له هو فانه مستبر  
 في حق من بعدهم فليس في كتاب البخاري حديث اصل عن رواية من ليس له الا راوا  
 واحدا تطوق قال الشيخ محمد بن الدين النوفلي منسوب الى قرينة بالشام راد اعلى  
 الحاكم ليس ذلك اى ما ذكره الحاكم من شرطها الاخر اجها احاديث ليس  
 الا اسناد واحد فلا يصح ما قاله الحاكم منها حديث انما الاعمال بالنية  
 فانه فرج من اوجه مشهور بالنسبة الى آخره كما سبق تحقيقه ونظائر له في الصحيحين  
 كغاية لا تعد ولا تحصى فانها اخرج احاديث وقالوا اني طالب من طريق المسيب لعمرو  
 عنه الا ابنه واخرج البخاري حديث عمرو اني لا اعلم الرجل الذي ادع  
 احب الي لعمرو عنه غير الحسن البصر وكذلك اخرج حديث قيس بن ابي حازم عن  
 مرداس بن الاسلمي يذهب الصالحون الحديث لعمرو عنه غير قيس وقال ابو حاتم  
 ابن حبان تفرد بحديث انما الاعمال اهل المدينة فان رواه كلهم  
 مدنيون وليس هو عند اهل العراق ولا عند اهل مكة ولا عند  
 اهل اليمن ولا الشام ومصر ورواوه في الاصل هو يحيى بن سعيد  
 القطان بالرفع صفة يحيى اى يافع القطان ابن قيس الانصاري المدني ابو سعيد  
 القاضي التابعي المشهور للمنفى في سنة ثلاث واربعين ومائة او اربع واربعين  
 او بعد ما عن محمد بن ابراهيم بن الحارث بن خالد ابو عبدالله التيمي المدني  
 مات سنة عشرين ومائة على الصحيح عن علقمة بن وقاص بن بشير القاف  
 ابن محسن بن كلدانة اللبني المدني المنوفى في المدينة ايام خلافة عبد الملك بن مروان  
 ذكره ابن حبان من ثقات التابعين وقال ابو نعيم الاصبهاني في كتاب الصحابة ذكره  
 بعض المتأخرين في الصحابة والمراد به ابن منداه قال الكافظ ابن حجر فتهذا الترتيب

سياق ابن مسدة من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن ملقمة عن ابيه  
 عن جد اقال شهدت الخندق وكنت في لوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم وهذا اسناد حسن ظاهر يعطى حجة علقمة فليحروا ذكره مسلم  
 في الطبقة الذين ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكذا قال ابن عبد  
 البر في الاستيعاب انتهى عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه على  
 الله وسلم يقول انا الاعمال بالنيات الحديث هكذا رواه البخاري في مواضع

من صحيحه ومسلم وابوداؤد والترمذي والنسائي وابن ماجه

مع اختلاف في الروايات بعد يحيى يعرف بالرجوع الى هذه الصحاح

فروى البخاري عن عبد الله بن الزبير الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد

القطان الخزاز وروى مسلم عن ابن المنني عن الثقفى عن يحيى ابوداؤد وعن ابن كثير عن

الثوري عن يحيى والترمذي عن ابن المنني عن الثقفى عن يحيى والنسائي عن ابن منصور

عن القعقبي عن مالك عن يحيى وابن ماجه عن ابى بكر بن ابى شيبة عن يزيد بن

هارون عن يحيى فظهر ان هذا الحديث فهد بالنسبة الى ثلاث روايات فليحروا

### ما د عاها الحاكم من شرط البخاري ومسلم **الفصل الثاني من الفصول**

الثلاثة من ابواب الاول في المحسن اى في تعريف الحديث الحسن وحكمه

الترمذي اى قال الترمذي في تعريفه في كتاب العلل في آخر جامعه هو اى ايشاد

الحسن ما لا يكون في اسناده منهم بالكذب غفرا ولا يكون اشادا

سرا ولا الثقة مخالفا لرواية النقات ويروى من غير وجه واحد نحو ما

بان يروى هذا الحديث من وجه بلفظ آخر لا ان لا بد ان يروى من وجه آخر بلفظ

اى بلفظه الاول فليعلم ان الحديث على ما هو المشهور على ثلثة اقسام **صحيح**

ضعيف كما بينهما عليه فالحسن ح قسيم للصحيح ومنه من قال انه ليس نوعا

على حد قول ابن الصلاح من الناس من لا يفرق نوع الحسن ولا يجعله منفردا ويجعله مندوبا في انواع  
 الصحيح لانه اجده في انواع ما يتجرب به وهو الظاهر من كلام الحاكم في عبد الله الكرماني انتهى  
 وقال الزركشي في نكتته قد نازع الشيخ تقي الدين بن تيمية الخطابي في ما دعا من انقسام  
 الحديث الى صحيح وحسن وضعيف عند اهل الحديث واما هذا اصطلاح الترمذي خاصة وغير  
 الترمذي من اهل الحديث كافة عند اهل الحديث اما صحيح او ضعيف والضعيف عندهم  
 منقطع عن درجته الصحيح ثم قد يكون ضعيفا متروكا وهو ان يكون الراوي متبعا او كثيرا الغلط  
 وقد يكون حسنا بان لا يتم بالكذب في هذا معنى قول احمد بن حنبل العمل بالحديث الضعيف  
 اولى من القياس يريد به الحسن انتهى كلام الزركشي وما يؤيد ان الحسن نوع من الصحيح  
 ان الذهبي حكى بان الشيخين اخرجوا احاديث من يكون انفرادا لا حسانا مع اتفاق الناس  
 على تسميته كتابا بها بالصحيحين حيث قال في الموقظة من اخرج له الشيخان او احدهما  
 على قسمين احدهما ما احتج به في الاصول وثانها من خرج له متابفة وشهادة واعتبارا فمن  
 احتج به او احدهما لو يوثق ولو يرضى هو ثقة حديثه قوى فمن احتج به او احدهما وتكلم فيه  
 فتارة لا يكون الكلام تمنا او الجهم بل على توثيقه فهذا حديثه قوى ايضا ويكون تارة الكلام  
 في حفظه فهذا حديثه لا ينقطع عن درجته الحسن التي من درجته الصحيح مما في  
 الكتابين بحمد الله رجل تجوبه احدهما ورايته ضيقة بل حسنة او صحيحة ومن خرج له  
 البخاري او مسلم في المشاهد والمتابعات ففهم من في حفظه شيء يكون به في توثيقه تردد  
 فكل من خرج في الصحيحين فقد عبر القنطرة نعم للصحيح مراتب للثقات طبقات انتهى كلام الان  
 فهذا صريح في ان الحسن قسم من الصحيح ولو الصحيحين مشتملان على الحسان قال الفاضل  
 الكرم السندي في شرح شرح الفضة بعد نقل هذا الكلام ظهر مما ذكرنا ان ما ذكر  
 الحافظ العراقي في نكتته على كتاب ابن الصلاح عند قوله ومن مظان ابي مظان الحسن  
 سنن ابى داود الخ ان مسلما شرطه الصحيح بل الصحيح المجهول عليه في كتابه فليس لسانا

ان يحكم على حديثه في كتابه بحسن عند الاما عرفت من قصور الحسن عن الصحيح انتهى محل  
 تأمل انتهى كلامه ثم قال السندی ثوان الحافظ السيوطي نقل في شرح التقريب شرح نظم  
 الدرر عن الذهبي انه قال في موطئه اعلی مراتب الحسن بهذين حكاه عن ابیه عن جداه  
 وعمه بن شعيب عن ابیه عن جداه وامثال ذلك مما قيل انه صحيح وهو من ادنى  
 مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله  
 وعاصم بن ضمره وجماعة بن ابرهامة ونحوهم انتهى ومقتضاه ان الصحيح عند الذهبي يشمل  
 اعلی مراتب الحسن دون سائر انواعه فبذلك اعموم وخصوص من وجد عند انتهى كلام  
 السند وبعد المتبادر التي اقول اختلفت عباراتهم قديما وحديثا في تعريف الحسن  
 فمنهم من جعل منهم من فصل والذي عرفه به ابن حجر في شرح الخبيرة هو ماخذ الضبط اى  
 قل عن ضبط رجال الصحيح مع بقية الظروف المتقدمة في الصحيح اى السلافة عن الشذوذ  
 والعلل مع الاتصال والورد عليه تسمية السخاوى بان تعريفه لم يتميز به الحسن لذاته  
 لان الخفة المذكورة غير منضبط واجيب عنه بان المراد منها هنا ان يكون راوى الحديث  
 متاخرا تاخر يسيرا عن درجة الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان ولو يبلغ  
 مرتبة يعد ما انفرد به منكرا وهذا المعنى منضبط وقر له بعض الحفاظ ضابطه يعرف  
 به فقد حكى السيوطي في شرح نظره الدرر عن الزركشى انه قال رأيت بخط الامام  
 الحافظ ابى الحجاج يوسف ان الحسن من الحديث منزلة بين منزلتى الصحيح والضعيف  
 فمن طرفه ان يكون احدهم انه مختلفا وقته قوم وضعفه آخرون ولا يمكن ان تضعف  
 به مفسران كان مفسرا قدم على توثيق من وثقه نصرا الحديث ضعيفا انتهى في نقل  
 السيوطي ايضا عن ابن حجر انه قال قد رأيت لبعض المتأخرين كلاما في الحسن يقتضى  
 ان الحسن الحديث الذي في روايته مقال ولم يظهر فيه مقتضى الترجيح فيكون على  
 بالضعف ولا يسلم عن عوامل الطعن فيكون حديثه بالصحة انتهى وعرفه الله

في جامعه بانقله السيد المصنف قال الحافظ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر في ما حكاه العراقي في تعريف  
الترمذي الحسن بصفة مميزة عن العوج فلا يكون صحيحا الا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا  
الا ان تكون رواة غير متهمين بل ثقات فظهر من هذا ان الحسن عند ابي عيسى  
صفة لا تخص هذا القسم بل يشترك فيها الصحيح فكل صحيح حسن عندنا وليس كل حسن  
صحيحا انتهى وذكر القاضى بلد الدين بن جماعة هذا الكلام في مختصره بطريق الايراد فقال  
بعد ذكر تعريف الترمذي قلت فيه نظر لان الصحيح كله لو اكثره كذا لكان ايضا قد دخل العوج في  
تعريف الحسن انتهى وحاصله ان هذا تعريف للحسن يصدق على الصحيح فلا يكون التعريف  
مانعا لدخول ما ليس من جنس المحدود في الحد فان الصحيح والحسن تسميان عندنا بالذات  
واجاب عنه الطيبي في خلاصته فقال بعد ذكر ايراد ابن جماعة فانما دخل العوج في هذا  
الحد قول الترمذي ان لا يكون في سنده متهم يحتل معنيين احدهما ان لا يتوهم  
الفضلة والكذب الفسق في الراوى فلا يتوهم به وثانيهما ان يتوهم فيه ذلك ولا يتوهم  
به وهذا هو معنى مستور العدل انه وهو المعنى به في التعريف وقد قصد بهذا التقيد الاشارة  
عن الصحيح لان شرط الصحيح ان يكون مشهورا بالعدل انتهى وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الحافظ  
ابو الفتح بانه اشترط في الحسن ان يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح **اقول**  
هذا الجواب لا يذبح الايراد فان غاية ما نلزم منه ان يكون الحسن اخص من الصحيح حيث اشترط  
ليسكونه مريما من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فوامم من ان يروى بوجه آخر  
اولا وهذا ايضا مخالف لما ذهب فان الحسن والصحيح عندنا تسميان على ما هو المشهور عنه  
تصوره شرط في الحسن ان يروى من وجه آخر وشرط في الصحيح عدمه كان بينهما تقابلا بالذات  
لكن من فرق بين عدم الاشتراط واشتراط عدمه فلا يخص عن الايراد الا بما ذكره  
الحافظ ابو بكر من ان الصحيح عند الترمذي خاص بالحسن عام او بما ذكره الطيبي من جعل  
بعضه لا يكون في سنده متهم احتراز عن الصحيح واورده عليه ابن جماعة ايضا بما يشبه

اقره من الحسن فانه ليرى من وجه آخره يقرب منه ما ذكره العراقي من ان الترمذي مع اشتراط  
 ان يروى من وجه آخر في الحسن حسن احاديث في جامعه لا تروى الا من وجه واحد كحديث  
 اسرائيل عن يوسف بن ابي بردة عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك فانه قال فيه حسن غريب لا يعرف الا من  
 حديث اسرائيل عن يوسف بن ابي بردة ولا يعرف في الباب لاحاديث عائشة ويحتاج  
 بما ذكره ابو الفتح ويثبت اليه كلام الطيبي من ان الذي يحتاج الى مجيئه من غير وجه  
 ما كان راويه في درجة المستوفى ومن لم يثبت عدل الله ليتقوى به الحديث لان كل حسن  
 يحتاج اليه غاية ما في الباب ان الترمذي عرفت بنوع منه لا بكل انواعه ولا بالسفر ذلك  
 الخطابي اي قال البوسيدان الخطابي صاحب معالم السنن واختلف في اسمه فقيل احمد  
 والصحيح ان اسمه حمد وهذا تعريف آخر للحسن ما عرفت فخرجه قال شيخنا وولادى  
 وحيد دهره فريد عصره مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلير اذ حله الله تعالى  
 جنات النعيم المخرج ههنا على صيغة اسم المكان وهو الذي اشتهر منه الحديث انتهى  
 ويمكن ان يكون المخرج هم فاعل من التخرير والمراد به راويه لانه يخرج حقيقة ذلك الموضع وليس له  
 الايل بالنسبة الى من عده واشتهر رجاله اي بالصدق كذا نشر ابن الصلاح وعليه  
 اي على هذا التعريف مدارا كثيرا هل الحديث وهو الذي يقبله اكثر العلماء ويستعمله  
 عامة الفقهاء انتهى كلام الخطابي فالمنتقطع ونحوه مما لم يعرف فخرجه  
 فيخرج عن تعريف الحسن وكذا المدلس بصيغة هم المفعول من التدليس اذا  
 لم يبين اي اسناده في موضع آخر فهو لا يكون حسنا نقول ما عرفت فخرجه احتراز  
 عن المنتقطع والمدلس ونحوهما مما لم يعرف فخرجه وقوله واشتهر رجاله احتراز عن الضعيف  
 واوثر على هذا التعريف ابن جماعة بوجهين الاول ان الصحيح كله او اكثره كذلك فيدخل في  
 تعريف الحسن فلا يكون التعريف مانعا لثان انه يصدق على ضعيف عرفت فخرجه

واشتهر رجاله بالضعف فدفع الطيبي وطه بان المراد بقول الخطابي واشتهر رجاله ان جاب  
 مشهورون عند رباب هذه الصناعة بالصدق وبنقل الحديث ومعرفة انواعه  
 وحيث كان مطلقا من قيد العدالة والضبط دل ذلك على ان الخطاطهم عن رجة  
 رجال الصحيح ثم قال وهذا هو الجواب ايضا عن قوله واشتهر رجاله بالضعف لان اطلاق  
 الشهرة في عرفهم يدل على خلاف ما فهم من الضعيف بعض المتأخرين  
 اى قال بعض المتأخرين في تعريفه هكذا وقع كلام ابن الصلاح فيها وازاد به ابن  
 الجزى فانه عرفه به في موضوعاته هو الذي فيه ضعف خرج به الصحيح  
 قريب اى قريب من جهة الى الصحة محمّل كذبه لكون رجاله مستورين وهذا احتراز  
 عن الضعيف فانه الذي يبعد عن الصحيح من جهة ويحمّل الصدق والكذب ولا يحتمل الصدق  
 اصلا كما لموضوع فالحسن اسطة بين الصحيح والضعيف والظاهر ان المراد بقوله  
 محتمل ان ضعفه ليس كثيرا بل يسير بحيث يحتمل ويخبر وليس خارجا عن حد الاحتمال  
 والقبول قال ابن دقيق العيد هذا الحد ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل  
 من غيره واذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة ومثله  
 ذكر ابن جماعة ويحاج عنه بمثل ما يجب عن ايراد السخاوى على شيفه على ما مر  
 تقريرة قبيل هذا ويصل للعلل به تراجم ابن جماعة انه داخل فاحد فاعتزل  
 بانه دوسر لانه عرف بصلاحيته للعلل وذلك يتوقف على معرفة كونه حسنا  
 وهو نعم فاسد فانه ليس جزء من التعريف بل هو من تنمة الحد بيان نكلم ابن الصلاح  
 اى قال ابن الصلاح في تحقيق الحديث الحسن هذا تعريف رابع له هو قسم ان اى  
 الحديث الحسن منقسم الى تسعين في عبارته المفصلة هكذا قد اعنت النظم في ذلك  
 البحث جامع بين الاطراف الكلام هو ملاحظا مما وقع استعمالهم فتقريب وانهم ان  
 الحديث الحسن تسمان احدهما الحديث الذي لا يخلو رجال اسناده من مستوفين

لم يتحقق اهليته غير انه ليس مغفلا كثيرا غطاني ما يرويه ولا موثرا للكذب في الحديث  
 اي لو ظهر منه تعدا لكذب في الحديث ولا سببا اخر مستحق ويكون متن الحديث مع  
 ذلك قد عرف بان يرويه او مثله او نحوه من وجه آخر او اكثر حتى اعتصدا بمتابعة متابع  
 سروي به على مثله او اماله من شاهد يخرج بذلك عن ان يكون شاذ او منكرا او كلام الترمذي  
 منزل على خلاف القسم الثاني ان يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة غير انه  
 لا يبلغ درجة رجال الصحيح بان يقصر منهم في الحفظ والاعتناء هو مع ذلك يرتفع عن  
 حال من يعد ما يفرجه منه منكر او يقتدر في كل من هذا مع سلامة الحديث من ان يكون  
 شاذ او منكرا سلامته من ان يكون مغفلا وعلى القسم الثاني ينزل كلام الخطاب الذي  
 الذي ذكرناه جامع لما تقرق من كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي ذكر  
 احد نوعي الحسن فذكر الخطاب في النوع الاخر مقتصرا كل واحد منها على امرى انه مشكل  
 ومعها ما رأى انه غير مشكل او انه غفل عن البعض انتهت عبارته والمصنف الغرض

اختر منها قائلها **احدهما ما لو نجل رجال اسناده عن مستور**  
 في العداة غير مفعل في روايته وقت العمل الاداء ورهوى اي  
 ما حلل انه قد روى مثله او نحوه من وجه آخر او روى عليه ابن جماعة بان يصدق  
 على الضعيف والنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور ورهوى مثله او نحوه من وجه  
 آخر انتهى وقدعه الطيبي بان قوله قد روى او احتراز عن كل ذلك فان افرض من  
 التقييد به اعتصدا بالحديث المرهوى بما يغير به ضعه وازالة مابه من الوهم والاسال  
 والانتقاع وغيرها فلا يؤق بالرواية من غير وجه الاعلى وجه يرفع بذلك والا كان  
 عبثا والثاني ما اشتمل راويه بالصدق والامانة احتراز عن الضعيف  
 وعن القسم الاول وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظا واتقانا  
 بحيث لا يعد ما انفرد به منكر او روى عليه ابن جماعة بان يصدق



على المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكرنا وليس بحسن في الاصطلاح واجاب عنه الطيبي  
بان الذي قاله هذا الراوي لا يخلو اما ان يكون مما عرف منته او معناه من غير رواية او عالم  
يعرف لامر الوجه الذي هو الاول من وجه آخر فالاول اخبر بخبر المنقطع من الحد  
والثاني هو الذي احتج منه بقوله لا يعيد ما انفرد به منكلا ولا بد في القسمين  
للحسن من سلاقتها عن الشذوذ والتعليل مع الاتصال قيل القائل  
العلامة الطيبي في خلاصته ما ذكره بعض المتأخرين اي ابن الجوزي عليه  
على ان معرفة المحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف  
حيث اخذ الضعيف في تعريفه لانه اي الحسن وسط بينهما اي الصحيح والضعيف  
فقوله اي ابن الجوزي قريب اي قريب مخرجه الى الصحة فتحمل كذب لكون  
رجال مستورين كما حققته في تفسير تعريف الترمذي والفرق بين حدى  
الحسن والصحيح بحيث يتميز احدهما عن الآخر ان شرط الصحيح من الاتصال  
وسلامته عن الشذوذ والعلامة القادحة معتبرة في حد الحسن لكن العدالة  
في الصحيح ينبغي ان تكون ظاهرة لا مستترة والاتقان كاملا  
تماما وليس ذلك شرطاً في الحسن اقول هذه العبارة توهم ان الحسن  
اعم من الصحيح من حيث الوجود حيث اشترط في الصحيح كمال الاتقان في الحسن  
لو اشترط ذلك فبقي اعم من ان يكون فيه كمال الاتقان اولا فكل صحيح حسن من من  
عكس وليس كذلك وان لم يشرح بالصحيح متقابلاً على ما هو ظاهر سياق السيد المصنف لرح  
ولو كان الشرط في الحسن قصوراً لكان أولى بالحسن كما لا يخفى ومن تخاى من اجل  
عدم اشتراط ظهور العدالة وكمال الحفظ في الحسن بل اعتبار تصور الحفظ عن حفظ  
الصحيح فيه احتاج ابن الصلاح الى قيد قولنا ان يروى من غير  
وجه مثله او نحوها فيه اشارة الى نوع تصحيح في تعريف ابن الجوزي ليخبر

به اى بالوجاهة الاخر والضعيف لما فرغ عن بيان الفرق بين الصحيح والحسن شرع  
 في الفرق بين الحسن والضعيف هو الذي بعد عن مخرج الصحيح مخرجه واحتل  
 للصدق والكذب على السوية او لا يحتل الصدق اصلا كما لموضع  
 الذي عرفت وضعه وانما سمي الحسن حسنا لحسن الظن بروايته فانه  
 لما انحلت درجة عن درجة رجال الصحيح ارتفعت عن حال من يعدل في خبره من الحديث منكرا  
 وكان مسلما لاسيما مشهورا بصاحب الحديث في حسن الظن به ترجح جانب الصدق على الجانب  
 الاخر ولذلك جعل للكذب محتملا ولا كذا والضعيف فانه لما اعتد حجة واحدة عن رتبة رجال الصحيح  
 احتل الصدق والكذب مجال قديترجح الكذب بحيث لا صدق هناك بالكليته ولو قيل هذا تعريف آخر  
 للحسن كراهة الطيبين بعد ما عرفنا من جماعة فان من جماعة بعد ما ورد على التعريفات المذكورة قال  
 ولو قيل هو كل حديث خال عن العلة في سنده المتصل مستورا له به شاهدا وشهرو  
 قاصر عن درجة الاتقان لكان لجمع لما حد ولا واقرب مما حاد ولولا واخبر منه  
 قوله خال عن اعلل احتراز عن دخول الاسباب الخفية الغامضة القادحة في الحديث  
 وقوله في سنده المتصل احتراز عن المرسل المنقطع ونحوها وقوله له به شاهدا وشهرو  
 صفة والضمير المحرف في له راجع الى المستور وفي به للحديث واوفيه للتنوع لا للتردد  
 والمعنى للراوى المستور العدالة بهذا الحديث شاهداى حديث آخر مروى بلفظ  
 بعين هذا الاسناد يشهد له بالقولا او الراوى الحديث طريق اخرى معنى هذا الحد  
 يشهد هذا الحديث انه ثقة ومعناه فيكون هذا الحديث شاهدا وذاك مشهورا  
 بهذا المعنى واحتراز به عن الضعيف الذي لم يقصد بمثل ذلك الحديث او آخر  
 بمعناه وقوله قاصر عن درجة الاتقان صفة اخرى للراوى المستور العدالة لعلم منه  
 ان عدالة رجال الحسن واتقانهم قاصر عن عدالة رجال الصحيح واتقانهم به يخرج  
 الصحيح فظهر من هذا ان هذا الحد احسن الحد وقال الطيبين لكن يرد عليه على قوله

في سند المتنهل مرسل الثقة الذي اعضد بالمسند فان تشبث بالعلل حرم المسند  
 لانه فيرد بما اختاره المحققون انتهى تقول ولوقيل في تعريف الحسن هو مسند  
 من قرب من درجة الثقة احترازه عن الصحيح والضعيف كليهما فان الراوي  
 في الصحيح يكون على مرتبة في الوثوق وفي الضعيف يكون العبد من درجة الثقة او  
 مرسل ثقة زادة للثلاورد ما اوردته علي بن جماعة وروى كلاهما اي مسند  
 الثقة ومرسله من غير وجه وسالو عن سند ذو علة فانها ما فان عن

الاحتجاج باحد ثلث لكان اجمع احده ورواها واضبطها والبعدها عن  
 التقيد اقول العجب من الطبيعي لا يعترض علي بن جماعة لفظ اللفظ ولا يتامل  
 في ما احتجته امرأيت لولم يرد بالمسند من وجه آخر وجد في الشرط الباقية اطلاق كبر  
 حسنا بل لفظ شمله التعريف ويا بحجة شرط كونه مرويا من غير وجه في مرسل الثقة مسلم  
 واما كونه بشرط في المسند فليس بمسند بشرط كونه مرويا من غير وجه بل بشرط كونه

في التعريف والعجب العجيب من المصنف حيث حرم بعض رواه جرحا بل قوله في العمل  
 هذا الاسباب لانه اختاره خلاصة الطبيعي ومنه في نظري صحة وسقمه وانما  
 بالمسند ما اتصل بسند كذا الى صحتها اي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

او الصحابي او التابعي وبالثقة من جمع بين العدالة والضبط والذكر  
 في ثقة في قوله او مرسل ثقة للتبوع اي اي ثقة كان كما سياتي بيان في نوع

المرسل اقول المرسل المصنف في ما سياتي من نوع المرسل شيئا يفيد هذا التقا  
 بل حاله الى الاصول فهذا وعد بلا وفاء والذي اوتوه فيه اخذوا من كلام الطبيعي فان  
 قوله ولوقيل الى منها كله من كلام الطبيعي نقله المصنف من دون ان يضيفه الى قوله  
 وفي الطبيعي في خلاصته فقال في بحث المرسل المرسل ما جاءه التابعين قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم كذا او فعل كذا فهو مرسل بالاتفاق واما قوله

دون الثاني هذا فاختلنا في تسميته مرسل فقال الحاكم وغيره من ائمة الحديث لا يسمى  
 مرسلوه قطع الخطيب بغدادى نحو ذكر كلاما في الاحتجاج بالمرسل وعدمه وسيأتى  
 تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى والحسن حجة كالصحيح فهو وان كان دون الصحيح  
 لكنه ملحق به في الاحتجاج ولذلك أورد في الصحيح أقول لهذه العبارة الاول  
 الاول ان يكون المراد بالصحيح الحديث الصحيح ويكون المعنى ولذلك اى لما كان الحسن  
 كالصحيح في كونه حجة ادرجه بعضهم في الصحيح ولو يفرده عنه فيكون لشارحة الى اذكرنا  
 سابقا من ان بعضهم قسم الحديث الى تسعين فقط الصحيح والضعيف فادرج الحسن  
 في الصحيح ويطلق عليه اسم الصحيح وهو ان ظاهر من كلام الحاكم في تصريفاته وقال ابن الصلاح  
 من سمي الحسن صحيحا لا يتكر انه دون الصحيح المقدم للمبين اولا فهذا اذن اختلان  
 في العبارة دون المعنى انتهى والثاني ان يرد بالصحيح كتاب الصحيح كجامع البخارى  
 ومسلكه ويكون المعنى لذلك اى لكونه كالصحيح اذ حل الحسن ذكره في كتاب الصحيح  
 صحيح البخارى ومسلكه مع انها موضعا كما ذكرها الصحاح فيكون اشارته الى اصطفا  
 سابقا ان كتاب البخارى ومسلكه مشتقان على الحسن ايضا نحو اصل وضعهما ليس  
 الا لادراج الصحيح على ما ذكره الذهبي قال ابن الصلاح رد على البغوى  
تسمية صحى السنة الامام حسين بن مسعود البغوى الشافعى المتوفى سنة  
 ست عشرة وقل عشرة بعد خمائة في المصابيح اسم كتابه قبل المئاة لا يسم كتابه به  
 نصا منه وانما صار هذا الاسم علماءه بالغلبة حيث ذكر بعد قوله اما بعد ان حاث  
 هذا الكتاب مصابيح السنن باحسنان حيث قسم الاحاديث في كل باب  
 الى صحاح وحسان وعنى بالصحاح ما خرجه الشيخان وبالحسان ما خرجه ابو داود  
 والترمذى وغيرهما من اصحاب السنن وما كان يمه من ضعيف او غريب اشار اليه  
 واعرض عن ذكره ما كان منكرا او موضوعا هذا هو القدر الذي ذكره في الخطبة لكن ذكر

في آخرباب مناقب قريش حديثا وقال في آخره انه منك تساهل لان فيها  
 اى لسنن الصحيح والحسان والضعاف فكيف سمي الكل بالحسان هذا  
 تقرير ايراد ابن الصلاح وتبعه النووي فقال في بعض تصانيفه تقسيم البغوي الى حسن  
 وصالح مرديد بانصاحا ربما اخرججه الشيخان وبالحسان ما في السنن ليس بصواب  
 لان في السنن الصحيح والحسن والضعف والمنكر انتهى لا يقال لهله اراد بالحسن اعم من  
 الصحيح والحسن انتهى لاننا نقول ليس احسان عند اهل الحديث عبارة عن ذلك  
 فاجيب عن هذا لا ياد بان البغوي اصطلاح على ذلك ولا مناقشة فيه **ثم اعلم**  
 ان شرط الشيخين ان لا يذكر الا الصحيح كما نقل عنها وليس فيها حديث حسن لكونه  
 الصحيح على ما ذكره العراقي ويخالفه قول انذهبي على ما مر تحقيقه في السنن كسنن ابن وكند  
 والترمذي وابن ماجه والنسائي فمنهم من اطلق عليها لفظ الصحيح كما في طاهر السنن  
 حيث قال للكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب انتهى وكان ابن عبد الله الحارثي  
 حيث اطلق على جامع الترمذي الجامع الصحيح وكذلك الخطيب اطلق عليه وعلى سنن  
 النسائي اسم الصحيح قال ابن الصلاح وهذا من تساهل صحاح فان السنن مشتملة على  
 صحاح وضعاف وحسان وغير ذلك فقد روى عن ابى داود انه كان يقول ذكرت في كل  
 باب اصح ما عرفته فيه وقال ابن منداه انه كان يخرج الاسناد الضعيف اذا مر به في  
 الباب غير وكان من مذهب النسائي ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه وهذا كله يدل  
 على انها مشتملة على الضعاف ايضا وصنع الترمذي في جامعه من اوله الى آخره يشهد  
 لذلك وقيل البقاعى الشيخ برهان الدين ابراهيم بن عمر تلميذ الحافظ ابن حجر في شرح  
 الالفة السمي بالذات الوفية حاكيا عن ابن كثير ان في سنن النسائي رجالا محمولين  
 اما عيبا او حالا فيهم المجرور وفيه احاديث ضعيفة ومنكره ومعللة انتهى وقال  
 ابن الصلاح من مطان الحسن بن ابى داود ترميها عنه انه قال ذكرت فيه الصحيح

وما يقاربه وروينا عنه انه كان يذكر في كل باب اصح ما عرفه وقال ما كان في كتابي من حديث  
فيه من شديد فضل بيته وماله اذكر فيه شيئا فهو ملك وبعضها اصح من بعض فعلى  
هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا من اصح  
احد من يزيد بن الصحيح والضعيف والحسن عرفنا انه من الحسن عند ابى داود وقد  
يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج في ما حققنا من ضبط الحسن  
التمتى واعرض ابو عبدالله محمد بن عمر بن محمد التهمري الا انه لسى المعروف بان رشيد  
على هذا الكلام بانه ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث لعرض عليه ابو داود بعض  
ولا نص على صحته عيني ان الحديث عند ابى داود حسن اذ قد يكون عند اصح  
وان لم يكن عند غيره التمتى وقال الحافظ ابو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس في  
مخرج جامع الترمذي مولانا على بن الصلاح ايضا لم ير سم ابو داود شيئا بالحسن وعمله  
في ذلك شبيه على مسلم الذي لا ينبغي ان يحل كلامه على غيره انه اجتناب للضعيف  
النا هو وقتل ابى داود ما يشبهه يعنى في الصحة وما يقاربه يعنى مكافيا وهو نحو  
قول مسلم في خطبة كتابه انه ليس كل الصحيح تجده عند مالك وشعبة وسفيان  
فاحاج الى ان ينزل الى مثل حديث لث بن ابى سليم وعطاء بن السائب يزيد بن ابى  
لما ليحمل الكل من العدالة والصدق وان تفاوتوا في الحفظ والاتقان لافرق بين  
الطرفين غير ان مسلما اشترط الصحيح وابدأه ولم يشترط ذلك لكونه يوهن وبينه وفي قوله  
بعضها اصح من بعض اشارة الى ذلك اى القدر المشترك من الصحة وان تفاوتت فيه لمنا  
نقتضيه صيغة الفعل التمتى كلامه قال العراقى قد يجاب عن اعتراض ابن رشيد بان ابن  
الصلاح انما ذكر عرفنا انه من الحسن الاحتياط ان لا يرتفع الى درجة الصحيح وان جاز  
ان يبلغ عند ابى داود لان عبارته فهو ملك فان كان ابو داود يرى الحسن رتبة بين  
الصحيح والضعيف فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح وان كان رايه كالمعتاد من ان ينقسم

الى صحيحه وضعيف فما سكت عنه فهو صحيح والاحتياط ان يقال صلح كاعبر هو بنفسه والجواب  
 عما اعترض به ابن سيد الناس هو ان مسلماً التزم العصة في كتابه فلا يس لنا ان نحكم  
 على حديث خرجه فيه انه حسن عندنا لما تقدم من تصحيح الحسن بن الصحيح فابوداؤد قال  
 ما سكت عنه فهو صلح والصلح قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً عند من يرى للحسن  
 رتبة دون الصحيح ولم ينقل لنا عن ابى داود انه هل يقول بذلك او يرى ما ليس بضعيف  
 صحيحاً فكان الاحتياط ان لا نرفع ما سكت عنه الى العصة حتى يعلم ان رايه هو  
 الثاني وهو محتاج الى نقل انتهى بقى حكوا حديث المسانيد كمسند احمد بن حنبل و  
 ابى داود والطيا السبي هو اول من صنفت في المسانيد على ما قيل في مسند ابى بكر بن ابى شيبة  
 ومسند ابى بكر البزار والبقوى وغيرهم وهو على ما ذكره ابن الصلاح وغيره انها دون لسنن  
 في رتبة العصة لان من جمع مسند الصحابي جميع ما يقع له من حديثه سواء كان صالحاً  
 للاحتجاج الا فافهم واحفظ هذه الدر المنقولة المختصة من الكتب المنقولة وقول  
 الترمذي في جامعه حديث حسن صحيح لما علم ما سبق ان الحسن تسليم  
 للصحيح وانه دونه ملحق به في الاحتجاج ومع الاشكال في قول الترمذي في كثير من الاحاد  
 هذا حديث حسن صحيح انه كيف يجمع الحسن والعصة في حديث واحد مع اختلافها فاجاب  
 عنه ابن الصلاح بجوابين ذكرهما السيد المصنف بقوله يريد به انه مرى باسنادين  
 احدهما يقتضي العصة والآخر الحسن هذا اول الجوابين او المراد بالحسن  
 التعوي وهو ما تميل اليه النفس وتستحسنه هذا ثاني الجوابين اعترض  
 ابن دقيق العيد على كل من هذين الجوابين فاورد على الثاني منها انه يلزم عليه ان  
 يطلق على حديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن لو بقى احد لورد على اولهما ان يصح  
 في الاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع انه ليس لها الا مخرج واحد في كلام الترمذي  
 في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا تعرفه الا من هذا الوجه كحديث العلاء بن





مثله منقولاً عن الحافظ أبي بكرٍ وأعرض علي بن بكر بن سيد الناس الحافظ أبو القاسم بقوله  
 قد بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يكون من جهة آخر ولو اشتترط ذلك في الصحيح فانتقل  
 أن يكون كل صحيح حسناً انتهى وقد يجاب عنه بأنه ليس بشرط عند الترمذي في جميع أنواع الحسن  
 بدليل أن الترمذي قال في بعض الأفراد هذا حديث حسن صحيح بل هو مشروط به في نوع  
 واحد منه على ما حققه ابن الصلاح فتقدم ذكره مفصلاً في بعض كل صحيح حسن باعتبار  
 نوع غير مشروط به تعدد الوجه وأحسن منه جواب الحافظ العراقي حيث قال في شرح  
 الألفية قلت وجواب ما اعترض به ابن سيد الناس هو أن الترمذي إنما اشترط في  
 الحسن مجيئه من جهة آخر أو يبلغ رتبة الصحيح فإن بلغها لو اشترط ذلك بدليل  
 قوله في مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع إلى درجة الصحة اثبت للفرق  
 باعتبار رتبته انتهى وتفصيله أن الترمذي قد يقول حديث حسن قد يقول صحيح قد يقول غريب  
 وقد يقول حسن صحيح وقد يقول حسن غريب وقد يقول صحيح غريب الذي ذكره في  
 كتاب لعلنا ما هو للنوع الأول وهو ما إذا انفرد الحسن عن غيره وعبارته ترشدنا إلى ذلك  
 فإنه قال في آخر كتابه ما قلنا في كتابنا حديث حسن فإما الرتبة فما حسن أسانده لغيره  
 بهذا اللفظ الذي يقول فيه حسن فقط دون ما يقول فيه حسن صحيح وغير ذلك من  
 العبارات فكانه لم يذكر إلا تعريف نوع واحد مما تموضه وأما ما حصله حديثاً فذلك  
 قيده بقوله عندنا ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعله الخطابي كما قال ابن حجر أقول  
 ومن هنا ظهر أن إيراد ابن جماعة على تعريف الترمذي للحسن بأنه يصدق على الصحيح  
 ليس بوار لعدم القباحة في ذلك وإن تناوب اللفظ بقول الترمذي ما لا يكون في أسانده  
 مترم المذكور سابقاً لاخراج الصحيح من تعريف الحسن غير مقبول وأعلم أن هذا جواباً  
 آخر ذكره ابن حجر في شرح النخبة وأما ما حصله من الحديث الذي قال فيه حديث حسن صحيح  
 أن لو كان منقراً فهو باعتبار الأسانيد كما ذكره ابن الصلاح وإن وقع النقص فهو محمول

على التردد الحاصل من المجتهد في البر او آهل جمعته فهو صفة الصحة او الحسن وتتردد  
ايمة الحديث في حال ناقلة اتقضى للمجتهد ان يتردد ولا يصفه باحد الوصفين جزماً  
فيقال مي حسن عند قوم صحيح عند قوم غايته مناقبه انه حذف في حروف التردد فكان  
حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حروف العطف عن التعداد وفي هذا  
الجواب تكلف صدره فاحفظ هذه المطالب النفسية لعلك لا تجد هاتين الدفاتر  
الكبيرة والحسن مشرع في الصحيح تعييناً بعد ما فرغ من ذكر الصحيح لذاته والحسن لذاته  
اذا روى من وجه آخر مثل الوجه الاول في الحسن ثم في حصوله للترقي من  
الحسن الى الصحيح لقوته من الجهتين فان انضم امر شئ مع شئ ينفيد  
قوة لا تحصل مع شئ بانفراد لا يفيض الى يتقوى احدهما بالآخر قال  
ابن الصلاح كحديث محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وعلى آله وسالحو قال لو لان اشق على متى لا مرتهم بالسواك عند كل صلوة  
ومحمد من المشهورين بالصدق والحيانة لكنه لم يكن من اهل الاقناع حتى ضعفه بعضهم  
من جهة سوء حفظه ولفقه بعضهم فحدثه من هذه الجهة حسن فلما انضم الى  
فلك كونه روى من وجه آخر فهو هذا الاسناد والتحقق به بوجه الصحيح قال العراقي  
وقد اخذ ابن الصلاح هذا من التذيى فانقل بعد ان اخرج من هذا الوجه  
الى سلمة عن ابى هريرة عندي صحيح وانا صحيح لانه قد روى من غير وجه ولغز  
بالترقي انه ملحق في القوة بالصحيح لانه عينه فلا يرد عليه  
ما قيل ان فيه نظراً لان حد الصحيح لا يشمل فكيف يسمى صحيحاً واما الضعيف  
الاول وان يبين الفرق بين الحسن والمجتهد نقصه بوجه آخر والضعيف التعديل المجرب فكذب  
سراويه ونقصه لا يجبر بتعدد طرقه بخلاف القلب ان علماءنا  
الحنفية وغيرهم من ارباب الحديث قد صوروا في مواضع ان الضعيف يجبر

يتعد طرقه فيمنح بكيفية يعجز هذا القول في زيادته بما يستفاد من كلام ابن الصلاح ان الضعيف  
 على تسعين فتمنه ضعيف يزيد عدد الطرق وذلك اذا كان ضعفه ناشيا من سوء حفظ  
 خرافته مع كونه من هل الصدق والديانة فاذا رأينا ما راجع الاله قد جاء من وجه آخر  
 عرفنا انه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه وكذلك اذا كان ضعفه بالارسال ومنه  
 ضعف لا يزيد في قوة الحق الا لضعف بحيث تقاعد هذا الجارح جبره ذلك والضعيف  
 الذي ينشأ من كون الراوي متها بالكلب او كون الحديث شاذ او المراد ههنا هو القسم  
 الثاني ومن ههنا يندفع التناقض بين اقوالهم حيث يقولون في بعض الاحاديث  
 انه ضعيف قد قوي بروايته من وجه آخر فيقولون في بعض آخر انه حديث ضعيف  
 لا ينبغي تعدد طرقه ومثاله ما راجع الاله دارقطني بسند واه عن جابر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا مهر اقل من عشرة دراهم وفيه مخرن  
 عبدي وهو كذا في روى عن احمد انه قال احاديث مبشيرة موضوعة وراة الاله دارقطني  
 ايضا من وجهين ضعيفين وعن علي مثل صرفوعا وهذا الحديث هو الاصل في  
 باب تعدد المهر بمشقة دراهم عند اصحابنا فلما ورد عليه من ضعفه قالوا انه قد  
 اخبر ضعفه بطرقه فقال العيني في شرح الهداية روى عن جابر صرفوعا الا  
 لا يزوج النساء الا الاوليا ولا يزوجن الا من لا كفله ولا مهر اقل من عشرة دراهم  
 قال ابو عمر بن عبد البر هذا حديث ضعيف لا اصل له ولا يحتج بمثله وقال البيهقي  
 ضعيف ورواه في السنن عن مشير بن عبد الكوفي في اسند في المعرفة عن محمد بن حنبل  
 انه قال احاديثه موضوعة وقال ابن القطان هو كما قال ورواه البيهقي والدارقطني  
 من طرق لكن الحديث اذا روى من طرق مفردة اتها ضعيفة تصيب به حسنا ويحتمل  
 به نكراه النوى في شرح المذهب روى الاله دارقطني في سننهما عن داود  
 عن الشعبي عن علي قال لا تقطع الاله في رواية من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من

عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق كان ابن حبان يقول داود ضعيفه والشعبى له  
يسمع من علي وأخرجه الدارقطني أيضا في الحدود عن جرير عن الضحاك عن ابن شبيب  
عن علي جرير أيضا ضعيف انتهى كلام العيني رحمه في البحر الرائق اقل المهر عشرة دراهم  
الحديث في ذلك وهو وان كان ضيفا فقد تعددت طرقه والمنقول في الاصول ان  
الضعيف اذا تعددت طرقه يصير حسنا اذا كان ضعفه بغير الفسق انتهى وهكذا ذكر  
ابن الهمام في فتح القدير وغيره من علمائنا والذي ظهر لي هو ان هذا الحديث من  
انقسام الثمان فان رواته كلها ضعيفون جدا وبعضهم منهمون بالوضع والكذب  
فلا يثبت من الضعف الى الحسن ان تعددت طرقه ولهذا قال الامام احمد سمعت سفيان  
ابن عيينة يقول لو نجد لهذا اي تقدير المهر بشرة اصلاحا كما عند الشافعي في الملقا  
الحسنة والخيار في باب المهر هو العمل باطلاق قوله تعالى احل لكم ما وراء ذلك وان  
تبتغوا باموالكم الآية كيف لا وقد تقرر في اصول الفقه ان العمل باطلاق الكتاب واجب  
ولا تجوز الزيادة بخبر الواحد عليه وان كان صحيحا فكيف يزداد بمثل هذا الحديث  
الذي تناهى حاله في الضعف على الكتاب واما ذكر بعض الاصوليين من ان قوله تعالى  
قد علمنا ما فرضنا عليهم في الزواج وما ملكت ايما منهم الآية خاص في اسناد تقدي  
المهر الى الله تعالى وهو مجمل فوقع خبر الواحد بيانا له فجددش بان المراد بما الموصولة في  
الآية ليس المهر بدليل عطف وما ملكت ايما منهم على الازواج وكون الفرض حقيقة  
بمعنى لا يجاب لا بمعنى التقدير بل المراد للنفقة والحقوق وعليه المفسرون وباب  
التاويل واسع لا ينبغي ان يفتقر السلامة في سده وبالجملة لويات اصحابنا في  
تقدير المهر بشرة دراهم بدليل شانها فالعمل باطلاق القران اوجب هذا وان كان  
قولا مخالفا للحنفية لكنه هو القول الضمير هذا فنشكره فانه بحث شريف لا يتطلع  
عليه من غير كما في حديث طلب لعلو فرضة على كل مسلم وتبين

الروايات بزيادة مسئلة تراها الطبراني عن ابن مسعود والبيهقي وابن عدي عن ابن عباس  
 ما جاءه أيضا عنه والطبراني في الاوسط عن حسين بن علي وابن عباس في الخطيب عن علي  
 وابن عبد البر عن انس بن مالك في الاوسط عن حديث ابي بن كعب في حذيفة وسلمان وسمر بن جندب  
 ومعاوية بن حنيفة وابي ايوب لانصاري وابي هريرة وعائشة زوج النبي صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم وعائشة بنت قدامة وام هانن وقد بسط الكلام في تخرجه الحافظ الزبير  
 العراقي في تخرجه الكلبين لاجلاء العلوم بسط احسنا وخلص هذه النصوص في كتاب  
 المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة على الالسنه واكثر اسانيد من انس فقد رو  
 عنه عشرون تابعيا كابراهيم النخعي واسحق بن عبد الله بن ابي طلحة وثابت بن حميد  
 والزهري بن الخزاز وزياد بن ابي ميمون وابي عمارة مسلم الطويل وقنادة والشافعي بن  
 حنيفة ومحمد بن مسلم الزهري ومسلم الاعور كلهم عن انس فلفظ حميد طلب  
 الفقه حقه واجب على كل مسلم ولا يي عاتكذ عن انس في اوله اطلبوا العلو لوالدين  
 وفي كل من هذه الاسانيد مقال ورواها ابن ماجه في سننه وابن عبد البر في كتاب العلم  
 من حديث حفص بن سليمان عن كثير بن محمد بن سيرين عن انس به مرفوعا بزيادة  
 وواضع العلو عند غير اهله مقلدا لخنزير الجوهرة واللؤلؤ والذهب حفص ضعيف  
 جدا حتى انه يوضع بالكذب ورواه ابن شاهين من حديث موسى بن داود  
 عن حماد بن سلمة عن قتادة عن انس في رجاله ثقات لكنه قال غريب هو عند البيهقي  
 في الشعب تمام في فوائد ابن عبد البر من طريق عبد القدوس بن حبيب الكاشغري  
 عن حماد عن انس اما ابو بكر بن داود السجستاني فاورد عن جعفر بن مسافر التميمي  
 عن يحيى بن حسان عن سليمان بن عيسى بن ثابت البناني عن انس في الجوهرة اسانيد هذا الحديث  
 كثيرة جدا حتى عد الحافظ السيوطي في الاحاديث المتواترة ومع ذلك كله فقد  
 اختلفوا فيه فمنهم من قال انه حديث ضعيف لا يقوم به حجة لوريليه الى وجهه الحسن

قال ابن عبد البر انه يروى عن انس من رجوع كثيرة كلها معلولة لا حجة في شئ منها عند  
 اهل العلم بالحديث من جهة الاسناد انتهى وقال البراء يروى هذا الحديث عن انس بالسنن  
 واهية واحسنها ما رواه ابراهيم بن سلام عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن  
 انس بغير نوعا ولا تعليقا سند النخعي عن انس سواء ابراهيم بن سلام لا يعلموه  
 عنه الا ابو عاصم انتهى وقال الحافظ ابو علي النيسابوري انه لو يصح عن النبي صلى الله  
 عليه وعلى اله وسلم انتهى وقال البيهقي هذا حديث مشهور بين  
 الناس واسناده ضعيف قد روى من اوجه كثيرة كلها  
 ضعيفة وسبقه بذلك الامام احمد كما حكاه ابن الجوزي في العلال المتناهية  
 عنه فقال لا يثبت في هذا الباب شئ عندنا وكذا قال اسحق بن راهويته انه لو يصح  
 وتصح حين الصلاح مثل بالمشهور الذي ليس بصحيح وتبعه النووي ومن جاء بعده  
 من يقتصر على كلام بن الصلاح كالطبري السيد المصنف وغيرهم وقدم من قال انه ارتقى  
 من مرتبة الضعف الى مرتبة الحسن بسبب كثرة طرقه كالتراكنشي وغيره ففي المقاصد  
 الحسنة بعد ذكر كلام المضعفين لكن قال العراقي انه قد صح بعض الائمة بعض  
 طرقه كما بينته في تخريج الاحياء وقال المرئي ان طريقة تبلغ به مرتبة احسن قال غيره  
 اجود ما طريق تتاداة وثابت كلاهما عن انس وطريق مجاهد عن ابن عمر قال ابن  
 القطن صاحب بن ماجه في كتاب لعل عقب يرايه من جهة سلام الطويل  
 عن انس به انه غير صحيح حسن الاسناد انتهى كلام النجاشي وفي سنن الامام شهر  
 مستد الامام علي القاري الملكي قال التراكنشي يروى هذا الحديث من اوجه في  
 كل طريق مقال فالحديث حسن وان لم يصح به قول النووي تبع البيهقي فقد قال تليد النووي  
 الحافظ جمال الدين المرئي هذا الحديث يروى من طرق تبلغ الحسن قال شارح  
 الجامع الصغين هو كما قال فان رأيت له خمسين طريقا حتمتها في جزء وحكمت

ببصحة لكن من القسم الثاني وهو الصحيح لتغيره انتهى **الفصل الثالث** من الباب  
 الأول في الضعيف وهو ابن حلال من الصحيح والحسن ثم من ثورواو اذا ذكر الحد  
 الضعيف بغير اسناد لا يوثق فيه بصفة الجرم مثل قال رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم بل يقال روى عنه او بلغنا او جاء عنه او روى عنه شعبة ولا سيما  
 لا يحكم بالجزم وهذا هو شرط الحافظ عبد العظيم المنذرى في كتاب الترغيب  
 والترهيب كما ذكره في خطبه هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح  
 والحسن سواء لم يوجد واحد منها فيه او وجد بعضها وعدم بعضها والا  
 ان يقول ما لم يجتمع فيه شروط الحسن لان ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح اقصر  
 فذكر الصحيح غير متماخ اليه هذا هو المعتبر في الضعيف وقسمه ابو حاتم محمد بن حبان  
 البستي الى تسعة واربعين نوعا وكلها داخل في هذا الضابطه ذكر الحافظ  
 العراقي ههنا بسطا حسنا الاقسام الضعيف فقال ما فقد فيه شرط واحد من  
 شروط القبول قسم وشروط القبول ستة اتصال السند حيث لم ينجد المرسل  
 به يؤكد ووعده الرجال والسلامة من كثرة الخطأ والنقطة وهي الحديث من وجه  
 حيث كان في الاسناد مستورا لم يعرف اهلية فليس منها بالكذب والسلامة من  
 الشك والاسلامه من العلة القادحة فما فقد فيه الاتصال قسم ويدخل  
 تحته تسمان الاول المنقطع والثاني المرسل الذي لم يصير وما فقد فيه شرط آخر  
 مع الشرط المتقدم قسم آخر ويدخل تحته اثنا عشر تسمان فقد المرسل الذي يدخل  
 تحته الضعيف والجهول فالثالث مرسل في اسناد ضعيف والاربع منقطع فيه ضعيف  
 والخامس مرسل فيه جهول والسادس منقطع فيه جهول والسابع مرسل فيه منغل كثير الخطأ  
 ان كان عدلا والثامن منقطع فيه منغل والتاسع مرسل فيه مستور ولم يخبر من  
 وجه آخر والعاشر منقطع فيه مستور لم يخبر من وجه آخر والحادي عشر مرسل

شاذ والثاني عشر منقطع شاذ والثالث عشر مرسل معلل والرابع عشر منقطع معلل  
وما فقد فيه الشرطان المتقدمان مع فقد شرط آخر ثالث قسم ثالث من اصل التقسيم  
ويدخل تحت عشرة اقسام فالتاسع عشر مرسل شاذ فيه عدل مغفل كثير الخطأ و  
السادس عشر منقطع شاذ فيه مغفل كذلك والسابع عشر مرسل معلل فيه ضعيف  
والثامن عشر منقطع معلل فيه ضعيف والتاسع عشر مرسل معلل فيه مجهول والعشرون  
منقطع معلل فيه مجهول والحادي والعشرون مرسل معلل فيه مغفل والثاني والعشرون  
منقطع معلل فيه مغفل كذلك والثالث والعشرون مرسل معلل فيه مستور ولا ينبغي  
والرابع والعشرون منقطع معلل فيه مستور كذلك وهكذا فانصل الى آخر الشرط فثبت  
ما فقد فيه الشرط الاول وهو الاتصال مع الشرطين الاخرين غير ما تقدم وهو السلا  
من الشذوذ والعللة ثم حذ ما فقد فيه شرط آخر مضموما الى فقد هذه الشرط الثالث  
والاقسام هذه الخمسة والعشرون مرسل شاذ معلل والسادس والعشرون منقطع شاذ  
معلل والسابع والعشرون مرسل شاذ معلل فيه مغفل كثير الخطأ والثامن والعشرون  
منقطع شاذ معلل فيه مغفل كذلك ثم عد فابدأ بالشرط غير ما بدأت به اوله وهو  
كون الروايات ثقة وتحتة قسمان فالسابع والعشرون ماني اسناده ضعيف والثلاثون  
مانيه مجهول ثم زد على فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر غير ما بدأت به وتحتة  
قسمان بالحادي والثلاثون مانيه ضعيف وعلل الثاني والثلاثون مانيه مجهول  
وعلة ثم كمل هذا العمل الثاني الذي بدأت بفقد الشرط المثني فيه كما كملت الاول  
فقسم الى فقد هذين الشرطين فقد شرط ثالث ثم عد فابدأ بما فقد فيه شرط آخر غير  
المبدأ به والمثني به وهو سلامة الراوي من العلة ثم زد عليه وجود الشذوذ والعللة  
او هما معا ثم عد فابدأ بما فقد فيه الشرط الرابع وهو عدم مجيئه من جهة آخر حديث  
كان في اسناده مستور ثم زد عليه وجود العلة ثم عد فابدأ بما فقد فيه الشرط الخامس



وهو السلامة من الشذوذ وتفرغ عليه وجود العلة معه ثم احتصر بفقد الشرط السادس  
 ويدخل تحت ذلك عشرة اقسام فالثالث والثلاثون شاذ معطل فيه عدل معطل كثير  
 الخطأ الرابع والثلاثون ما فيه معطل كثير الخطأ أو الخالص والثلاثون شاذ فيه معطل كذلك  
 والسادس والثلاثون معطل فيه معطل والسابع والثلاثون شاذ معطل فيه معطل كذلك و  
 الثامن والثلاثون ما في اسناده مستور لم تعرف اهلية له لم يرو من وجه آخر التاسع  
 والثلاثون معطل فيه مستور والاربعون الشاذ والحادى والاربعون الشاذ المعطل  
 والثاني والاربعون المعطل فهذه الاقسام للمضعف باعتبار الاجتماع والافتراق ثم  
 قال العراقي قد تركت من الاقسام التي يظن انقسامها اليها مجسما اجتماع الاوصاف  
 عامة اقسام وهي اجتماع الشذوذ ووجه ضعيف او مجهول ومستور في سنده لانه  
 لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لان الشذوذ ما هو الا الشك فلا يمكن صفة ثانية بالضعف  
 او المجهول المستور انتهى وتتفاوت درجاته اى الحديث الضعيف  
 بحسب بعد الامن شروط الصحة والحسن فكما كان ابعده من شروط  
 الحسن كان اضعف وهو الذى يعبر به بالضعف جدا وغو ذلك ويجوز عند  
العلماء التساهل في ابدان الضعيف دون الموضوع فان لا يجوز  
 فيه التساهل فان يذكره في الوحد او درجه في تصنيفه بدون التنبيه على وضعه  
 من بيان المنساهل غير بيان ضعفه في الموضع الموعظة  
 والقتب بعض من شرنى ارباب السني يدعون الاحاديث الضعيفة في  
 تصانيفهم من غير تصريح بضعفها قال العلامة نور الدين الحلبى الشافعى في ديباجة  
 سيرته لا يخفى ان السني تجمع الصحيح والسقيم والضعيف والمرسل والمنقطع المعطل  
 والمنكرو ون الموضوع ومن ثم قال ابن العراقي ويعلم الطالبان السريه  
تجمع ما صح وما قد نكراه وقد قال الامام احمد بن حنبل وغيره من ائمة اهل ههنا

في محلال واحكام شددنا واذاع بينا في ان مسائل وضوحها تساهلنا والذم في حقه اليه  
 كثير من اهل العلم الترخس في الرقائق وما الاحكام في من اخبار المغازي وما يحرم  
 مجرى ذلك انه يقبل منها ما لا يقبل في الحلال الحرام لعدم تعلق الاحكام بها انتهى فضا  
 الاعمال اي فضائل الاعمال الثابتة والمندوبات التي يتاب فاعلمها ولا يذم تاركها  
 فانه يجوز فيها اخذ الحديث الضعيف والعمل به لانه ان كان صحيحا في نفس الامر فقد  
 اعطوه حقه من العمل والامر بترتب على العمل به ففسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع  
 حق للعين لكن يشترط للعمل بالحديث الضعيف ثلاث شروط على ما ذكره السيوطي في شرح  
 تفریب النوى والسجواوى في القول بالبدیع فی الصلوة علی الحبیب الشفیع وغيرهما  
 الاول عدم شدة ضعفه بحيث لا يخلو طريق من ارقه عن كذاب ومتهرب بالكذاب  
 والثاني ان يدخل تحت اصل عام والثالث ان لا يعتقد سنية ثابتة بذلك الحديث  
 بل يعتقد الاحتياط وله امثلة كثيرة لا تحفى على اهرن الفقه فمن ذلك ما ذكره  
 اصحابنا انه يستحب للمؤمن ان يترسل في الاذان ويحذر ان يسرع في الاقامة واستدوا  
 له حديث روى عن الترمذي عن عبد المنعم بن نعو عن يحيى بن مسلم عن الحسن عطاء عن  
 جابر بن رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم قال لبلال يا بلال اذا اذنت فترسل  
 واذا قصت فاحذر واجعل بين اذانك وفاضتك قدر ما يفرغ الاكل من اكله والشراب  
 من شرابه والمضطر اذا دخل لقضاء حاجته قال الترمذي هذا حديث لا تعرفه الا من  
 هذا الوجه من حديث عبد المنعم وهو اسناد مجهول انتهى وعبد المنعم هذا ليس له  
 في جامع الترمذي الاحديث واحد هو هذا وقد ضعفه الدارقطني وجماعة اخرى  
 واخرجه الحاكم في مستدرکه عن عمرو بن فلك الا بزاري عن يحيى بن مسلم بسند سابق  
 وليس في اسناده مطعون غير عمرو بن فلك لكن لما كان الحديث الضعيف كما في فضائل  
 الاعمال حكوا باستصافك مع كونه مؤيدا لعمل الصحابة ومن بعدهم ومن ذلك

الايضا ما ذكره الاصحى بان النبي في ارضه مسمى الرقبة واستند لواجب حديث مروى في ذلك وان كان ضعيفا فروى ابوداود واحمد من حديث طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عسير رأسه مرة واحدة حتى بلغ القدر وقوع في سمن ابى داود تفسيره باول الفقهاء مروى الطحاوى في شرح معاني الآثار حدثنا ابن مسروق قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا ابى وحفص بن غياث عن ابي ثوبان عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسمى مقدم رأسه حتى بلغ القدر من مقدم عقده وروى ابو علي بن السكن في كتاب الحروف من حديث مصرف بن عمرو بن السري بن مصرف بن عمرو بن كعب بن ابي عن جده لا يبلغ به عمرو بن كعب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفى فمسمى كعبية وبقالة وهذه الاحاديث ضعيفة لاجل طلحة بن مصرف فقتال ابن القطن طلحة وابوه وجده لا يعرفون وقال النوى طلحة بن مصرف احد الائمة الاعلام من التابعين احتج به الائمة الستة وابوه وجده لا يعرفان وقال ابوداود سمعت احمد يقول زعموا ان ابن عبيدة كان يقول البش هذا طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده وروى الدارمي عن علي بن المديني انه قال سألت عبد الرحمن بن مهدي عن نسب جد طلحة فقال عمرو بن كعب وكعب بن عمرو وكانت له صحبة وروى الدليمي في مستدركه وس من حديث ابن عمر مرفوعا مسمى الرقبة امان من الغل يوم القيامة قال العراقى في تحريج احاديث الاجماع هذا الحديث ضعيف ولا يعلم ان من نص على قبول الحديث الضعيف في فضائل الاعمال احمد بن حنبل وغيره وانما جمع عظيم من الحديثين وصرح به ابن سيد الناس في سيرته المسماة بعيون الاثر على القاص في المحط الاثر في البحر الاكبر في كتاب لموضوعات والسيوطي في رسائله المتقاة للامة في رسالته التعظيم والمثنة في ابى رسول الله في الجنة ورسالته طلوع النور والظهور

هذا الحديث  
مروي في  
الاجماع  
والبحر  
الاكبر  
والسيوطي  
في رسائله  
المتقاة  
للامة

ما كان خفياً أو السخاوي في القول المبدع في الصلوة على الجبيل الشفيق والرحماني الفقيه والنووي  
 في كتابه الاذكار وروى للتقريب وشرح الالفة كالسجود وفيه الاسلام تركوا الاصل  
 وغيرهما والحافظ ابن حجر وابن الهمام في كتابه تحرير الاصول وفي حاشية الهداية المسماة  
 بفتح القديرو غيرهم ممن تقدم عليهم او تاخروا **واختلفوا** اني مرادهم بقبول الحديث  
 الضعيف في فضائل الاعمال كما اشترنا اليه سابقا فمنهم من قال ان المراد به قبوله في  
 فضائل الاعمال الثابتة بالاحاديث الصحيحة بمعنى انه اذا ورد حديث وهو ضعيف  
 دال على ثواب مخصوص وعقاب مخصوص على عمل من الاعمال الثابتة قبل فان  
 اصل العمل ثابت استحبابا او وجوباً من مقام آخر فلا يلزم من قبول الحديث الضعيف  
 ثبوت حكم من الاحكام الشرعية به وعلى هذا فلا تعارض بين قولهم لا يقبل الحديث  
 الضعيف في الاحكام وبين قولهم يقبل في فضائل الاعمال فان الاخذ به في فضيلة  
 لا يستلزم ثبوت حكم به ومنهم من ذهب الى ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف  
 وهو الذي نص عليه ابن الهمام في كتاب الجمال من فتح القدير حيث قال الاستحباب  
 يثبت بالضعيف غير الموضوع انتهى واليه نشيخ كلام النووي في الاذكار حيث قال قال  
 العلماء من الحديثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب  
 بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً واما الاحكام كالحلال والحرام والبيعة والكلام  
 والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها الا بالحديث الصحيح او الحسن الا ان يكون في حديث  
 من شئ من ذلك انتهى وهو الذي يقضيه استدلال ابن حجر المكي في الفتح المبين  
 شارح الاربعين لقبول الحديث الضعيف في فضائل الاعمال بقوله لانه ان كان صحيحاً  
 في نفس الامر فقد اعطى حقه والامر يترتب على العمل به مفسدة تخليل ولا تخوير  
 ولا ضياع حق الغير وانشاء المصعب بحكاية الاجماع على ما ذكره الى الرد على من نازع  
 في بلن الفضائل انما تلقى من الشرع فانباتها بالحديث الضعيف اغتراب عبادة وشرع

من الدين ما العبادون به الله ووجهه حرمان الأجماع لكونه قطعياً تامرةً وطنه ظناً قويا لا يرد  
 بمثل ذلك ولو لم يكن عنه جواب فكيف وجوبه واضح وهو أن ذلك ليس من باب الاختراع  
 في الشرع وإنما هو ابتغاء فضيلة ورجاء جامع أمارته ضعيفة من غير ترتيب مفسدة  
 عليه كما تقر به انتهى وعلى هذا قد يستشكل بأن الاستصحاب حكم من أحكام الشرع فكيف  
 يثبت بالحديث الضعيف وقد تصدى للجواب عنه المحقق جلال الدين الدواني في رسالته  
 المنوذج العلوم التي جمع فيها مسائل متفرقة من علوم متشعبة حيث قال في صدرها للسئلة  
 الأولى في أصول الحديث اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية  
 ثم ذكره وأنه يجوز بل يستحب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ومن جرح  
 بذلك النووي في كتبه لا سيما كتاب الأذكار وفيه اشكال لأن جواز العمل واستصحابه كلاهما  
 من الأحكام الشرعية الخمسة فإذا استحب العمل به فنقض الحديث الضعيف كان ثبوته  
 بالحديث الضعيف وذلك ينافي ما تقر به من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة  
 وقد حاول بعضهم التفتي عن ذلك وقال مراد الله وى له ما ثبت عندنا من حسن فضيلة  
 عمل من الأعمال تجوز رواية الحديث الضعيف في هذا الباب لا يخفى أن هذا لا يرتبط  
 بكلام النووي فضلا عن أن يكون مراد ذلك فكذلك جواز العمل واستصحابه وبين مجرد  
 نقل الحديث فرق على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح والحسن في فضيلة عمل من الأعمال  
 يجوز نقل الحديث الضعيف فيها لا سيما مع التنبه على ضعفه ومثل ذلك في كتاب الحديث  
 وغيره لإشاعة يشهد به من تتبع أدنى تتبع والذي يصلح للتحويل أنه إذا وجد حديث ضعيف  
 في فضيلة عمل من الأعمال ولو يكن هذا العمل مما يحتمل الحرمة والكراهة فإنه يجوز العمل به  
 ويستحب لا سيما من الخطر ومرجو النفع أذ هو الرابح الأباة والاستصحاب لا احتياط  
 العمل به رجاء للشواب وأما إذا دار بين الحرمة والاستصحاب فلا وجه لاستصحاب العمل به  
 وأما إذا دار بين الكراهة والاستصحاب فبحال النظر فيه واسع إذ في العمل دغدغة

الوقوع في المكروه لا في التارك مظنة تراءى المستحب فليظن ان كان خطرا لكراهة اشدها ان تكون  
الكراهة المحتملة شديدة والاستحباب المحتمل ضعيف ثم يرجح التارك على الفعل فلا يستحب  
العمل به وان كان خطرا لكراهة اضعف بان تكون الكراهة على تقدير وقوعها كل هنة  
ضعيفة دون مرتبة تراءى العمل على تقدير تراءى استحبابه فلا احتياط العمل به في صورته  
المساواة يحتاج الى نظر تام والظن انه يستحب ايضا ان المباحات تصيد بالنية عبادة  
فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لاجل الحديث الضعيف فجزا العمل واستحبابه بشرط ان  
اما جواز العمل فبعدم احتمال الحرمة واما الاستحباب فبما ذكرنا من فصلاته ههنا شئ  
وهو انه اذا عدم احتمال الحرمة فجزا العمل ليس لاجل الحديث اذ لو لم يوجد يجوز العمل  
ايضا لان المفروض لتفاء الحرمة لا يقال الحديث الضعيف ينفي احتمال الحرمة لا بالقول  
الحديث الضعيف لا يثبت بشئ من الاحكام الخمسة وانتفاء الحرمة يستلزم ثبوت  
الاباحة حكوم شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف ولعل مراد النووي ما هو كونه دائما  
ذكر جواز العمل تو طية لا استحباب حاصل الجواب ان الجواز معلوم من خارج الاستحباب  
ايضا معلوم من قواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في مرادين فلو  
يثبت شئ من الاحكام بالحديث الضعيف بل وقع الحديث شبهة الاستحباب فصار  
الاحتياط ان يعمل به فاستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع انتهى كلام الدواعي  
وقد تعقب لشهاب الخفاجي في نسيلو الرياض شرح شفاء عياض كلام الدواعي  
هذا باليس بشئ فانه نقل ولا عبرة اذ اذكار النووي ذكر المصنف والمحدثون انه يجوز استحباب  
العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا واما الاحكام  
كالحلال والحرام والمعاملات فلا يعمل فيها الا بالحديث الصحيح او الحسن لان يكون  
في احتياط في شئ من ذلك كما اذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع او الاكتمة  
فان المستحب ان يتلوه من ذلك ولكن لا يجب التمسك بحواله وخالف ابن العربي

الم  
مؤلفه  
في الاستحباب  
وغيره  
المعنى  
الاحتياط  
في  
الاحكام  
الشرعية  
التي  
لا  
يثبت  
بشئ  
من  
الاحكام  
الخمسية  
التي  
لا  
يثبت  
بشئ  
من  
الاحكام  
الخمسية  
التي  
لا  
يثبت  
بشئ  
من  
الاحكام  
الخمسية

المالكي في ذلك فقال ان الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا وقال السنخاوي في كتابه  
 السراج سمعت شيخنا ابن حجر مرارا يقول شرائط العمل بالحديث الضعيف ثلاثة الاول ان يكون  
 عليه وهو ان يكون الضعيف غير شديد الحديث من ان يفرد من الكذابين والمتهمين ومن خش  
 غلظه والثاني ان يكون من جهة احتاج اصل عام فحجبه ما اخترع بحيث لا يكون له اصل اصلا  
 والثالث ان لا يعتمد عند العمل بثبوته لئلا ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم والوقاية والاخذ ان  
 عن ابن عبد السلام وان رقيق العيد والاول نفل العلاني الاتفاق عليه وعن احمد انه  
 يعمل به اذا لم يوجد غيره في رواية عنه ضعيف الحديث حبالينا من راي الرجال وذكر  
 ابن حزم الاجماع على ان مذهب ابن حنيفة ان ضعيف الحديث عندنا اولى من الروايات القياس  
 اذا لم يجد في الباب غيره فتعمل ان في العمل بالحديث الضعيف ثلثة مذاهب لا يعمل به مطلقا  
 تعمل به مطلقا يعمل به في الفضائل بشرطه وقيا ابن الصلاح جواز رواية الضعيف بائتم  
 صدقه في الباطن وهل يشترط في الاحتال ان يكون توياما لامية خلاف وظاهر كلام مسلم  
 انه اذا لم يكن قويا لا يعتد به انتهى ثم نقل الحفامي كلام الدواني الذي نقلنا لا سابت  
 تقول اتول اذا احطت خبرا بما قدمنا في كلام الحافظ السنخاوي عوفان ما قاله الجلال  
 مخالفت الكلام هو معتد وما نقله من الاتفاق غير صحيح مع ما سمعته من الاقول والاعتقادات  
 التي ابداهها لا تفيد سوى تسويد وجال فرط اس والذي وقع في الحديث توهمان عدل وثبوت  
 الاحكام به متفق عليه وانما يلزم من العمل به في الفضائل والترغيب انه يثبت به حكم من  
 الاحكام وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان من الامة من جوز العمل به بشرطه وقدمه على  
 القياس واما الثاني فلان ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم الا ترى انه لو روي  
 حديث ضعيف في ثواب بعض الاموات الثابت استحبابها والترغيب فيه لوفى فضائل  
 بعض الصحابة اولاد كما لما ثور ولو يلزم ما فكر ثبوت حكم اصلا ولا حاجة الى تخصيص  
 الاحكام والاعمال كما توهم للفريق النظار بين الاعمال وفضائل الاعمال واذا ظهر عدم

الصواب لان القوس في غير بيد بارديها ظهور انه لا اشكال ولا خلل لا اختلال انتهى كلام  
 الخفاجي عند ذكر حديث من سئل عن علم فكتمة الجحيم الله بلجام من نار يوم القيامة  
 الواقع في ديباجة شفاء القاضي عياض **اقول** العجب من الخفاجي مع سعة نظره في علوم  
 المنقول نزل قدمه في بحث من اجابات المنقول واصحاب فيه الجلال الدواني حاصل رايات  
 المقبول مع مشاركة في المنقول ولا عجب فلعل العوض له وكل جوابه كونه وقد يفتخر الله على  
 عبد من عباده باليس من اهله ويمنع عن عبد من عباده ما هو من اهله وان نظرت  
 بنظر الناظر عرفت ان ما اوردته الخفاجي على الدواني غير خال عن المحلل اصلاً ما اورد  
 عليه بقوله ما نقله من الاتفاق غير صحيح الخ فهو مد فروع بان الدواني غير متفرج في دعوى  
 الاتفاق على انه لا تثبت الاحكام بالحديث الضعيف بل قد ذكره لا غير لا ايضا وقع انه  
 يمكن ان يكون المراد به اتفاق الاكثر وهو صحيح بل ارباب على ان هذا الايراد لا يقدر  
 في المقصود فان كنيته من نص على ان الحديث الضعيف لا يثبت به حكم من الاحكام لنص  
 على قبوله في فضائل الاعمال فيرد اشكال التناقض عليهم ويحتاج الى الجواب لا دخل  
 في ورود الاشكال الذي تصدى للدواني جوابه لكون الامر الاول اجماعياً بل لا على  
 كون الثاني اجماعياً ايضا ومن ههنا يظهر انه لا يمكن الخلاص عن الاشكال المذكور  
 بان عدم ثبوت حكم من الاحكام بالحديث الضعيف مذهب طائفة وقوله في الفضائل  
 مذهب طائفة اخرى فلا اشكال في ذلك لما ذكرنا من ان كنيته من اختياره اول اختيار الثاني  
 ايضا مع ان النوى وغيره قد حكى لاتفاق على قبوله في فضائل الاعمال فيرد الاشكال بلا  
 على من ذهب الى عدم ثبوت الاحكام به تنو قوله والذي وقع في محيرة الخ غير  
 صحيح فانه لا دخل في محيرة لكون المسألتين اتفاقيتين بل يكفي لهما اتفاق لهما  
 وهو من جنس ههنا وعلى هذا فلا يضر قوله وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان الخ واما  
 ما ذكره بقوله واما الثاني الخ فهو غير صحيح فان عبارة النوى وابن الهمام وغيرهما





السند شديد الضعف مع عدم ما يعبر به نقصانه يجعله في حكم العدم ويقرب به إلى الموضوع  
والمخترع الذي لا يجوز العمل به جازاً وإنما ان يكون ثابت به داخل تحت أصل كلي من  
الأصول الشرعية غير مخالفة للقواعد الدينية كما يلزم اثبات العينية بشروطها وادراك  
مادل عليه داخل في الأصول الشرعية غير مناقض لها فنفس جواز ثباتها  
والحديث الضعيف الدال عليه يكون مؤكداً وكذا الاستصحاب فان الجازات نصير  
حسن النية عبادة فكيف اذا وجد ما فيه شبهة ثبوت الاستصحاب في رايها ان  
لا يفتقر العامل به ثبوتها بل يخرج عن العهدة بيقين فانه ان كان صحيحاً في نفس الامر  
فذاك والالهي يتب على العمل به فساد شرعي وقس عليه اذا دل الحديث الضعيف  
على كراهة عمل المريد على استصحابه دليل آخر فهو خدبه ويعمل بمفادته احتياطاً فان  
ترك المكروه مستحب ترك المباح لا بأس فيه شرعاً وهذا كله يظهر من ذلك دفع  
الاشكال الذي تصدى للجب عن الدواني والخفاجي وسلك كل منهما مسلكاً متافراً  
مسلك الآخر وخلاصة الكلام الرابع للاوهام هو ان ثبوت الاستصحاب والكراهة  
التي هي في قوة الاستصحاب او الجواز بالحديث الضعيف مع الشروط للتقدمة لا ينافي  
قوله لانه لا يثبت الاحكام الشرعية فان الحكم بالاستصحاب شئ دل عليه الضعيف  
او كراهة احتياطي والحكم بجواز شئ دل عليه تأكيد لما ثبت بدلائل اخرى لا يلزم  
منه ثبوت شئ من الاحكام في نفس الامر ومن حيث الاعتقاد نعم ولو لم تلاحظ  
الشروط للتقدم لم يلزم اشكال القبة واعلم ان تنظير من هذا البيان الصريح  
والتبين الرابع دفع ما يتوهم من صريح الفقهاء والمحدثين حيث يثبتون الاستصحاب  
ونحوه بالاحاديث الضعيفة في مواضع كثيرة وليست تكفون عنه في مواضع كثيرة  
وهل هذا الاعتراض وتساقط وجه الدفع ان المواضع التي اثبتوا بها الاستصحاب  
بالضعيفة هي ما لم يطعنوا على شدة الضعف في احاديثها وعلوا ان ما افادتها

داخل تحت اصول شرعية يعتمدها فاعتبروا بها والتي استنكفوا فيها عن ذلك و  
علموا بكون الاحاديث ضئيفة هي التي لم تدخل الاعمال الثمانية بها تحت الاصول  
الشرعية او وجد في تلك الاحاديث ضعفا شديدا فاسقطوها عن الاعتبار والى كونه  
**لا في صفات الله** فان وجد حديث ضعيف دل على صفة من صفات الله تعالى  
ولم يثبت ذلك بدليل معتبر لم يقب به فان صفات الله واسماها لا يجزأ على القول  
بها بدون دلالة دليل معتبر لانها من باب العقائد لا من باب الاحمال وليتخف بها  
جميع العقائد الدينية فلا تثبت الاجديث صحيح او حسن لذاته او لغيره كيف  
وقد صرحوا بان اخبار الاحاد وان كانت صحيحة لا تكفي في باب العقائد فما باله  
بالضعيفة منها والمراود بعدم كفايتها انها لا تقيد القطع فلا يتبرها مطلقا في العقائد  
التي كلف الناس بالاعتقاد اجازم فيها لا انها لا تقيد الظن ايضا ولا انها لا عبدة  
بها اسان في العقائد مطلقا كما توهمه كثير من ابناء عصرنا الا ترى ان اهل مقال القرطبي  
في بحث روية النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج ليست المسألة من  
العمليات فيكفي فيها بالادلة الظنية وانما هي من المقدمات فلا يكفي فيها الا  
بالدليل القطعي انتهى **رح** عليه السبيل في السيف المسلول على من سب الرسول باليهين  
من شرطه ان يكون قاطعا متواترا بل متى كان حديثا صحيحا ولو ظاهرا وهو من روية  
الاحاد جاز ان يعتمد عليه في ذلك لان اليهين من مسائل الاعتقاد التي يشترط فيها  
القطع على الناس المكلفين بذلك انتهى وقال القضاة ان في شرح المقاصد في صحت  
عصمة الملائكة وما يقال من انه لا عبدة بالظنيات في باب الاعتقادات فان ريد  
انه لا يحصل منه الاعتقاد اجازم ولا يصح الحكم القطعي به فلا نزاع فيه وان ريد  
انه لا يحصل الظن بذلك الحكم فظاهر البطلان انتهى **واحكام الاحلال و**  
**الحرام** فلا يثبت بالحديث الضعيف تحريم شئ ولا تحليله قيل قال ابن منذر

سمعت محمد بن سعد الباقري بصري يقول كان من مذاهب للنسائي ابو عبد الله  
 احمد بن شعيب صاحب السنن ان يخرج الحديث عن كل من لو يجمع على  
 تركه من ثقة بعض وجه بعض او من اجعوا على تركه وضعفه فلا يخرج حديثه البته  
 تقتل عن الحاكم وخطيب فما كانا يقولان للنسائي شرط في الرجال اسند من شرط مسلم  
 وابوداؤد كان ياخذ ما خذاه ويخرج الضعيف اذا لم يجد في البنا  
 غيره ويرحمه على رأي الرجال ان يخرجين باصله وانما دخلت التشبيهة في نقله  
 والرأي مختلف باصله محتمل في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الرأي اصلا  
 وفي الحديث عارضا فلا بد ان يقدم الحديث الضعيف على القياس خلا لما ذكرنا اصحابنا  
 المتأخرون من نقدي الرأي على الحديث الضعيف قبل بعض المالكية ايضا كما صد  
 تحقيقه وقد قال شريح ان السنة قد سبقت قياسك فابع ولا تتبع فانك لا تقتل  
 ما خذت من الاثر وعلى الشعبي على النجدة الدارمي في سننه وهو عا ومين  
 شرجيل ابو عمرو الكوفي منسوب الى شعب همدان قبيلة ما حدثك عن النبي  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو لام المجتهدون والرمز الى الحدوث  
 فخذ به وان كان ضعيفا وما قالوا به انهم مخالفوا للكتاب والحديث  
 فالقه في الحش بالفتح مثلثة الاول موضع قضاء الحاجة ومنه قول النبي صلى  
 عليه وعلى آله وسلم ان هذا الحشوش محتضرة يعني الكف موضع قضاء الحاجة  
 واصله من الحش بمعنى البستان لانهم كانوا كثيرا يتعوطون في البساتين وقال  
 الشعبي ايضا الراي بمنزلة المدينة اذا اضطرت اليها اكلتها  
 هذا تشبيه حسن يعني ان المدينة حرام اكلها اختيارا وخص الشارع لاكلها اضطرا  
 لدفع الضرر فكذلك الراي يجرم القول به مادام يوجد في الكتاب والسنة  
 فمن اضطرها بان لو وجد حكمها في لادلة التي هي فوقها من الكتاب والسنة والاجماع

عليه ان يختار الرأي المدفع الضرورة وهذا معنى قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ومن  
 الشافعي رواه البيهقي في المدخل فها قلت من قول او اصبحت من اصل  
 اي اقرت اصابته عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 خلاف ما قلت فالتقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله  
 وسلم فلا يجوز التقديد بقولي لمن علم مخالفته بالحديث الصحيح الصحيح  
 وهو قولي ان لو كان قلته وجعل في الشافعي يرد دة اي يكدر هذا الكلام  
 ومثل ذلك مروى عن امام الائمة ابو حنيفة تراوا ابو جعفر الشنيزي ما روي بل مثل  
 منقول عن جميع الائمة بحكا لا عنهم العارف الرياني الشيخ عبد الوهاب لشعران  
 في المين ان الكبرى وههنا ان في بابا قسام الحديث عدة عبارات تطلق  
 على تسمية ضربها اي من تلك العبارات بايشترك فيه الاقسام الثلاثة  
 كالرفوع والموقوف ونحوه اعني تقسيم للاقسام الثلاثة الصحيح والحسن والضعيف  
وضربها ما يختص بالضعيف ولا يوجد في الصحيح فمن الاول الذي  
 تشترك فيه الاقسام الثلاثة المسند وهو يقسم الى صحيح وحسن وضعيف واختصار  
 في تفسيره على ثلاثة اقوال الاول ما ذكره الحافظ ابو عمر بن عبد البر في تهذيبه ان  
 المسند هو ما رجع الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة فقد يكون متصلا  
 مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد يكون  
 منقطعاً كالزهري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فان الزهري  
 لم يسمعه من ابن عباس فعلى هذا يستقوى المسند والمرفوع والثاني ما ذكره ابن الصباغ  
 في لعدة ان المسند ما اتصل سنده من راويه الى منتهاه فعلى هذا يدخل فيه المرفوع  
 والموقوف وقال الخطيب هو عند اهل الحديث الذي اتصل اسناده من راويه الى  
 منتهاه ومقتضاه ان يدخل فيه المقطوع ايضا اذا كان متصلاً وكلام اهل الحديث

بابه وقول ابن الصلاح اكثر ما يستعمل ذلك في ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم دون ما جاء من الصحابة وغيرهم وذلك لما حكاه ابن عبد البر قولنا لا يصلح عمل الحديث وجزم به الحاشي ابو عبد الله النيسابوري في علوم الحديث من انه يشترط فيه شرط اتصال السند والرفع الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو الذي ذكره المصنف بقوله هو ما اتصل بسند الان سمع كل راو عن شيخه ولم يكن بينهما واسطة من

اللبد الى المنتهى حال كونه مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فالموقوف المتصل للمقطع للتصل لا يسمى بالسند وكذا المرفوع للقطع والمتصل ويسمى ايضا الموضوع هو ما اتصل بسند الان من اللبد الى المنتهى سواء كان

مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او موقوفا هو ما روى عن الصحابي من قول او فعل او ما اتوا بالتابعين اذا اتصلت اسانيدهم المسماة بالمقطوعة فلا يسمونها متصلة قال العراقي في شرح الالفية انما يمتنع اتصال المتصل في المقطوع في حالة الاطلاق واما مع التقييد بخارج وواقع في كلامهم فتقوم هذا متصل الى سعيد بن المسيب الى الزهري او الى مالك ونحو ذلك انتهى وقال ابن الصلاح مطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف والمرفوع عرفه الخطيب بما اخبر به الصحابي من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او فعله تعلم هذا لا يدخل مراسيل التابعين من بعدهم فية والمشهور عند الجمهور ما ذكره المصنف بقوله

هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة دون الصحابة والتابعين سواء اضافة اليه صحابي او تابعي او من بعده من بيان ما اضيف قول نحو قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او فعل نحو فعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذا او تقرير كقول ابن عمر كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حي افن هذه الامة بعد نبينا ابو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينكر رواه الطبراني في المعجم الكبير سواء كان متصلا او  
منقطعا لم متصل سنادا وسواء كان منقطعا او مضلحا المتصل شرع في بيان  
النسبة بين الثلاثة قد يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع قد يكون  
متصلا وغير متصل كالمنقطع والمسند متصل مرفوع باعتبار الشرح  
واعلم ان ههنا الفاظا اختلفوا فيه هل هو في حكم الرفع ام لا فمنها قول الصحابي امرنا  
فان صرح الصحابي بالامر فكذلك امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمتال  
لمن الصلاح لا اعلم فيه خلافا في انه مرفوع الا ما حكاه ابن الصبان في المعجم عن داود بن  
الاستبان انه لا يكون في ذلك حجة حتى ينقل لنا لفظه وهذا ضعيف مردود الا ان يريدوا بكونه  
ليس حجة اى في الوجوب ويديل عليه تطيله للقائلين بذلك بان من الناس من يقول المندوب  
... ومنهم من يقول المباح ما هو به ايضا اذا كان ذلك مراد الهك ان له وجه  
النية واما ان لم يصير بالامر واطلق بالمجهول فهو قول ام عطية امرنا ان نخبر في العبد  
العواتق وذوات الخدور الى المصلح قولها ايضا نهينا عن اتباع الجاهل وكلاهما مؤيدان  
في الصحيح فهو من نوع المرفوع ايضا عند اصحاب الحديث وهو الصحيح وقول اكثر اهل العلم  
بما قاله ابن الصلاح لان مطلق ذلك ينصرف بظاهرة الى من ليد الامر النهى وهو سؤى الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وخالف في ذلك فريق منهم ابو بكر الاسماعيلي وجزم به  
ابو بكر الصبري في قال ابن الصلاح وكذلك قول انس امر بلال ان يشفع الاذان يومئذ  
الاقامة انتهى <sup>قوله</sup> قول العيني من اصحابنا في شرح كذا الدلالة لا حجة للشافعية  
في هذا الحديث لانه لو يذكر الامر فيمكن ان يكون غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى  
عجيب عن مثله علانه ورد في رواية السائي عن انس مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسم بلالا ان يشفع الاذان ويعتر الاقامة والروايات بعضها ينصرف ايضا لاجل هذا الخبر  
في هذا الحديث فقال ابن الصلاح لا فرق في ذلك بين ان يقول الصحابي ذلك في حياة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اوجدته انتي وتبته النوى فقال قول الصحابي امرنا بكذا  
 ونهينا عن كذا او امر الناس بكذا ونحوه كله مرفوع سواء قال الصحابي ذلك في حياوة  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او بعد وفاته انتي وتقبه محافظ العيني في المبنية  
 شرح الهداية على قوله سواء قل هذا غير مسلم يجوز ان يقول الصحابي امرنا بكذا ونهينا  
 بكذا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون الامر والناهي حد الخلفاء الراشدين  
 انتي وهذا الاحتمال قوي المبته هذا كله اذا قل الصحابي ذلك وما اذا قل التابعي امرنا  
 بكذا ونهينا بكذا ولو يذكر الامر فهل يكون موقوفا او مرفوعا مرسلاتيا اختلان للامام  
 الخصال وهو ترجم واحدتها وجرم ابن الصباغ في عدة هذه مرسل كذا في شرحه الالفية  
 ومنها قول الصحابي من السنة كذا ونحوه اختلفوا فيه قد هب ابو بكر الرازي والدرخسي  
 وابوزيد البوسني وغيرهم من اصحابنا والصيرفي من الشافعية وابن حزم المغربي من  
 اصل نظره غيرهم الى انه لا يكون حجة للرفع وهو الذي رجح اليه الشافعي على ما ذكره بعض  
 شارح المحصر لكن المنصوص في ما هو الرنح وكذا مرجحة الاسنوي في شرحه المنراج  
 واستدلوا على ذلك على ما هو المذكور في كتب اصحابنا المتأخرين بان السنة مردود  
 بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين سنة الخلفاء واشتهر استعمالها فيها في المصد  
 الاول كما دل عليه قوله عليه الصلوة والسلام عليكوسنتي بسنة الخلفاء الراشدين  
 ويشهد له حديثه الاصل عن علي قال جلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة قبا بمجلة تعرف اطلاق السنة في الصد  
 اول على الطريقة المساوكة في الدين سواء كان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 او فعل واحد من الصحابة فلا يكون قول الصحابي من السنة كذا الا على الرفع نحو اذا انضم  
 به امس يدل على ذلك حمل على ذلك الدية كما لو قال ابو بكر المصدق من السنة كذا  
 لحيثما مر عليه حد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر انه لم يرد بالسنة الا سنة



واما غيره من الصحابة فقد تاملت عليهم الخلفاء فيحتمل ان يريد به سنة الخلفاء هذا هو التفسير  
اصحابنا والذي حسابها ياتية الحديث واستظهره ابن ابي عمير هو ان قول الصحابي من السنة  
كذا سرج ون تقييد بالخلفاء ونحوها حجة للرفع وآية للاتصال وهو قول اكثر حتى اطلق  
الحاكم والبيهقي اتفاق اهل النقل على ذلك ونقل ابن عبد البر فيه الاجماع قال البخاري ومن  
ابن الاثير في الخلاف بل يكره خلاف غيره ودليلهم في ذلك ان قول من السنة كذا  
مبدون التقييد الظاهر منه انه المراد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم دون غيره وغلبة  
الظن كافية في هذا الباب نعم السنة المقيدة تختص بما قيدت به والعدل المشاهدة ما روي  
في صحيح البخاري ان الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل عبد الله بن عمر كيف تصنع في الموت  
يوم عرفه فقال سالمان كنت تريد السنة فحجرت بالصلوة يوم عرفه فقال ابن عمر صدق  
انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر قال ابن شهاب الراوي فقلت لسالم افعله رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال سالمان او يعنون بذلك الا سنة رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم فانظر كيف نقل سالم بن عبد الله عن الصحابة انهم اذا اطلقوا الكلام يريدون بدلالة سنة صاحب  
الشرع صلى الله عليه وعلى آله وسلم من هذا الباب قول ابى قلابة عن انس من السنة اذا تزوج المبكر على النبي اقام  
عند ما سبعا اخرج البخاري ومسلم قال ابو قلابة لو شئت لقلت اني اسأله الى السوا ل الله صلى الله عليه  
وسلم هذا كذا قال علي بن ابي طالب في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله  
السنة رواه ابو داود وصححه الحديث ابن ابي عمير وضع اليد بين علي بن ابي طالب من السنة رواه  
ابو داود وكحديث ابن مسعود من السنة ان يخفى التشهد رواه ابو داود ايضا وكحديث  
ابن هريرة لا حد من السلام سنة رواه الترمذي ونظائره كثيرة اقول والاحسن عند  
في هذا المبحث مذهب اية الحديث وعليه اعتمادى وهذا من ايفاء وعدى فلهذا الحكم  
على ذلك هذا كله اذا قال الصحابي من السنة كذا ونحوه كذا او قال التابع من السنة كذا  
كسروا والبيهقي من قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه قال السنة تكبير الا وام يوم

الفطر يوم الاضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات فهل هو موقوف متصل  
 او مرسل مرفوع كما قيله فيه وجها فقال الداودي في شرح مختصر المنزلة الشافعي  
 كان يرى في القديمان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعين ثم يرجع عنه  
 لانهم قد يطلقونه ويريدون به سنة البلد انتهى وقال النووي في شرح المهذب  
 الاصح انه موقوف ومنها قول الصحابي كذا امرى كذا او كذا تفعل كذا او نقول كذا  
 ونحو ذلك فان كان مقيدا بعصر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كقول جابر  
 المروي في الصحيحين كذا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكقوله  
 كذا ناكل لحم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رواه النسائي  
 وابن ماجه وكقول جابر كذا افتتح الائمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 رواه الحاكم فالذي قطع به الحاكم وغيره من اهل الحديث ان ذلك من قبيل  
 المرفوع وصححه الاصوليون كالامام فخر الدين الرازي والسيدي الامدي وغيرها  
 وقال بن الصلاح عليه الاعتماد لان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم اطعم عليه وقرهم على ذلك وتقر به احد وجوه السنن المرفوعة  
 فنقل عن الاسماعيليه انه انكركونه من المرفوع وان لم يكن مقيدا بعصر النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم فالحاكم والامام الرازي جلالا من قبيل المرفوع ايضا وانظر  
 ابن الصباغ في لعدة وقال النووي في شرح المهذب هو قوي من حيث المعنى بحرم  
 ابن الصلاح وقيله الخطيب بانه من قبيل الموقوف ومقتضى كلام البيضاوي  
 موافق له اقول وهما خدشة تحظر بالبال هي انه مرى عن عروب سلمة انه قال كذا  
 يعر بنا الناس اذ اتوا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكانوا اذا رجعوا امرؤا بنا فاخبرونا  
 انه قال كذا وكذا وكنت غلاما حفظا محفظت منهم قرأنا كثيرا فانطلق الي واذ الي  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في نفر من قومه فعلمهم الصلوة وقال يومهم

اقرأهم فكنت اقرأهم فلما انصرفوا قد موني فكنت اؤمهم واظلمين سبع سنين او ثمان سنين  
 تراها ابوداود والنسائي باختلاف الفاظ وهذا استفاد منه ان امامته لهم كانت في  
 عصر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان غير بالغ قدال ذلك على انه تجاوز <sup>مهته</sup>  
 الصبي للمكافئين في الفرائض وثبت تقرير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه مع  
 ان اصحابها قد صرحوا من آخرهم انه لا يجوز امامة الصبي في الفرائض واكثرهم نصوا على  
 انه لا يجوز ذلك في النوازل ايضا كالزواجر وغيرها مما الجواب عنه وترجمه بان سياق  
 الحديث يقتضي ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لو يكن مطلعا على فعلهم  
 هذا ولو يكن هذا بالمدينة حتى يطالع عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بل كان  
 في موضع آخر فلم يثبت تقريره عليه فافهم وتذكر مساق ذكر اشياء اخر حكمها حكم  
 الرفع فانظرها مفششا والمعنع اسم مفعول من المعنعة وهو مصدر رجلى كالتبسملة  
 والحمد لله يقال عن الحديث اذا رواه بلفظ عن من غير بيان للتخديث والسماع هو  
 ما يقال في سند لا فلان عن فلان وان كان في موضع واحد واختلفوا في  
 حكمه فتم من قال ان المعنع مطلقا لا يحتمر به ما للمعتبرين اتصاله لاحتمال انقطاع<sup>ه</sup>  
 وهذا المذهب مردود على ما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم باجماع السلف لكفاية  
 غلبة الظن بهم من قال لا يصل المعنع على الاتصال الا اذا ثبت انها اي الروى من  
 عن عن التقيا ولو مرة واحدة فاذا ثبت التقاؤهما مرة واحدة فاكثر يحيل ذلك الحديث  
 على الاتصال بشرط ان لا يكون الروى مدسلا ان الظاهر من ليس بدلس انه لا يطلق  
 ذلك الا على السماع والاستقراء يدل عليه فان عادتهم انهم لا يطلقون ذلك الا في  
 ما سمعوا الا المدسوس لهذا ردنا رويتنا فاذا ثبت التقى ولو مرة غلب على الظن الاتصال  
 والباب صدى على غلبة الظن فالتفينا به وليس هذا المعنى موجودا في ما اذامكن  
 التلاقي ولو يثبت فانه لا يغلب على الظن كما في الاصل فلا ضرورة الى الحمل عليه فيصير

موقوفنا فيه وهذا هو مذهب علي بن المديني البخاري وجمهور ارباب الحديث وسأل  
 ابن اصلاح وكا بن عبد البر يدعي اجماع ائمة الحديث عليه انتهى قال العراقي لاحاجة  
 لقوله كاد فقد ادعوا انتهى ذهب مسلم ومن تبعه الى انه يكفي في حكم الاتصال مكان  
 التلاقي وثبوت المعاصرة بينهما ونقل مسلم المذهب المتقدم عن بعض معاصريه و  
 شنع عليه تشديعا بليغا فقال في خطبة صحيحة قد تكلموا بعض من نقل الحديث من اهل  
 عصرنا في نصيحة الاسانيد وستمها بقول لوضربنا عن حكاية وذكر فساد صفحا لكان  
 رايها متينا ومذهبا صحيحا اذا اعراض عن القول المطروح اخرى لا مانعوا جده ان يكون  
 ذلك تنديها للجهاال عليه غير انالما تعرفنا من شهود العواتير واغتر الزجيلة بمحدثات الامور  
 واسرعهم الى عتقاد خطأ المخطئين رأينا الكشف عن فساد قوله اجدي على الانام  
 من عمو القائل ان كل اسناد محدث فيه فلان عن فلان وقد احاط العلم بالهناقد كاذبي  
 عصرهم جازوا ان يكون الحديث الذي روى الراوي قد سمعه عن روى عن غيرنا لا يعلم  
 اسماعا ولو نجد في شئ من الروايات انها التقياط او تشافها ان الحجة لا تقوم عندنا بكل  
 سجا ان هذا المعنى حتى يكون عنده العدم بانها قد اجتمعا من دهرها مرة فصاعدا  
 او تشافها بالحديث وهذا القول جرح الله قول مخترع مستحدث غير مسبق صاحبه  
 اليه ولا مساعدا وذلك ان القول الشائع المتفق بين اهل العلم بالاخبار الروايات  
 قد ياحدنا هو ان كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجاهر يمكن له نقاوه والسماع  
 منه لكونها جميعا في عصر واحد وان الروايات في خبر قط انها اجتمعا او تشافها بكلام  
 فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة الا ان تكون هناك دلالة بينة على ان هذا الرواية  
 لم يلق من روى عنه او لم يسمع منه شيئا فاما والامس بهم على الامكان الذي فسرناه  
 فالرواية على السماع ابدوا وما علمنا احدا من ائمة اسلف ممن يستعمل الاخبار ويتفقد  
 صحة الاسانيد وستمها مثل ابوب السنخديان وابن عوان ومالك بن انس عبد الرحمن

ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطن وشعبة بن الحجاج ومن بعدهم من أهل الحديث  
 فتنوا عن موضع السماع في الاسانيد كما ادعاه هذا القائل وانما كان تققد من تققد  
 منهم اذا كان الراوي ممن عوت بانئذ ليس في الحديث انتهى كلام مسلم ملخصا واطل  
 الكلام فيه من ثناء الاطراح عليه فليرجع الى صحيحه فقل ابن جماعة في مختصره وبها مسلم  
 الصحيح الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء والاصوليين انه متصل اذا كان  
 لقاءهما مع برائته من التبر ليس انتهى وتنعاه الطيبي في خلاصته واقبدي به المصنف  
 فقال قائلا لا تتدبت بهذا الامام والصحيح انه متصل اذا كان اللقاء بين  
الراوي والمروي عنه بان يثبت انهما كانا في عصر واحد مع البريقة اي براءة الراوي  
 من صنعة التبر ليس في سياق تفسيره فان كان اشتهر بالتبر ليس يكون واعين بحكمهما  
 بالاتصال لكن قال ابن الصلاح في مقاله مسلم نظر انتهى وقال النووي في شرح خطبة  
 صحيح مسلم هذا الذي صدار اليه مسلم قد انكروا المحققون وقالوا هذا الذي صدر  
 اليه ضعيف والذي رد له هو المختار الصحيح الذي عليه ائمة هذا الفن فقال قد زاد  
 جماعة من المتأخرين على هذا فاشترط القاسبي ان يكون قد ذكره ادركا بينا وزاد  
 الفقيه ابو المظفر السمعاني الشافعي فاشترط طول العجة بينهما وزاد ابو عمر والدارقطني  
 المقرئ فاشترط معهما بمد بالرواية عنه انتهى والحاصل فهو قد اختلفوا فيه على  
 ستة اقوال كلها مرجوحة مردودة الامد ذهب البخاري ومن تبعه وهو حوط و  
 ومن ذهب مسلم ومن تبعه وهو واسع فقد دار الفتوى بينهما ومن ههنا ظهر ان قول  
 الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فروع محمول على السماع عنه  
 لثبوت الالتقاء واليه ذهب بن الصلاح وائمة الحديث والذي ذكره اكثر ائمة  
 الاصول هو انه يحتمل الارسال اذ ليس معناه الا انه مروى عنه وهو اهم منه واليه فيه  
 ان كلمة عن ما تدل على انه منسوب اليه واما انه مسموع منه فامر زائد لا يحتمل الالتقاء

له فيكون اثباته من غير دليل لكنه يكون حجة كالمرفع عند من يذهب إلى علة الصفا  
 وهو قول الأكثر ويحتاج إلى التفتيش عند من يقول ان الصحابة كثير هم فيهم العدل  
 وغيرهم كما لم يفظ ان فلانا قال فهل هو كمن الذي ذهب إليه مالي وحكاه عن الجمهور  
 ابن عبد البر هو التسوية بينهما فيكون متصلا بالشرح للتقدم وحكى عن احمد بن حنبل  
 وذكر ابن الصلاح ان قول الصحابي عن رسول الله او قال رسول الله او انه قال كله محمول  
 على الاتصال وقال العراقي في شرح الفقيه ان الصواب ان يقال ان الراوي اذا روى  
 حديثا فيه قصة او واقعة فان كان ادراك ما رواه بان حكم الصحابي قصة وقعت بين  
 يدي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبين بعض الصحابة والراوي لذلك صحاح  
 ادراك تلك الواقعة فهي محكوم لها بالاتصال وان لم يعلم انه شاهد ما رواه لم يدرك  
 تلك الواقعة فهو مرسل صحابي وان كان الراوي تابعيا فهو منقطع وان روى عن التابعي عن  
 الصحابي قصة ادراك وقوعها كان متصلا وان لم يدرك واسندها إلى الصحابي كان  
 متصلا وان لم يدركها ولا اسند حكايته إلى الصحابي فهي منقطعة كرواية قيس  
 بن سعد عن عطاء بن ابي رباح عن ابن الحنفية ان عمار امر النبي صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم وهو يصلي فسلم عليه فرد عليه السلام بخلاف ما رواه ابو الزبير عن محمد بن  
 الحنفية عن عمار قال اتيت رسول الله فسلمت عليه فرد علي السلام فانه مسند  
 موصول وعلى هذا التفصيل مشى ابن ابي شيبة في مسنده وهو الموافق لما رواه  
 الخطيب في الكفاية باسناد الى ابي داود انه قال سمعت احمد قيل له ان رجلا قال  
 عن عمره ان عائشة قالت وعن عروة عن عائشة سواء قال كيف هذا سواء  
 ليس هذا لسواء فانما فرق احمد بين اللفظين لان عروة في اللفظ الاول لم يسند ذلك  
 الى عائشة ولا ادراك القصة فكلت مرسلة وفي اللفظ الثاني اسند اليها بالقبضة  
 فكانت متصلة وقد اورد ع ادراج المنع كثيرا في الصحيحين بل في جميع

مصنفات ملزمتي الصحة قال ابن الصلاح ما تقدم من ان عن محمولة على  
 السماع بالشرط المتقدم هو في الزمان المتقدم واما في هذه الازمان فقال ابن الصلاح  
 اكثر في عصرنا واما قاربه استعمال عن في الاجازة فاذا قال فلان عن فلان  
 فالظاهر انه اجازته به فلا يحل على السماع لكن لا يخرج به ذلك عن الاتصال فان الاجازة  
 ايضا من انواع المتصل بالمنقطع واذ قيل فلان عن رجل عن فلان من  
 دون تعيين رجل منهم فالاقرب الى الصواب انه منقطع سيما به الحاكم  
 فان ذكر الرجل اليهم كعدم ذكره وليس بمرسل كما سماه به بعض الاصوليين  
 لان المرسل على ما سيحى قول التابعي فسمية هذا بالمنقطع اوجب والمعلق بصيغة  
 اسم المفعول من التعليق ما حذف من صلبه اسنادا واحدا كقول  
 مالك قال ابن عمر وكقول نافع قال عمر فاكثر كقول مالك قال عمر ما خوذ اى اسمه  
 هذا ما خوذ من تعليق الحد رواه الطلاق لا شذرا كما بيان لوجه لاخذ  
 في قطع الاتصال ما حذف اما ان يكون في اول الاسناد ونحو ذلك  
 الى اخره واقصر على ذكر رسول الله صلى الله عليه وعلو ربه وسلم في المرفوع والصحاح  
 في الموقوف كقول البخاري في العلم قال عمر تفهقوا قبل ان تسودوا ونحو ذلك وهو  
 المعلق سواء كان مذكورا بصيغة الجزم او بصيغة التبريض على ما سبق تحقيقه او  
 في وسطه بان لم يذكر واسطة بين الراوى وشيخه كالشعبى عن علي فانه لم يسمع  
 منه فلا بد من الواسطة بينهما وكذا لو ذكر رجل مبهرا كما مر وهو المنقطع  
 هذا غير المنقطع المذكور الذى سياق فانه اعم منه ومن المعلق ومن المرسل او في  
 اخره وهو المرسل سياق تحقيقه والبخاري اكثر من هذا النوع اى  
 المعلق في صحيحه وليس بخارج من الصحيح فيعلم قول البخاري ما ادخلت  
 في الجامع الا الصحيح كما تفضيله لكون الحديث هذا بيان لغائبة التعليق

من جهة الثقات الذين علق عنهم فاستغنت شهرته عنهم عن الاتصال  
 اولكونه ذكره متصلا في موضع آخر من كتابه فلا حاجة الى ذكره متصلا  
 في كل موضع والا افراد بالفتح جمع فرد والاولى ان يقول والفرد اما فرد عن جميع  
 الروايات وحكمه اما الرد والقبول او من جهة كالتقييد بالثقة او بلذمعين او  
 اقليم معين نحو فرد به اهل مكة او اهل مدينة او اهل بصرى ونحو ذلك  
 فلا يضيف اى لا يقتضى تفرد الراوى من جهة معينة ضعفه الا ان يرد به  
 تفرد واحد منهم فخر يكون كالقسم الاول ولا بد علينا ان نذكر هنا بسطا  
 يقتضيه المقام ملتقيا من كلام ابن الصلاح وغيره من الامام ليتضح الوجه للسيد  
 العلامة ويتكشف البرام فتقول الفرد منقسم الى قسمين فرد مطلقا وفرد مقيد  
 بقيد اما القسم الاول فحكمه انه اذا انفرد الراوى بشئ نظريه فان كان مخالفا  
 لما رواه من هو اول منه بالحفظ واضبط فهو شاذ مردود وسياويه المنكر عند  
 ابن الصلاح ويزفرق بينهما ابن حجر في شرح التلخيص وغيره بان راوى الفرد المخالف لمن  
 هو اوثق منه ان كان في نفسه ثقة فهو الشاذ وان كان ضعيفا فهو المنكر ويجوز  
 تحقيق هذه المباحث ان شاء الله تعالى في موضعه وان لم يكن في ما رواه مخالفة  
 لغيره وانما هو امر ثانى وهو لو روى غيره فلا يخلو اما ان يكون هذا الراوى المنتفرد  
 عدلا حافظا موثوقا او لا فان كان فحكمه القبول ولا يضره انفراد او امثله مخترجة  
 في الصحابين منها ما صرح حديثنا الاعمال بالنيات ومنها حديث عبد الله  
 بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى عن بيع الزكوة  
 وهبته تفرد به ابن دينار ومنها حديث مالك عن الزهري عن انس بن مالك رضي الله  
 عليه وعلى آله وسلم دخل مكة وعلى رأسه القصر تفرد به مالك عن الزهري فكل  
 هذا مخترجة في الصحابين مع انه ليس لها الاسناد واحد تفرد به ثقة وهذه ونظائرها



معدودة في غرائب الصحيح مقبولة بلا ريب من ههنا نظهر ان ما عرفت به الحكم المحمد  
 الشاذ بقوله هو الحديث الذي ينفر به ثقة من الثقات وليس له متابع في ذلك  
 انتهى فلم يشترط مخالفته للناس كما ذكر ابو يعلى الخليلي بقوله الذي عليه  
 حفاظ الحديث هو ان الشاذ ما ليس له لاسناد واحد يشذ بذلك شيئا ثقة كان او غير ثقة  
 ليس يجيد فانه ليستلزم ان تكون غرائب الصحيح داخلة في الشاذ وان لم يكن  
 الراوي المنفرد ممن يوثق كما حقه كان ما انفرد به خارجا عن حيز الصحيح تشتم  
 هو اثر بين المراتب بحسب حاله فان كان المنفرد غير بعيد من درجة الحفاظ الضابط  
 المقبول تفرده استحسن حديثه بذلك وان كان بعيدا من ذلك رجع دنا ما انفرد به  
 وكان من قبيل الشاذ المنكر يسمى لهذا من زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى واما القسم  
 الثاني فهو متنوع الى انواع منها تقيد الفردية بثقة مثل ما روى مسلم واصحاب  
 السنن من رواية ضمرة بن سعيد المازني عن عبد الله عن ابي واقد عن رسول الله صلى  
 عليه وعلى له وسلم انه كان قيرا في الاصحح الفطريقان واقتربت ان ساعة فانه  
 لم يرو واحد من الثقات الا ضمرة لانه لم يروه احد غيره فان الدارقطني مره اثن  
 ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه و  
 على له وسلم وان ابن لهيعة ضعيف جدا عند الجمهور فهذا الحديث تفرده ضمرا لا  
 مطلقا بل من بين الثقات ومنها ما انفرد به اهل بلد معينة كاهل بصرة واهل  
 مصر واهل مكة واهل المدينة ونحو ذلك مثاله ما رواه ابو داود عن ابي الوليد  
 الطيالسي عن همام عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد قال امرنا رسول الله صلى  
 عليه وعلى له وسلم ان نقرأ بفتح الكتاب ما تيسر قال احكوه تفرده بذلك الامر  
 فيها اهل بصرة من اول الاسناد الى اخره ولو يشر كصحة هذا اللفظ سواء صح  
 ونحو ذلك ما رواه مسلم و ابو داود والترمذي من حديث عبد الله بن زريق

صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومسير رأسه بلاء غير فضل يديه  
 قال الحاكم هذه سنة غربية تفرد بها اهل مصر ولو بشرها كغيرها احد وتخونك  
 ايضا حديث انما الاعمال بالنيات فقد تفرد به اهل المدينة ونظائر كثيرة ومنها  
 ما يقيد الافراد فيه بكونه لم يروا عن فلان الا فلان كحديث رواه اصحاب السنن  
 من طريق سفيان بن عيينة عن واثل بن داود عن ابنه بك بن واثل عن الزهري  
 عن انس بن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اولى على صفة لسويق وتروى في الترمذي  
 حديث غريب ونقل العراقي عن اطراف الغرائب لابن طاهر غريب من حديث بكر  
 ابن واثل تفرد به عنه واثل بن داود ولو يرو عنه غير سفيان بن عيينة انتهى قال  
 العراقي فلا يلزم من تفرد واثل به عن ابنه بكر تفردا بملطفا فقد ذكر الدارقطني  
 في بعض احواله انه رواه محمد بن الصلت عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري قال  
 في رواية عليه والمحفوظ عن ابن عيينة عن واثل عن ابنه وهذا الاصح كلها  
 لا يحكم بضعفها قال العراقي فان يريدوا بقولهم ان تفرد به اهل البصرة او هو من  
 افراد البصريين ونحو ذلك وان واحدا من اهل البصرة انفرد به متجزئين في ذلك  
 كما ايضا فعل واحد من قبيلة اليمانيها مجازا فاجعله من القسم الاول وهو الفرع  
 المطلق مثاله رواية ابو بكر عن هشام بن عمرو عن ابي عن عائشة مرفوعة قالت  
 قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كلوا البكرا بالتم الحديث رواه النساء  
 وابن ماجه وقال النسائي حديث منكر قال الحاكم هو من افراد البصريين عن المنين  
 تفرد به ابو بكر عن هشام فحمله من افراد البصريين واراد به واحدا منهم  
 وليس في اقسام الفراد المقيد بالنسبة الى جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعفها من  
 حيث كونها افرادا لكن اذا كان القيد بالنسبة الى رواية الثقة كقولهم لم يروا  
 ثقة الا فلان فان حكمه قريب من حكم الفراد المطلق لان رواية غير الثقة

كلاً رواية الا ان يكون قد بلغ مرتبة من يعتبر مجديته فلذا لم يجعل زحاً من كل  
 وجه والمدراج بصيغة اسم المفعول من الافعال وهو على تسمين قدر ربح المتن  
 ومدراج الاسناد فالاول ما ذكره المصنف بقوله هو ما ادراج في الحديث  
 من كلام بعض الرواة فيضن انه من الحديث وهو منقسم الى ثلاثة اقسام  
 الاول مدرج الاول مثاله ما رواه الخطيب من رواية ابى فظن وشبابة نرفيا عن  
 شعبة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فذا هو ان قوله اسبغوا الوضوء مرفوع  
 وليس كذلك بل هو من قول ابى هريرة وسئل بالحديث والدليل عليه ما رواه البخاري  
 في صحيحه عن آدم بن ابى اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة قال اسبغوا  
 الوضوء فان ابالقاسم صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ويل للاعقاب من النار  
 قال الخطيب هم فيه ابو قطن عمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار في روايتهم هذا الحديث  
 عن شعبة وقد رواه الوداود الطيالسي وادم وبن جرير وعاصم بن علي وعلي بن الجعد  
 وعند روهشيد ويزيد بن زريع والنضر بن شميل ووكيع وعيسى بن يونس معاذ بن  
 معاذ كلهم عن شعبة وجعلوا الكلام الاول من قول ابى هريرة والكلام الثاني  
 مرفوعاً وهذا يعني الادراج في اول المتن نادراً حتى قال بن حجر انه لو وجد غير  
 هذا المثال الا ما وقع في طريق حديث سبق الآتي وهو ما رواه الطبراني في الكبير  
 من حديث محمد بن دينار عن هشام بن عروة عن ابيه عن سبق بنت صفوان  
 مرفوعاً من مسرفيه او انثيه او ذكره فليتنضاً كما حكاه عنه الفاضل  
 السدي في معان النظر في النهاية من السنة ثقت الرغين اى الابطين والنتي  
 الرفغان فقد وجب لفصل اى اصلا الفخذين والرفع بالضم والفتح انتهى والظاهر  
 ان المراد في الحديث هو المعنى الثاني انتهى كلامه القسم الثاني مدرج الوسط

مثاله ما رواه الدارقطني في سنده من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن  
 عروة عن ابيه عن بسرة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول  
 من مس ذكره او انثيه او رافضيه فليتوضأ قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد  
 وهو في دفع الانثيين والرافع وادراجته في ذلك في حديث بسرة والمحموظ ان  
 ذلك من كلام عروة غير مرفوع كذلك رواه النقات عن عروة منهم ايوب السخيتي  
 وحماد بن زيد تكرر في الدارقطني من طريق ايوب بلفظ من مس ذكره فليتوضأ  
 وكان عروة يقول اذا مس رافضيه او انثيه او ذكره فليتوضأ وقال الخطيب تفرد  
 عبد الحميد بذكر الانثيين والرافعين وليس ذلك من كلام رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم وانما هو قول عروة فاذا رجعه في الحديث وبين ذلك حماد بن ايوب  
 قال العراقي قلت لم يتفرح به عبد الحميد فقد رواه الطبراني في المعجم الكبير  
 من رواية ابي كامل الجحدي عن يزيد بن زريع عن ايوب عن هشام عن ابيه  
 عن بسرة بلفظ اذا مس احدكم ذكره او انثيه او رافضيه فليتوضأ وعلى هذا  
 فقلا خلت فيه على يزيد بن زريع ورواه الدارقطني ايضا من رواية ابن جريح  
 عن هشام عن ابيه عن مروان عن بسرة بلفظ اذا مس احدكم ذكره او انثيه  
 ولم يذكر له في السنن مروان انتهى ثم قال العراقي وقد ضمت ابن تيمية  
 الطبراني الى الحكم بالادراج في الوسط في نحو هذا فقال في الاقتراح ومما  
 يثبت فيه ان يكون مدرجا في انشاء لفظ الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 لاسيما ان كان مقدا على اللفظ للمروى ومعطوفا على يوا والطف كما لو قال من  
 مس انثيه او ذكره فليتوضأ بقدر الانثيين على ما ذكر فمهما يثبت الابدان  
 لما فيه من ايصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم انتهى كلام الاقتراح قال العراقي قلت لا يعرف في طريق

الحديث تقدير الاثنيتين على الذكر وانما ذكر الشيخ مثالا فليعلم ذلك انتهى كلامه اقول  
قد مر في بعض طرق الحديث تقدير الاثنيتين على الذكر ايضا واذا الطبراني كما مر فليعلم  
ذلك القسم الثالث مدرج الاخر وهو كثير في الاحاديث ومن ذلك ما رواه النسائي اخبرني  
هاشم بن عبد الله حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح قال حدثني ابو الراهق  
قال حدثني كثير بن مرة الحضرمي عن ابى الدرداء سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم في كل صلوة قرأته قال نعم قال رجل من الانصار ووجت هذه فالفتت الى  
وكنت اقرب القوم اليه فقال ما اري الا ما م اذا م القوم الا قد كفاهم فظاهر هذا الرواية  
ان قوله ما اري الخ ايضا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس كذلك  
كما قال النسائي بعد وليت على ابو عبد الرحمن هذا عن رسول الله نخطوا واما هو قول ابى الراهق وكذا ما رواه ابو داود  
قال حدثنا عبد الله بن محمد النخيلي ثنا زهير بن ابي الحسن بن اسحق عن القاسم بن مخيمر قال  
اخذ سلطمة بيدي نخدني ان عبد الله بن مسعود اخذ بيدي وان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اخذ بيدي عبد الله فعملنا التشهد في الصلوة قال فذكر مثل حديث  
الاعمش التحيات لله والصلوات الخ اذا قلت هذا او تضيف هذا فقد قضيت صلواتك  
ان شئت ان تقوم فقروا ان شئت ان تقعد فاقعد فظن بعض صحابة الحنفية ومنهم  
صاحب الهداية انه مرفوع واستدل به على عدم فرضية الصلوة بعد التشهد وعدم  
فرضية لفظ السلام لتعليق النبي صلى الله عليه وآله وسلم التمام بالفعل هو التقوم  
او القول وهو رواية التشهد وذكره الحديث انه مدرج من قوله ابن مسعود قال  
لكا كقوله اذا قلت هذا مدرج وكذا قال البيهقي في المعرفة وذكر الخطيب في كتابه  
الذي جمعه في المدج السمي بالفصل للوصول المدج في النقل انها درجة وذكر الحفاظ  
ان رافعه وهم وقال النووي في الخلاصة وفي شرح صحيح مسلم انهم اجمعوا على  
انها درجة وقل العراقي قول الخطابي في المعالم اختلفوا فيه هل هو من قول النبي

صلى الله عليه وعلى آله وسلم او من قول ابن مسعود فاراد اختلاف الرواية في وصلة وفصله  
 لا اختلاف الحفاظ فانهم متفقون على انها مدرجة وقد اختلف في الرواية على زياد  
 فروى النضلي والباقر بن موسى بن داود النخعي احمد بن عبد الله بن يونس البربري وعلى  
 ابن الجعد ويحيى المنيسابوري وعاصم بن علي وابوداود الطيالسي ويحيى بن ابي بكر  
 ومالك بن عثمان النهدي كلهم عن زهير هكذا مدرجا ورواه شبابة بن سواد عنه  
 ففصله وبين انه من قول عبد الله رواه الدارقطني وثقه قال وهو اصح من رواية من  
 ادسج وقوله اشبه بالصواب لان ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحسن كذا وجعل  
 من قول عبد الله بن مسعود ولو لم يرد رواه الدارقطني من رواية عسان بن ابيج  
 عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحسن وفي آخره ثور قال ابن مسعود اذا  
 فرغمت من صلاة فمغمت من صلواتك فان شئت فانتبت وان شئت فاعمرن قد رواه  
 الخطيب ايضا من رواية ابن ثوبان فاستدل الدارقطني على تصويب قول شبابة برواية  
 ابن ثوبان وباتفاق حسين الجعفي ابن عجلان في روايتهما عن الحسن بن جر على ترك ذلك  
 في آخر الحديث فثبت بهذا كله انه مدرج وقال صاحب الهداية في بيان الفرق الصلوة و  
 القعدة في آخر الصلوة مقلدا للشهد لقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا بن مسعود  
 حين علم التشهد اذا قلت هذا وعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام بالفعل قويا  
 اوله قيرا انتهى قال ابن الهمام في شرحها يعني لما قام الدليل على انه لا بد من القعدة كان  
 المراد من قوله اذا قلت هذا وانت قاعدا وعلت هذا قائل او غير قائل تمت فلو تم هذا  
 اسنادا ومتنا كان الاستدلال على فرضية القعدة صينا متوقفا على ثبوت فرضية ما  
 بما يستقل بذلك فكيف لم يتم فان الذي في سنن ابي داود اذا قلت هذا وقضيت هذا  
 فقد قضيت صلواتك وهو تعليق بهما فاذا اتصل الخبر بالمبين كانا فرضين نعم هو  
 بلغظا وعلت هذا في رواية الدارقطني فلو لم يتبين انها مدرجة من كلام ابن مسعود

لوجوب حملها على مضي المواليد وان المرفوع وهو اول من العكس ما اظن فكيف وقد بين الراجح  
 بشباقة بن سوار في رواية عن زهير ورواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن محمد  
 ومفصلا والاحتقان فانها لا ادراج ههنا ان تكون موقوفة والموقوف في مثله له حكم المرفوع  
 انتهى كلام ابن العماد فاختر الله تعالى وقفه قوله اذا فعلت هذا آله على ابن مسعود  
 وانه مدرج في آخر الحديث كما صرح به المحفاظ وقد بسط الكلام في هذا المقام <sup>بالتفصيل</sup>  
 المرام في شرحه لاسلام العيني البدر التمام في البنية فقال بعد ما ازال المشكوك والرواه  
 مانعه فان قلت هذا الكلام اعني قوله اذا فعلت هذا آله مدرج وليس من كلام النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم كما قال البهقي بين ذلك ابن سوار في روايته عن زهير بن معاوية و  
 فصل كلام ابن مسعود من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اصح من قول من  
 جعله مرفوعا وقال ابن جبان بعد ما اخرج هذا الحديث في صحيحه وقد اوهم هذا الحديث  
 من يحكم ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسئ بقرض فان قوله  
 اذا قلت هذا زيارته اخرجها زهير بن معاوية في الخبر عن الحسن بن محمد قال ذكر لي ان  
 ان هذه الزيادة من قول ابن مسعود لا من قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وان  
 زهير ادرجه في الحديث فهو اخرج عن ابن ثوبان عن الحسن بن محمد بسندا وقتنا وفي  
 آخره قال ابن مسعود فاذا فرغت من صلاتك فان شئت فاشتيت وان شئت فالصرت  
 ثم اخرجها عن حسين الجعفي عن الحسن بن محمد في آخره قال الحسن بن محمد بن ابان  
 بهذا الاسناد قال فانما قلت هذا فان شئت فقم قال العيني قلت الجواب عن جميع ما ذكره  
 من حجة الاول ان اباد اورد في هذا الحديث وسكت عنه ولو كان فيه ما ذكره بلينه  
 لان عاداته في كتابه ان يلوح على مثل هذه الاشياء الثاني ان هذه الزيادة رواها  
 ابوداود الطيالسي بن داود وهشام بن القاسم ويحيى بن ابان كثير يحيى بن يحيى  
 النيسابوري في آخرين متصلا في رواية من رواه مفسولا لا يقطع بادرجه لا احتمال

ان يكون نسبه ثم ذكره فسمعه هو لا من نصرا وهو لا من نصرا الثالث ان عبد الرحمن  
 ابن ثابت الذي ذكره البيهقي ضعفه ابن معين وكذلك غسان بن الربيع الذي روى عن  
 عبد الرحمن بن ثابت ضعفه الدارقطني وغيره فمثل هذا لا يعلى برأيه الجاهل وعلى تقديره  
 صحة سند الذين روى عنهم موقوفه برأيه من وقف لا يعلى برأيه من رفع لان الرفع زيادة  
 مقبولة على ما عرفت من ما ذهب اهل الفقه والاصول فيجعل على ابن ابي اسود سمعه من  
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فزواه بذلك مرة واحدة وبما خشي وهذا ولي من جعله  
 من كلامه اذ فيه تحطية الحجاة الذين وصلوا انتهى كلامه **اقول** لجمع بين روايات  
 العوقف وبين روايات الرفع بهذا الطريق حسن جدا وقد رواه ابو حنيفة ايضا عن  
 الحسن بن الحر به سندنا ومدنا على سبيل الاتمهال واستخرج اصحابنا بهذا الحديث  
 مسائل اختلفوا فيها ان التشبه بالمسبب يفرض انما الفرض لقعدة فان النبي صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم علق التام بان فعل قرأه لم يقراء وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض فان قلت كلمة  
 او لا اجل التنوع فليس نبيه ذكر لما ذكرته قلت معناه اذ قلت هذا وانت قاعدا وقلت  
 وان نقل فصار التردد في القول لا في الفعل فان الفعل قائم بالاتفاق وتوضيحه انه علق  
 تمام الصلوة باحد الامرين اما القعود او التشهد ومعلوم ان قرينة التشهد لم تشرع <sup>ون</sup>  
 القعود حيث لم يشره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لآئمه والعقد الاجماع  
 عليه فكان الفعل موجودا على كل حال فصار هو فرض دون التشهد لا يقال ان هذا العقد  
 من اخبار الاحاد وهو لا ينفيد فرضية لانا نقول قوله تعالى اقيموا الصلوة يحتمل  
 وخبر الواحد محقق بياننا له والمجمل من الكتاب اذ الحق البيان الظني يفيد فرضية  
 فان الحكم ايضا ان الكتاب وهذا الاستدلال بهذا المقرر بموقوف على ان  
 يكون الرواية باو التي هي للتنوع وما اذا كانت بالواو فلا لانح يفيد فرضية  
 كلا الامرين وهو خلاف المذهب كما ذكره ابن الهمام وتاينها ان الصلوة على النبي



صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليست بغيره في القعدة الاخيرة بعد التشهد خلافا للشا  
 بمثل ما من من التقري بكيف وهو يروي في تشهد احد من الصحابة دخول الصلوة ومن ترك  
 العيني عن ابن المنذر وابن جرير والطحاوي والطبري وغيرهم اهتم قالوا ان الشافعي  
 قد خالف الاجماع في هذه المسألة وتآلتها ان لفظ السلام ليس بغيره كما هو من عموم  
 الشافعي لانه عليه الصلوة والسلام علق التمام بالفعل من لم يبق بعد اذ كان عم هو واجبة  
 مواظبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه رابعا ان الخرج يصنعه ليس بغيره وهو  
 مذهب ابي يوسف ومحمد خلافا لابن حنيفة ولذلك وقع الاختلاف بينه وبينهما في  
 المسائل الاثنا عشرية وتحقيقه مذکور في تصانيفنا في الفقه فلا يفيد هنا خوفا  
 للاطلاع وتبوت هذه المسائل من هذا الحديث لا يتوقف على كونه مرفوعا كما ظنه  
 الحاكم وغيره بل على تقدير تسليمه من قول ابن مسعود ايضا استخرج منه هذه  
 المسائل لان الوقف في هذا الباب له حكم الرفع كما سياتي تحقيقه لغيره لا اطلاع على  
 امرين الاول ما السبب في ادراج الراوي في المتن ما ليس منفا علوان له اسبابا  
 مختلفة فقد يكون تفسير غريب فان الشيخ قد يروي الحديث ونفسه غريب الواقع  
 فيه متصل به من دون ان يميزه باي ومخو ذلك فيمن الراوي ان ذلك داخل في  
 الحديث ومثاله كثير في الصحيحين وقد يكون استنباط اهم من احد رواة كفه عروة  
 ابن الزبير من حديث بسرة فانه فهران الوضوء ينتقض بمس ما هو مظنة للتشهودة فالج  
 فيه الاثني عشر والرفع فظن الراوي انه من الحديث ذروا متصله قد يكون بيان حكم  
 من عند نفسه يتعلق بالروى كما عرض لابن مسعود فانه لما ذكره فاعلمه رسول الله صلى  
 عليه وعلى آله وسلم من التشهد اذ ذكره بعدة حكما يناسبه فظن الراوي انه من التشهد  
 ذروا متصله اسباب اخر ايضا مذكورة في المطولات والامل الثاني في ما يدرك  
 به الادراج فاعلم ان معرفة اربع طرق ذكرها ابن حجر الحاكم بالادراج في الاخير

منها قطع في ما سواه لظني لكن في الثاني كالقضي وهي لا تختص بمعرفة الأدرج  
 في المتن بل تعما ومعرفة الأدرج الاستناد إلا الأخير فيها فانها تختص بالأدرج المتن كالأول  
 لا ترد بعد رواية مدرجة رواية مفصلة فيعلم من الرواية الثانية ان هذا الضد هو  
 المدرج كما في حديث ابن مسعود فانه يرى شباية قوله اذا قلت هذا آله على حدة وفصل  
 بينه وبين ما قبله فاعلم انه مدرج ليس مرفوعا الثاني ان يقع التنصيص على ذلك من الرواية  
 كحديث ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من جعل لله  
 ندا دخل النار واخرى قولها ولم اسمعها منه من مات لا يجعل لله ندا دخل الجنة الثالث  
 ان يقع التنصيص على ذلك من بعض الائمة المطلعين على ذلك كالأدرج قسني  
 والخطيب وغيرهما وقد صنف الخطيب في هذا الباب كتابا حاويا شافيا ومختصا ابن  
 حجر وزاد عليه كثير الرابع ان يستعمل ان يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 مثل ذلك كقول ابي هريرة في آخر حديثه للعبد المملوك اجران والذي نفسى بيذا لو لا  
 جهاد في سبيل الله وبرامى لاحصرتك اصوت وانا مملوك فمثل هذا الكلام يستعمل  
 من جناب الرسالة فهو من كلام ابي هريرة قطعاً وكحديث وددت اني شجرة تعضه  
 من كلام الراوي لا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ايراد متعجب  
 هذا المعنى فعليه بكتاب الخطيب او شرع في بيان الأدرج في الاسناد ادرج  
 عندنا باسنادين متخالفين كرواية سعيد بن ابي مريم عن ابن مسعود عن  
 الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبأخضوهوا اي  
 لا تنقوا طوا السباب للبغض للدين العوا اذا كان البغض لله فهو واجب ولا تحامدوا  
 ولا تغفلوا الحسد في ما بينكم فعم القبضة تجوز ولا تلبسوا والتدابر ان يطى  
 كل واحد من الناس ما يدبره وقفاه فيعرض عنه ويجوز قوله ابن الاثير وقال النور  
 التدابر التقاطع ولا تنافسوا المنايسة الرغبة في الدنيا ادرج ابن ابي مريم

فيه ولا تتافسوا من ماتن آخر فانه روى مالك عن الزهري عن انس قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تتباغضوا ولا تحاسدوا ولا تباينوا ولا تباينوا  
وليس فيه ولا تتافسوا روى مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اياكم والظن فان الظن اكل الباطن الكذب الكفر  
ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تتافسوا ولا تحاسدوا ولا كلال الحديثان مشهور  
عليهما وهكذا الحديثان عند امة الموطا عبد الله بن يوسف والقعنبري قتيبة  
يحيى بن يحيى وغيرهم فليس في الاول لفظ ولا تتافسوا وانما هو في المتن الثاني  
بالسند الثاني قال الخطيب قد وهم فيها ابن ابى هريرة روى عن مالك عن ابن شهاب  
الزهري عن السنن الحديث المذكور وادرج فيه ولا تتافسوا وانما روى مالك في حديثه  
عن ابى الزناد وعنه الراوى طرف من ماتن واحدا بسند يبين  
هو غير سند المتن فيرويه ذلك الطرف وكل المتن عنده بسند واحد  
فيصير الاسنادان اسنادا واحدا يعني يكون الحديث عند راويه اسناد  
الاطرف منه فانه عند اسناد آخر فيجمع الراوى عنده طرفي الحديث اسنادا لطرف  
الاول ولا يذکر اسناد الطرف الثاني مثاله ما رواه ابو داود ومن رواه يزيد بن ابي  
والساق من رواية سفیان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ائمة  
ابن حجر قال قلت لانظرون الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كيف  
يصلون قال فقاموا فاستقبل القبلة فكبر فرفع يديه حتى حاذتا اذنية ثم اخذا شماله  
بيمينه فلم اراد ان يركع فرفعها الحديث وقال فيه ثم بعثتم بعد ذلك في زمان برد  
سعد بن قريبت الناس فخر ايديهم تحت المنياب قال كان فموسى بن هارون  
الحال هذا عندنا وهم فتولاهم فوجبت ليس بهذا الاسناد وانما ادريج عليه هو  
من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض اهله عن وائل هكذا رواه يميننا

زهير بن معاوية وابو بدير شجاع بن الوليد فميزا قصة تحريك الايدي من تحت الثياب  
 وفصلها من الحديث وذكرها اسناد على حدة وهذه رواية مضبوطة اتفق عليها  
 زهير وشجاع فها اثبت له رواية من روى رفع الايدي من تحت الثياب عن عاصم  
 بن كليب عن ابيه عن وائل قال ابن الصلاح انه الصواب كذا في شرح الالغية وقال ابن حجر  
 في شرح النخبة ومن قيل هذا القسم ان يسمع الراوي من شيخه بلا واسطة الاخرى  
 منه فسمعه من شيخه بواسطة فيرويتنا ما عنده بحذف الوسطة انتهى قال السندي  
 اما ان النظر قول هذا القسم ينبغي ان يكون مستثنى من عموم ما يسبغ ان الادراج  
 عمدا بقسامه حرام اذا كان رواية ماسمعه عن شيخه بلفظة عن وقال لان غاية ما فيه  
 تعمد الارسال وهو ليس بحرام او يسمع حديثا واحدا من جماعة مختلفين  
 في اسناد لا يعني يسمع الراوي حديثا واحدا من شيوخ حال كونهم مختلفين في اسناد  
 الى المنتهى او ملته هذا القيد لا يذكره احد وانما ذكره الطيبي في خلاصته ونوى  
 الاقتداء به السيد المصنف وليس له مثال بل لا دخل له في هذا القسم كما لا يخفى  
 فيلزم رجوع روايةهم جميع شيوخه على الاتفاق ولا يذکر للاختلاف  
 في السند مثاله ما رواه الترمذي عن بزدار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان  
 الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله  
 قال قلت يا رسول الله امي الذنبا عظم احديث وهكذا رواه محمد بن كثير العمري  
 عن سفيان في ما رواه الخطيب ثم اية واصل هذه الدرجة على رواية منصور والاعمش  
 لان واصل لا يذكره في عمرو بن شرحبيل بل يجعله عن ابي وائل عن عبد الله هكذا  
 رواه شعبة ومهدي بن ميمون وسعيد بن مسروق وغيرهم عن واصل ذكره الخطيب  
 وذكرها اسنادين معا يحيى بن سعيد القطان في رواية عن سفيان وفصل احدهما  
 من الآخر رواه البخاري في كتاب الحارثيين من صحيحه عن عمرو بن علي عن يحيى عن

سفيان عن منصور والاعمش كلاهما عن ابي واثل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله عن  
سفيان عن اصل عن ابي واثل عن عبد الله بن مسعود قال قلت يا رسول الله اى الان  
اعظم قال ان تجعل الله ندا وهو خلقك قلت نعم اى قال ان تقتل ولدك من اجل ان يطعم  
معك قلت نعم اى قال ان تزين حلياة جارك قال عمرو بن على بن ابي اسيد بنخاري فذكرت  
هذا الحديث لعبد الرحمن بن مهدي وقد كان حدثنا بهذا عن سفيان عن الاعمش  
وعن منصور وعن اصل عن ابي واثل عن ابي ميسرة عمرو بن شرحبيل عن عبد الله فقال  
دعه دعه وقال العراقي قلت لكن رواه النسائي في المحاربة عن بندار عن ابن مهدي  
عن سفيان عن اصل وحده عن ابي واثل عن عمرو بن ابي السند عمرو بن ابي واثل عن  
ادريج عليه رواية واصل انتهى وقال السخاوي في شرح الانفية معنى قول ابن مهدي  
دعه دعه المذكور في صحيح البخاري يحتمل انه امر بالتمسك بما حدث به وعدم الالتفات  
بخلافه ويحتمل انه امر بترك عمرو من حديث واصل لكونه تذكر انه هو الصواب انتهى  
**اقول** قد زاد الهيثم بن خلف في ما اخرج في الاسماعيلي عنه عن عمرو بن على بعد قوله  
دعه فلم يذكره واصل بعد ذلك فاعلم بهذا ان معنى قوله دعه اى اتركه السند  
الذي ليس فيه ذكر ابي ميسرة عمرو والضمير للطريق الذي وقع الاختلاف فيه وهو طريق  
واصل والاحتمال ان اللذان ذكرهما السخاوي لا مجال لطحاح وعلى هذا المعنى الذي ذكرنا  
جرى شرح صحيح البخاري وقال الكرماني في الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري حاصل  
ان ابا واثل وان كان قد روى كثيرا عن عبد الله فان هذا الحديث لم يرواه عنه وليس  
المراد به الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية باسقاط الواسطة لموافقة الاكثرين  
انتهى وقال ابن حجر في فتح الباري الحاصل ان الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلثة  
انفس حدثوه به عن ابي واثل فاما الاعمش ومنصور فادخلنا بين ابي واثل وبين ابن مسعود  
ابا ميسرة واما واصل فحذفه فضبطه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان هكذا منصرفا

وأما عبد الرحمن بن مهدي فحدثنا جراً ولا يفيد تفصيلاً فحمل في آية واصل على رواية  
 منصور فالأعمش فجمع الثلثة وأدخل بالعمية في السند فلم يذكر له عمرو بن عبد  
 ان يحيى فصله فكانه تردد فيه فاتصر على الحديث به عن سفبان عن منصور <sup>والشمس</sup>  
 حسب ترك طريقه وأصل انتهى وتعد كل من الثلثة حرام أقول ذكر المصنف  
 الأدرج أربعة أقسام أحدها الأدرج في المتن وبواقها الأدرج في السند وقد صرحوا  
 بان الأدرج بكل أنواعه حرام عمل ما فيه من التلبس فلا وجه لتخصيصه الحرمة بالثلثة  
 وأظن انه إنما وقع في هذه المفسدة بسبب خضار كلام الطيبي كلامه برى عنها فإنه  
 قال المندج أقسام أحدها أمين القسم الأول تقول وثانيها فبين القسم الثاني ذكر  
 في مثاله رواية سعيد بن أبي مريرة عطف عليه القسم الثالث فجعلها أقساماً واحداً  
 بكلمة أو تقول الثالث فذكر القسم الرابع تقول وتعد كل واحد من الثلثة حرام فحملت  
 عبارته على حرمة الأقسام الأربعة لكنه جعل القسمين تسعاً واحداً ولا وجه لذلك  
 وأما المصنف فحدثنا الفاظ العدة وذكر الأقسام الأربعة بحروف العطف على التوا  
 فكان ينبغي ان يقول وتعد كل واحد من الأربعة حرام فانهم لا تتخبط قال على إقارء اعلم  
 الهجر قالوا الأدرج بأقسامه حرام لما فيه من التلبس والتلبس ان كان بعضه  
 اخف من بعض كتفسير قنطرة غريبة مثل المزانة والخابرة وغير ذلك مما فعله الزهر  
 وغيره من الأئمة بل لا يظهر التحريم في مثله لاسيما في المتفق عليه وقول بن السمان  
 وغيره العام له ساقط العدالة ومن يحرف الكلام عن مواضعه وهو ملحق بالكذب <sup>بين</sup>  
 يجعل على عادته انتهى وتبعه الفاضل السدي في إمعان للنظر وقال السيوطي في شرح  
 تقريب النور وعندى ان ما ادريج لتفسير غريب لا يمنع وكذلك فعله الزهرى  
 وغيره احد من الأئمة والمشهور وعرفه الأصوليون منتمم للزبدى وغيره بما كان  
 من أحاد الأهل ثم انتشر فصارت ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وهو

مقابل المتواتر والآحاد وقد تم تحقيقه وعند الجصاص المشهور وقسم من المتواتر فعند  
الحدِيث قسا والمناظر والآحاد واما عند ابيته هذا الفن فتارة يطلق على المستفيض الذي  
سبق ذكره فتارة يعرف بما ذكره المصنف بقوله ما شاع عند اهل الحديث  
خاصة لا عند غيرهم بان نقله رواة كثيرون نحو ان رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم قمت شهرا متواليا بعد الركوع في صلوة  
الصبح يدعو على جماعة وهم على بكسر الراء المهملة وسكون العين المهملة وذو كوا  
بقية الدال المعجمة وسكون الكاف اخرة نون غير منصوت قبيلتان من سليمان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم بعث سبعين رجلا الى قوم مشركين اهل نجد من نبي عامر  
ليدعوهم الى الاسلام ويقرءوا القرآن فلما انزلوا يريد معونة تصد بهم عامر بن الطفيل في  
اجباثهم على ذكوان فقالوا فاحرقهم من المسلمين الاكعب بن نيد الانصاري وكان ذلك  
في السنة الرابعة من الهجرة فقتل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصلوة  
الخمس بعد الركوع يدعو عليهم ثم رواه البخاري وابوداود والحاكم باختلاف اللفاظ  
فهذا الحديث مشتهر بين الحدِيثين لكثرة رواه وبه اخذ اصحابنا حيث قالوا لا تقوت  
الا في الوتر واما كان القنوت في الصبح وغيره من الصلوات شهرا فحسب ثم قرأ رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويدل عليه ما رواه البخاري عن عاصم بن سليمان  
الاحول قال سألت انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قبل الركوع  
او بعدة قال قبله قال فان فلانا اخبرني عنك انك قلت بعد الركوع فقال كذب انما  
قنت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد الركوع شهرا وقال انفسطالني  
الشافعي في رشاد الساري شرح صحيح البخاري قد صح انه عليه الصلوة والسلام قنت  
قبل الركوع ايضا لكن رواة القنوت بعدة اكثر فهو والى تنه وتحقق الخلاف في  
موضعه لا يليق بهذا المقام لثلاثين من المرام واشتهر عند اهل علمه عت

غيرهم نحو افعال الاعمال بالنيات فان هذا الحديث قد اشتهر في ايام  
المحدثين غاية الشهرة حتى ظنه بعضهم متواترا بل وعند غيرهم من الفقهاء  
والاصوليين بل وعند غيرهم من الخواص العوام من الانام وهو اصل اصلي من  
اصول الدين وقل من تعرض لبسط فرعه وقد بسط الكلام فيها ابن نجيم في الاشبا  
والنظار تعليك به او عند غيرهم خاصة يدخل فيه الموضوع والضعيف  
وغيرهما ما اشتهر على السنة من سوى المحدثين واما عندهم فلم يثبتوا او ثبتت  
وامتنته كثيرا منها حديث الضيق على الضيق في اشتهارها عند الفقهاء وذكره في كتبهم  
ولا اعتبار له عند المحدثين فقد قال الحافظ العراقي في تخرجه لحديث الاحياء المحدث  
له اصلا انتهى وكذا قال العلامة محمد طاهر الفقي في آخر كتابه مجمع البحار في احوال  
وقال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة عن شيخه ابن حجر انه حديث ضعيف  
بانه لا يزين في مسنده ولا ومنها حديث حب لوطن من الايمان اشتهر بين الناس  
قال في مجمع البحار اصل له وسبقه بذلك السخاوي حيث قال في المقاصد  
لم اقف عليه ومعناه صحيح انتهى في نازعه في حكمه بصحة معناه وبعضهم يانه  
عجيب اذ لا ملازمة بين حب الوطن الايمان لا يرد له قوله تعالى ولو انا كتبنا  
عليكم ان اقتلوا انفسكم او اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم فانه  
دال على جهود وظهر مع عدم تلبسهم بالايمان فان الضمير للمنافقين واجب عنه  
بانه ليس في كلام السخاوي انه لا يجب الوطن الا المؤمن وانما قيل حب لوطن  
لا ينافي الايمان وقره على لقارمي في بعض سائله بان هذا الجواب مدخول  
وفي النظر الصحيح معلول فان السخاوي اراد ان جاء في القران حكاية عن  
اهل الايمان وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابناؤنا  
نغارضه بقوله تعالى ولو انا كتبنا عليهم الآية فدللت الآيات ان علي ان

عنه من حيث الشهرة  
لانما في الضعيف  
الى ان يفرغ من كلام  
غيره من المحدثين  
افضل مما هو  
اتحات الدنيا عن  
ذكر اعيان اشخاص  
مجان الضعيف  
لا يكون شهورا  
منه من  
لترجم المصنف  
افضل مما هو  
مجموعه من بل  
وغيره عن  
ولا عجيب  
الاراد وحب  
المسلمات عفا الله  
عنه والنيات



حب الوطن من خصوصيته الانسان لا من خصوصيته اهل الايمان فلا يصح ان يكون علامة  
 عليه ولا يبعد ان يكون مراد النخاوي بقوله صحيح المعنى ان يقصد بالوطن الجنة فانها  
 المسكن الاول لآدم او مكة فانها ام قري العالم انتهى ومنها حديث حب الهرة من  
 الايمان اشتهر بين افراد الانسان قال علي القاري في رسالته التي فيها في تحقيقه اتفق  
 الحفاظ على ان ليس له اصل مرفوع بل صرح بعضهم انه موضوع انتهى ولعل المراد ببعضهم  
 صاحب مجمع البحار فانه اطلق عليه الوضع ثم قال القاري فان قيل فهل معناه صحيح  
 قلت فيه اياه الى انه لا ينافي الايمان واما كونه دالا على انه من علامة الايمان فلا عند  
 ارباب الايقان لان حب الهرة امر مشترك بين المؤمن والكافر فلا يصح ان يكون  
 علامة دالة مميزة بين الصالح والفاجر واطال الكلام في ذلك ومنها حديث ذكوة الارض  
 يسما رافعه مشهور بين الفقهاء منهم صاحب الهداية قال شيخ الاسلام القاضى رابدين  
 العيني في شرحها هذا الحديث رافعه احد الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وانما هو مروى  
 عن ابي جعفر بن علي اخوجه ابن ابي شيبة في مصنفه عنه واخرجه عن محمد بن الحنفية  
 وابي قلابة قال اذا جفت الارض فقد دكت وترى عبد الرزاق في المصنف عن ابي قلابة  
 قال جفوت الارض فظهورها انتهى ومنها ما اشتهر بين العوام من جاوز الاربعة  
 ولربما خذ الصاقد عصى قال علي القاري في رسالته المؤلفة في تحقيقه لا اصل في السنة  
 ولا ورد ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يحمل العصا دائما وانما ثبت انه كان يمسك  
 عليها احيانا حال الخطبة نعم قد يؤخذ من الايات الواجزة في حق الانبياء ان اخذوا  
 العصا من سنتهم انتهى ومنها ما اشتهر بين عامة المؤلفين حديث آل محمد كل مؤمن  
 تقى امرأه تمام في فوائد الدلائل في مسند الفردوس عن انس قال سئل رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن آل محمد قال آل محمد كل تقى من امته قال العلامة  
 ابن حجر المكي الحيثمي في المعجم المكي شرح القصيدة الحزبية انه ضعيف من حيث

الاسناد ومنہا ما اشہر ان شیب بلال کان سینا حتی دخلہ الشعر ہنی دو اوینہم قال  
الحفاظہ لا اصل لہ و ہکذا لو فنشت لو حبت کثیرا من الاحادیث الجاریۃ علی السنۃ  
الناس لا اصل لہا عند ائمة هذا الفن قال الامام احمد مثل لہا اشہر عند

الناس دون المحدثین قوالہ صلی اللہ علیہ و علی آلہ وسلم للمساثل حق وان  
جاء علی فرس قال فی المقاصد الحسنۃ تراوا احمد والبوداود عن الحسن بن علی  
مرفوعا وسند لا جید کما قالہ العزاقی وتبعہ غیرہ لا وسکت علیہ بوداود لکن قال ابن عبد البر  
انہ لیس بالقوی وهو من روایۃ فاطمۃ ابنتہ الحسن بن علی واختلف علیہا تقیل عنہا عن  
ابہا عن علی وتقیل عنہا عن جدتہا فاطمۃ الکبریٰ و ہذا الروایۃ عند اسحق بن راہویۃ  
وعلی کل حال ففی الباب عن الرواش عند الطبرانی وقیہ عثمان بن فائد وهو ضعیف  
وعن ابن عباس وعن زید بن اسلم مرثعہ مرسلہ بلفظ اعطوا السائل ولوجاء علی فرس  
اخرجه مالک فی موطا ہکذا وصلہ ابن عدی من طریق عبد اللہ بن زید بن اسلم عن  
ابہ عن ابی صلح عن ابی ہریرۃ و لکن عبد اللہ ضعیف بل ہذا ابن عدی ایضا من طریق  
عمرو بن یزید المدائنی عن عطاء عن ابی ہریرۃ و عمر ضعیف انتهى کلامہ و فی مرقاۃ الصعوی  
شرح سنن ابی داؤد للسیوطی رح هذا الحدیث احد الاحادیث التي تنقدہا الحفاظ  
سراج الدین القزوينی علی المصالح و زعم انہا موضوعۃ وترد علیہ الحفاظ صلاح الدین  
العلائقی فی کراسۃ تہو الحفاظ ابن حجر فی ما صنفہ للرد علیہ قال العلائی اما الطريق الاول  
وهو ما رواه البوداؤد و حدثنا محمد بن کثیر اناسفیان نامصعب بن محمد بن شرحبیل  
حدثنی یعلی بن ابی یحیی عن فاطمۃ بنت حسین عن حسین بن علی قال قل رسول اللہ صلی  
علیہ و علی آلہ وسلم تقول للمساثل حق وان جاء علی فرس فادھا حسنة متصعب وثقتہ  
ابن معین وغیرہ وقال نایب ابوحاتم صالح ولا یجتزئ بہ وتوثیق الاولین اولی بلا اعتماد و یعلی  
ابن ابی یحیی قال فیہ ابوحاتم مجهول وثقتہ ابن حبان نعم ان زیادۃ علی من لو یعلم حالہ

صحیح

وقد اثبت ابو عبد الله الحداد عمام الحسين عن جده رسول الله صلى الله عليه على اله  
وسلم وقال ابو علي بن اسكن والوالفاسم اليغوى وغيرهما كل رواياته مراسيل فضل هذا هي  
مرسل صحابي وجمهور العلماء على الاحتجاج به كما على الراية الثانية وهي رواية ابو داود  
حدثنا محمد بن رافع نا يحيى بن آدم نازهد عن شيفر آيت سفيان عنده عن فاطمة بنت  
حسين عن ابيها عن علي مرفوعا فقد بين فيها انه سمع ذلك من ابي عبد الله عن معاوية  
منفق على الاحتجاج به ولكن شنيعة لورسيروا لظاهره ليعلى بن ابي يحيى المتقدم وبالجملة  
الحديث حسن لا يجوز نسبته الى الوضع انتهى تقول السيوطي والحديث ثرينا في طاهات  
بخط للسائل حق ولو جاء على فرس فلا تردو السائل ولا بن عدى من حديث ابي هريرة  
اعطوا السائل وان كان على فرس في مصنف ابن ابي شيبة عن صالح بن ابي محمد قال  
قال عيسى بن مريم للسائل حق وان جاء على فرس مطوق بالفضة انتهى يوم نحكم  
يوم صومكم هذا حديث قد اشهر على الالسنه ومعناه يوم عيد الاضحى يكون كل  
رمضان اقول قد جربته فوجدته في اكثر السنين كذلك قيل ان في الاسواق  
كنايته عن اشتهارها غاية الاشتهار ولا اصل لها في الاعتبار عند المحدثين  
اقول هذا في الحديث الثاني مسلم وعده حجت اقول اكثر الحفاظ واما الحديث  
الاول فالأكثر على اعتباره وبلوغه مبلغ الحسن فليحتم رتبته ان العراقي اعترض من عليه  
بما فصله في ذكر ابن الصلاح في مثله المعلوم عن احمد بن حنبل قال الربعة احاديث تدور عن رسول  
صلى الله عليه وعلى اله وسلم في الاسواق ليس لها اصل منها من أي ذميا فانما خصه يوم القيمة  
ويوم نحكم يوم صومكم للسائل حق وان جاء فرس وهذا لا يعجز عن حد وقد اخرج  
هو في مسند لا هذا الحديث الرابع عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي وكلاهما عن سفيان  
عن مصعب بن محمد عن يعلى بن ابي يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن ابيها الحسين بن علي  
عن رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم وهو اسناد جيد ويعلى بن ابي جهم ابو جهم

فقد وثقنا بن جبان ومصعب ثقه يحيى بن مدين وغيره واخرجه ابوداؤد في منزه وسكت عليه فهو عندنا صالح واخرجه ايضا من اسناد علي في اسناد رجل لم نسمه وقد روينا ايضا من حديث ابن عباس حديث الهراص بن زياد واما حديث من اذى ذميا فقد رواه نحوه ابوداؤد وسكت عليه من رواية مفضل بن سليمان عن عدة من ابناء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابائهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابائهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كل فقه فاقته او اخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا حججه يوم القيمة وهو اسناد جيد وان كان فيه من لم نسمه من ابناء اصحاب فانهم عدة يبلغون حد الثواتر الذي لا يشترط فيه العدالة فقد روينا في سنن البيهقي عن ثلثين من ابناء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخريب والعزير قد ذكرنا تفسيرهما سابقا وقال ابن حجر في شرح النخبة ثمة الغرابة اما ان تكون في اصل السناد اي في الموضع الذي يبدور الاسناد عليه ويرجع ولو تعدت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي ولا يكون الغرابة كذلك كان يروى عن الصحابي اكثر من احد ثم يتفرق بالرواية عن واحد منهم ثم يخصص احدا قال اول الفرع المطلق كحديث النهي عن بيع الولاة وعن هبة تفرقه به عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد يتفرق به غيره وعن ذلك المتفرق كحديث شعب الایمان تفرق به ابو صالح عن ابى هريرة وتفرق به ابن دينار عن ابى صالح وقد يستمر التفرق كذلك في جميع رواياته او اكثرهم وفي مسند البزار ومجمع الطبراني امثلة كثيرة لذلك وللتان الفرع النسبي سمي به لكون الفرع حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا ويعتقل الحلاق الفرعية عليه لان الغريب والفرع مترادفان لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرع اكثر ما يطلقونه على الفرع المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرع النسبي هذا من حيث الحلاق الاسم عليهما

واما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسب تفرق  
 فلان او اعرب فلان وقريب من هذا اختلاف فهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران ام لا  
 فالكثير المحدثين على التقائر لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق  
 فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلا او منقطعاً  
 ومن ثم اطلق غير واحد من لا يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين انهم  
 لا يفترون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك انتهى كلامه قال علي القاري في شرحه  
 عبارته في هذا المقام تدل على ان حدة الصحابي لا تصير سبباً للقرابة وعبارة النساء  
 في تعريف الغريب تدل على ان التفرّد في اى موضع كان فهو غريب عما قرأ ابن الصلاح  
 تدل على ان حدة الصحابي لا تدل على القرابة حيث قال الغريب كحديث الزهري وغيره  
 من الائمة ممن يجمع على حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً فاذا روى  
 عنهم رجلان او ثلثة يسمى عزوا واذ روى جماعة يسمى مشهوراً فانظر فيه حيث يدل  
 على ان حدة الصحابي تجامع المشهور وما حصل الكلام انه ان كان المقترن في تفسير المقترن  
 تفرّد التابعي ومنه مع قطع النظر عن حال الصحابي فالذى تفرّد به الصحابي عن  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولو لم يقع التفرّد بعده ان كان غريباً يلزم  
 ان لا ينحصر الغريب في القسمين وان لم يكن غريباً فقد يصدق عليه تعريفه فلا يكون  
 مانعاً اللهم الا ان يخص الكلام بما سوى الصحابي في التفسير والتعريف ففقولاً  
 اراد به التابعي اما الصحابي فانه وان كان من رجال الاسناد الا ان المحدثين لم يروى  
 منه لان كلهم عدول على الاحلاق من خالف الفتن وغيرهم لقوله تعالى وكذلك  
 جعلناكم امة وسطاً اي عدولاً وقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خير امة  
 قرين انتهى قيل قائله الحافظ ابن مندة الاصبهاني رواه عنه ابن الصلاح القري  
 كحديث الزهري واثبأهه ممن يجمع حديثه لعل لتوضيحه

اذا تفرد عنهم بالحديث رجل واحد يسمى ذلك الحديث عربياً يسمى به  
 لغرابته وندرته حيث لو يرو عنهم رجل آخر وما وقع من ابن حجر من عوى الترادف  
 بين الغرابية والتفرد كما نقلنا لا يمنع تلميذ السجواي وقال والله اعلم بعين حكى هذا  
 الترادف فقد قال ابن فارس في معجم اللغة العربية الاعتزاز عن الوطن والفرح بالوطن والفرح  
 بالتفرد انتهى وتكلف على القارى لتصحح كلامه فقال الظاهر ان مراد الشيخ انهما كالترادف <sup>فان</sup>  
 في مال المصنف اللغوي اتيلا منه ما في القاموس فرد اي منفرد وشجرة فاردة وظيفية فاردة  
 متفردة واستفرد فلانا اخرجه عن اصحابه والغرب للذهاب التبعي بالضم التروح عن  
 الوطن كالغربة والاعتزاز فان رواه عنهما اثنان او ثلاثة يسمى عزيزاً  
 وان رواه الجماعة فوق ثلاثة يسمى مشهوراً والافراد المضافة  
 المنسوبة الى البلدان كقولهم تفرد به اهل بصرة او اهل مكة او نحو ذلك على امر <sup>مثلة</sup>  
 ليست بغريب الا اذا اريد به تفرد واحد منهم فانه يكون دخلاً في القسم الاول  
 والغريب اما صحيح كالأفراد المنجزة في الصحيح كحديث انما الاعمال بالنيات  
 وغير ذلك او غير صحيح وهو الاغلب فان اكثر الغرائب غير صحيحة وكذلك  
 نقل عن احمد انه قال لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها منكرو عامرة روايتها  
 الضعفاء والغريب ايضا هذا تقسيم اخر له اما عربى اسناداً ومثنا  
 وهو ما تفرد برواية مثله واحد كحديث انما الاعمال بالنيات فانه  
 غريب اسناداً ومثنا باعتبار الرواة الثلاثة ثم انتشر بعد ذلك او اسناداً فقط  
 لامتنا كحديث يعرف مثله عن جماعة من الصحابة اذا تفرد بروايته  
 واحد عن صحابي آخر منه قول الترمذى في جامعه عربى من هذا  
 الوجه وذلك كثير في كلامه لا يخفى على من طالع كما روى حديث صلوة التفسير  
 عن ابي رافع قال حدثنا ابو كريب محمد بن العلاء نازيد بن حباب العجلي ناصبى

ابن عبدة قال حدثني سعيد بن ابى سعيد مولى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن  
 ابى رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم للعباس يا عم احدثني تقول  
 هذا حديث غريب من حديث ابى رافع وروى في كتاب الترمذى بسنداه عن انس قصة  
 سؤال الاعرابي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم عن مور الايمان تقول هذا  
 حديث غريب من هذا الوجه وروى في ابواب السفر حديث قصص سؤال الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلّم وابى بكر بن عمرو بن حزم عن حديث يحيى بن سليمان عن عبدة  
 عن نافع عن ابن عمر قال حديث ابن عمر حديث حسن غريب لا يعرفه الا من حديث  
 يحيى بن سليمان وروى في باب الاشارة في القعدة من طريق عبد الرزاق عن معمر عن  
 عبدة عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم كان اذا جلس  
 الحديث وتقال حديث ابن عمر هذا حديث حسن غريب لا يعرفه من حديث عبدة  
 ابن عمر الا من هذا الوجه وامثاله لا تعد ولا تحصى لان طول الكلام يذكرها ولا يوجد  
 ما هو غريب قلنا لا اسناد الا ان المتن لا يكون غريبا الا بان يتفرقه به مراد  
 واحد فيقع القرابة في السناد ايضا الا اذا اشتهر الحديث المفرد فورا  
 عن تفرقه به جماعة كثيرة فانه يصيب غريبا مشهورا يعني لا يوجد  
 ما يكون غريب المتن دون الاسناد الا اذا اشتهر الحديث عن تفرقه به فيكون ذا جهتين  
 والا احسن في هذا المقام كلام ابن جماعة حيث قال لا يوجد غريب متنا اسنادا من جهة  
 واحدة بل بالنسبة الى جهتين كحديث فرد اشتهر عن بعض رواة مثل حديث انما  
 الاعمال بالنيات فان غريب في اوله مشهور في آخره انتهى واما حديث انما  
 الاعمال بالنيات وقع اما ههنا في غير موقعه والاولى ان يقول كحديث  
 انما الاعمال بالنيات بجمله مثلا لما ذكر سابقا متصرف بالخرابة في طرفه  
 الاول الى يحيى بن سعيد القطان متصرف بالشهوة في طرفه الاخر

قروا عن يحيى خلق لا يصحون فهذا الحديث غريب متنا باعتبار الطرف الأول لا اسنادا  
 باعتبار الطرف الآخر وقال ابن الهمام في منتزه القدير هذا حديث مشهور متفق على صحته  
 فانما الاعمال بالنيات وبالنية والاعمال بالنية والعمل بالنية كلها في الصحاح وذكر النوو  
 في كتابه لبستان العارفين نقل عن الحافظ ابى موسى الاصفهاني ان لفظ الاعمال بالنيات  
 لا يصح اسنادا واقراء وقد نظرو فيه بعضهم اذ قدروا كذلك ابى جبان والحاكم في رعيته  
 وحكم بصحة وهو رواية عن امام المذهب ابى حنيفة ورواها ابى جبار ود في المنتقى ان  
 الاعمال بالنيات انتهى وقال الحافظ السبكي في التوشيح حاشية صحيح البخاري في معظم  
 الروايات بالنية مفردة وفي صحيح ابن جبان الاعمال بالنيات مجتزأ انما عمد البخاري  
 في النكاح العمل بالنية وعندى ان ذلك من تغيير الرواة والمصحف اعلم ان معرفة  
 التصحيف فن شريف مهم قد صنف فيه ابواحسن الدارقطني وابواحمد العسكري و  
 الخطابي وغيرهم وهو منقسم الى قسمين تصحيف بصري وتصحيف سمي وكل واحد منهما  
 منقسم الى تصحيف في السند وتصحيف في المتن وينقسم ايضا الى تصحيف في اللفظ و  
 تصحيف في المعنى اما التصحيف البصري في السند فمثاله ما ذكره المصنف بقوله قد يكون  
 اى التصحيف في الروى اى في استبدال اللفظ والشكل كحديث شعبة عن  
 العوام بفتح العين المرهلة وتسديد الواو المفتوحة بن مراجع بالراء بعد الميم  
 المضمومة والجبيل المكسوة صحفه يحيى بن معين فقال مزاحم  
 بالراء المعجمة بعد الميم المضمومة والحاء المرهلة المكسوة ومن ذلك ايضا  
 ما ذكره الدارقطني ان محمد بن جرير الطبري قال في من روى عن النبي صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلوه من بنى سليمان ومنهم عتبة بن المبداء قاله بالياء الموحدة المفتوحة  
 والذال المعجمة المشددة وانما هو بالنون المضمومة وفتح الدال المرهلة المشددة  
 واما التصحيف البصري في المتن فمثاله ما ذكره بقوله وقد يكون في الحديث



كقولہ صلی اللہ علیہ وعلی آلہ وسلم من حدیث ابی یوب الانصاری  
 للمروی فی سنن ابی داؤد والترمذی والنسائی وابن ماجہ والطبرانی من صدام مضا  
 فیه جواز طلاق رمضان علی هذا الشهر خلافا لمن ذموا لانه لا یجوز الطلاق رمضان  
 الا منضما بالشہرا حتی بقولہ تعالیٰ شہر رمضان الا یہ والاحادیث الصحیحہ الصریحہ  
 حجة علیہ واتبعہ و فی بعض الروایات ثم اتبعہ ستا من شوال کان کصیام  
 الدهر زاد الطبرانی قال ابی یوب قلت لكل یوم عشرة قال نعم صحفہ بعضهم  
 ای ابوبکر الصول فقال شیئا بالشین المعجمة فی آخره یاء وقله امثلة اخرى  
 ایضا ما کونہ فی شروح الالفیة واما التصحیف السعی فی السند ان ینسب الی اسم  
 او اللقب واسم الاب علی وزن اسم آخر اولقیہ او اسم ابی الاخر والحروف مختلفہ  
 شکلا ونقطا فیشتبہ ذلک علی السمع فمثالہ ما ذکرہ النسائی عن یزید بن ہارث  
 عن شعبۃ عن عاصم الاحول عن ابی وائل عن ابن مسعود حدیث ای الذب اعظم  
 الحدیث وکذا ذکرہ الخطیب فی المدرجان من طریق مہدی بن مہیمان عن عاصم  
 الاحول والصواب واصل الاحدب مکان عاصم الاحول وعاصم الاحول خطأ وقد  
 شعبۃ والشرعی ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل الاحدب عن ابی وائل  
 نبی علی ذلک الخطیب النسائی ومن ذلک ما رواه النسائی والبوداؤد من رواية شعبۃ  
 بن مالک بن عرفة عن عبدخیر فی صفة وضوء علی الصواب خالد بن علقمة مکان  
 مالک بن عرفة قاله النسائی فی سننہ وقد سمي احمد هذا تصحيفا فقال حدیث شعبۃ  
 عن مالک بن عرفة عن عبدخیر عن عائشة فی النهی عن استعمال الدباء والحنتم  
 صحفہ فیه شعبۃ وانما هو خالد بن علقمة واما التصحیف السعی فی المتن فمثالہ  
 ما روى ان النبی صلی اللہ علیہ وعلی آلہ وسلم اجتر فی المسجد ای اتخذ حجرا من حجار  
 او غیر یعتکف فیہا صحفہ ابن لہیعہ فقال حجرو بالمیہ وکما روی یحیی بن سلام

للتفسير عن سعيد بن ابى عمرو بن عتبة عن قتادة في قوله تعالى سار بكعدا الفاسقين  
 قل مصر قد استغظوا هذا الوزعة الرازي وذكر انه في تفسير سعيد عن قتادة  
 مصيب ثم صحفه يحيى فقال مصر اما النصيب المعنوي فمثاله ما ذكره الدارقطني  
 ان اباموسى محمد بن المشنى العنزى من قبيلة عنزة احد شيوخ الائمة الستة قال  
 يعا ما نحن قوم لنا شرف صلى الله عليه وسلم على الله وسليمان بن ماري <sup>صله</sup>  
 الى عنزة وهذا نصيب عجيب فانه توهم ان المراد بالعنزة في الحديث قبيلته انا  
 العنزوة فيه الحوية نصبت بين يديه للتستر و اعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن اعرابي انه  
 زعم انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا صلى نصبت بين يديه شاة فصحفها  
 عنزة بسكون النون فاخطأ في ذلك ومن امثله ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه  
 في الحديث انه لما روى حديث النهى عن التعلق يوم الجمعة قبل الصلوة قال ما حدثت  
 رأسي قبل الصلوة منذ اربعين سنة ففصح منه تخليق الرأس عن الغا المراد به تخليق  
 الناس خلقا للذكر وغيره اقول ومن النصيحات العجيبة ما ذكره صاحب الساعة  
 في حوال الساعة انه ادعى النبوة رجل يسمى بذا نصفت الحديث المعروف لابن عبد  
 فخر لا بنى بعد برقع بنى مع الثنوين بناء على انه خبر مبتدأ ولا اسمه وقع مبتدأ وحديث  
 انا خاتم النبيين وغيره يرد عليه وهذا من النوع الاول ومن النصيحات ايضا ما ذكره  
 الامام الشافعى في معنى قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اسفروا بالهجر فانه اعظم  
 للاجر وقد استدل به الصحابة فاستحبوا الاسفار في صلوة الحج وهو لما ذهب الى اختيار  
 التغليس فذهب الى تاويله بان معناه اسفروا حتى لا يكون شك في طوعه وهذا نصيب  
 معنوي فانه ما امر بتبين طوعه لم يحكم بعصاة الصلوة فضلا عن اعظمية الاجرة لان  
 في بعض الروايات على ما ذكره ابن الهمام ما ينفيه وهو اسفر بالاجر وكما اسفر فهو  
 اعظم للاجر وتظاير كثيرة يكفي للعاقل ما ذكرناه والمسلسل من فضيلته اشتاله

على مزيد الضبط من الرامة قال ابن الصلاح وقل اتسلوا السلسلات من ضعف اعنى  
 في وصفه التسلسل لان اصل المتن انتهى اقوال قد اجازني شيخنا فقيه الوقت المحمد  
 المفسر الاديب بالحرم الشريف مولانا السيد احمد بن بن دحلان الشافعي حين تشرفت  
 بزيارة الاماكن الشريفة سنة تسع وسبعين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على  
 صاحبها الف صلوة والتحية عن شيخنا العلامة عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله  
 الكنز يري الدمشقي عن مشائخه كما هو ثبت في ثبته وعن شيخنا الفقيه عثمان بن الشيخ  
 حسن الدمياطي عن جماعة منهم ابو محمد محمد بن محمد الامير المالك المدرس بالجامع الكوفي  
 ومنهم الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الفقيه منصور الشوان المدرس بالجامع الازهر في مصر  
 عن شيوخهم المذكورين في ثبت سندهم جميعا بحوزة رواية من كتب المغضول والمغضول  
 الفروع والاصول حصلت في ضمنها الاجازة العارة اجازة السلسلات المذكورة في دوواتهم  
 فلان في هذه الاوراق يذكر بعض السلسلات التي فكرها مشايخنا في تحريرها وهو  
 المقام وتقييم المرام لكن لا اعتماد على اسامي الراهة المذكورين في تحريرها ولا  
 نسخها فقال مولانا ابو محمد النقيه محمد بن محمد الامير المالك  
 شيخ مولانا عثمان الدمياطي في فهرس اسانيد اعدادتهم  
 يتدعون السلسل بالاولوية وهو حديث الرحمة قال في المنحة انه ورد اول شيء فطه  
 الله تعالى في الكتاب الاول ان انا الله لا اله الا انا سبقت رحمتي غضبي فمن شهد ان  
 لا اله الا الله وان محمد عبدي ورسوله فله الجنة سمعته من اشياخ كثيرة منهم الشيخ  
 شهاب الدين احمد الجوهري وهو اول حديث سمعته عن شيخنا عبد الله بن سالم  
 البصرى الملكى قال حدثنا محمد بن سليمان المغربي وهو اول حديث حدثنا به ابو عثمان سعيد  
 ابن ابراهيم وهو اول حديث حدثنا به تافقي تلسان ابو عثمان انقري وهو اول حديث  
 حدثنا به ابراهيم القاسمي اول ما حدثنا قال حدثنا ابو الفتح المروزي اول حديث

قل حدثنا عبد الرحيم العراقي اول حديثه حدثنا ابو القاسم محمد اول ما حدثنا قال  
 حدثنا عبد اللطيف بن عبد المنعم الحارثي وهو اول حديث حدثنا به حدثنا ابو الفتح  
 عبد الرحمن بن علي اول حديثه حدثنا ابو سعيد السنيساري اول حديث حدثنا محمد  
 ابن محمد الزياتي اول حديث حدثنا ابو حامد بن بلال البزاز اول حديث حدثنا  
 عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي اول حديث حدثنا سفيان بن عيينة واليه  
 ينتهي المسلسل بالولية على الاحم عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى ابن عمرو بن العاص عن  
 مولا عبد الله بن عمرو بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال للمؤمن خيرهم  
 الرحمن ارحمهم من في الارض يرحمكم من في السماء قال في المفرد وهو حديث حسن  
 اخبره البخاري في الكنى والادب المفرد والحميدى في مسند ابي عبد الله الرضا ع  
 وابوداود في سننه والترمذي في جامعه الا انه جميعا ليس لسلاولة واخرجه احمد  
 وابوبكر بن ابى شيبة وصححه الحاكم والترمذي باعتبار حاله من المتابعات الشراهد  
 وقد اختلفت الالفاظ للحديث المسلسل بالمصافحة اذ به من طرق  
 كثيرة اتمها مصافحي للاستاذ ابي عبد الله بد الدين سيدي محمد الحنفى صاحب شيخه  
 الشيخ محمد البديرى كاتما شيخه ابن عبد الغنى البغدادى النقشبندى كما صافحه الشيخ  
 احمد بن عجيل اليميني كما صافحه الشيخ تاج الدين الهندي كما صافحه الشيخ عبد الرحمن  
 كما صافحه الحافظ علي كما صافحه الشيخ محمد كما صافحه ابو سعيد الحبشي كما صافحه  
 سيد الاولين والاخرين صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن اسانيد نافي المصافحة  
 حديث صاحب المفرد بالاسانيد الى نس بن مالك قال صافحت يكفى هذا لا كفى رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم فما مسست خرا والاحرار الذين من كفه صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم اقول قد صافحت بيدي كتيهها السيد احمد دحلان وقد صافح بيدي  
 شيخه وهو يد شيخه المسلسل بالمشابكة بالسند الى

ابن الجزي قال انبأنا ابو حفص وشبابك بيدي ابنا ابو الحسن المقدسي  
 وشبابك بيدي انبأنا عمر بن سعيد الحلبي وشبابك بيدي انبأنا ابو الفرج الثقفي وشبابك  
 بيدي انبأنا الحافظ اسمعيل وشبابك بيدي انبأنا ابو محمد الحسن السمرقندي  
 وشبابك بيدي انبأنا جعفر وشبابك بيدي انبأنا ابو بكر احمد بن عبد العزيز  
 الملكي وشبابك بيدي انبأنا ابو الحسن محمد بن طالع وشبابك بيدي انبأنا ابو عمرو  
 المضعاني وشبابك بيدي قال شبابك بيدي ابو عبد العزيز الحسن قال شبابك بيدي ابراهيم  
 ابن ابي يحيى قال شبابك بيدي صفوان بن سليمان قال شبابك بيدي ايوب بن خالد  
 الانصاري قال شبابك بيدي عبد الله بن رافع قال شبابك بيدي ابو هريرة وقال  
 شبابك بيدي ابو القاسم صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت  
 والجمال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكة يوم الثلاثاء والنور يوم الاربعاء  
 والاداب يوم الخميس وادم يوم الجمعة اخرجته مسلم من طريق ابي هريرة قال  
 السجواي التسلسل فيه ضعيف والحديث صحيح وحديث من شبابك من شابكني الى  
 يوم القيمة يدخل الجنة ونحوه قال في المنهاج انه روى بالاس به للتبرك التسلسل  
 بالضيافة على الاسودين التمر والماء عن شيخنا السقا طاباسا نيد صاحب المنع  
 كل اضاة تليده على الماء والتمر الى علي بن ابي طالب قال اضاة في رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم على الاسودين الماء والتمر قال من اضاة مؤمنا فكانما اضاة  
 ادم ومن اضاة مؤمنين فكانما اضاة ادم وحواء ومن اضاة ثلثة فكانما اضاة  
 جبريل وميكائيل واسرافيل ومن اضاة اربعة فكانما اضاة التوراة والانجيل والزيود  
 والفرقان ومن اضاة خمسة فكانما اضاة صلوات الخمس في الجماعة من اول يوم خلق  
 الله الخلق الى يوم القيمة ومن اضاة ستة فكانما اعتق ستين راقبة من ولد اسمعيل  
 ومن اضاة سبعة غلقت عنه سبعة ابواب جهنم ومن اضاة ثمانية فحقت

له ثمانية ابواب الجنة ومن اضاف تسعة كتب الله له حسنة بعدد من عصاه  
من اول يوم خلق الله الخلق الى يوم القيمة ومن اضاف عشرة كتب الله له اجر من  
صلى صام وحج واعتزل الى يوم القيمة قال يفيهم مشايخنا الشيخ احمد الصباغ السكندري  
بعد ان ذكر ذلك عن شيخه سيدي عبد الله البصرى ما نصه انظر فرقة الحديث ومن  
حترجه من اهل الكتب المعتبرة فاني هبت ان اسأل استاذي عنه في وقت اخذته ونسيت  
بعدها مع حرصي على السؤال عنه منذ اخذته انتمى اقوال ذكر وان هذه المبالغات  
من موجبات الطعن خصوصا مع ذكر الملائكة في الضيافة وهم لا ياكلون ولا يشربون  
فان عمر فهو خارج محذور الفرض والتقدم يراى من كلام الامير المالكى واقول هذا  
الحديث بركة الفاضل وعدم اتساق مطالبه بشهد قلبي بوضعه والله اعلم وقال شيخ  
شيعي مولانا عابد السدي في حصر الشارحين ذكر هذا للسلسل هذا ما تقدم به عبد  
ابن ميمون القداح وصرح غير واحد بانهم متهمون بالكذب والوضع قال السجواني في ابحاثه  
ذكر وضعه لكن المحدثين مع كثرة كلامه حذروا ومبالغتهم في تضعيفه وهرهه بالوضع  
لا يزالون يذكرونه يتبركون به بالتسلسل والله اعلم انتمى تسلسل السجواني  
من طريق البصرى وقدنا وله الشيعي محمد بن سليمان المغربي ناو له اله ابو عثمان الجريدي  
عن ابي عثمان المقرئ عن احمد بن سيدي ابراهيم عن ابي الفتح الرازي عن ابي العباس  
احمد بن ابي بكر الرواد عن مجاهد بن محمد بن يعقوب بن محمد الفيرزي اباى الغزوي  
عن مجاهد بن يونس بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
عبد الصمد بن ابي الجيش المقرئ عن ابيه عن ابي الفضل محمد بن الناصر عن ابي محمد  
عبد الله بن احمد السمرقندي عن ابي بكر محمد بن محمد بن علي الحداد عن ابي نصر  
عبد الوهاب بن عبد الله بن عمر بن ابي الحسن بن علي بن الحسن بن القاسم الصوفي  
قال سمعت ابا الحسن المالكى وقد رأيت في يده نسخة فقدت بالاستاذ وانت

الى الان مع السبحة فقال كذلك رأيت استاذي الجنيدي وفي يده سبحة فقلت يا استاذي وانت  
 الى الان مع السبحة فقال كذلك رأيت استاذي سرى السقطي فقلت له كما قلت فقال  
 كذلك رأيت استاذي معروف الكرخي فقلت له كما قلت فقال كذلك رأيت استاذي  
 بشر الحافي فقلت له كذلك فقال كذلك رأيت استاذي عمر المكي فضالته عما سألته  
 عنه فقال رأيت استاذي الحسن البصري وفي يده سبحة فقلت له يا استاذي ما تشاءك  
 وحسن عبادتك وانت الى الان مع السبحة فقال لي هذا شئ قد استعملناه في  
 البدايات فلان تركه في النهكيات انا احب ان اذكر الله تعالى بقلبي ولساني و  
 يدي قال النبي ابو العباس الرضا دفين من قول الحسن ان السبحة كانت موجودة  
 في زمن الصحابة قلت فعلوا بها لا تفهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 ولا ما اشتهر من عداه بها وليسوا على رسالة لطيفة سماها المنحة في السبحة ذكر فيها  
 تسبيح جماعة من الصحابة بالنوى ونجيط فيه عقدا كابي هريرة وغيره وذكر فيه  
 اطلاقه صلى الله عليه وعلى آله وسلم على من عدوى لتسبيحه فقال عليك اليس من  
 ذلك سبحان الله عدما خلق او نحو ذلك وذكر فيها حديثا اخرجه الدليلي في مسنده  
 الفرموس بسند طويل عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 نعم المذكر السبحة ولا تظهر صحة ويحتمل تفسير السبحة بصلوة النافلة كما هو احد  
 معانيها فيلحق انتهى كلام سيدي الامير رحمه الله تعالى اقول على تقدير صحة  
 الحديث تفسير السبحة بصلوة هو الصواب فانه قد استعملت السبحة كثيرا  
 في الاحاديث بهذا المعنى وقد صح ان السبحة المعروفة لو يكن في زمن رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولئن امهلني العمر لصنعت في هذا الباب تصنيفا  
 لطيفا اسميه بنزهة الفكر في سبحة الذكوان شاء الله تعالى وقال مولانا عابد السند  
 في حصر الشارح اورد هذا السلسل واشار الى غالب طرقه المحافظ السخاوي وقال ان

مدار روايته على ابى الحسن الصوفي وقد روى في موضع نحو سلسلة من طريق آخر وسكت عنه انتهى

**المسلسل بقوله** اشهد بالله واشهد الله بالاسناد الى ابى الخيزر شمس الدين الجوزي قال

اشهد بالله واشهد الله فقد اخبرني ابو علي الحسن بن هلال الدقاق فان اشهد بالله واشهد الله

لقد اخبرني ابو الحسن علي بن محمد القاسمي قال اشهد بالله واشهد الله لقد اخبرني ابو المكارم احمد

بن محمد قال اشهد بالله واشهد الله لقد اخبرني ابو علي الحسن بن احمد الكوفي قال اشهد بالله و

اشهد الله لقد اخبرني الحافظ ابو نعيم احمد بن عبد الله قال اشهد بالله واشهد الله لقد اخبرني

القاضي علي القرظي قال اشهد بالله واشهد الله لقد حدثني محمد بن احمد قال اشهد بالله واشهد

الله لقد اخبرني القاسم بن العلاء الهذلي قال اشهد بالله واشهد الله لقد حدثني الحسن بن علي بن محمد الجواد

ابن علي بن الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن علي بن سيد شهاب الهذلي

ابن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله قال اشهد بالله واشهد الله لقد حدثني ابي ابي علي بن ابي طالب

قال اشهد بالله واشهد الله لقد حدثني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال اشهد بالله واشهد الله

لقد حدثني جبير بن قال يا محمد ان مد من الحجر كعبك وشن قال ابن الجوزي هذا حديث جليل الاقد

من صح اياته في لاء السادة في الحافظ ابو نعيم في كتابه حلية الاولياء وفي مسلسلة قال

هذا حديث صحيح ثابت في العترة الطيبة الطاهرة ورواه الشيرازي في الالقاب

وقال في حصر الشارح قال الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء هذا حديث صحيح ثابت من

رواية العترة الطاهرة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من غير طريق

ولصحة الامن هذا الوجه وقد ورد من حديث ابن عباس وعبد الله بن عمر

ابن العاص وجابر بن عبد الله وقد تكلموا في حقه السخاوي على تسلسل الحديث

وفي صحته وقال في المتن مقال وتعقب بان كون التسلسل صحيحا ليس مطلوبيا في المسلسلة

بل يكفي فيها الحسن والضعيف وقد قال ابو نعيم بصحة المتن وله شواهد منها ما رواه ابو جوير

عند احمد وعبد الله بن عمر عند الحاكم وابن عباس عند ابن جابر **المسلسل**



باق احياك بالسند الى الجزري ايضا بسند ابي معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان احياك فقل في دبر كل صلوة اللهم اعني على ذكرك وشكرك  
 وحسن عبادتك اخرجه ابوداود والنسائي واحمد وابن حبان والحاكم للمسلسل  
**بقراءة سولة الصف** بالسند الى ابن الجزري وغيره باسانيدهم اے  
 عبد الله بن سلام قال تعدنا نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 متناكرنا فقلنا انو نعلمواى الاعمال احب الى الله عز وجل لعلمنا فانزل الله تعالى سبح لله  
 ما فى السموات وما فى الارض هو العزيز الحكيم حتى ختمها قال فى المصنف هذا صحيح متصل الاسناد  
 والتسلسل رجاله ثقات وهو صحيح مسلسل برو فى الدنيا قرأه الترمذى فى جامع الحاكم  
 فى مستدرکة مسلسلا وصححه على شرط الشيخين ورواه ابو يعلى الطبرانى وغيره  
**المسلسل بيوم العید** بالسند الى جلال الدين السيوطى قال اخبرنا ابو عبد الله  
 ابن عقيل الحلبي عن محمد بن احمد المقدسى عن ابن البخارى عن ابن خباز قال ابنا  
 ابولمواهب سماع يوم العيد قال ابنا نا القاضى ابو الطيب الطبرى فى يوم عيد قال ابنا نا  
 ابو احمد بن الخطيب بجران فى يوم العيد قال ابنا نا الوراق فى يوم عيد لا  
 قال ابنا نا ابو عبد الله محمد بن احمد بن احمد بن سليمان بن حرب ابنا نا بشرا  
 حدثنى وكيع بن الجراح فى يوم عيد قال اخبرنا سفيان الثورى فى يوم عيد قال اخبرنا  
 ابن جرير فى يوم عيد قال اخبرنا عطاء بن ابى رباح فى يوم عيد قال ابنا نا ابن عباس  
 فى يوم عيد قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى يوم عيد نظر  
 او اضحى فلما فرغ من الصلوة اقبل علينا بوجهه فقال ايها الناس قد اصبتنم خيرا  
 فمن احب ان ينم من فلينص من احب ان يقبض حتى يشهد الخطبة فليقتم  
 قال السيوطى غريب بهذا السياق ولفظ ابن ماجة صلى بنا العيد ثم قال  
 قد قضينا الصلوة فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب

فليذهب المسلسل بيوم عاشوراء من طريق الفطيم عن ابن الدين  
محمد بن ابى الجواد بن النجار عن نوح الدين محمد السبيعي يوم عاشوراء عن ابى الفرج  
يوم عاشوراء عن ابى احسن على بن اسمعيل بن قرايش في يوم عاشوراء عن عبد الظهير  
المنذري يوم عاشوراء عن ابى حفص عمر عن ابى بكر محمد بن عبد الباقي الانصاري  
قال نبأنا ابو محمد على بن الحسن الجوهري قال نبأنا ناعلي بن احمد بن كيسان قال نبأنا  
يوسف القاضي قال نبأنا ابوالربيع قال نبأنا ناعلي بن زيد عن غيلان بن جوير عن عبد الله  
الزمان عن ابى قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال صيام يوم  
عاشوراء ابى احتساب الله عز وجل ان يكفر السننة التي قبلها هذا حديث صحيح  
افترده به مسلم وقال كل واحد من الرءى اسمعه يوم عاشوراء المسلسل بقبض  
الحديث بالسند الى السيوطي عن ابى الفضل الهاشمي عن الحجاج بن ظهير عن محمد  
ابن عمر بن حبيب عن ابى بكر بن خلف الشيرازي عن ابى عبد الله الحاكم عن الزبير  
ابن عبد الواحد عن ابى الحسن يوسف بن عبد الاحد عن سليمان بن  
سعيد بن آدم عن شهاب بن جر اش عن يزيد الهاشمي عن انس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يجد حلاوة الايمان حتى يؤمن بالله خير ولا يشركه ولا  
ومره وقبض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على حديثه قال المنته بل قد رخصته  
وحله ومره وكل من رآه فعل كذلك المسلسل بالحديثين  
يرويه الفقيه محمد الامير عن الاستاذ محمد الحنفى عن الشيخ محمد الهادي عن محمد بن قاسم عن  
الديار المصوتية عن محمد بن صلاح الدين البابل الزهرى عن الشمس عن الحسن بن جواد الوظ  
شارح الجامع الصغير عن النجم محمد بن محمد الفطيم عن الشمس محمد بن محمد بن الحسن بن محمد  
فصل الدين محمد بن عبد الرحمن السجستاني عن الامام تقى الدين محمد بن نجم الدين محمد الهاشمي العلوي  
المكي خبرنا الحافظ جمال محمد بن العفيف الخزرجي قال اخبرنا الصبياح ابو الفضل محمد

ابن عبد الرحمن المالکی قال اخبرنا الشرف محمد بن محمد بن علی بن حسین الطبرسی  
 اخبرنا ابو عبد الله محمد بن علی اخبرنا ابو المظفر محمد الموصلی اخبرنا ابو بکر محمد  
 ابن محمد بن علی بن یسار بن یاسر قال اخبرنا فقیہ الحرم ابو عبد الله محمد بن الفضل  
 احمد الصاعدی اخبرنا محمد بن علی بن اکسین ابناً نا النیسابوری محمد  
 ابن احمد بن عبد الله الحفصی المروزی اخبرنا ابو الہدیث محمد بن علی بن محمد المالکی  
 حدثنا ابو عبد الله محمد بن یوسف الفربری قال حدثنا ابو عبد الله محمد بن اسمعیل  
 البخاری وسع الجميع رحمة الباری و ذکر فی المنہ اسانید الشمس محمد السخاوی تنزه  
 الی محمد بن سیرین عن محمد بن عبد الله بن جحش الطرہان ثبتت المسلسل  
**بالمصریان** برویہ محمد الامیر المصری عن شیخ الاسلام الشیخ علی الصمد  
 العلوی المصری عن شیخہ السید محمد و الشیخ عبد الله البنان المصریان  
 کل منہما عن الشیخ محمد و الشیخ عبد الباقی الزرقانی المصریان کلاهما عن ابی الامداد  
 برهان الدین ابراہیم بن ابراہیم بن علی بن علی بن عبد القادر بن محمد بن ہارون  
 الحسینی العلوی المصری المعروف باللقان عن الشیخ السنہوری المصری عن محمد  
 ابن احمد المصری عن قاضی مصر نور الدین علی بن یس عن شمس الدین السخاوی  
 المصری عن عبد الرحیم بن محمد بن الفرات المصری الحنفی القاضی عن القاضی  
 الخطیب بمصر ابی عسع عبد العزیز بن البدر بن جماعة الدمشقی المصری ابناً نا  
 الخطیب لزرین ابو عبد الله محمد بن اکسین بن عبد الله القرظی المصری  
 ابناً نا الشمس ابو عبد الله محمد بن عماد بن محمد بن الحسن الحارثی شہر المصری  
 الحنبلی ابناً نا الفقیہ عبد الله بن رفاعۃ السعدی المصری ابناً نا قاضی مصر  
 ابو الحسن علی بن الحسن الخلیفی الاول من نوادک ابناً نا ابو العباس احمد بن محمد بن الحاج الاصبغی شہ  
 المصری الشاہد قال السخاوی ح و حدثنی استاذی احمد بن علی الصقلانی المصری عن

عبد الله بن عمر بن علي السعدي المصري وعبد الرحمن بن احمد بن المبلد المصري المصنف  
قلت لكل من هذا الخبر جماعة منهم ابو محمد بن ابراهيم بن علي بن محمد المصري ابنا نا الحافظ  
راشيد الدين ابو الحسين يحيى بن علي القرشي المصري العطار قال السخاوي ح و ابنا نا  
محمد بن احمد الخليلي الخطيب عن الصدرابي الفقيه الميمني المصري ابنا نا ابو عيسى  
عبد الله بن عبد الواحد ابنا نا ابو القاسم هبة الله بن علي ابنا نا ابو جواد ق  
مرشد بن يحيى بن القاسم ابنا نا ابو الحسن علي بن هجر بن حمزة الكرخي الصواني  
ابنا نا ابو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكتاني الحافظ ابنا نا عمران بن م  
بن حميد الطيب ابنا نا يحيى بن عبد الله بن بكير ابنا نا الليث بن سعد عن  
عاصم بن يحيى المغازي عن ابي عبد الرحمن سمعت عبد الله بن عمر يقول قال  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصباح برجل من امتي على رأس مخلوق يوم  
القيامة فينشر له تسعة وستون سجلا كل سجل منها ما البصر ويقول الله تعالى اتكن  
من هذا شيئا فيقول لا يارب فيقول الله تعالى اليك عذبا واصنات فيقول  
لا يارب فيقول الله عز وجل بنى ان اليك عندنا حسنات وانه لا ظلم عليك  
فيخرج له بطاقة فيها اشهاد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقول يا  
ارب هذه البطاقة مع هذه السجلات فيقول الله عز وجل اني لا اظلمون فيضع  
السجلات في كفة والبطاقة في كفة فنزلت البطاقة قال السخاوي هذا الحديث  
جيد الاسناد عظيم الموقع مسلسل بالمصريين الى منتهاه وصحابه يسكن مصر  
مع ابيه واقام بعده مدة لسببته ثم تحول عنها رواه الحاكم في صحيحه وهو صحيح  
على شرط مسلم انتهى ما ذكره شيخه شيخه محمد الامير المصري وقال  
الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ منصور التتواني المدرس بالجامع الازهر في  
مصر وهو شيخه الغيثي هتمان الدمي اطي الذي هو شيخه شيخه احمد بن زهير حلان

قال زاهد  
الشارح عن  
مختصر الجرد  
عن  
الشيخ الخليلي  
بن

في ثبوت المسمى بالدرر السنية في ما علم من الاسانيد الشنوية بلية علم الكثرين به الدرر كرها  
 من الاحاديث المسلسلة لان بروايت ذلك تفخر الرواة وتكسر بالروايات المسلسلة هو ما  
 وصفه احداتي سواء كان بالوصف فضلا كان يقول كل من الرواة ثناب فلان هو قائل هو  
 واضع يده على اسر ابيعدان حدثنا به تبسم او نحو ذلك وكان قولاً ومنه الحديث المسلسل  
 بالاطية سمعت من ابي شيخ عظام وهو انعام من سينا ومولانا شيخ الاسلام علامة الامام شافعي  
 الحديث وواصل الاسانيد النبوية ابو الحبح والفيض السيد محمد مرتضى بن محمد  
 ابن محمد الزهري الحسيني هو اول حديث سمعت منه قال حدثنا شيخنا ابو حنيفة  
 عمر بن احمد بن ابى بكر بن عقيل الحسيني هو اول حديث سمعت منه قال اخبرنا المعسر  
 الناسك احمد بن محمد بن عبد الغنى له ميا هو اول حديث سمعت منه اخبرنا ابو الحبح الرشيد هو اول  
 حديث سمعت منه اخبرنا شيخ الاسلام زكريا بن محمد الانصاري هو اول حديث سمعت منه قال اخبرنا  
 الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني وهو اول حديث سمعت منه انا ابو الفتح  
 محمد بن محمد بن ابراهيم الميمني وهو اول حديث سمعت منه انا الحافظ  
 ابو الفتح محمد بن عبد الرحمن بن علي الجوزي هو اول حديث سمعت منه انا ابو اسمعيل بن احمد  
 ابن علي بن عبد الملك النيسابوري وهو اول حديث سمعت منه انا والدي ابو علي  
 احمد بن عبد الملك المؤنف وهو اول حديث سمعت منه ثنا ابو طاهر محمد بن محمد  
 الزيادي وهو اول حديث سمعت منه انا ابو حامد احمد بن محمد بن يحيى بن بلال البرقي  
 وهو اول حديث سمعت منه انا ابن بشر بن الحكم العبدي النيسابوري  
 وهو اول حديث سمعت منه ناسفان بن هيثمة وهو اول حديث سمعت منه واليه  
 ينتهي التسلسل على الاصح عن عمرو بن ابي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال الرحمون يرحمهم الرحمن ارحموا  
 من في الارض فيرحمكم من في السماء قال شيخنا الاسلام زكريا بقوله فيرحمكم

بالرفع جملة دعائيه لا بالجزم جواب الامر هو حديث حسن رقاها احمد بن حنبل في  
 مسنده عن سفیان بن عیینة بهذا الاسناد فوافقناه في شيخه ورواه البخاري في  
 تصانيفه عن عبد الرحمن بن بشر بهذا الاسناد ورواه ابوداؤد عن مسدد وابي بكر  
 ابن ابي شيبة ورواه الترمذي عن محمد بن يحيى بن ابي عمرو وكل منهم عن سفیان بن عیینة  
 وقال الترمذي حسن صحيح وفي بعض الروايات بزيادة انما يرحم الله من عبادة الرحماء  
**فائدة** استطرادية آملون الحافظ ابن حجر الصقلي في نظره معنى الحديث المذكور فقال  
 ان من يرحم اهل الارض قد جاء ناي حرم في السماء فاحرحوا الخلق جميعا انما  
 يرحم الرحمن منا الرحماء ونظروا ايضا معنى حديث انما الاعمال بالنيات في قوله  
 انما الاعمال بالنية في كل امر امكنت فريضة فادنو خيرا وانعمل الخيرا وان يتنظروا  
 امر اهلك نيتة كما نظروا ايضا معنى حديث ان الناس لو يؤتوا شيئا بعد كلمة الا حلال  
 مثل العاقبة فاستلوا الله العاقبة في قوله امران احويون امرء عاقل بمثلهما  
 في دارنا الفانية من سير الله تعالى له بشهادة الاخلاص والعاقبة ونظروا ايضا معنى  
 احاديث كثيرة تركناها خوفا للاطالة ومن ذلك ايضا الاحاديث  
 المسلسلة بالطائفة العلية السادة الصوفية تمتعنا من البحر العفير مقتصر على اسناد  
 شيعي الطريقة معد في سلوا وهما سيدي شيخ الخالوتية استاذنا الشيخ محمد سالم  
 وشيخنا صاحب السلس العظيم الشيخ محمد المنير السمانودي الصوفيان كلاهما عن الاستاذ  
 الكامل الشيخ محمد بن محمد بن محمد البديري الصوفي ثنا شيخنا الامام العارف  
 الربان ابراهيم الكروي الصوفي نا شيخنا العارف بالله ابراهيم بن حسن الصوفي  
 ثنا شيخنا صفى الدين احمد بن محمد الصوفي عن شيخه العارف ابى المواهب حمد بن  
 علي العباسي الشناوي ثم المذاني الصوفي عن والده علي بن عبد القدوس الصوفي  
 عن شيخه عبد الوهاب بن احمد الشحرابي صاحب الطبقات والمدن والعرفى وغير

ذلك عن ابن الدين تركيا الانصارى الصوفى صاحب تشرىح رسالة القشيري <sup>طالع</sup> <sup>البحر</sup>  
 وغير ذلك عن العارف بالله ابى الفتح محمد بن زين الدين الغمانى المرغى نثر المدانى  
 الفقيه الصوفى عن شرف الدين اسمعيل بن ابراهيم الهاشمى العقيلى الزمبىدى الصوفى  
 باجازته العامة عن السنن المعربى احسن على بن عمر الصوفى باجازته العامة عن امام  
 المحدثين محمى الدين محمد بن على العربى الكاتبى الصوفى عن الشيخة الثقفية يونس بن <sup>حبيب</sup>  
 الهاشمى البغدادى ح. وبه الى الشيخ اسمعيل عن السيد احمد بن ابى طالب عن احمد بن  
 يعقوب عن سلطان المشايخ عبد القادر الكيلانى بروايته عن ابى الفتح عبد الملك  
 ابن ابى القاسم عبد الله الهروى الكروخى الصوفى عن ابى الوقت عبد الاول بن عيسى  
 الهروى الصوفى عن الداودى عن السرخسى ح. وبه الى ابى الفتح المرغى عن الحافظين <sup>المدنى</sup>  
 عبد الرحيم بن الحسين العراقى الفقيه المحدث الصوفى عن الحافظ صلاح الدين  
 خليل العلاقى المقدسى الفقيه المحدث الصوفى عن القاضى المشهور بالعدل والفقه  
 تقى الدين بن ابى الفضل سليمان بن حمزة المقدسى الصوفى باجازته من العارف  
 بالله الشيخ شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله الصديق السهروردى نثر البغدادى  
 الصوفى عن عمه الشيخ ابى النجيد عبد القاهر بن عبد الله السهروردى الصوفى  
 قال خبرنا الشريف نور الهدى ابوطالب الحسين اخبرتنا كريمة بنت احمد بن محمد  
 المرزىة المجاورة بمكة المعظمة قالت انا ابو الهيثم محمد بن مكى  
 الكشمينى انا ابو عبد الله محمد بن يوسف الفربرى انا ابو عبد الله  
 محمد بن اسمعيل البخارى بسند الى النبى صلى الله عليه على آله وسلم وتال  
 خلق الله ادم على صورته طول ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلح على اهلك  
 نفر من الملائكة فاسمع ما يحبونك فانها تحببتك ونحيت ذرابتك فقال سلام  
 عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله فزاد ورحمة الله وكل من يدخل اخبره يكون

على صورة آدم فلم ينزل الخلق ينقص بعد وهذا الحديث رواه الغيور ابراهيم بن حريق  
 اخرى بالفاظ مختلفة ولقد ذكر من الاحاديث لمزيد نفعها بالسند المسلسل بالصوفية المتقدمة  
 فاقول وبها وبالسند المذكور الى الاراضي نا محمد البغدادي نا محمد بن عبد الله بن  
 الربيع نا خالد بن طهمان ابو العلاء الخفاف حدثني نا نافع بن ابى نافع ابو عبد الله البزار  
 عن احمد بن معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من قرأ حين  
 يصبح اعظم بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ثلث آيات من سورة الحشر وكل الله  
 به سبعين الف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان قالها مسنة فمثل ذلك حتى يصبر وبه  
 الى السرخسي نا ابراهيم الشاشي نا عبد بن حميد نا اعلى بن عاصم بن صهيب <sup>بن</sup> الوائلي  
 عن يحيى البكاء ابن مسعود حدثني عبد الله بن عمر سمعت عمر بن الخطاب يقول قال  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اربع قبل الظهر تحسب بمنتهن في صلوة السحر وبه  
 الى الترمذي نا محمد بن اسمعيل بن يوسف الترمذي نا هشام بن عمار نا عبد الحميد بن  
 حبيب نا الازدي نا احسان بن عطية عن سعيد بن اسيب انه بقى باهرية فقال له  
 اسأل الله ان يجمع بيني وبينك في سوق الجنة قال سعيد فيها سورة قال ابو هريرة نعم  
 اخبرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان اهل الجنة اذا تناولوا بها  
 افضل ما لهم ثور يوزن لهم في مقدار يوم الجمعة من ايام الدنيا فيوزن رطلهم  
 ويوزن لهم عرصة فيوضع لهم منابر من نور ومنابر من لؤلؤ ومنابر من ياقوت  
 ومنابر من بوجد ومنابر من ذهب منابر من فضة قال ابو هريرة ان زوربا قال نعم هل  
 تتمازون في رواية الشمس القمر ليلة البدر قلنا لا قال كذلك لا تتمازون في رواية  
 ربكم ولا يبقى في ذلك المجلس حد الا حاضرة الله محاضرة حتى يقول للرجل يا فلان  
 ابن فلان اتذكر يوم قلت كذا وكذا في رواية يوم عملت كذا وكذا فيقول يا رب التوفع لي  
 فيقول بلى فبسه مغفراتي بلغت منزلتك هذه فبينما هم على ذلك اذ عشتبتهم



سحابة من نورهم فامطرت عليهم لم يجيدوا مثل ريح شيا قط ويقول ربنا قوموا الى  
 ما اعدت لكم من الكرامة فخذوا ما شئتمهم فتاتي سوقا وقد حفت به الملائكة مما لم  
 تنظر اليهون ولم تسمع الاذن ولم يخيطر على القلوب في ذلك السوق يلتقي اهل الجنة  
 بعضهم بعضا **ويده** الى الترمذي قال انا ابن حجر انا ابن المبارك انا يحيى بن ايوب ابو العباس  
 العافق عن عبد الله بن ابي عمران ان ابن عمر قال قل ما كان رسول الله صلى الله عليه على  
 الله وسلم يقوم من مجلس حتى يدعوب هذه الدعوات لا صحابه اللهم اقسم لنا  
 من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تنال بها جنتك ومن  
 اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا ومتعنا باسماعنا والبصائر ما احببتنا وانصرنا  
 على من عادتنا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا اكبر همنا ولا مبلغ علمنا  
 ولا تسلط علينا من لا يرحمنا قال الترمذي هذا حديث حسن **ويده** الى الشيخ الاكبر سيد  
 محمدين بن علي بن العربي قال في الباب الستين بعد خمسمائة من كتاب الفتوحات  
 مانصة وعند خاتمة الدرس اللهم اسمعنا خيرا واطلعنا خيرا ورتقنا الله العافية  
 وادملها لنا وجمع الله قلوبنا على التقوى ووقفنا لما يحب ويرضى ونحوه البقره هذا  
 الدعاء سمعته من رسول الله صلى الله عليه على له وسلم في المنام دعاب بعد فرغ القدر  
 عليه من كتاب البخاري الصحيح وذلك سنة تسع وسبعين وخمسمائة بكة المشرفة قال  
 شيخنا مشايخنا البديري فيقع لنا الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري كلها بالسند الساتق  
 الى الشيخ الاكبر عشاريات ورواية احمد بن محمد بن الدين بالاجازة العامة عن الشيخ الرضوي  
 عن الزين زكريا عن الراعي به تقع كلها ثمانيات اقول وتقع لنا كلها بالسند الثاني عشر  
**ومن المسلسلات** ايضا المسلسل بالاحمديين فمنها ما مر فيناه بالاجازة  
 العامة من شيخنا قدوة الصالحين الامام احمد الدرديري بالاجازة العامة عن الامامين  
 اهما مين الشيخ احمد الملوي والشيخ احمد الجوهري عن الشيخ احمد بن مكي الفضلي عن

حميد الزمان صفي الدين بن محمد القشاشي المدني عن شيخه أبي المواهب حمد بن علي  
 بن عبد القدوس الهاشمي العباسي بإجازته العامة عن الفقيه قطب الدين أحمد بن محمد  
 النهرواني الملكي عن والده علاء الدين أحمد بن عبد الله عن ضياء الدين أحمد بن محمد  
 القرشي العدوي عن شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي عن أبي العباس  
 أحمد بن شيبان بن ثعلب عن أبي عبد الله أحمد بن منصور الجويني عن الحافظ أبي طاهر  
 أحمد بن محمد السلفي عن أبي بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن خلف برواية عن القاضي  
 أبي نصر أحمد بن الحسين بن محمد الدينوري عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن سليمان  
 المعروف بابن السني عن الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي نا عثمان هو  
 ابن سعيد الحمصي عن شعيب دينار الحمصي عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب  
 أن أبا هريرة أخيرة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمرت أن اقل الناس حتى  
 يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم من الله ونفسه لا يحقها وحسابه على الله تعالى  
 وللشيخ إبراهيم مصنف في ذلك سماه نظام الزبير في الأربعين المسلسلة بأحمد  
**ومن ذلك المسلسل بالمحمديين** روي عن أحمد بن حنبل بن أبي حنبل بن أبي حنبل  
 الشيخ محمد السمانوي الشهير بلنديرو القطب الواحد علامة الزمان الأجد العلاء  
 الشيخ محمد بن سالم كلاهما عن الشيخ محمد بن محمد بن محمد البديري الدمشقي  
 قال روي بإجازته عن شني محمد بن قاسم المقرئ بالديار المصرية عن الفقيه محمد بن علاء الدين الباهلي  
 عن الشمس محمد المعروف بجاز الواعظ عن النجم محمد بن محمد الفيضي عن الشمس محمد بن أبي حنبل عن الحافظ  
 نعم الدين محمد السخاوي عن الإمام تقي الدين بن نجم الدين العلو الملكي عن الحافظ الجبال محمد بن العفيف  
 الميمني أخبرنا الضياء أبو الفضل محمد بن عبد الرحمن المالكي أخبرنا شرف محمد بن محمد بن علي الطبري  
 أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي أخبرنا أبو المظفر محمد الموصلي أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن أبي حنبل أخبرنا  
 فقيهنا أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد الصاعدي أخبرنا محمد بن علي بن الحسن

الخيازي أخبرنا أبو الهيثم محمد بن زراع المروزي الكشمهيني أخبرنا محمد بن عمرو  
 أخبرنا محمد بن البخاري **ومن ذلك** المسلسل بقراءة سورة الصف الرتبة بالاجازة  
 باسانيدنا شيخ الإسلام زكريا الانصاري عن الحافظ أبي نعيم عن أبي اسحاق ابراهيم  
 ابن احمد التنوخي عن أبي عباس احمد بن أبي طالب الدمشقي عن أبي النجاشي عبد الله بن عمر  
 البغدادي عن عبد الاول عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد عن أبي محمد عبد الله  
 بن احمد بن عيسى عن ابن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حدثنا محمد بن كثير  
 عن الاوزاعي عن يحيى عن ابي سلمة عن عبد الله بن سلام قال تعدنا نفر من اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فتذكرنا فقلنا لو نعلم اى الاعمال اقرب الى  
 لعناب فانزل الله سورة الصف فقرأنا علينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 هكذا قال ابو سلمة وقرأها علينا عبد الله بن سلام وهكذا قال كل من الرواة ان شيخه  
 قرأها عليه **ومنه** المسلسل بالفقهاء مرويا عن فقيه العصر استاذنا ابو العزائم عيسى  
 البراوى والعلامة محمد بن سالم الخفناوى والشيخ محمد السمانوى الاول عن جماعة  
 منهم الشيخ احمد والشيخ مصطفى الغزيرى والشيخ احمد الملوى كلهم عن البصرى عن  
 الفقيه ابى ابي عن ابي النجاشي محمد السهرورى عن الفقيه الفيطى عن القاضى  
 زكريا الانصاري والثانى والثالث عن الفقيه محمد البديرى الدامياطى هو عن  
 الفقيه على الشبرا مسقى هو عن ابي النجاشي المالكى وهو عن الفيطى هو عن زكريا الانصارى  
 وهو عن عمدة الفقهاء ابن حجر المصقلان عن ابي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم  
 ابن جماعة عن جده بدر الدين محمد بن صالح السبكى المالكى مائة أخبرنا الامام ابو الحسن  
 على بن الفضل الفقيه المالكى أخبرنا ابو طاهر اسلم الحافظ حدثنا ابو الحسن الطبرى  
 أخبرنا امام الحرمين ابو المعالى أخبرنا والذى ابو محمد الجوينى أخبرنا القاضى ابو بكر احمد  
 ابن الحسن الجبلى حدثنا ابو المياس محمد بن يعقوب الاصم أخبرنا الربيع بن سليمان

حدثنا الامام الشافعي عن مالك بن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 قال المتعبا يعان بالخيل ماخرتفقا **ومنه** المسلسل بان احبك اروي عن شيخنا المنير  
 عن البديري بالسند الى الحافظ السيوطي قال اخبرني ابو الطيب حمد بن محمد الحجازي  
 الاديب اخبرني قاضي القضاة مجد الدين الحنفي اخبرنا الحافظ ابو سعيد العلاني اخبرنا  
 محمد بن محمد الارسلاني اخبرنا عبد الرحمن بن مكي اخبرنا ابو طاهر السلفي اخبرنا محمد بن  
 ابن عبد الكريمو اخبرنا ابو علي بن شاذان اخبرنا احمد بن سليمان النجاشي حدثنا ابو بكر  
 ابن ابى الدنيا اخبرنا الحسن بن عبد العزيز اخبرنا عمرو بن مسلم اخبرنا الحكم بن عبد  
 اخبرنا حيوة بن شريح اخبرني غيبة بن مسلم عن ابي جليل عن الصنائع عن معاذ  
 ابن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان احبك يا مائة نقل اللهم  
 اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك قال كل من الرواة كذلك التلميذ **ومنه**  
 المسلسل بيوم العيد اروي به بالسند المتصل الى الفضل الجلال اخبرني الحافظ تقي الدين  
 في يوم عيد الفطر اخبرنا ابن عبيد الله بن علي ببغداد في يوم عيد الفطر اخبرنا ابو احمد  
 ابن الفطر بن بيجان في يوم عيد الفطر حدثنا ابن ذاهب الوراق في يوم العيد  
 حدثني ابو عبد الله احمد بن محمد بن باخت سليمان بن حرب في يوم العيد اخبرنا بشر  
 ابن عبد الله الاموي في يوم عيد انا وكيع بن جرح في يوم عيد حدثنا ابن عباس  
 في يوم عيد قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوم عيد  
 او اضحى الحديث **ومنه** المسلسل بالمصنف اروي به بالاجازة عن الشيخ عيسى  
 البرادي عن ابي داود عن سالم المصري عن والده عبد الله بن سالم البصرى عن الشيخ محمد بن  
 عن ابى بكر بن اسمعيل و ابراهيم بن ابراهيم وعلى بن محمد عن ابراهيم بن عبد الرحمن  
 العلقمي عن السيوطي عن احمد بن محمد السبيني عن ابى الطاهر عن ابى اسحاق ابراهيم بن  
 عن ابى الجعد القزويني عن ابى بكر بن ابراهيم عن ابى الحسن بن ابى زرعة عن ابى منصور

اللزهرى عن عبد الملك بن نجيد عن ابي القاسم عبدان بن حميد عن عمرو بن سعيد عن احمد  
 ابن دهقان عن خلف بن تميم قال اخذنا على ابي هريرة نحو لا فقال دخلنا على انس  
 ابن مالك فقال صانحت بكفى هذا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فما  
 مسست خزايا الا حرايين من كفه فقال بوهر من قلنا لانس بن مالك صانحننا انصافنا  
 وهكذا قال كل من الرواة لشيوخه وصانحه ومن فوائد المصانحة زيادة حصول البركة  
 ما اشار اليه الشيخ ابو عثمان الخزازى من انه كان اذا صافح انسانا شد على يديه وقال المراد  
 بالشد الاشتداد في تأكيد الصحبة ويروى بسند له الى العبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه  
 قال من صافحنى او صافح من صافحنى اليوم القيمة دخل الجنة واروي عن طريق اخر انها انى صافحنى شيئا  
 محمد بن صالح بن محمد المني كل منها صانحه البديرى قال صانحت شهاب الدين  
 الدميهاى قال صافحنى الشيخ احمد بن عجل اليمنى كما صافح الشيخ تاج الدين القشبندى الهندي  
 كما صافحه الشيخ عبد الرحمن كما صافحه ابو سعيد الصحابي كما صافحه رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم **ومنه** المسلسل بالتشبيك برويد عن شيخنا على بن احمد العبد  
 الصيدي عن الشيخ محمد بن احمد قال شبك بيدي العلامة احمد بن محمد بن ناصر  
 المغربي عن ابراهيم العلقمي عن اخيه الشمس عن كمال الدين امام المالكية عن الحافظ  
 ابن الجزري عن ابي حفص المزني عن عمرو بن سعيد الحلبي عن ابي محمد الحسن السمرقندي  
 عن ابي بكر احمد بن عبد العزيز المكي عن ابي الحسن محمد بن طالب عن ابي عمرو  
 الصنعاني عن عبد العزيز بن الحسن عن ابراهيم بن يحيى عن صفوان بن سليمان عن  
 ابن خالد الانصاري عن عبد الله بن رافع عن ابي هريرة كل من الرواة قال شبك  
 بيدي شيخي قال بوهرية شبك بيدي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 وقال خلق الله الاراض يوم السبت الحديث **ومنه** المسلسل يقبض للجمعة  
 ثرويه عن شيخنا العدوي عن فضيلة محمد بن احمد المعروف بعقيلة اخيه يا الشيخ

حسن بن علي اخبرنا عيسى بن محمد عن الشيخ الاجمعي عن عبد القزوي حدثنا ابو القزوي  
 محمد المزني حدثنا ابن الجهمي حدثنا الجهمي محمد بن محمد النخاس انبأنا ابو العباس  
 احمد بن عبد الرحمن اخبرنا ابو الفرج احمد بن عبد الرحمن اخبرنا ابو محمد عبد الله  
 ابن اسمعيل المرادي اخبرنا يحيى بن محمد بن سعد اخبرنا جدي ابو القاسم  
 القمي اخبرنا ابو بكر احمد بن علي حدثنا خلف الشيرازي اخبرنا الامام الشافعي حدثنا  
 سليمان بن شعيب الكناقي حدثنا سعيد ثنا شهاب سمعت يزيد الرقاشي يحدث  
 عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يجرد العبد ولا  
 الايمان الحديث قال كل من الرواة اخبرني بلحيتي قال امنت بالقدر خيرك وتشرق  
 حلوه ومراه **وهذه** للسلسل بالحفاظ فبسندها الى الحافظ شمس الدين محمد  
 ابن علام الدين البجلي والشيخ عبد السلام اللقاني قال حدثنا صالح بن محمد السنهوي  
 حدثنا الجهمي حدثنا الشيخ زكريا الانصاري حدثنا الحافظ تقي الدين قال  
 اخبرنا الحافظ الثلاثة قاضي لقضاة جمال الدين ابو حامد محمد بن عبد الله القرشي  
 والعلامة زين الدين ابو الفضل العراقي ونور الدين ابو الحسن علي بن ابى بكر بن سليمان  
 الهيثمي للمصريين قالوا انبأنا الحافظ ابو سعيد خليل الطالبي قال اخبرنا الحافظ  
 الذهبي اخبرنا ابو الحجاج المزني اخبرنا ابو عبد الله محمد بن عبد الخالق بن  
 طرخان حر وقال ابو حامد واخبرنا القاضي محمد بن عبد العزيز بن محمد بن جامة  
 عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدمي عن الحافظ عبد العظيم النذري  
 قال الحافظ ابو طاهر السلفي اخبرنا الحافظ ابو الفناثر محمد بن يسمان القرشي  
 اخبرنا الحافظ ابو نصر علي بن هبة الله بن ماکول اخبرنا ابو بكر احمد بن مهدي  
 الخطيب حدثني الحافظ ابو حازم حدثنا ابو عمر بن مطر النيسابوري حدثنا  
 ابراهيم بن يوسف حدثنا ابو الفضل بن زياد القطان صاحب احمد بن حنبل

حدثنا زهير بن حرب ابو خيثمة حدثنا يحيى بن معين حدثنا علي بن المدني حدثنا  
 عبد الله بن معاذ حدثنا شعبة عن ابي بكر بن ابي حفص عن ابي سلمة عن عابشة  
 قالت كن ان راج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ياخذن من رؤسهن الخد  
**ومنه** الحديث السلسل بر اية الابنة عن ابا جع فالباقين شيخنا العدا عن شيخه  
 الشيخ محمد عقيلة قال خبرنا شيخنا الشيخ محمد النخعي عن زين العابدين بن ابي الطيب  
 عن والده عبد القادر بن محمد بن يحيى عن جداه المحب عن الفجر بن الفجر الملقب عن  
 النجدي عن العلاء خبرنا ابو القاسم بن المفضل ومحمد بن علي ابنا نازق الله بن  
 عبد الوهاب التميمي قال سمعت ابي ابا الفرج عبد الوهاب يقول سمعت ابي ابا الحسن  
 عبد العزيز يقول سمعت ابي ابا الحارث يقول سمعت ابي سليمان يقول سمعت ابي  
 ابن سفيان يقول سمعت ابي يزيد يقول سمعت ابي اكيمة يقول سمعت ابي عبد الله  
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اجتمع قوم على ذكر الله تعالى  
 الاحضتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة **ومنه** الحديث السلسل بالآخرة اروي  
 عن شيخنا العدا و اجازة عن شيخه عقيلة اخبرنا الشيخ حسن بن علي العجيني قالما اخبرنا  
 من اخر عنه بالاجازة العامة قال قال ذناب الشيخ ابو الوفاء احمد بن محمد الجليل اليمني  
 في ما كتب لي اجازة وانا اخر من حدث عنه عن يحيى بن مكرم الطبري الحسيني  
 اجازة وهو اخر من حدث عنه اخبرنا خاتمة الحفاظ ابو الخير الشمس السخاوي اجازة  
 مشاهير بعد السماع السلسل منه وانا اخر من سمع منه اخبرنا شمس الدين محمد بن  
 ابن محمد الدميري الخليلي وهو اخر من حدث عنه اخبرنا ابو الفتح محمد بن ابراهيم  
 الميدي وهو اخر من حدث عنه اخبرنا ابو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحرقي  
 وهو اخر من حدث عنه اخبرنا ابو الحسن محمد بن محمد بن اسمعيل الصفا وهو اخر  
 من حدث عنه اخبرنا ابو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى وهو اخر من حدث

عنه عن الصلوات وهو آخر من حدث عنه قال سمعت ابا هريرة وهو آخر من حدث عنه  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى لا تنطق  
ذات قرن **ومن** المسلسل بقرأة الفاتحة فمن العدي قرأها على الشيخ الفقيه  
قال قرأها على محمد بن عيسى قال قرأها على السيد الجزي قال قرأها على القاضي شهمور  
الجزي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول الحمد لله رب العالمين  
الى آخرة وسمعت يقول مالك بالبلد **انتهى** ما ذكره شيخنا شيخنا الشنوازي رحمه الله  
العلامة عبد الرحمن بن الشيخ الامام محمد بن الشيخ عبد الرحمن الكزبري الدمشقي  
شيخ شني حد بن زهر بن دحلان في نبتة للمسلسل بالاولوية والمسلسل بالامشقيين  
تكت حكرا هانها فالاطالة **وقد ذكر** شيخنا شيخنا شني مولانا عابد السندي في كتابه  
حصر الشارح مسلسلات كثيرة وقد اجازني بجميع ما فيه جيد وانه فريد بمانه  
معدوم النظم في عصره مرجع العلماء في دهره والدي واستادى مولانا حافظ كلام الله  
القديوم الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم في مرض من تده يوم الاربعة  
ثالث شهر شعبان من شهر السنة الخامسة والثمانين بعد الالف والمائتين وثم في  
رحمه الله تعالى في التاسع والعشرين من ذلح الشهر يوم توفي مودته رسول الثقلمين صلى  
عليه وعلى آله وسلم وهو يوم الاثنين وهو يريه اجازته عن مولانا عبد العزبي  
ابن مولانا ابى سعيد المجددي الدهلوي نزيل المدينة المنورة وكان ذلك في اول وائل  
سنة ثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة عن مولانا عابد السندي رحمه  
الله تعالى ثم حصلت الاجازة بلا واسطة عن مولانا عبد الغني المرحوم بعد ما دخلت  
الحرمين ثمانية في السنة الثانية والتسعين بعد الالف والمائتين وليطلب تفصيل اجازات  
مشايخي من رسالتى خير العمل التي انا مشتغل بتلغيرها في تراجم علماء محنتى فزنگي محل  
ونبها ذكرنا ههنا من المسلسلات كفاية لتعظيم المقام والحمد لله ذي الفضل الانعام



هو ما تتابع اى اتفق فيه رجال الاسناد من الراوى الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند روايته على حالة واحدة امانى الراوى قولاً بان يقول كل واحد من الرواة عند الرواية مثل ما قاله الاخرون نحو سمعت فلان يقول سمعت فلان الى المنتهى فيكون مسلسل بالاسناد او اخبرنا فلان والله قال اخبرنا فلان والله فيكون مسلسل بالاجابة مع القسم جعل الحاكم من الواعده ان يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة حالة على الاتصال وان اختلفت فقال بعضهم سمعت وبعضهم اخبرنا وبعضهم حدثنا ولم يدخل الاكثر من المسلسلات الا ما اتفقت فيه صيغ الاداء بلفظ واحد وانواع التسلسل كثيرة وقد ذكره الحاكم في علوم الحديث ثمانية انواع الاول المسلسل سمعت قال فلان المسلسل بقوله نصبت على خنى اريكي وضمير فلان والثالث المسلسل بما يدل على الاتصال من سمعت واخبرنا او حدثنا والرابع المسلسل بقوله فان قيل فلان من امرى بهذا قال يقول امرى فلان والخامس المسلسل باخذ اللحية والسادس المسلسل باخذ اللحية بقوله وعدهن في يدي والسابع المسلسل بقوله هم شهدت على فلان والثامن المسلسل بالتشبيك باليد على غير غرض الحاكم منها ان المسلسل منحصر فيها كما فهم ابن الصلاح فاعترض عليه بانها انما هي صور امثلة لا اخصاص لذلك في ثمانية بل غرضه مجرد ذكر الصور والامثلة كما يدل عليه عبارته حيث قال بعد ذكرها فهذه انواع المسلسل في الاسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس انتهى كذا في شرح الالفية او فعلا عطف على قوله فتولا كحديث التشبيك باليد بان يقول كل من الرواة انه شبيه بشيى بيدي تقدم من مثاله او قولا او فعلا معطوف ثان على قوله فتولا قال الحافظ العمري في مثاله كالحديث الذي اخبرنا به محمد بن اسمعيل الانصارى سماعاً عليه

بدمشق في الرحلة الأولى قال أخبرنا والدي ويحيى بن علي بن محمد القلانسي  
 قال أخبرنا علي بن محمد بن أبي الحسن قال حدثنا يحيى بن محمود الثقفي قد ثنا  
 اسمعيل بن محمد بن الفضل حدثنا أحمد بن علي بن خلف حدثنا محمد بن عبد الله  
 الحاكم حدثنا الزبير بن عبد الواحد حدثنا يوسف بن عبد الواحد حدثنا  
 سليمان بن شعيب حدثنا سعيد حدثنا شهاب بن خراش قال سمعت يزيد الرقاعي  
 يحدث عن الس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يجد  
 العبد حلوة الايمان الا حديث وتبضع كل واحد من الشيوخ بحديثه وقال امتي

بالقدر خيرة وشركة وخلق ومروءة كما في حديث اللهم اعني على ذكرك  
 وشكرك وحسن عبادتك قال الطيبي اعلو من هذه المذكورات الثلاثة  
 غايات والمطلوب هو البدايات المؤدية اليها فذكر الغايات تنبيهها على نهايها  
 الطالب الاولى من البدايات وان كانت نهايات وتلك وسائل اليها فقوله  
 اعني على ذكرك المطلوب منه شرح الصدور ووقوف النور فيه وتيسير  
 الامر واطلاق اللسان وقية تلجيم الى قوله تعالى حكاية عن موسى الكليم رب  
 اشرك لي صدري وطيبر لي امري الى قوله كى نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا  
 وقوله وشكرك المطلوب منه توالي النعم وتراود المنعم المستجلب لتوالي  
 الشكر وانما طلب العافية عليه لانه اعرجا ولذلك قال الله تعالى وقليل من  
 عبادى الشاكرين وقوله وحسن عبادتك المطلوب منه التجرع عما يشغله  
 عن الله تعالى وعبادته ليتفرغ بمناجاته كما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه

وعلى آله وسلم بقوله الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه ففي رواية ابي اود  
 واحمد بن حنبل والنسائي قال معاذ وهو معاذ بن جبل اخذ  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيدي هذا فعل

فقال اني لاحبك فقل لله حيا عنى الهم وقوع في رواية ابي داود  
معاذ والله اني احبك واوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلوة تقول اللهم  
اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك واما على صيغة معطوف على قوله  
على حالة واحدة كما هو الظاهر من ايراد كلمة على وتول الاقواما في الرواية للظاهر انه  
معطوف على قوله اما في الراوى وعلى هذا فيجتل نظر العبارة الا ان يقال ان  
هذا القول ايضا كما بعبارة معطوف على قوله اما في الرواية فان هو ولا يتخط  
كحديث الفقهاء وفتية عن فتية كما اجاز في الفقيه السيد احمد  
ابن زين دحلان عن الفقيه النبيه عثمان الداميا لحي عن الفقيه الشنواني  
عن الفقيه ابي العزائم بالسند المذكور سابقا الى ابن عمران النبي صلى الله عليه وعلى  
اله وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وقد اخرج هذا الحديث  
الائمة الستة في كتبهم والفظ للنسائي وقد اختلفوا في ان المراد بالتفرق  
في هذا الحديث تفرق الابدان او تفرق الاقوال قد هب لنا نفعي من تبعه الى القول  
فقالوا يبقى الخيار في البيع ما لم يتبدل المجلس ان حصل الايجاب والقبول ونقل  
الطحاوى في شرح معاني الآثار عن محمد بن الحسن ان المراد به التفرق القولي  
فقال صحابنا يبقى الخيار ما لم يوجد القبول من الاخر فاذا وجد الايجاب و  
القبول لزم البيع والخيار لو احدثها الا من عيب او مزية ومن شاء التفصيل  
في هذا المبحث فليرجع الى حواشي الهداية المسماة بالسقاية لعطشان الهداية  
لوالدى واستاذى نور الله مرقد له وكان رحمه الله تعالى شرع فيها من كتاب البيوع  
قبل وفاته بسنة فلما بلغ الخيار العيب تنوع في رحمه الله تعالى وكولا غرابة المقام  
لا تبت بنيد من تفصيل هذه المسألة في هذا المقام واما في الرواية  
كالمسلسل باتفاق اسماء الرواية كالمسلسل بالاحمديين بالمجربين

وتقرّب منه ما رواه السيوطي عن الحسن وهو البصري عن الحسن وهو ابن علي عن  
 أبي الحسن وهو علي بن طالب عن جد الحسن صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن حسن  
 الحسن الخلق الحسن و أسماء أبا نهم الأولاد وكانوا مكان الوادو وكانهم  
 أو أنسابهم وأولادهم أفهم كالمسلسل بالمدنيين وبالملكين بالمشقيين  
 وبالاحاديث وبالحمديين وبالعراقيين وبالشارقة وبالغاربة وبالبايعانيين وغير  
 ذلك مما هو مبسوط في حصر الشارحة لعابد السندي قال الامام النوري  
 شارح صحيح مسلم مؤلف التقريب في اصول الحديث وغيره في كتابه التقريب الذي  
 خصه من مقدمة ابن الصلاح ان اروي ثلثة احاديث مسلسلة  
 بالدمشقيين أحدها ما اجازني به الوالد العلامة ادخله الله دار السلام  
 عن شيخه عبد الغني المجددي عن شيخه مؤلف حصر الشارحة قال فيه ان الشيخ يوسف  
 محمد بن علاء الدين المزاجي عن الشيخ عبد الخالق بن ابى بكر المزاجي عن الشيخ طاهر  
 ابن ابراهيم الكوراني عن ابيه قد نزل بدمشق واقام بها اكثر من اربع سنين انا العار  
 بالله عبد القادر بن مصطفى الصفوري ثم الدمشقي محمد بن محمد الدمشقي  
 ثم المدني الشافعي اجازته كلاهما عن شمس الدين الميمني الدمشقي عن الشهاب  
 احمد الطيبي الكبيبي الدمشقي عن الشريف كمال الدين ابى البقا محمد بن حمزة الحسيني  
 الدمشقي المعروف بابن قاضي مجلون عن شمس الدين محمد بن ابى بكر عبد الله  
 المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي عن الحافظ ابى هريرة عبد الرحمن بن الحافظ محمد  
 ابن احمد الذهبي الدمشقي عن الحافظ جمال الدين ابى الحجاج يوسف بن الزرعة  
 عبد الرحمن المزني الدمشقي عن الامام محيى الدين يحيى بن زعفران النوري الدمشقي  
 قال في الاذكار اننا شيخنا ابو البقا خالد بن يوسف النابلسي ثم الدمشقي انا ابو طالب  
 عبد الله وابو منصور يونس ابواقاسم الحسين بن هنة انه وابو يعلى حمزة وابوطاهر

اسماعيل قالوا انا حافظ ابو القاسم علي بن الحسن هو ابن عساكرنا الشريف ابو القاسم علي  
 ابن ابراهيم بن عباس خطيب دمشق انا ابو عبد الله محمد بن علي بن يحيى انا ابو القاسم  
 الفضل بن جعفر انا ابو بكر عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي انا ابو مسهر سعيد بن عبد العزيز  
 عن سبعة بن يزيد عن ابي ادريس الخولاني عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله  
 وسلم عن جبريل عن الله تبارك وتعالى يا عبادي انكم تخطئون بالليل والنهار  
 وانا الذي اغفر الذنوب لا اباي فاستغفروني اغفر لكم يا عبادي كلكم جاثع الامم  
 اطعمتم فاستطعمتم اطعمكم يا عبادي كلكم عار الامم كسوتهم فاستكسوتهم  
 اكسكم يا عبادي لوان اولكم و آخركم وانسكم و جنكم كانوا على انجر قلب رجل منكم  
 ما نقص من ملكي شيئا يا عبادي لوان اولكم و آخركم وانسكم و جنكم كانوا على انجر  
 قلب رجل منكم لم يزد ذلك في ملكي شيئا يا عبادي لوان اولكم و آخركم وانسكم و جنكم  
 كانوا في صيد واحد فسألوني فاعطيت كل السان منهم اسأل لم ينقص ذلكي من  
 ملكي شيئا الا كما ينقص البحران نعيمس في غمسة واحدة يا عبادي انا هلي عمالكم  
 احصياها عليكم فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلو من الا نفسه

**والاعتبار هو النظر في حال الحديث هل تفرح راوية ام لا وهل**

هو معروف او لا اشار به الى ان الاعتبار ليس تسيما للمتابعات كما يومه  
 ظاهر قول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات انخر بل هو عبارة عن تتبع  
 لمرقا حديث من مظان يعلم انه تفرح به راوية ام لا بان يوجد له متابع او شاهد  
 وهل هو اي ذلك الحديث معروف لوثره من طرق او وجد شاهد ام لا والى  
 ان ترجح ضمير هو الى الراوي وهذا هو معنى قولهم اعتبرنا هذا الحديث واعتبرنا  
 هذا الراوي له فوجدنا كذا وقد جرت عادة الترمذي في جامعه بالاشارة الى دفع  
 التفرح ووجوب شاهد بقوله في الباب عن فلان وفلان وليس المراد به ذلك الحديث

المعين بل يشمل هذا اللفظ احاديث اخر يصح ان يكتب في ذلك الباب وكثير من  
 للناس يفهمون من ذلك ان من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس  
 كذلك بل قد يكون كذلك وقد يكون حديث اخر يصح ايراده في ذلك الباب كما قال  
 السيوطي في تدريباته روى شرح تقريب النووي نقلا عن العراقي وقال الطيبي في  
 خلاصته طريق الاعتبار في الاخبار ان يقال مثلا روى حماد بن سلمة عن ايوب عن  
 ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاذا نظر  
 الى حماد رواه ولم يتابع عليه فينظر هل روى ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين  
 فان لم يوجد ذلك ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة والافصح ابي غير ابي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاي ذلك وجد يعلم به ان لهذا الحديث  
 اصلا يرجع اليه ويسمى هذا متابعة غير نامة فاذا نظر الى ان الحديث بعينه رواه  
 احد عن ايوب غير حماد قيل هذه متابقة تامقة قد يسمى لاول بالشاهد ايضا  
 فان لم يرو ذلك الحديث من وجه من الوجوه المذكورة ولكن روى حديث بمعناه  
 فن ذلك الشاهد من غير متابقة فان لم يرو ايضا بعداهه حديث آخر فقد تحقق  
 فيما التقه المطلق ثم اعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية  
 من لا يخرج حديثه بل يكون معدودا في الضعفاء وفي كتاب البخاري ومسلم  
 جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك  
 ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتن به وفلان لا يعتن انتهى كلامه

**والضرب الثاني ما يختص بالضعيف** اي القسم الثاني من القسمين  
 للذين ذكرهما بقوله وهما عدة عبارات الخ وهو ما يختص بالضعيف ولا يوجد  
 في الصحيح اقوال تنحصر خطأ المصنف تقليدا للطبي في جعل الموقوف والمقطوع  
 من هذا القسم فان قول الصحابي او فعله وما جاء عن التابعين ليس مختصا

بالضعيف فليس كل ما ينقل عن الصحابي والتابعي يجب ان يكون ضعيفا بل ان اتصل السند  
 اليه ووجدت شرائط صحة الاسناد فيه كان صحيحا والا كان ضعيفا فهو كالمرفوع في كونه  
 صحيحا تاما او ضعيفا تاما لا بحسب صفة سنده فقد مر ان الصحة والضعف وامثالهما  
 من عوارض الحديث العارضة له بحسب صفات سنده لا من عوارضه الذاتية  
 مع قطع النظر عن الاسناد ولا دخل في الصحة والضعف لكون المروي قول النبي  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلوه او فعله او تقريره او كونه قول غيره او فعله او تقريره فان قلت  
 سيصرح المصنف تبعا للطبي ان الموقوف والمقضوع ليس بحجة فكيف يكون صحيحا  
 قلت عدم الحجية امر آخر والضعف امر آخر فعدم الحجية لا يستلزم ان يطل عليه  
 الضعف مطلقا الا يقال عدم الحجية ليس الا لكونه ضعيفا فيكون مختصا به قلت  
 كلاب لان الحجية من خصائص آثار صاحب الشرع وآثاره غيره لا تكون حجة  
 لعدم كونه صاحب شرع لا لكونه اثره ضعيفا واستطاع على ما في الحجية مطلقا  
عقرب الموقوف من وقف يقف وهو مطلقا اي اذا طلق  
 ولم يقيد باسم ولم يذكر من وقف عليه ما روى عن الصحابي سواء كان  
 سندا تارك الرواية صحيحا او ضعيفا من قول بان يقول قال ابن عمر كذا او فعل  
 بان يقول فعل ابو بكر الصديق وكذا التقريير بان يقول فعل ذلك محضرة عن ابن الخطاب  
 فلم يكن له وكان على المصنف ان يصرح به وتعله اراد من القول والفعل ما يعبر  
 الحقيقى والحكى متصلا كان او منقطعا اي سواء كان ذلك المروي عن  
 الصحابي متصلا بان لو يكن في سنده انقطاع اصلا او منقطعا بان ترك فيه راوي  
 المبدأ او المنتهى او الوسط سواء ترك فيه راوا واحدا او اثنا فصاعدا فكل من هذا  
 ان الموقوف مجتمع مع المنقطع والمعضل وسياتي ذكرهما ومع المتصل كما يجتمع  
 المرفوع لهما على ما مر وشذ الحاكم حيث اشترط في الموقوف عدم الانقطاع وهو

الى الموقوف ليس حجة في احكام الشرع على الاصحح وقيل حجة ولا بد  
 ههنا من التقصيل فان كثيرا من ابناء عصرنا قد استندوا بهذا العبارة الجملة  
 ففصلوا واصلوا كغيره عن سواء السبيل واعلم ان قول الصحابي لا يجلو اما ان يكون  
 بالرأي ام لا يكون فيملا جهادا الاستنباط ولا يدركه بالاسم الاجتهاد وان يكون في ما  
 يعني الامر فان كان لا يوافق الحدوث وغيرهم على انه فروع حكما وانه حجة كالفروع  
 وقيدا بعضهم بان يكون قول صحابي لا يخذ عن الامور الثابتة والاطلقة  
 بعضهم وان كان انما هو الذي وقع الخلاف في كونه حجة ولذا ذكره  
 هنا مقدم جارات اجلة الفقهاء والهداية تنبها للقاصرين وتنشيطا  
 للامام **قال العراقي في الفيتة** ما اتى عن صاحب بحيث لا يثبت له  
 الا حاكمه **قال العراقي في شرح الالفيتاى** وما جاء عن الصحابي موقفا عليه  
 ومثله لا يقال من قبل الراى حكمه حكم المرفوع كذا قال الامام فخر الدين الرازى  
 في المحصول فقال اذا قال الصحابي قولا ليس للاجتهاد فيه مجال فهو  
 محمول على السماع تصدينا للظن به كقول ابن مسعود من اتى  
 ساحرا او عريفا فقد كفر ما انزل على محمد صلى الله عليه وعلى  
 اله وسلم وتوجه عليه الحاكم في علوم الحديث معرفة المسانيد التي لا  
 يذكرونها عن رسول الله قال ومثال ذلك قد ذكر ثلثة احاديث هذا  
 احدها وما قاله المحصول موجبا في كلام غير واحد من الايمة كابي  
 عمر بن عبد البر وغيره وقد دخل ابن عبد البر في كتابه عدة احاديث  
 ذكرها مالك في الموطا موقوفة مع ان موضوع ذلك الكتاب ما  
 في الموطا من الاحاديث المرفوعة منها حديث سهل بن ابى حنيفة  
 في صلوة الخوف وقل في التمهيد هذا الحديث موقوف على سهل في  
 المرط عند جماعة الرواة عن مالك قال ومثله لا يقال من جهة الراى  
 وكثيرا ما يشنع ابن خزم في المحلى على القائلين لهذا فيقول عهدنا  
 هم يقولون لا يقال مثل هذا من قبل الراى



ولا تكتمه وجهه فانه ان كان مثله لا يقال من جهة الرأي فلعلم بعض ذلك سمعته ذلك  
 الصحابي من اهل الكتاب قد سمع جماعة من الصحابة عن كعب بن جابر وهو روى عنه  
 منهم العبادة وقد قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم حدثوا عن نبي اسرائيل ولا حرج  
 انتهى كلام العراقي وفي فتح الباقى شرح الفقيه العراقي لتركيب الانصاف ما أتى  
 عن صاحب اى صحابي موقوفا عليه حيث لا يقال راياى من قبل  
 الراى بان لا يكون للاختلاف فيه مجال اى ظاهرا حكما المرفوع وان احتل  
 اخذ الصحابي عن اهل الكتاب تحسينا للظن به انتهى كلامه وفي فتح المغيث  
 بشرح الفقيه الحديث للشيخ اى حكي ابن عبد البر اجامهم على ان قول ابى هريرة  
 وقد رأى رجلا خارجا من المسجد بعد الاذان اما هذا فقد عصى ابا القاسم وسند  
 وادخل في كتابه التقصى لما في الموطا من المرفوع احاديث ذكرها مالك في الموطا  
 موقوفة منها حديث سهل بن ابى خزيمة وقال ابو عمر والدا في قد يحكى الصحابي قول يقفه  
 على نفسه فيخرجه اهل الحديث في المسند لا ممتنع ان يكون الصحابي قاله الاستتاف  
 كحديث ابى سلمة السمان عن ابى هريرة انه قال نساء كاسيات عاريات مألآت  
 مبيلات فمثل هذا لا يقال من قبل الراى فيكون من جملة المسند وقال ابن العربي  
 في القيس اذا قال الصحابي قولا لا يقتضيه لقياس فانه محمول على المسند  
 الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومذهب مالك وابى حنيفة انه كالمسند  
 انتهى اى كلام ابى بكر بن العربي وهو المظاهر من احتجاج الشافعي في الجديدا  
 بقول عائشة فرضت الصلوة ركعتين ركعتين حيث اعطاه حكم المرفوع  
 لكنه مما لا مجال للراى فيه والاقتداء نص على ان قول الصحابي ليس بحجة ومن  
 امثلة ذلك ايضا قول ابى هريرة من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله  
 وقول عمار بن ياسر من صام اليوم الذى يشاك فيه فقد عصى ابا القاسم لكن قد

في شيخنا في ذلك وما يشبهه احتمال حاله الاثمة على ما ظهر من القواعد قال شيخنا الذي الاول  
 يعني الحكم بالرفع اظهر انتهى ومن الادلة بالاطهر ان ابا هريرة حدث كعب الاحبار رجا  
 فقدت امة من بني اسرائيل لا يدري ما فعلت فقال كعب انك سمعت النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم يقول فقال له ابو هريرة نعم وتكوز ذلك مرارا فقال له ابو هريرة افاقر  
 القمينة اخرجها الفخار في بدء الخلق من صحبة قال شيخنا فيه ان ابا هريرة لو يكن ياخذ  
 عن اهل الكتاب وان الصحابي الذي يكون كذلك اذ اخبر بالاجمال للمراي والاجتهاد  
 فيه يكون للحديث حكم الرفع انتهى وهذا يقتضي تقيد الحكم بالرفع بصدوره  
 ممن لو ياخذ عن اهل الكتاب وقد صرح بذلك فقال في مسألة تفسير الصحابي ما فيه  
 الا انه يستثنى من ذلك ما اذا كان الصحابي المفسر من عرف بالنظر في الاسرار والسيرات  
 كعبد الله بن سلام وغيره من مسلمة اهل الكتاب كعبد الله بن عمرو بن العاص فانه كان  
 حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الامور  
 الغيبية حتى كان بعض صحابه ربما قال له حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تشد  
 عن الصحبة فمثل هذا لا يكون حكوم ما يخبر به من الامور النقلية الرفع لقوة الاحتياط  
 ولو تعريض انجوزة السابق لكون الاظهر كما قال خلافة وسبقه شيخنا الشارح لهذا  
 التقويد فانه بعد ان نقل ان كثيرا ما يستفح ابن خزم في المحلي على القائلين بالرفع قالوا  
 ولا تكراره وجه فانه ان كان مالا لجمال للمراي في محتمل ان يكون ذلك الصحابي سمعه من  
 اهل الكتاب ككعب الاحبار قلنا في ذلك نظر فانه يبعد ان الصحابي المتصنف ياخذ  
 عن اهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الاحكام الشرعية التي لاجمال للمراي فيها  
 مستند لذلك من غير ان يرفع علة بل وقع فيه من التبديل والتعريف بحيث سمى ابن عمرو  
 ابن العاص صحيفته النبوية الصادقة واحتراز عن الصحيفة اليرموكية فقال كعب  
 الاحبار حين سأل ابا مسلم الخولاني كيف تجد قومك لك قال مكرمين ما صدقتني



التركي في مختصره واما البلقيز فقال لا تقوى ان ليس هو فروع وسبقه الى ذلك  
ابو القاسم ونقله ابن عبد البروخ لا عليه انتهى وفي خلاصة الطيبي الموقوف ليس  
بحجة عند الشافعي وطائفة من العلماء وحجة عند طائفة انتهى وفي اتمام  
الدراية لقراءة النقاية للمسيحي ليس قول صحابي حجة على غيره على الجديده والتقديم  
نحو محدث اصحابي كالبحر بايهما اقتدى بقرينة انتهى وفي شرحه انما  
علو من ظهر معقول قوله في محناه وعوار لا بن حجر المكي على ان الصحيح ان الصحابي اذا قال  
تولوا وانتشر عنه ولم يخالف فيه كان حجة لا فرق في ذلك بين منطوقه ومفهومه  
انتهى وفي تحرير الاصول لابن الهمام الحق الرازي من الحنفية والبردعي وغيره خلاصا  
واتباعه قول الصحابي في ما يمكن فيه الرأي بالسنة فيجب تقليده وبقاء الكرخي و  
جماعة والشافعي انتهى وفي شرحه لبحر العلوم للكنفي انما الخلاف بين مشايخنا  
في قول الصحابة فيما يدرك بالرأي والقياس فالكرخي منا يمنع الحجة والرازي  
والبردعي وفخر الاسلام وشمس الاية على الحجة واليه ميل المصنف وعليه الشافعي  
في قوله التقديم مروي عن مالك واحمد في رواية واما الشافعي في قوله الجديده  
فلا يرد قول الصحابي حجة اعلا وانكار الحجة فيما لا يدرك انكار الواضحات الضرورية  
لا يباين انتهى وفي فتح القدير حاشية الهداية لابن الهمام قول الصحابي حجة  
عندنا ما لا تنفع شئ من السنة انتهى وفي فتاوى تلميذه القاسم بن قطلوبغا  
المصري قول الصحابي حجة عندنا والتابعي الذي زاحم الصحابة في الفتوى حجة  
عندنا انتهى وفي شرح مختصر المنار لقاسم تقليد الصحابي وهو اتباعه في قوله  
وفعله معتدل للحقبة من غير تامل في الدليل واجبة لكونه القياس في غير ما  
ثبت اختلاف فيه بزيه لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مثل صحابي مثل  
النجوم بايهما اقتدى بقرينة رواه الدارقطني وابن عبد البر من حديث

ابن عمر وقد رمى معناه من حديث النبي في سائدها مقال لكن يستدل بعضها بعضا  
 ولقول عليه السلام اقتدوا بالذيرين من بعدى ابى بكر وعمر واما الترمذى قال حسن  
 صحيح من حديث حذيفة وصحبه ابن جبان وللترمذى مثله من حديث ابن مسعود  
 ولان اكثر اقوالهم مسموع من حضرة الرسالة وان اجتهدوا فرائهم اصوب لانهم  
 شاهدوا معارج النصوص وعند الكرخى يجب فيما لا يدرك بالقياس انتهى **وفي**  
 مראה الاصول شرح مرقاة الوصول يجب على غير الصحابي تقليد لا وهو عبارة عن  
 اتباع الغير بقول او فعل معتدل المحققة من غير تنازل في الدليل ثوران مذهب الصحابي  
 اماما كان او حاكما او مفنيا ليس بحجة على صحابي آخر حجة على آخر فيما شاع  
 بين الاصحاب وسلمة لا فيما اختلفوا فيه فانه ليس بحجة على غيره بل يجوز مخالفة  
 واختلف في المجهول وهو ما لم يعلم فيه اتفاقهم واختلفوا فيه لا يجب قيل يجب  
 مطلقا وقيل فيما لا يدرك بالقياس انتهى **وفي** شرح المنار لابن ملك تقليد  
 الصحابي واجب يترك به القياس لاختلاف السماع من النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم بل الظاهر من حاله انه يقضى بانخبار فكان قوله مقدهما اولئس مسلما ان  
 قوله صادر عن الرى فرأى الصحابي اقوى وقال الكرخى لا يجب تقليد الا في ما  
 لا يدرك بالقياس انتهى **وفي** كشف الاسرار شرح اصول البرزوى والتحقيق  
 شرح المنتخب الحسامى اصحاب الشافعى يقولون السنة ما واظ عليه الرسول  
 فاما النقل الذى واظ عليه الصحابة فليس بسنة وهى على اصلهم  
 مستقيمة فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة فلا يرون افعالهم ايضا سنة وعند  
 اقوالهم حجة فتكون افعالهم سنة انتهى **وفي** التبیین شرح المنتخب الحسامى  
 لا يختص مطلقا السنة بسنة الرسول خلا للشافعى وحكمها ان يطالب الموع  
 باقتها ويعاقب على تركها لانه لا يحل ما ان يكون طريفة الرسول او طريفة



عصرا حيث ليستندون بشئ هذه العبارات المراد ولا يلاحظون تصريحات المحدثين  
 ما رباب الاصول من الخفية والشافعية وغيرهم من محققي المذاهب الماثورة فهو يحجبون  
 انهم يحجبون وسيدنا لهم من الله ما لم يكونوا يجتسبون فذرهم في طغيانهم يعمهون  
 صم بكعنى فهو لا يرجعون **واعلم** انه على تقدير رجحة الموقوف ان وقع التعارض  
 بين الموقوف والمرفوع بعد صحة سندهما وقوة حججهما فالنقد يعم المرفوع وان كان الموقوف  
 ما هو مرفوع حكما فانه لا شبهة في ان المرفوع حكما ادون رتبة من المرفوع حقيقة فضلا  
 ما ليس مرفوعا حكما كالموقوف فيما يعقل اجتهادا ومن المعلوم ان كل احد وان كان محبا  
 يوخذ من قوله ويرد الاقول صاحب الشرح الذي ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى  
 يوحى وقد يستعمل اى الموقوف وهذا بيان لفائدة قوله سابقا مطلقا في غير  
 الصحابي اى في غير قول الصحابي وفعله وتقريره من التابعين وتبجده ومن بعدهم  
 نحو وقفه **معمر بن سفيان** الميمون بينهما عين صمالة ساكنة بعد ان اتم صمالة عوا  
 احد الرواة الثقات على همام هو بفتح الهاء وتشديد الميمون الاولى احد اثبات  
 ووقفه **مالك بن انس** الاصحى المدني مؤلف الموطا احد الائمة الاربعة  
 الذين دار مدار القول عليهم وتطابق الناس على تقليد هم واتباعهم عامهم وخاصهم  
 وهذا من فضل الله عليهم لا يبطله مكر ما كر يريد اطعام نورهم على نافع هو مولى  
 عبد الله بن عمر وتلميذه الخاص وقول صحابي كنا نفعله في زمن النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم او كنا نقول ذلك ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 حى ونحو ذلك مرفوع وان كان ظاهرة الوقف لان الظاهر الاطلاع والتقرير  
 يعنى ان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم عليه وقوله لا وقد مرنا تفصيل هذا  
 البحث وما يشبهه في بحث المرفوع وكذا كان اصحابه يقرعون بابها بالظاهر  
 المرفوع بالتقر بالفاخرسية كوفتن ولا يظن جمع ظفر بالضم بالفاخرسية ناخى المعنى

ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اذا حضروا عند النبي صلى الله عليه وسلم والواظمين على ما  
 تفرعوا به من باظانهم ولو بينوا ولا تادبا مع هذا من سوء الادب لما تقدم لهم انه في القرآن في غير  
 موضع فقال لا تجعلوا داء الرسول بينكم كدواء بعضكم بعضا الآية في سورة النور  
 وقال في سورة الحجرات يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي  
 ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبط اعمالكم وانتم لا تشعرون وقال  
 ايضا فيها ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا  
 حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم والله غفور رحيم وهذا الحديث اخرجه البخاري في  
 الادب المفرد وفي تاريخه والبخاري في مسنده واخطيب في جامعه عن انس والبيهقي  
 في المدخل عن المعيرة بن شعبة وكذا الحاكم في علوم الحديث وابو نعيم في مستخرجيه  
 على علوم الحديث وتلفظ بعض الروايات كان بابي رسول الله يقرع باضافه ياء في  
 بعضها كانت ابواب النبي تفرع بالاظانير مرفوع في المعنى وجعله الحاكم وغير  
 مرفوع فقال في علوم الحديث بعد ما اسنده هذا حديث يتقوه من ليس من اهل  
 الضبعة مسند الذكر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيه وليس بسند فانه  
 موقوف على صحابي حكى عن اقرانه من الصحابة فعلا وليس بسند واحد منهم  
 انتهى وكذا الخطيب في جامعه حيث ذكر هذا الحديث من امثلة الموقوف الخفي  
 فقال قد يتقوه من مرفوع الذكر النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو موقوف على صحابي  
 حكى فيه عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فعلا انتهى وقد تعقب بن الصلاح الحاكم  
 وجعله مرفوعا معنى وتبده من جاء بعد لا ممن سلك مسلكه ووجه ذلك ان له  
 جهتين جهة الفعل وهو صادر عن الصحابة فيكون موقوفا ووجهه التقرب بل هو  
 اولي باطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه وتقريره فيكون مرفوعا كقول الصحابة  
 كنا نفعله في زمن رسول الله ونحىه على ما مر في هذا الفصل التفرع في الحديث



على القرع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فان حل على القرع بعد وفاته لاستمراره  
 على مزيد الادب مع صلى الله عليه وسلم اذ حرمة ميتا محرمة جازما لا يكون الحديث  
 الا من قبيل الموقوف ولا يصح بكونه مرفوعا وتفسير الصحابي اي ما فسره به  
 صحابي كلام الله قال السيوطي في الاقان في علوم القرآن التفسير تفصيل من الفسر وهو  
 البيان والكشف وتيقال هو مقلوب السفر تقول اسفر العجم اذا اضاء وقيل ما خوذ  
 من للتسفة وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض انتهى هو قوف ليس برفوع  
 لا حقيقة ولا حكما واذ كان من التفسير ما ينشأ عن معرفة البلاغة واللغة  
 ومنه ما يتعلق بحكم شرعي يكون مدخلا للراي فلا يمكن ان يحكم على مثل هذا بالرفع  
 ولما قول الحكم في المستدرک وتفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له  
 حكم المرفوع انتهى فمحمول على تفسير يتضمن بيان ما لا مجال للراي فيه ولا يعلم  
 الا بالسمع وما كان اي من تفسير الصحابي من قبيل سبب النزول اي  
 متضمنا لبيان سبب نزول آية وواقعة نزلت فيها كقول جابر بن عبد الله الانصار  
 كانت اليهود تقول كذا فانزل الله سبحانه وتعالى كذا كما اخبره  
 وكيع وابن ابي شيبة وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وابن جرير وابو نعيم في  
 الحلية وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي عنه كانت اليهود تقول  
 اذا اتى الرجل امراته من خلفها في قبلها ثم حملت جاء الولد احوال فنزلت نساؤكم  
 حرث لكم فاتوا حرثكم ان شئتم وقال ابن عباس ان ابن عمر والله يعقره او هو  
 انما كان هذا الحى من الانصار وهم اهل وثن مع هذا الحى من اليهود وهم  
 اهل كتاب كانوا يرون لهم فضلا عليهم في العلم فكانوا يقتدون بكثير من  
 فعلهم فكان من امراة اهل الكتاب لا ياتون النساء الاعلى حرف وذاك على  
 استر ما تكون المرأة فكان هذا الحى من الانصار قد اخذوا ذلك من فعلهم

وكان هذا الخي من قرين يبرحون النساء شرحاً ويتلذذون منهن مقبلاً كما يبرأ  
 ومستلياً فلما أقدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الانصار  
 فذهب يصنع بها ذلك فانكرته عليه فقلت انما كنا نؤذي على حوت فاصنع ذلك  
 والا فاجتنبني ففشي امرها فبلغ ذلك رسول الله فاتزل الله نساء كوكب حوت  
 لكم فاتوا حرككم اني شئتكم يقول مقبلات ومدبرات بعد ان يكون في الفرج الخرج  
 ابن راهويه والدارمي في سننه وابوداؤد وابن جرير وابن المنذر والطبراني و  
 البيهقي والحاكم وصححه وفي الباب اخبار كثيرة مبسوطه في مواضعها  
 لكن فهم الله في عمري ووفوق لي اسباب خيري لاؤلف رسالته انما اذكريها  
 جميع ما يتعلق بتفسير هذه الايات ان شاء الله تعالى ونحوها اي مثل هذا من  
 التفسيرات المتضمنة لبيان ما لا مجال للراي فيه مرفوع بناء على ما امرت  
 قول الصحابي فيما لا يعقل بالراي محمول على السماع ومن قيد الصحابي في تلك  
 المسألة بمن لا يأخذ عن اهل الكتاب وكتبهم قيد لا في هذه المسألة ايضا ومن  
 اطلق هناك اطلق ههنا ايضا ثم الحكم بالرغوع انما هو مجسب لظاهره لا يفقد  
 يمكن كون بيان الصحابي سبب النزول مبنيا على ظاهر الحال من غير احتياج الى ان  
 يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم كما اذا سمع من الكفار وغيرهم كلاما  
 فانزل الله بعد ذلك ما يرد عليهم فالظاهر انه نزل ذلك للرد عليهم فيحكموا  
 قولهم سببا للنزول وكثيرا ما يقول الصحابة فيه احسب لا يجزم بكونه  
 سببا للنزول كما اخرجه الائمة الستة وغيرهم عن عبد الله بن الزبير قال خاصم  
 الزبير رجلا من الانصار في شراجه الحرة فقال النبي اسق يا زبير ثم ارسل الماء  
 الى جبارك فقال الانصار يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلنا وجهه  
 ارسلوا الى الله الحديث قال الزبير فما احسب هذه الايات الا نزلت في ذلك

فلا يدرك الا يومنون حتى يحكموا فيها **شجر بنيم** وليعلم ان سبب النزول عبارة  
 عما نزلت الايتيام وقوعه فيخرج منه ما ذكره الواحدى في سورة الفيل من ان  
 سببها قصة قدوم الحبشة به فان ذلك ليس من اسباب النزول في شئ كذا  
 قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذلك بل هو من باب الاخبار عن  
 الوقائع الماضية كذا حقه السيوطى في الاقان **وذكر** كورد الدين التركشى  
 في كتابه البرهان في علوم القرآن قد عرفت من عادة الصحابة والتابعين ان  
 اذا نزلت هذه الآية في كذا فانه يريد بذلك انها تتضمن هذا الحكم لان  
 هذا كان السبب في نزولها فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية لا من  
 جنس النقل لما وقع انتهى **وقال** ابن تيمية في بعض تصانيفه قوله نزلت الآية  
 في كذا يراد به تارة سبب النزول ويراد به تارة ان ذلك داخل في الآية وان لم يكن  
 السبب كما تقول عنى بهذه الآية كذا وقد تنازع العلماء في قول الصحابي نزلت  
 الآية في كذا هل يحرى مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذى انزلت لاجله او يحرى  
 مجرى التفسير منه الذى ليس بمسند فالجوازى يدخله في المسند وغيره لا يدخله  
 فيه كما كثر المسانيد على هذا الاصطلاح كسند احمد وغيره بخلاف ما اذا ذكر سببا  
 نزلت عقبه فانهم كلهم يدخلونه مثل هذا في المسند انتهى **المقصود**  
 ملجاء عن التابعين من اقوالهم وانما هو موقوف عليهم  
 اى غير مضاف الى الصحابة ولا الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم **وقد**  
 اكثر من اخراج آثار الصحابة ومقاطع التابعين ابن ابى شيبة في مصنفه عبد الزواق  
 في مصنفه وابن ابى حاتم وابن جرير وابن المنذر في تقاسيمهم والطحاوى في شرح  
 معاني الآثار ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار كتاب الحجج وابو يوسف في كتاب  
 الحجج واما قول التابعى من السنة كذا ونحوه فقد ذكرنا تفصيله في بحث

المرفوع وليس بحجة وكذلك روى عن أبي حنيفة أنه قال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين وما جاء عن الصحابة تخييرنا وما جاء عن التابعين فهو رجال ونحن رجال قال ابن نجيم المصري صاحب البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فتح الغفار شرح المنار ما اتبع في نفي تقليد خلاف عندنا وظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه لا يصح تقليد الأئمة دون الصحابي لعدم احتمال التوقيف فان قول الصحابي إنما جرحه لاحتمال السماع ونفضل صابته محرم في المرى بدرجة الصحابة ومشاهدة احوال التنزيل وذلك مفقود في حق التابعي وان زاحمهم في الفتوى وقال شخص الأئمة لا خلاف في ان قول التابعي ليس بحجة يترك بالمقابلة فقد روى عن أبي حنيفة انه يفتي بخلافه وانما الخلاف في ان قوله هل يعتد به في اجماع الصحابة حتى لا يتو اجماعهم مع خلافه فقدنا يعتد به وعند الشافعي لا يعتد به وكان شمس الأئمة لم يعتد به رواية النوادر ونحوه في الاسلام اعتبرها وتبع المصنف

فقال فان ظهرت فتوا لا في زمن الصحابة كشرح والحسن سعيد

ابن المسيك الشعبي الغضبي مسروق وعلقمة كان مثله عند البعض وهو الصحيح فلو يصح فخر الاسلام بتصحيه وانما اخر دليل هذا القول فقال في التقرير الظاهر انه اختارها لتاخيرها في البيان انتهى المرسل قد اختلف في تفسيره على اقوال حكاهما السخاوي في شرح الالفية وغيرها وهو على صيغة الجهر من الارسل بمعنى الاطلاق وعدم المنع كما في قوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تقولهم اذ افلا تعجل عليهم ومنه يقال ناقة مرسله سمى به لان راويه بطلقه ولا تقيد به براه معرفه وتوجمه مراسيل باثبات الياء وحذفها ايضا الاول ان المرسل ما انقطع اسناده بان يكون في روايته من الحديث من فوقه كذا في نسخة الخطيب في الكفاية وعلى هذا

يدخل فيه المعضل والمعلق والمنقطع وذكر النووي في شرح صحيح مسلم ان هذا الخبر  
لمرسل هو الذي ذهب اليه الفقهاء والاصوليون والمخطيب جمع من الحديثين من  
ثم اطلق ابو نعيم في مستخرجهم على التعليق مرة اطلق المرسل على المنقطع ابو زرارة  
الرازي والبوخاري والدارقطني والبيهقي واطلق المرسل عليه في بعض المواضع البخاري  
ايضا حيث حكم على حديث ابراهيم النخعي عن ابي سعيد الخدري بانه مرسل وذلك  
صرح هو ابو داود في حديث لعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي جهم  
بانه مرسل لكونه لم يبدك ابن مسعود وصرح الترمذي في حديث لابن سيرين  
عن حكيم بن حزام انه مرسل لكونه رواه الابن سيرين عن ابي سفيان ماله  
عن حكيم وهذا الاصطلاح هو الذي مشى عليه ابو داود في كتاب المرسل  
**الثاني** ان المرسل هو قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قاله ابن ابي عمير على هذا يشمل المرسل قول كل من قال قال رسول الله وان كان  
حدة الاعصار سوا قصدا يرد بالاسناد او لو نقيده وتبصر بعض الخفية  
وهو قول لا يبابه **وقل** تذكرت في هذا الوقت مكالمة تجرت بيني وبين  
بعض المستفيدين مني وهي انه قد جرى في اثناء تدريس يوه قبل هذه  
الايام من نحو ثمان سنين كلام في الاحاديث المذكورة في الهداية وغيره من  
كتب الفقه من غير اسناد فقلت تلك الاخبار لا يعتبر بها ما لم يعلم سندها الصحيح  
ظن كثيرا من ارباب الفقهة متساهلون في الرواية فيودون في كتبهم حاديث  
منكرة وضعيفة وموضوعة من غير تحقيق وتوضيح وكذا خرج احاديث المثل  
الحافظ الترمذي والحافظ ابن حجر والما ايضا تخريج الاحاديث الكشافة وآلف  
قاسم بن قطلوبغا تخريج احاديث الاختيار شرح المختار فخرى لله عنهم خير  
الجزء حيث ميزوا بين الصحيح والضعيف وبين الحسن وبين السجف

وبين الموضوع وبين غير الموضوع وقد الف الحافظ العراقي فخره بحيا لا حديث حيا للعلوم  
 فنبه على ما فيه من الموضوعات والواهيات فقال بعض حاخمي الدرس هذه  
 الاخبار المذكورة في هذه الكتب بغير سند مرسلة والمرسل مقبول عند الخفية  
 نقلت المرسل انما هو اذ الرسل التابعي وتزك الواسطة فقال لوجه لهذا التخصيص  
 فقد صرح اصحابنا بان مراسيل من بعد التابعين ايضا مقبولة اذا كان المرسلون  
 ثقات فنقلت المرسل انما هو ما ارسله راوي الحديث وتزك الواسطة بينه وبين  
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا مجرد قول كل من قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم والاشهاد ان يكون قول العوام والسوقية قال رسول الله كذا مرسل  
 والوجه فيه ان الارسال والاقطاع ونحو ذلك من صفات الاسناد ويتصف بها  
 به بواسطته فحديث الاسناد فلا ارسال ولا اقطاع ولا اتصال وانما هو مجرد نقل  
 اعتمادا على الغير من العلوم ان صاحب الهداية وغيره لا من اكار الفقهاء ومؤلف  
 احياء العلوم وغيره من اجلة العرفاء ليسوا من المحدثين ولا من المخبرين ان كانوا  
 في الفقه والتصوف وغيرهما من المكملين فان الله خلق عباده على صناعات متفرقة  
 ووهب لعلامة حبيبه كالات قلنته ولهم جعل احلامهم جامعا لجميع  
 الكمالات بل هو صنف اختص به من بين الموجودات فيجب علينا ان ننزل النما  
 من ان لهم ونوفهم خظمهم فلا تقبل قول كامل في فن ناقص في فن اخر الا في  
 ما كل فيه وتوقف في قبول قوله في غيره فصاحب البيت ادري باقوله ولا علم  
 له باليس فيما لا حديث المذكورة في هذه الكتب ليست بمرسلة مقبولة بل  
 منقولة عما فوقها من الكتب المشهورة فان اصحاب هذه الكتب ان لم يذكرها  
 يدل على الحكاية والنقل لكن لا يخفى على هل الفضل ان وصول الاحاديث النبوية  
 اليهم انما هو بواسطة كتابية ويجهو بينه صلى الله عليه وسلم معاود تقطع فيها

اعتناق المطايا والكبيكيا ومن المعلوم قطعان اصحاب هذه الكتب لم يكونوا ممن  
 مع اتا الحديث ونقاد لا ولم يكن قصدهم تقيح اسانيد الحديث ورواياته فعلموا بالفروقة  
 النهوض ذكره اما ذكره واعتمادا على من قبلهم وانقياد السلف لهم ولم ينزل هذا الانتظام  
 في كتب الفروع والتصوف وغيرها خلفا عن سلف حتى انجز ذلك الى دراجه ما لا  
 اصل له وادى ذلك الى التلف فعا ذلك المستفيد قائلا نحن نصلح على ان  
 المرسل عبارة لا عن قول غير الصوابي قال رسول الله كما صرح به بعض الخفية والما  
 ولا مناقشة في الاصطلاح فقلت هب لا مناقشة في الاصطلاح لكن تغيير اصطلاح  
 قديم من غير ضرورة لا داعية اليه قابل للمناقشة باقناع ارباب الاصطلاح وهذا  
 المعنى المرسل لم يوجد من المتقدمين من اصحاب المذاهب الاربعة فلا عجز فيه  
 لقول الطائفة المتأخرة على ان المرسل هذا الاصطلاح حسم كونه من قول المصالح فلا يفتن في التغيير  
 لان المرسل الذي صرح اصحابنا بقبوله هو بمعنى آخر لا بهذا المعنى ثمك عليه دلالتهم  
 التي ذكروها في كتبهم الاصولية لقبول المراسيل كما لا يخفى على كل فاضل جليل  
 فقد نذكر ذلك سكت المنازع المستفيد وتوحيد الى التكلم بما توهمه بعد مهارته  
 في الفن القديم والجديد **القول الثالث** انه مرفوع التابعي لكبير احتج  
 به عن التابعي الصغير فان مرفوعه يسمى منقطعاً لا مرسله والفرق بينهما ان  
 التابعي الذي لقي جمعا كثيرا من الصحابة وروى عنهم فهو تابعي كبير ومن صحبه  
 لقاء بعضهم وقلت مرآة عنهم فهو تابعي صغير يدخل فيه من راي بعض الصحابة  
 مرة او مرتين ولم يتيسر له مجالسته وطول صحبته ولا الرواية عنه ومن هذا  
 القسم الامام ابو حنيفة كما صرح به ابن سعد والحافظ ابن حجر في جواب سوال سئل  
 عنه والسيوطي والقسطلاني وغيرهم **القول الرابع** انه مرفوع التابعي صغيرا  
 كان او كبيرا وهو المشهور بين ائمة الحديث كما نقله الحاكم وابن عبد البر في مقولتهم

وغيرها ووافقهم جمع من الفقهاء والاصوليين وقد يعبر عن هذا القول بانسقاط  
 الصحابي فلا يخاف من شئ لان بهامع التابعي المرسل عن الصحابي ليس متعين فانه يجوز ان يكون ممنوعا  
 آخر هو عن تابعي آخر هكذا وتفيد بعضهم باتصال سنده الى التابعين ليس كان مرفوع التابعي  
 مرسل متصل سنده اليه وانقطع كذا قيد بعضهم بالروايات اتصاله من جهة اخرى هو ايضا ضعيف لا يرد  
 من تقييد ذكره الحافظ ابن حجر هو ان يكون سنده التابعي من غير النبي صلى الله عليه وسلم لغيره  
 مرفوع من لقي في حال كفره مع النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه شيئا اخر اسلم بعد  
 وفاته وحدث باسمه كاللتقى بسول هرقل فانه مع كونه تابعا محكوما بما سمعه  
 بالاتصال لا الارسال وعلى هذا القول في تعريف المرسل مشى عليه ابن الصلاح

وغيره وتبعه من نخص كلامه ومنهم المصنف فقال قول التابعي قال الرسول  
 كذا او فعل كذا مشيرا باطلاق التابعي الى شموله للكبير والصغير وبغيره  
 الى ان المرسل ليس بخاص بالحديث القولي بل بعمه ولفعلي وكذا يشمل التقريدي  
 ايضا واحترز بذكر التابعي عن مرسل الصحابي وعن مرفوع من دون التابعي  
 فان التابعي يسمى له معضلا والاول لا يطلقون عليه المرسل مطلقا بل مقيدا  
 وهو مرفوع الصحابي الصغير كابن عباس ابن الزبير ونحوهما ممن لم يرد  
 عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا اليسير وكذا الصحابي الكبير اذا  
 ثبت عنه انه لم يسمعه الا بواسطة كحديث ابي هريرة مرفوعا من اصحاب  
 جنبا فلا يصح له حديث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذا تعقب  
 عليه قال لا علم لي بذلك انا اخبرني به فخر كذا اخرجه مالك في الموطأ وابن  
 الخبر في رواية البخاري اما الفضل بن عباس ففي رواية النسائي انه اسامة بن زيد  
 وهذا المرفوع من المرسل له حكم الوصل اتفاقا ويحتمل به بلا شبهة لان غالب  
 روايات الصحابة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم له الصحابة تدور عليهم



عن التابعين نادر جدا ولا يفرحون به بل بالصحابي فان الصحابة كما هو معلوم لا يتقبل  
 عن الشافعي انه ذهب الى عدم الاحتجاج بمراسيل الصحابة ايضا وهو خلاف  
 المشهور من مذهبه نعم يستثنى منه مراسيل الصحابة الذين ادركوا النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم غير عيين بن كعب بن عبد الله بن عدي بن انخيار فان اياه قتل  
 بيد ركافر او اسلمه هو يوم الفتح وكعب بن ابى بكر الصديق فانه ولد في حجة  
 الوداع فان امثال هؤلاء مروا عن التابعين كثيرا فتقوى احتمال كون الساقط غير  
 صحابي وجاء احتمال كونه غير ثقة كما ذكره النجاشي وذكر ايضا ان على المراسيل  
 ما ارسله الصحابي الذي ثبت سماعه ثم مرسل صحابي له مرة فقط ثم مرسل المخضرم  
 ثم مرسل التابعي الكبير المتقن كسعيد بن المسيب يليه من كان يتخبر في شيوخ  
 كالشعبي ومجاهد وودونها مراسيل من كان يتخذ عن كل احد كما حسن البصري  
 وودونها مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهري وحميل الطويل وهو

المعروف في الفقه واصوله تعني المرسل بهذا المعنى هو المستعمل بين  
 الفقهاء والاصوليين عند الاطلاق وفيه اى في تعريف المرسل على ما ذكرنا  
 او في كونه حجة على ما بين خلاف بين الائمة واتباعهم وللمشافعي تفصيل  
 اى في قبول المرسل وعدمه فان كونه في اصول الفقه وهو على ما فصله  
 النووي وابن الصلاح وشرح الفقيه العراقي انه لا يصح بالمراسيل عند الاطلاق  
 احد ما ان يكون المرسل ممن يروى عن الثقات ابدا ولا يخلط رواية وثانها  
 ان يكون صحيح اذا شارك اهل الحفظ في حديثهم ووافقه ولم يخالفهم  
 الا بنقص لفظ لا يختل به للمضى وثالثها ان يكون من كبار التابعين وهذا الشرط  
 وان كان منصوصا في كلام الشافعي لكن عامة اصحابه لم ياتوا به بل اطلقوا  
 القول بقبول مراسيل التابعين اذا وجدت فيها الضمومة الباقية قد اعربها

ان يعترض ذلك الحديث المرسل بسند صحيح من وجه آخر صحيح او حسن او صحيح  
او مرسل اخر لكن بشرط ان يكون ذلك المرسل بخبره من ليس يروى عنه شي  
مرادى المرسل الاول ليغيب على الظن عدم اتحادهما وكذا اذا اعتضد بقول بعض  
الصحابة او فتوى عوام اهل العلم فاذا وجدت هذه الشروط فالمرسل حجة ولذا  
لص الشافعي على قبول مراسيل سعيد بن المسيب لانها وجدت مسانيد من  
جهة اخرى ومن الشافعية من خص هذا الحكم بمراسيل وقالوا مراسيل  
التابعين ليست حجة عندنا الا مراسيل ابن المسيب والاصح انه لا خصوصية  
للقبول بمراسيله بل كل مرسل وجدت فيه الشروط فهو حجة به عند الشافعي  
وعبارته في هذه المسألة هكذا والمنقطع مختلف فمن شاهد اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها ان ينظر الى ما ارسل من الحديث  
فان ضمركه الحفظ المأمون فاسند ولا الى رسول الله بمثل معنى ما روى كانت  
هذا دلالة على صحة ما قيل عنه وحفظه وان الفرق بارسال حديث لم يفرقه  
فيه من بسند لا قبل ما يفرقه به من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافق مرسل  
غيره من قبل العلم من غير رجاله الذين قبل منهم فان وجد ذلك كانت دلالة  
تقوى المرسل وهي اضعف من الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى  
عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قول له فان وجد ما يوافق ما روى عن  
رسول الله كانت هذا دلالة على انه لم يأخذ مرسله الا عن اصل يعرجون  
وكذلك ان وجد عوام اهل العلم يفتون بمثل ما روى فيعتبر عليه بان يكون  
اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك  
على صحة ما يروى عنه. وكن اذا اشرى احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه

ووجد حديثه انقص كانت في هذا دلالة على صحة مخرج حديثه ومنه خالف ما وصفت اظهره في الجهد حتى لا يسع احدا قبول مرسله واذ اوجب الدلائل لصحة حديثه بما وصفت احببنا ان نقبل مرسله ولا نستطيع ان نرغم ان الحجج تثبت به نبوتها بالتصديق والاعلان معنى المنقطع مفيد يحتمل ان يكون حمل عن كعب عن الرواية عنه اذا سمعوا ان بعض المنقطعات وان افقه مرسل مثل فقد يحتمل ان يكون مخرجا واحدا من حديث من لو لم يقبل ان قول بعض صحاب رسول الله اذا قال براهيل لو يدل على صحة مخرجه الحديث لا لقوة اذا نظر فيها فيمكن ان يكون ما غلب حين سمع بعض صحاب رسول الله يوافق ويحتمل مثل حين يروى عن بعض الفقهاء فاما من بعدك التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض صحاب رسول الله فلا علم منهم احدا يقبل مرسله لاصول الاول انهم استدلوا بما يروون عنه والآخر هو توجب عليه الدلائل فيما ارسلوا يضعف مخرجه والآخر كثرة الاحالة في الاخبار واذ كثرت الاحالة كان امكن لئولهم وضعف من يقبل هذا انتهى كلام الشافعي كذا اخرج عن البيهقي في المدخل عن شيبان كما ذكر عن الاضمر عن الربيع عن الشافعي توراه الخطيب البغدادي في كفاية من طريق احمد بن موسى الجوهري ومحمد بن احمد الطرائفي عن الربيع عنه ثم حجة من ذهب الى ان المرسل لا يجزبه الجهل بالساقط في الاسناد فيحتمل ان يكون الساقط تابعيا لعدم تعديد التابعين بالرواية عن الصحابة فقط لاسيما اصغار التابعين ثم يحتمل ان يكون ضعيفا لعدم تعديد الرواية عن الثقات وعلى تقدير كونه ثقة يحتمل ان يكون روى عن تابعي اخر وان يكون هو ضعيفا وهكذا يجري الاحتمال العقلي الى ما لا نهاية له واكثر ما وجد فيه رواية التابعين بعضهم عن بعض هو ما بلغ الى ستة او سبعة وهم من ذهب الى هذا المذهب احمد بن حنبل وحكاة الحاکم عن مالك الكشي حكايته شاهد فان ما كافيته بمراسيل الثقات مطلقا وقال مسلم في مقدمة صحيحه

والمرسل من الرذائل التي اصل قولنا وقولنا هل العلم الاخبار ليس بحجة انتهى وقال  
ابوداؤد في رسالته واما المرسل فقد كان اكثر العلماء يجتري بها ما مضى من عمل  
سفيان الثوري ومالك والاوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك وتاب عليه  
احمد وغيره انتهى ومضى على هذا المسلك جمهور المحدثين كما حكاه ابن عبد البر  
وتحكي ذلك عن قبل الشافعي ايضا كما بن مهدي ويحيى بن علقمان وذهب  
ابو حنيفة ومالك ومن تبعهما وجمع من المحدثين الى قبول المرسل والاحتجاج به وهو  
سراوية عن احمد وحكاة النووي في شرح المذهب عن كثير من الفقهاء بل  
اكثرهم ونسبه الغزالي الى الجمهور بل ادعى ابن جرير الطبري وابن السكيت اجماع  
التابعين على قبوله والاحتجاج به وورد عليهم بائنه قد نقل عدم الاحتجاج عن بعض  
التابعين كسعيد بن المسيب ابن سيرين والزهري فان الاجماع تعلم لو قيل  
بالفاق جمهور التابعين على الاحتجاج كان صحيحا ويشترط عند محققى هذا  
المذهب كون المرسل من اهل القرون الثلاثة التي شهد رسول الله صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم بخيريتها وانشاء الكذب بعدها وكون المرسل ثقة وكونه متحيا  
لا يرسل الا عن الثقات فان لم يكن في نفسه ثقة او لم يكن محتاطا في روايته  
لمرسله غير مقبول بالاتفاق ومن حكم من اصحاب هذا المذهب بقبول المرسل  
مطلقا من غير قيد فقد توسع توسعا غير مرضى وجاوز عن الحد كما بالغت مبالغة  
غير مرضية وجاوز الحد من قال من اصحاب هذا المسلك بكون المرسل اقوى  
من المسند بناء على ان من اسند وذكرا ساعى جميع الرواة فنقل حال  
علم اسناده الى غيره ومن المرسل مع علمه ودينه وثاقته فقد قطع  
بجده وتيقا بلهما من الطرفين الاخر من قال بعدم قبول مرسل الصحابة ايضا  
وهو قول والا لا يقبل الا واه وقد تلخص ذلك من هذا التفصيل ان في

الاجتهاج بالمراسيل تسعة اقوال احد ما لا يحتج به مطلقا وان كان المرسل صحابيا وثانها  
 يحتج به مطلقا وان ارسله من بعد القرون الثلاثة ولو كان ثقة وثالثها يحتج به ان ارسله  
 اهل القرون الثلاثة لا مرسل غيرهم ورابعها يحتج به مرسل الثقة المتحرر في رواية لا يرسل  
 غيره وخامسها يحتج به مراسيل سعيد بن المسيب فقط من التابعين ومراسيل الصحابة  
 دون مرسل غيرهم وسادسها يحتج به ان اغتضد والا وشابعها يحتج به مراسيل كبار  
 التابعين دون غيرهم وثامنها المرسل اقوى من المسند وتاسعها يحتج به مراسيل الصحابة  
 دون غيرهم مطلقا قوتهم من قال ان الاجتهاج بالمرسل عند الاعتضاد وغيره امر  
 ندبي لا وجوب في هذا فعلى عاشرهم من قال ان لو كان في الباب حديث سئل المرسل  
 قبلنا ولا سيما اذا كان على محطوية شئ فهذا قول حادى عشر ولا يخفى  
 على الفطن المتوقدان اكثر هذه الاقوال ضعيفة لا يعابها واقواها هو قول المرسل  
 ثقات التابعين اذ علم قوتهم في زمانهم ومراسيل الصحابة واقواها ما نص عليه

الشافى على ما ذكره واحفظ هذا كله المنقطع ما لم يتصل بسادة باى  
 وجه كان سواء كان المتروك واحدا او اكثر اثنين فصاعدا وسواء كان السقوط

في موضع واحد او اكثر فيمثل المفضل ايضا والمرسل الذى مر ذكره سواء كان

تراعى ذكر الراوى من اول الاسناد كما في المعلق او وسطه او آخره كما في

المرسل الا ان الغالب استعماله اى المنقطع فيمن جردون التابعى عن

الصحابى يعنى ما رواه احد من اتباع التابعين ومن بعدهم عن الصحابى فثبت

التابعى كما لك عن ابن عمر هذا صحيح في ان مالك بن انس ليس يتابعون انه

لم يتيسر له لقاء احد من الصحابة ومنهم من قال ان التابعى وهو قول لا يعيبهم

كما ان القول بعد متابعيه اى حنيفة لا يعيبه والصحيح ان التابعى رأى انس بن مالك

الصحابى اخرج ابن سعد بسند جيد وقد استاز بهذا الوصف من بين قرانه

كسفيان الثوري بالكوفة ومالك بالمدينة والاوزاعي بالشام وغيرهم من مجتهد  
عصره وكان الاولي ان يقيد المنقطع بسقوط راو واحد فانه ذكر العراقي والسجستاني  
والحافظ ابن حجر وغيرهم انهم اختلفوا في تفسيره ومواقع استعماله فاستعمل الحاكم وغيره  
فيما ابهر فيه الراوي ايضا كمن رجل وكلام الخطيب يقتضيه انه ما لم يتصل سندا  
بأى وجه كان وهو اقرب بالمعنى للغوى فان الانقطاع ضد الاتصال واكثر ما غلب  
استعماله عند الفقهاء والمحدثين هو ما اسقط فيه راو واحد فقط غير الصحابي في  
بهذا المعنى مقابل المرسل والمعضل فان المرسل يستقطبه الصحابي والساقط في المعضل  
اثنان فصاعدا ولا يختص المنقطع بهذا المعنى با اذا كان السقوط من موضع واحد بل  
لو سقط في موضعين فاكثر في السند فهو منقطع ايضا بشرط ان لا يزيد الساقط في  
موضع على راو واحد ولا يختص ايضا بالرفع بل يعم الرفع والموقوف وقد يقال المنقطع  
على ما اسقط فيه راو واحد في وسطه وهو بهذا المعنى يقابل المرسل والمعلق وقيل  
المنقطع ما روى عن تابعي او من دونه قولاً او فعلاً وهذا غريب ضعيف فان المعروف  
المنقطع لا مقطوع كما قال النووي في التقریب **تقران** انه لا يتطاع قد يكون  
منه ما اذا علم عدم لقاء الراوي بشيخه او عدم اتحاد عصرهما وقد يكون خفياً  
لا يدركه الا اهل المعرفة ويعرف ذلك بجديده من جهة آخره يزيد لا يقل او اكثر  
**المعضل بفتح الصاد المحمّلة على صيغة اسم المفعول** يقال اعضله فهو معضل  
وعصيل وانما سمي به لان المحدث الذي حدثه اعضله حيث ضيق المجال وشد  
الحال حيث حدث من الرواة ازيد من واحد بحيث لا يعرف حاله تصديلاً وجرحاً  
وهو ما اسقط من سنده اثنان فصاعداً او زائداً على اثنين سواء كان  
السقوط في المنتهى كما اذا اسقط الصحابي والتابعي او في مبدأ السند بان حذف شيخه  
وشيخه شيخه او في الوسط وسواء كان سقوط اثنين في موضع واحد او في مواضع متفرقة

بان اسقط اثنين في موضعين او اكثر وعلى هذا فقول المصنفين في كتبهم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المعضل كما صرح به ابن الصلاح ونقل عن الحافظ ابى  
السنجري ان قول الراوى بلغنى كما في موطا مالك في غير موضع معسول وهذا اذا علم  
ان الساقط اثنان فصاعدا ولا اقل ان علم سقوط واحد فهو ليس بمعضل كما فصل السيو  
وقيت شرط في المعضل ان يكون سقوط اثنين على التوالى فالسقوط واحد من موضع  
ياخر من موضع آخر من السند لو يكن معضلا بل منقطعا على ما مر وكان على  
المصنف ان يذكر هذا التقيد كما كان الواجب عليه ان يقيد الساقط بالوحدة في  
تعريف المنقطع والا فظاهر تعريفه للمنقطع والمعضل يقتضى ان يكون المعضل خاصا  
مطلقا من المنقطع مع ان المشهور انها متباينان نعم المعضل اعم من المعلق من وجه  
ثوره على قسمين احدهما ان يكون مفردا والثاني ان يكون موفوا ومقطوعا واكثرهم  
يخبرونه بالترتيب المذكور بالرفع ويحكيون بيده وبين يديه المرفوع والمقطوع  
بالتبائن ويذكرون له اسم آخر وهذا ان يخبرون النبي صلى الله عليه وسلم والقصاص  
ويوقف المتن على زايغ التابعين وهذا اذا علم ان المتن عند الساقط ليس من قوله  
والا فهو مقطوع **تحران** المعضل قد يطبق على الحديث الذي استعمل معناه وان  
الحديث من سنده شئ كما ذكره الحافظ ابن حجر وهو بهذا المعنى من صفات الحديث  
باعتبار معناه كما انه بالمعنى السابق من صفاته باعتبار سنده وانما المرسل  
والمنقطع والمعضل لم يتخلف لضعف وجوه السقوط فيها فلا يعلم حاله الا قط هل هو  
عدل او غير عدل **الشاذ** على صيغة اسم الفاعل من الشذوذ والممكن على صيغة  
اسم المفعول من الاكثار يقال شذ بشذ يضم الشين المعجمة شذوذ اذا افرغ وانكسر  
يتكسر فهو منكسر الشاذ فاعى اى قال الامام الشافعى معناه الشاذ او عرفه الشاذ  
بقوله الشاذ ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الناس عن احدثه

التي اوردتها النوروى في التقريب السليم في التدريب غيرهما ولو لم يستحسنوها بل تقصوا  
 عليها واخترت التصيل الذي فكره ابن الصاحر وعلى هذا التعريف لا يكون الذي رواه  
 غير ثقة مخالفا لما رواه الناس شاذا بل هو منكر وكذا لا يكون ما تقدم به ثقة من بين  
 الناس من دون مخالفة شاذ او قد اصاب لشافعي في اعتبار المخالفة وتقييد الثقة الا  
 انفسا صرح في قوله ما رواه الناس فانه باطلا لسيئتهم كون رواه ثقة مخالفا لما رواه  
 جمع من الضعفاء ايضا شاذ وان لا يكون ما رواه ثقة مخالفا لما رواه راو واحد  
 هو وثق منه واضبط شاذ وليس كذلك فان مدار الشذوذ الخلل في صحة الحديث هو  
 مخالفة الثقة لعبر من الثقات وان كان واحدا ولا يشترط فيه ان تكون المخالفة مع  
 جمع من الثقات فانه لو روى حديثا واحدا اثنتان فقط واحدهما اوثق من الاخر  
 وخالفت روايته الثقة لرأية من هو اعلى منه كان شاذا ايضا ولو روى ثقة مخالفا  
 لما رواه الضعفاء فالعبرة لرأية لا لرأيتهم ولا تضر هذا المخالفة في صحة الحديث  
 وهذا كله ظاهر على كل ما هو قائل المراد بالناس في قول الشافعي الثقات الحفاظ  
 واللام الداخلة عليه للجنس بمطلت الجمعية **التعريف الثاني** ما ذكره  
 الحافظ ابو يعلى الخليلي الخليل بن عبد الله بن احمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني  
 ونسبه الى حفاظ الحديث من ان الشاذ ما ليس له الاسناد واحد يستند به ثقة  
 او غيرهما كان منه عن غير ثقة فمتر واما ما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يجوز  
 فاعتبر الخليلي في الشذوذ مطلق التفرد ولو تقيده بالمخالفة فسوى بين الفرد  
 المطلق وبين الشاذ ويلزم متان تكون افراد العدل الضابط الحافظ كحديث انما  
 الاعمال بالنيات وغير غير صحيحة ان نفس بهذا المعنى لشذوذ الذي شرطوا في صحة  
 الحديث السلامة منه والا يلزم ان يكون بعض الشواذ صحيحة وهو خلاف  
 ما صرحوا به من ان الشذوذ مما يخفى بالضعيف **التعريف الثالث**





وتقبلنا يادات الثقات الغياخالفين في الاظان بحجرتي الخبة وشرحها وزيادته راويهما اى  
الصحيح والحسن مقبولة ما اختلفت منافية لمن هو اوثق منه لان الزيادة امان تكون  
لاتنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث  
الذي يفرح به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من  
قبولها جرح الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل  
الراجح ويرد المرجوح واشتهر عن جمع من العلماء كما حكاه الخطيب عنهم القول بقبول  
الزيادة مطلقا من غير تفصيل وقيل لا يقبل مطلقا من رواة ناقصا ويقبل من  
غيره من الثقات ولا يتاق ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح  
ان لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب ممن  
يعفل عن ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح  
وكذا الحسن المنقول من ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان  
واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المدني والبخاري وابي زرعة وابي حاتم  
والسائي واندازت في اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن  
احد منهم الملاق قبول لزيادة واعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية  
القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي يدل على غير ذلك انتهى كلامه  
وان رواة غير ضابط لكن لا يبعد عن درجة الضابط اى كان  
منحطا عن درجة رواة الصحيح غير منقطع عن درجة رواة احسن تحسن اى ثاب  
برواة متفرج احسن وان بعد اى الروى عن درجة الضابط بان يبلغ الى درجة  
سرواة الضعيف فمنكنى قال ابن جماعة بعد ذكر هذا التفصيل هذا التفصيل  
حسن لكنه محل مخالفة الثقة من هو مثله في المضبط بيان حكمه انتهى وقال  
الطبي في خلاصته مجيبا عنه اقول قوله

بدل على ان التماثل ان كان مثله لا يكون مردود انتهى تحه المصنف قائلا ونظمهم  
 من قوله اي ابن الصلاح احفظ واضبط على حديثه للتفصيل في الخلف الكافي  
 مثله اي في الضبط وغيره لا يكون مردودا بل يعي له حد الغايب  
 ويدفع ذلك باحد وجهي دفعه على اهي مسوطة في موضعه وقد علم من هذا  
 التقسيدي الذي ذكره ابن الصلاح ان المنكر ما هو اعلم ان غير الرواية  
 ابن الصلاح في النوع الثالث عشر من مائة منته انتهى شخص منها ابراهيم بن العباس  
 والمصنف هكذا اذا انفرد الراوي بشئ بطريقه فان كان مما انفرد به في العالم  
 رواه من هو اول بالحفظ لذلك اضبط كان في الرواية به نساء اسرود واولان  
 لم تكن فيه مخالفة باراء غير وانما هو اسرود هو لغيره ولا غير فينظر في هذا الرواية  
 المنفرد فان كان عدلا حافظا موثوقا باقية انه في ضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح  
 الا فراه فيه وان لم يكن من بين مؤيديه فانه في ذلك الذي انفرد به كان  
 انفرد به من غير سخطه عن جابر بن عبد الله بن ابي اسد بن ابي ذر بن ابي حنيفة  
 فان كان المنفرد به غير بعيد عن درجة ائمة ابط المقبول فزده استحضرا  
 حديثه ذلك ولم يخطه الى الحديث ائمة عرفت ان كان بعيدا من ذلك لم يردنا ما  
 انفرد به وكان من تلاميذ الشاذلي في الحديث من الذين ان الشاذلي المودود في  
 احد هي الحديث الفرح الخائف وتاثير ما الذي الذي في رواية من ائمة والضابط  
 ما يقع جابر المايوجه التفرد والشاذل وضمن النكاح والضعف انتهى كلامه ثم قال  
 ابن الصلاح في النوع الرابع عشر بلغنا عن ابي بكر احمد بن هارون البرديجي كحافظ  
 ان المذكر الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف طنه لا من الوجه الذي رواه  
 ولا من وجه آخر فاطلق البرديجي ذلك ولم يفصل في اطلاق الحكم على التفرد بالرواية  
 الكبار او الضعف من حود في كلام كثير من اهل الحديث والصواب في التفصيل

في رواية بباة اتفاق في شرح الشذوذ وعند هذا القول المنكر ينقسم على قسمين. أحدهما أن ذكرناه  
 في الشذوذون بما لا يتبين كلامه وهذان العبارتان من ابن الصلاح أن علي بن  
 بن آدم المنكر عن أبي بصير في أحد وتفصيل الشاذ معتبر في المنكرات في الفقه كما ذكرنا أيضا  
 فيكون مقبول لا وقد يكون مردود أو الذي حققه حافظ ابن حجر في النجدة ونحو  
 الرصد لا أنيس من جاء بعد بهوان المنكر الشاذ يعين فيها المخالفة ويفترقان في  
 كون الراوي مجرحا وغير مجرح فان خالف الثقة من هو وثق منه فهو الشاذ المردود  
 مقابل لمخوفته وان وقعت المخالفة مع كونه في نفسه ضعيفا بحيث لا يوجد حجة رواته  
 بسبب فهو المنكر يقابلها المعروف وعلى هذا المنكر سوء حالا من قسمي الشاذ  
 فإنه سوء حالا من الشاذ المردود وهو سوء حالا من الشاذ المقبول وأيضا كل  
 مردود وضعيف ليس ينقسم إلى مقبول ومردود لكونه راويه ضعيفا  
 مستند. فترى أدلة وقد اختلفت عبارات القدماء في طلاق المنكر نحو فقد  
 سادون المنكر على أحد فسمى الشاذ وهو المردود وقد يطلقون على الحديث  
 الذي لا متابع له وهو كتيب في كلام أحمد وغيره كما ذكرناه حافظ ابن حجر  
 في مصدقته فتح الباري عند ذكر محمد بن إبراهيم التيمي وعند ذكر ابن عبد الله  
 وهو منا كل ما إذا حصل المنكر صفة للحديث فبقال هذا حديث منكر قد يحيل صفة للمردود  
 أيضا هذا الراوي منكر الحديث أو مروى المناكير وبينهما فرق فان قوله مروى  
 منكرين لا يقتضي بغيره لا ترك الراوي فانه ليس كل من مروى المناكير بضعيف بل إذا  
 كثرت في روايته المناكير صرح به الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة أحمد بن عثمان  
 المروزي وقد يطلق المنكر على الراوي الثقة إذا مروى المناكير عن الضعفاء كما ذكره  
 السخاوي في فتح المغيب وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه مروى حديثا  
 واحدا كما ذكره ابن العزقي في تخرجه أحاديث الأحياء ومنكر الحديث يطلقونه

على الراوي، إذ كثرت المناكير في الرواية فيستحق التزوير، لذا ذكره الشيخ اوى نقلا عن  
 عن ابن دقيق العيد ومن عبركاته في بعض احاديث الرواة هذا انكر ما روى  
 وهذا لا يقينى ضعفه بل قد يكون حسنا كما في التدريب فا حفظ هذا كله فقد  
 نل قدم كثير من ابناء عصرنا بسبب عدم اطلاعهم على هذه الاطلاقات  
 حيث كانوا كل حديث وجدوا اطلاق المنكر عليه وعلى راويه مصنف ضعيف  
 كما اطلق عليه لسان ضعيفا مطلقا ولعل في تقصير من هو من  
 ما في كلام ابن جماعة والطيب المصنف من الحلال فاستقروا لازل المعجل  
 بصيغة المجهول من باب التفعيل قال السيوطي في الترتيب يسمى المفعول به رقيق  
 في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والذارقطني وغيرهم لان اسم المفعول  
 من اعلى اليا على لا ياتي على مفعول والاحق شبهه مع بلام واحدا كونه مفعول  
 اعلى في اسما واما معجل فهو مفعول عجل شؤنك في معنى الراجح عن التثنية وشغل  
 انتهى في آية اي الحديث الذي فيه اسباب خفية اي غير ظاهرة فان اخصي  
 يقابل الظاهر غامضة اي غير واضحة فان الغرض خلاف الوضوح قاعدة  
 اي في صحة الحديث وقبوله والاحتجاج به والظاهر اي الحال ان الظاهر  
 السلامة اي سلامة الحديث من الاسباب القادرة جمع شرط القبول الظاهر  
 ومعرفة هذا من اعمض انواع علوم الحديث واشرفها وادقها واما يمكن من التكاليف  
 اهل الحفظ التام والفهم الثاقب والخبرة الكاملة ولهذا المصيد للتكلم في هذا  
 النوع الاصح قليلا من المحدثين كعلي بن المديني ويعقوب بن شاذلية واحمد بن محمد  
 والي حاتم وابي نزهة والذارقطني ومن جاز اذوهم ممن اعطى الله له علما كاملا  
 ونظرا وسبعا ووقفا على طرق حديث حديث مع كثرتها وليستعان على  
 ادراكها اي هذه الاسباب الغامضة بتفرد الراوي مع كونه ثقة ضابطا

ومخالفة غيره لا مع قرآن خفية حالية او مقالية تكلمه اى تلك القرآن  
 العارف اى المحدث العارف بالخفيات والداقائق على ارسال في الموصول  
 بان كان سند الحديث متصلا الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فارسله راويه  
 او وقف في المرفوع بان كان الحديث مرفوعا في نفس الامر فقفه المروي  
 او دخول حديث في حديث بان كان هناك حديثان مرويان بسندين  
 فادرج راوي حديث كل الحديث الاخر وجملة منه فيه وجعلهما واحدا او  
 وهم وا هم من المرأة اى سهوا ونسيان صدر منه او حجب الى نقصانا في السند  
 او في المتن بحيث يغلب على ظنه اى العارف المأمور في كل واحد من  
 الامور المذكورة او نحوها مما يقدر في الصحة فيحكم اى العارف به اى بما غلب على  
 ظنه حكما جزئيا لان غلبة الظن تكفي للحكم في امثال هذه المباحث فان الحكم  
 بصحة السند وضعفه وغير ذلك كله مبني على غلبة الظن فان حصل اليقين بذلك  
 فهو احرى بالقبول او يتردد اى يحصل للعارف تردد في قدح تلك العلة ووجودها  
 فلا يتمكن من الحكم اجزى فليوقف وكل ذلك اى من الامور المذكورة او  
 من الحكم اجزى من العارف وتردده مانع عن الحكم بصحة ما وجد  
 احدا لأمور المذكورة فيه كما ان وجود الاسباب القادرة الظاهرة في السند  
 او متن مانع من الحكم بصحة علة امر تفصيله وقد ذكر ابن الصلاح وشرح الالفية  
 العراقي والنجاوي وغيرهما والسبب وغيرهم احاديث في مثال المعلل في بعضها علة في  
 السند وفي بعضها في المتن فان العلة قد تكون في الاسناد وهو الاغلب قد تكون  
 في المتن مجرما مع سلامة السند وعلة السند قد تقدر في المتن وتجعله غير صحيح  
 كالتعليق بالارسال والوقف وقد لا تقدر في صحة المتن غاية ما في الباي ان يكون  
 ذلك السند المعلل محذورا وساقى مثاله في المتن فمن امثلة المعلل حديث التو

بن مسلم عن الاوزاعي عن قتادة انه كتب ليدخيره عن انس قال صليت خلف رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكر  
 بسوا الله الرحمن الرحيم في اول القراءة ولا في اخرها اخرجه مسلم في صحيحه ترمذي واية  
 الوليد عن الاوزاعي اخبرني اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس يذكر ذلك  
 ورمى مالك في الموطأ عن حميد عن انس قال صليت وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكلهم  
 كانوا لا يقرءون بسوا الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك  
 صليت خلف رسول الله وابي بكر الحديث قال ابن عبد البر في شرح الموطأ المسمى  
 بالاستذكار ما حديثه عن حميد الطويل عن انس انه قال صليت وراء ابي بكر  
 وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرء بسوا الله الرحمن الرحيم اذا افتتحوا الصلوة فهو  
 في الموطأ عند جمهور رواة عن مالك موقوف على فعل الخلفاء الثلاثة ليس للنبي  
 فيه ذكر رواه الوليد بن مسلم وموسى بن طارق وابو قرعة عن مالك عن حميد  
 عن انس صليت خلف رسول الله وابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرء بسوا الله  
 الرحمن الرحيم هذا لفظ الوليد ولفظ حديث ابي قرعة فكانوا لا يجهدون بسم الله  
 الرحمن الرحيم ورواه اسمعيل بن موسى عن مالك عن حميد عن انس ان النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم وابي بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب  
 العالمين وفي بعض الروايات عن اسمعيل عن مالك باسناد مرفوعا كانوا لا يستفتحون  
 بسم الله الرحمن الرحيم ورواه ايضا ابن اخي وهب قال حدثني عمي نا عبد الله  
 ومالك بن انس سفيان بن عيينة عن حميد عن انس ان رسول الله كان لا يجهد  
 في القراءة بسم الله الرحمن الرحيم وقد ذكرنا الاسانيد عن هؤلاء كلهم عن  
 مالك في التمهيد وقد رمى هذا الحديث عن انس قتادة وثابت البناني وغيرهم  
 كلهم برواية مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم الا انهم اختلفت عنهم في بعض ما

اختلاف كثير من مضربا مثلا فاعلمتم من يقول فيه صليت خلفك رسول الله وان يكون  
وعمر ومنهم من يدكر عثمان ومنهم من قال فكانوا لا يقرن باسم الله الرحمن الرحيم ومنهم  
من قال فكانوا لا يجهرن بيسم الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم فكانوا يستفتحون  
القرائة بالسجد لله رب العالمين وهذا اضطراب لا يقوم منه تحت لاحد من دفعه  
الذين يقرن بيسم الله والذين لا يقرن انتهى كلامه وذكر الزبلي في نصب الراية شرح  
احاديث الهداية عند ذكر سجدة العين من اجهر بالبسملة في الصلوة ان اقواها عند  
انس روال البخاري ومسلم من حديث شعبة سمعت قتادة يحدث عن انس صليت  
خلف رسول الله وانى بكر وعمر عثمان فله اسمع احلامهم فيقر بيسم الله الرحمن الرحيم  
وقر اخذ مسلم فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكر من بسم الله  
الرحمن الرحيم في اول قراءته في افرهاه روال الامساق في سنده واسندوه به  
في صحيحه والدارقطني في سننه وفيه كذا في صحيحه ومنهم من قال  
حبان بن محبوب في الجمال مدبر رب العالمين وفي انظر لابن حبان والنسائي ايضا في صحيحه  
منهم من يقر بيسم الله الرحمن الرحيم في القعدة لا يقر بعلى المودعة في مسنده  
القال بن جرير في صحيحه بانه يقر لله رب العالمين في القعدة والظن في صحيحه وان  
الحدية ابن جرير في صحيحه الحنفية والظاهر في شرح معاني الآثار كلها بلغة فكانوا لا  
يسنون بيسم الله الرحمن الرحيم في حال هذا الروايات كلها وثقات حذرة  
الصحيحين وحديث انس في اخرها دون ذلك في الصحيحين فيهما في قوله  
سنة في قوله في قوله جمع او معنى واحد يصدق بعضها بعينها وهي سبعة الفاظ  
قالوا لا يستفتحون القعدة بيسم الله الرحمن الرحيم والثاني فلما سمع احلامهم يقول  
ويقر بيسم الله الرحمن الرحيم الثالث فلم يكونوا يقرن بيسم الله الرحمن الرحيم الرابع  
فلما سمع احلامهم يقر بيسم الله الرحمن الرحيم الخامس فكانوا لا يجهرن بيسم الله



الرحمن الرحيم السادس فكانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم السابع فيما نوا به منقحون  
 القرآن بالحمد لله رب العالمين وهذا اللفظ هو الذي صححنا خطب وقد عدنا ما سواه لوردة  
 الحفاظ عن قتادة وملتافه غير قتادة له عن انس انتهى كلامنا و بهذا الحديث يستند  
 مالك ومن تبعه في ذلك يقرء الامام ولا غيره التسمية في الفرائض و حجتهم انهم اعلموا  
 الدالة على نفي باراسا واستند بها ابو حنيفة ومن تبعه في انه ليس الامام وغيره بالتسمية  
 و حجتهم الالفاظ الدالة على نفي الحجر استند الشافعي وغيره من القائلين بالحجج بجاء  
 اخذت على الحجر كلها ضعيفة و اجابوا عن هذه الروايات بان صحها هو رواية  
 فكانوا يسيتفتحون الفراءة بالحمد لله رب العالمين وهو محمول على بيان ان سائر  
 ام الكتاب مقدمه على قراءة السورة من غير ذكر قراءة التسمية سراجا و اذ كان  
 راسا وهذا الحواب فيه و هن لا يخفى وقد بسطت هذه المسألة اذ بدلائلها مع ما لها  
 وما سلبها في رسالتنا في احكام القنطرة في احكام التسمية و المنصوص بهذا بيان ان الفاظ  
 الحديث الواردة في صحيح مسلم و موطا مالك سوى لفظ فكانوا يسيتفتحون القراءة  
 بالحمد لله رب العالمين مع قوة سندها و كون رواياتها ثقات معللة بوجوه خفية  
 قل ما يطع عليها الحديث الا من اولى سعة النطق قوة العكس فاما رواية الوليد و غيره  
 عن مالك عن حميد عن انس ففيها مخالفة سائر رواة الموطا حيث لم يذكر  
 في رواية مالك النبي صلى الله عليه وسلم بل كقولنا على ذلك كما خلفاء الثلاثة و رواه  
 ارجح بالنسبة الى رواية الوليد و ابى قرة و موسى عن مالك فالحديث اذن جملة  
 مالك موقوف و جعله مرفوعا بهذا الرواية معلق اما رواية الموطا فعملتها ان سفيا  
 ابن عيينة و غيره من الثقات مروا من طريق قتادة عن انس بلفظ كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم و ابو بكر و عن يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال لا اظن  
 هذا هو المحفوظ عن قتادة و غيره عن انس انتهى و قال البهقي كذلك رواه عن قتادة

الكثر أصحابه كأيوب شعبة وسعيد وغيرهم انتهى هذا هو اللفظ المتفق عليه بين الشيخين  
مع انه حذو كروان اكثر روايات حميد عن انس انما سمعها عن قتادة وثابت البناني  
عن انس فيفيد ذلك ان ابن عدي صرح في هذه الرواية بذكر قتادة بين حميد وبين  
انس فعلم ان رواية حميد منقطعة ومرجع الطريقان الى واحد وامر اية الاوزاعي  
عن قتادة الواقعة في صحيح مسلم فعلته ان الوليد احد رواة عن الاوزاعي ان صرح  
لسماعه من شيعه لكنه ممن يدلس تدايس للنسوية فلا يستبعد الانقطاع وايضا وفيه  
ان قتادة كتب الى الاوزاعي وقتادة كان اكمه ولدا عمي فلا بد ان يكون الكاتب غيره  
وهو مجهول واما رواية اسحق فعملته ان الثابت عن انس من طرق صحيحة هو  
الامتقن سحر بالحمد لله رب العالمين فعمل احد من الرواة ظن منه نفى البسملة  
فاورد لفظا يدل عليه ومن علل هذه الروايات كثرة الاضطراب في المتن كما صر  
ذكره وشوات ما يخالفها عن السوانه لم يرد به بجملة نفى البسملة ما أخرجه احمد  
وابن خزيمة والدارقطني وصححه عن ابي سلمة سعيد بن يزيد قال سألت انس بن مالك  
كان رسول الله سيدنا فتح بالحمد لله رب العالمين او بيسم الله الرحمن الرحيم فقال لك  
تسماني عن شئ ما احفظه سألني احد قبلك وقد اخرج الخطيب الحاكم والدارقطني  
عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج ببسم الله الرحمن الرحيم وسنده  
ضعيف بل سائده جميع احاديث الجرح ضعيفة وحديث يعلى بفتح الياء المتنا  
التحلية بن عبد بصيغة التفضير عن التولي اي سفيان الثوري عن  
عمر وفتية العين ابن دينار عن ابن عمي المراد بابن عمر اذا اطلق في كتاب الحديث  
والقته هو عبد الله بن عمر بن الخطاب وان كان لعمر ابناء اخرين ايضا كما ان المراد  
بابن مسعود حيث اطلق هو عبد الله بن مسعود الانصاري والمراد بابن عباس  
حديث اطلق عبد الله بن عباس بن عبد المطلب لا غيره من ابناء العباس كفضل

وقته والمواد بان الزبير هو عبد الله بن الزبير لا غيره كعمرة بن الزبير وهذا الامر اجماعهم المشهورون  
بالعباد في كتب الخفية والمحدثون يذكرون عبد الله بن عمرو بن العاص مكان ابن مسعود

**عن النبي صلى الله عليه وسلم البيعان** تتنبية بيع بفتح الباء المرجلة وتشديد

الياء المتناة التختية بمعنى البائع والراغب في البائع والمشتري بالخيار هذا الحديث  
رواه ابن عمر بن طريق عبد الله بن دينار ومن ينافع فاما طريق نافع فخرج من طريقه البخاري  
ومسلم ومروان البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما التحقير فالبيع بالخيار هذا  
لفظ الشيخين وعند الترمذي من هذا الطريق البيعان بالخيار ما التحقير قال ويختار قال  
فكان ابن عمر اذا ابتاع بيعا وهو قاعد قام ليحجب له واخرجه من هذا الطريق النسائي  
بلفظ المتبايعان بالخيار ما التحقير قال ابن ماجه بلفظ اذا ابتاع الرجلان لكل واحد منهما  
بالخيار ما التحقير قال وكانا جميعا او غير احد هما الاخر فتبايعا على ذلك فقد وجب  
البيع فان تفرقا بعد ان تبايعا وطول ترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع وابدوا وقد بلفظ  
المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما التحقير فالبيع بالخيار اما طريق عبد  
ابن دينار فهو اجمع كثيران عنه وكذا جميع اصحاب الترمذي عن الترمذي عن عبد الله بن دينار

واقود الحافظ ابو نعيم الاصبهان طريقه من جهة عبد الله بن ابي نعيم خمسين اسنادا

**متصل اي الى النبي صلى الله عليه وسلم عن العدل ايضا** فجميع روايته

ثقات ضابطون وهو اي اسناد المذکور متصل لكن هذا القول لم يقدح في  
متن الحديث والمان صحيح لان عمرو بن دينار وعبد الله كلاهما ثقتان فلم يصح ابدال  
احدهما بالآخر مع ثبوت المتن من طريق نافع ايضا وقد روى مثل غير ابن عمر ايضا عن  
النبي صلى الله عليه وسلم كحكيم بن حزام اخرج حديثه الشيخان وابوداؤد والنسائي والترمذي  
واخرجه ابوداؤد والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن حداد وهو  
عبد الله بن عمرو بن العاص اخرج ابن ماجه وابوداؤد بسند رجاله ثقات من حديث

ابي برزقة الاسلمي كذا ذكره الزبلي وغيره وقد اختلفوا في معنى هذا الحديث فحمله الشافعي وغيره على التفريق بالابدان واثبتوا به خيار المجلس للبايع والمشتري وحمله ابو حنيفة وغيره على التفريق بالاقوال واثبتوا به خيار القبول وهو يقولون بخيار المجلس وان شئت الاطلاع على تفصيله فارجع الحاشية الهداية للوالد العالم ادخله الله دار السلام المسمى بالسقاية لعطشان الهداية وقولا غلبة المقام لا تبت به وتبما ذكرناه كفاية لارباب الدراية

لان عمرو بن دينار وضع اى في هذا السند موضع اخيه عبد الله

ابن دينار هكذا رواه الائمة الحفاظ الاثبات من اصحاب الثوري

فوهو يعلى بن عبيد الظن انما سمى تعرف ذلك بروايات غيره من الثقات و

قد يطلق اسم العلة على الكذب اى كذب الراوى والغفلة وسوء

الحفظ ونحوها من اسباب الخرج الظاهرة وسمى للزمذى النسخ ايضا علة قال

العراقى ان الرارانه علة فاعلم بالحديث فيصحح اوفى صحته فلا لان في الصحيح احاديث

كثيرة منسوخة وبعضها اطلقه اى اسم العلة على مخالفة لا تقدر

في صحة الرواية كارسال ما وصله الثقة الضابط فانه اذا روى بعضا ثقة

الضابطين حديثا ماصولا مرفوعا ورواه اخر ان كان مثله مرسلا او موقوفا

فالحكم من وصله او رفعه عند الجمهور ولا يقدر فيه ارسال من ارسله ووقف من

وقفه حتى قال من الصحيح ما هو صحيح جعل قائله ابو يعلى الخليلي في الاشارة

ومثل الصحيح المعلل بعد ذلك للملوك طعامه بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطبق

اخرجه مالك في الموطأ من حديث ابي هريرة معضلا بلفظ بلغنى عن ابي هريرة قوله

عنه ابراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام موصولا فقد رواه الحديث بتبين

الاسناد صحيحا كما قال اخر من الحديثين من الصحيح ما هو صحيح شاذ

وهو ما اذا انفرد به الثقة من غير مخالفة على ما سبق تفصيله ويدخل في هذا

ابي بصير المصلح حديث يعلى بن عبد الله البجليان بالخيار لوجود اعادة تسمية مع  
 على ما مر وان شئت الاطلاع على الاحاديث المعالجة فارجع الى كتب صنفت في هذا  
 الباب اجل كتب صنفت فيه كتاب علي بن المدائني وابن ابي حاتم واجمها كتاب ابي اعل  
 للدارقطني واولف الحافظ ابن حجر فيه كتابا باسمه بالزهر المطول في خبر المعلول **المدلس**  
 على صيغة المجهول من التمدليس واشتقاقه من الدلس ليقضين بمعنى اختلاط الظلام  
 سمي به لكان فاعله ويقال للمدلس على صيغة اسم الفاعل باخفاءه اظلم الام وهو  
 في الحقيقة من صفات الاسناد خاصة ويطلق على الحديث المروي بذلك الاسناد  
 بواسطته قال الحلبي في التبدين التمدليس بعد سنة ثلث مائة يقل جدا قال الحاكم لا  
 اعرف في المتأخرين يذكره الا ابا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي انتهى ما اخفى  
 عينه اي ذاته او شخصه كما مر به الطيبي في خلاصته وتبعه المصنف كما هو دابه  
 ولا يخفى هذه فانه يقضى ان يكون المدلس صفا للروى الذي اخفاه المدلس  
 وليس كذلك فانه ما وصفت لاسناد الحديث او الحديث وتحتل ان يراد بالاسناد  
 او الحديث وح فنسبة اخفاءه الى عينه لا تخلو عن تسامح والذي اظن ان اصل الكلام  
 ما اخفى عيه بعين مهلة ثرياة مثناة تخفية ثرياة موحدة فصحة كتاب شرح هذا  
 المختصر كما ما اخصر منه وهو خلاصة الطيبي فكتبوا عينه مكان عيبه بالنون موضع  
 الباء ثمر التمدليس على تمام ذكر المصنف منها بعضها وقد كرر ما بقي منها **الاول** لا ذكره  
 بقوله **اما في الاسناد وهو التمدليس** الاسناد ان يروي عن نقيه  
 او عاصره كما لو سمعه منه على متعلق بقوله يروي سبيل **وهو**  
 اي يروي في وهم السامع قبل اطلاعه على حقيقة الامس انه اي الروى سمعه  
 اي ذلك المروي منه اي من ذلك الشيء الذي نقيه او عاصره فان يروي عن يويقة  
 ولم يعاصره بلفظ موهم فهو ليس بتدليس على المشهور والصحيح وحكي ابن عبد البر في

قد رويت  
 في نسخة  
 بعض نسخ  
 تختلف

التمهيد عن قوم انتم ليس عندكم التذليل ان يحدث الرجل عن رجل بالسمع منه  
 بلفظ موهم كذا قال العراقي في شرح الانبية **والمراد** باللقاء السماع لا بحسب اللقاء  
 اشار اليه العراقي في القينة وصرح به اسفادى في شرحها واصله ان يحدث شيخه  
 الذي سمع منه ويذكره غيره شيخة هو ما ذكره في البزار في رسالته في معرفة من يكثر  
 حديثه ومن تقبل بقوله ان يروي ممن سمع منه ما لم يسمع منه من غير ان يذكر منه  
 سمع منه انتهى وقال ابو الحسن بن القطان في كتاب الوهم والايهام الفرق بينه وبين  
 الارسال هو ان الارسال رايته عن الوهم والايهام في هذا المقدم سمع منه  
 كانت روايته عنه بما لم يسمع منه ايهاه من ان ذلك الشيء فلذلك يسمى تديسا  
 انتهى **وظاهر** قوله عاصره من ان روايته عن المعاصر بلفظ موهم مطلقا  
 تدليس الذي حققه ابن حجر في تقريب التهذيب انه ان روى عن معاصر له بلفظ  
 المرسل الخفي قال التدليس يختص بعين روى عن عرف لقائه اياها فاما ان عاصره ولم يشر  
 انه لقيه فهو المرسل الخفي قال ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصره ولو بغير لقي  
 لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصلوب التفرقة بينه ما وجد على اعتبار اللقي  
 في التدليس والمعاصره وحدها اذ ان اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرم  
 كابي عثمان الزهري وقليس بن ابي حازم بن ابي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسال امن  
 قبيل التدليس لو كان مجرد المعاصره يكتفي به في التدليس لكان هو لاعلم المسلمين لا مع  
 عاصره النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يعرف هل لقوا ام لا ومن قال باشتراط اللقي  
 في التدليس لثبته انما ذكره كلام الخليل الكفاية وهو المعتمد انتهى كلامه **وقوله** السمع  
 منه احتراز عن روايته ما سمع منه فانه لو روى ما سمع منه بلفظ موهم من غير تصحيح  
 بالسماع فهو المعصوم وما في حكمه وقد مر تفصيله سابقا وضمير يسمعه الرجوع الى التثبير  
 الى ان للمعتبر في هذا الباب روايته غير المسموع سواء لم يسمع منه شيئا كما في صورة

المعاصرة واللقاء بدون سماع شئ او سماع منه اشياء لكن لم يسمع منه هذا المروي بخصوصه  
 كما في صورة اللقاء المتعبد بالسمع وقوله على سبيل يومهم الخ احتراز عما اذروه الا هم لم  
 بلفظ حال على السماع صريحا كسمعت ونحوه فانه ليس بتدليس بل كذب فسوق مشهور  
 به الراوي وعما اذروه بلفظ حال صريحا على عدم السماع فانه ليس بتدليس ايضا  
 بل يمكن التحديف من اقسام المنقطع او المعضل او المرسل كما اذا مروى بلفظ مشهور  
 وبين ان المروي عنه فانه ايضا ليس بتدليس بل رسالة ونحوه صريحه الخطية  
 الكفاية في عنوانين الرواية فمن حقه اي فاتح الواجب على الراوي التدليس اذا  
 لا يقبل فيما اذا قصد التدليس حدثنا او اخبرنا او سمعت او نحوها من اللفاظ  
 الدالة على السماع فانه يكون كذبا صريحا وهو سوا حاله من التدليس بل  
**يقول قال فلان** بان يدرك اسم شيخ شيخه او شيخ شيخه ويلمح له ان  
 ان يكون المروي عنه ممن لقيه وسمع منه شيئا او عاصره ولقيه ولم يسمع منه شيئا  
 وينسب اليه القول وهو محتمل للسمع وقد وهم للسمع وهذا يقربان للحد في التدليس  
 من ان يكون واحدا او اكثر وقد وقع في صحيح البخاري مثل ما ذكره في موضع يقول  
 قال فلان ونحو ذلك ولهذا عدة ابن منداه في رساله شرط ان يهتد من المدلسين  
 حيث قال اخرج البخاري في كتابه قال فلان وهي اجازة وقال فلان وهو تدليس  
 انتهى لكن تعقبه عليه العراقي وابن حجر وغيرهم وانبت ان امثال هذه الاقوال من  
 البخاري كلها في حكم الاتصال من غير تدليس كما بسطه برهان الدين ابراهيم الحلي  
 المشهور بسبط ابن العجمي تلميذ العراقي في رسالته التبيين لاسماء المدلسين  
**او هن فلان** او نحوها من اللفاظ المحتملة للسمع **والثاني** من اقسام  
 التدليس ما ذكره بقوله وربما لم يسقط معروف من الاسقاط المدلس  
 بكسر لام شيخه الذي سمع منه ذلك المروي لكن يسقط من بعد

رجلا ضعيفا او صغير السن يحسن الحديث بذلك من التحسين التي تصح  
 بصنيعه هذا تحسين حديثه وهذا القسم من التدا ليس يسمى تدا ليس التسوية ومنهم من  
 سماه تسوية بدون لفظ التدا ليس وسماه بعض القداماء تجويد او هذا القسم لو يذكر  
 ابن الصلاح في مقدمته وذكر العراقي وغيره فاحصل ان يكون حديثنا عن شيخنا وذلك بالتحسين  
 ضيف في الاصحاح عن ثقة فليس المدلس لكن سمع من الثقة في حديثه كشيء الثقة الاول فيسقط  
 الضيف الذي في السند بين الثقتين يجعل الحديث عن شيخ الثقة عن الثقة الثاني بل يظن ان  
 كل ثقتان وكذا اذا كان بين الثقتين صغير السن فيستكف عن ذكره قال العراقي هذا اسم  
 للتدا ليس لان الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتدا ليس مجده الواقف على سند كذا لا بعد التسوية  
 قد دعه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفي هذا غرور شديد ومن نقل عنه انه كان  
 يفعل ذلك بقية بن الوليد بن مسلم اما بقية فقال بن ابى حاتم في كتاب  
 العلل سمعت ابى وذكر الحديث الذي رواه اسحق بن راهويه عن بقية حدثني  
 ابو وهب الاسدي عن نافع عن ابن عمر فروة عن احمد بن اسلم الموصلي تعرفوا عند  
 رائه فقال ابى هذا الحديث له امر قل من يفهمه في هذا عبدا لله بن عمرو عن اسحق  
 ابن ابى فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عبدا لله كنية بو وهب  
 وهو اسدي فكنا لا بقية ونسبه الى بنى اسد كيلا يظن له حتى اذا ترك اسحق بن  
 ابى فروة عن الوسط لا يهندي له وكان بقية من افضل الناس لهذا اما الوليد بن مسلم  
 فقال ابو مسهر كان يحدث باحاديث الاوزاعي من الكذايين تحريدها عنهم انتهى  
 كلام العراقي وقال تلميذه الحلبى في التبدين لاسماء المدلسين قل العلاء في  
 صلاح الدين خليل في كتاب المرسل لا ريب في تضعيف من اكثر من هذا النوع  
 وقد وقع فيه تشاهل من لا يمت الكبار كالاعمش والثوري حكى عنهما الخطيب  
 ومن نقل عنه فصل ذلك بقية والوليد والحسن بن ذكوان ونقل الذهبي عن



ابي الحسن بن القطان في بقیة انه يدل من الضعفاء وسيتبين ذلك وهذا ان علم  
 عنه مفسد لعدالتہ قال الذہبی فی المیزان قلت نعم والله مع هذا انه يفيد وصحة  
 عن الوليد بل عن جماعة كبار علماء وهذا بليغ منزهم ولكنهم فعلوا انه لم يجز  
 وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس انه عمل الكذب وهذا  
 امثل ما يعتد بعنه من انتهى كلام الكلبي وذكر السخاوي في شرح الاقضية ان يشترط  
 في تدليس النسوية كون الراويين الثقتين اللذين حدثوا من بينهما ضعيفي احداهما  
 الآخر فان لم يثبت تلاقيهما فحذف الضعيف من بينهما ارسال وقد حكى ابن عبد البر  
 وغيره ان مالك سمع من ثور بن زيد وهو لم يلق ابن عباس احاديث عن عكرمة  
 عن ابن عباس ثم حدث بها بحدوث عكرمة من بين ثور بن عباس لا ان كان يكنى  
 الراية عن عكرمة ولا يرى الاحتجاج بحدیثه فلو كانت النسوية بالارسال تسوية  
 تدليس لعد مالك في المدلسين وقد انكروا على من عداه فيهم ومثل هذا الصنيع  
 من مالك محمول على انه ثبت عنده ذلك الحديث عن ابن عباس ولا فقد قال  
 الخطيب غير انه لا يجوز هذا الصنع وان جاز الاحتجاج بالمرسل لانه قد علم ان  
 الحديث عن من ليس بحجة عنده وباشترط كون الحدوث ضعيفا او ما يشبهه خرج  
 ما اذا كان الحدوث ثقة من البين فانه ليس بتدليس بل انقطاع **والقسم**  
**الثالث** من اتسام التدليس تدليس العطف ذكره الحافظان حجر ومثاله  
 ما نقله الحاکم والخطيب ان اصحاب هشيم قالوا له تريد ان تحدثنا اليوم شيئا لا  
 يكون فيه تدليس فقال خذوا ثم املى عليهم مجلسا يقول في كل حديث منه  
 حدثنا فلان فلان ثور بن زيد فلما فرغ قل هل دلت اليوم شيئا  
 قالوا لا قال بل كل ما قلت لك فيه وفلان فاني لو سمعته **والقسم الرابع**  
 تدليس القطع ذكره الحافظ ايضا في رسالته في المدلسين ومثل له في كتبه على

مقدمه ابن الصلاح بما في كامل ابن عكده وغيره عن عمر بن عبد الصناخسلي انه كان يقول  
 حدثنا ويسكت بنوى الصلح ثم يقول هشام بن عمرو عن ابن عبيد بن عتبة **والقسم**  
**الخامس** ان يصرح بالاجازة في الاجازة كما فعله بعضهم او بالتحديث في الوجود كما  
 فعله اسحق بن راشد الجزري او بالتحديث فيما لم يسمع كما فعله من عادة فطرب  
 خليفة احد من رمى له البخاري مقرونا بغيره وباجازة اطلاق صيغة السماع في  
 غير السماع تدليس ايضا **والقسم السادس** ان يسقط اداة الرواية  
 اصلا ويذكر شيوخه وسنده في الحديث مع كونه لم يسمعه من فيوهم انه سمعه منه  
 كما اخرج الحاكم بن سفيان بن عيينة قال مرة الزهري وساق بسنده حديثا  
 فقيل له حدثك الزهري فسكت ثم قال الزهري فقيل له اسمع من الزهري  
 فقال لا اسمع من الزهري لاسم سمعته بل حدثني عبد الرزاق عن محمد بن  
 عن الزهري **والقسم السابع** تدليس البلاد كان يقول المصري حدثني  
 فلان بالعراق ويديده مواضعا معر فانه بانحيمو قرب مصر او يقول بزبيد ويدي  
 به معونه عاقبوص او يقول براق حلب ويديده مواضعا بالقاهرة وهذا القسم  
 اخف من غيره لكنه لا يخلو عن كراهة وفعول ان كثير لا يهاه بالرحلة والتشبع  
 به الويطه كذا ذكر السخاوي في فتح المعيش وهذه كلها مندرجة في تدليس  
 الاسناد **واما** التدليس المتن وهو القسم الثامن فهو الادراج وقد مر  
 ذكره **والقسم التاسع** تدليس الشيوخ وسيدكبره المصنف فهاك  
 اقسام اخر ايضا ليست بمغاييرت لما اوردناه **فصل الاعمش والنوري**  
 ونعني هما ذكر الحلبى في التبيين لاسماء المدلسين جمعا كثيرا منهم مرتبا على  
 حروف المعجم وانا اذكرهم اخذ من على سبيل الاختصار فمنهم ابراهيم بن محمد  
 ابن ابي يحيى الاسلمى شيخ الشافعى وصفه احمد بالتدليس وابراهيم بن يزيد

النعمي الكوفي وصفه الحاكم وغيره بالتدليس <sup>٢١٨</sup> اسمعيل بن ابي خالد وصفه به الدلس  
 وبتبديل بن مهاجر النعمي وصفه به ابن جبان في ثقافته فقال مروى عن انس لم يبر  
 دلس عن انتمى قلت وقد مر الخلاف في كونه تدليسا <sup>٢١٩</sup> وبقية مشهور بالتدليس مكثر  
 عن الضعفاء ويزنكبتدليس للتوبة ويذكر بن سليمان الكوفي وثليد بن سليمان وثور  
 ابن يزيد وجابر الجعفي قال ابو علي قال النعمي ما قال فيه جابر سمعت احدثنا فاشدد به  
 ما كان سوى ذلك فثقة وجدير بن نصير بما دلس عن قدام الصواب <sup>٢٢٠</sup> وحبيب  
 ابن ابي ثابت ومجاهد بن ابرطاة والحسن البصرى والحسن بن ذكوان <sup>٢٢١</sup> والحسن بن مسعود  
 الدمشقي وحسين بن عطاء بن يسار المدني وحسين بن واقد المروزي <sup>٢٢٢</sup> وحظص بن  
 غياث الكوفي والحكم بن عتيبة <sup>٢٢٣</sup> وخميد الطويل <sup>٢٢٤</sup> وخميد بن الربيع اللخمي <sup>٢٢٥</sup> خارجة  
 ابن مصعب الخراساني وزكريا بن ابي نزال <sup>٢٢٦</sup> لا يدلس عن الشعبي <sup>٢٢٧</sup> وسالم بن ابي سعيد  
 ابن زياد وسعيد بن ابي عزة مشهور بالتدليس <sup>٢٢٨</sup> وسعيد بن المروزيان <sup>٢٢٩</sup> وسفيان الثوري  
 وسفيان بن عيينة ومن خواصه انه لا يدلس الا عن ثقة وكذا احكى ابن عبد البر عن  
 اية الحديث انهم قبلوا تدليسه <sup>٢٣٠</sup> وكذا ذكره ابن جبان <sup>٢٣١</sup> وسفيان بن عيينة <sup>٢٣٢</sup> مولى مسعر  
 ابن كدام <sup>٢٣٣</sup> وسليمان التيمي <sup>٢٣٤</sup> وسليمان بن داود ابوداؤد الطيالسي <sup>٢٣٥</sup> لس احيانا كما ذكره  
 الذهبي <sup>٢٣٦</sup> وسليمان بن مهران الشهير بالاعمش <sup>٢٣٧</sup> كوفي قال الذهبي في يزانة  
 دلس عن ضعيف لا يدري به فان قال حدثنا فلا كلام وان قال عن طريق الية لا  
 لا في شيوخ اكثر عنهم كبراهيم وابي واثل وابي صلح السمان فان روية عن هذا الضعيف  
 محمولة على الاتصال <sup>٢٣٨</sup> انتهى <sup>٢٣٩</sup> وسويد بن سعيد <sup>٢٤٠</sup> وشباك الظبي <sup>٢٤١</sup> الكوفي <sup>٢٤٢</sup> وشريك بن عبد الله  
 النخعي <sup>٢٤٣</sup> وشعيب بن ايوب <sup>٢٤٤</sup> وطحمة بن نافع <sup>٢٤٥</sup> ابوسفيان <sup>٢٤٦</sup> وعاصم بن عمر <sup>٢٤٧</sup> الظفري <sup>٢٤٨</sup> العلامة  
 في المغازي تروى عن قيس بن سعد بن عبادة حديثا في الزكوة مع انه لو يدركه  
 فكسرة الذهبي في مختصر المستدرک وقد مر انه ليس بتدليس <sup>٢٤٩</sup> واما اوس بن كيسان

ذكر حسين الكلابسي انه اخذ عن عكرمة كثيرا من العلم عن ابن عباس كان يرسله بعد  
 ذلك وهذا يقتضي ان يكون مدلسا لكن لم نر احدا وصفه بذلك كذا قال العلاء وعبد  
 ابن منصور وعبد الله بن لهيعة وعبد الله بن مروان وعبد الله بن واقد الجعفي  
 وعبد الله بن معاوية وعبد الله بن ابي نجيح المكي وعبد الرحمن بن زياد الافريقي وعبد  
 ابن محمد الحارثي وعبد الجليل القيسي البصري وعبد الملك بن جرير وعبد الملك  
 ابن عمير وعبد الوهاب الخفاف وعثمان بن عبد الرحمن الطرقي  
 وعكرمة بن خالد وعثمان بن احمد الجعفي وعطية بن سعد وعقبة بن عبد الله  
 الرفاعي وعكرمة بن عمار وعلي بن غالب المصري وعلي بن غراب الكوفي وعمر بن علي  
 المقدمي وابو اسحق السبيعي عمرو بن عبد الله وعيسى بن موسى المعروف بنجار  
 من اهل بخارا وفتادة التابعي المشهور والمبارك بن فضالة وقرظ بن عبد الله ومحمد  
 ابن اسحق صاحب البخاري ومحمد بن سميل البخاري صاحب الصحيح ذكره ابن مندة  
 وليس بصحيح كما مر ذكره ومحمد بن حسين البخاري ومحمد بن خازم الضرير ومحمد بن  
 شهاب الزهري الامام المشهور المقبول قوله عند الاية ومحمد بن صدقة  
 ومحمد بن عبد الرحمن الطفاري ومحمد بن عجلان المدني ومحمد بن عبد الملك ابو اسحق  
 ومحمد بن عيسى بن سميع ومحمد بن عيسى بن الطباع ومحمد بن محمد الباغندي وابو اليزيد  
 الملكي محمد بن مسلم ومروان بن معاوية الفزاري ومسلم صاحب الصحيح ذكره ابن مندة  
 لكنه ليس بصحيح ومغيرة بن مقسم الضبي ومحمد بن مصفى بن بهلول الحمصبي ومطلب  
 ابن عبد الله الخزاعي ومصعب بن سعيد ومكحول الدمشقي وموسى بن عقبة وميمون  
 بن ابي شبيب وميمون بن مهران المرائي وهشام بن عروة وادرج في المدلسين  
 ليس بصحيح وهشيم بن بشير والوليد بن مسلم الدمشقي والوليد بن مسلم الخزاز  
 ولاحق السدوسي وحيي بن ابي خباب الكاهلي ومحمد بن عبد الانصاري ومحيي بن ابي

وينريد بن عبد الرحمن الدلاقي <sup>عنه</sup> وينريد بن ابي مالك <sup>عنه</sup> ويعقوب بن عطاء بن ابي رباح  
 وثوبان اسرائيل الملاي اسميل بن ابي اسحق <sup>عنه</sup> وابو حرة الراشي واصل بن عبد الرحمن  
 وابو سعد البقال سعيد بن المزيان <sup>عنه</sup> وابو قلابة عبد الله هذا ما اوردناه الكلابي في طلب  
 تفصيل تراجمهم من ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب وتهذيب الكمال  
 قال الكلابي في آخر رسالته علموا ايها الواقف على هؤلاء انهم ليسوا على حد واحد  
 بحيث يوقف في قبول كل ما قال فيه احد منهم عن اوقال او ان اوبغيره الا ولو يعبر  
 بالسماع بل هم على طبقات قال الطلائ الحافظ اولها من لم يوصف بذلك الا بال  
 جدا بحيث ينبغي ان لا يعد منهم يحيى بن سعيد الانصاري وهشام بن عروة <sup>عنه</sup>  
 ابن عقبة <sup>عنه</sup> وتلونها من احتمال الا يتدليسهم وخرجوا له في الصحيح وان لم يصرح بالسماع  
 وذلك اما الامامة او قللة تدليسهم في جنب ما روى او لانه لا يدلس الا عن الثقة  
 وذلك كالتزهي والاعمش والنخعي ابراهيم الكوفي واسمعي بن ابي خالد وسليمان  
 التيمي وحيد الطويل والحكم بن عتيبة ويحيى بن ابي كثير وابن جرير والثوري  
 وابن عيينة وشريك وهشيم <sup>عنه</sup> في الصحيحين هؤلاء الحديث الكثير ما ليس به  
 تصريح بالسماع وتالها من توقف منهم جماعة فلم يحققوا الا بما صرحوا به بالسماع  
 وقبلهم آخرون مطلقا لحد الاسباب المتقدمة كالحسن وقنادة وابي اسحق  
 السدي وابي الزبير المكي وابي سفيان طه وعبد الملك بن عمير وراجهما من  
 اتفقوا على انه لا يخرج بشئ من حديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم  
 وكثرت عن الضعفاء والمجهولين كابن اسحق وثيبة وحجاج بن ارطاة وجابر الجعفي  
 والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وخامسها من قد ضعف باخر غير التدليس  
 فرد حديثهم به لوجهه اذ لو صرح بالتدليس لم يكن محتجا بكافي خباب الكلابي  
 وابي سعد البقال وهذا كله في تدليس الراوي ما لم يتجمله اصلا فاما تدليس

الاجازة ونسأونة والوجادة بالهلاق اخبرنا فلم يعد ائمة هذا الفن في هذا الباب بل  
 هو اسما محكوم له بالانقطاع او يعد متصلا انتهى كلامه **فخر** المراد المصنف ذكر حكم  
 التديل في الاسناد فقال **وهو مكروه لا جدي** اي كراهة تحريم **وذه** اكثر  
**العلماء** اي التديلين مطلقا لئلا يهمل من الخداع ويقاع الناس في الوهم والخطاء انشأ  
 رواية الحديث وغير ذلك من المفساد المنوع عنها شرعا قال شعبة بن الحجاج كما  
 اخرجها الشافعي للتديل في الخو الكذب وعمنه التديل اشدهم من الزنا وهذا مبالغة  
 في الزجر وعمنه لان استقط من السماء احب الي من ان ادسق عنه لان اخر من السماء الى  
 الارض احب الي من ان اتول زعم فلا تلو اسمع منه وعن ابن المبارك ان الله لا يقبل التديل  
 وقال سليمان بن داود المقرئ التديل في الغرض الغرور والخداع والكذب تحته يوم القيامة  
 في عفاه احد وقال حماد بن زيد المدلس تشبه بالويطة وضوء قول ابى عاصم النبيل  
 اقل جلاله عندى انه يدخل في حديث المتشبه بالويطة كلاس ثوبى زور وقال وكيع  
 القرب لا يحل تديسه فكيف الحديث وقال الذهبي هو داخل في قوله عليه السلام  
 من غشنا فليس منا لانه يوم السامعين ان حديثه متصل فيه انقطاع هذا الجلس  
 عن ثقة فان كان ضعيفا فقد خان الله ورسوله كذا في فتح الغيث **واختلف**  
 اي بين المحدثين وغيرهم في قبول رواية اى المدلس فيجعل جمع من الفقهاء والمحدثين  
 مطلق التديلين جرحا وحكما بروسا في رواياتهم كسائر المحدثين وقال جمهور من يقبل  
 المراسيل تقبل رواية المدلس مطلقا كحال الخطيب واما دعوى النووى في شيخ  
 المذهب تبع البليه قمى وابن عبد البر انهم اتفقوا على جرح ما عن المدلس فيحمولة  
 على اتفاق من لا يجهت بالمرسل وحكى ابن عبد البر عن ائمة الحديث انه قالوا يقبل التديل  
 ابن عيينة لانه لا يدل لس الا عن ثقة متقن فهو كمراسيل التابعين وصرح بقبول  
 رواية ابن عيينة مطلقا البزار و ابو القاسم الازدى ايضا فعلى هذا هو قول ثالث

غير التفصيل الا في كذا في تدريسا لروى **والاصح التفصيل** كذا ذكره ابن الصلاح  
وتبعه من جاء بعده ومقابل لاصح هو الاقوال الثلاثة المذكورة وهناك قول رابع ذكره  
ابن عبد البر عن ائمة الحديث وهو ان من كان لا يدلس الا عن التقات فتدليس  
مقبول والا فلا وقول خاص هو انه ان كان وقوع التذليل نادرا قبلت عن عنده  
ونحوها والا فلا كما قال علي بن المديني حين سئل عنه يعقوب بن شيبة عن الرجل  
يدلس ايكون حجة في العيقل فيه حدثنا اذا كان الغالب عليه التذليل فلا التفصيل  
الذي ذكره المصنف قول سادس في المسألة السادسة **قمارا** اي المدلس باللفظ  
محمّل مثل قال فلان او عن فلان او ان فلانا قال وامثال ذلك لم يبين فيه السماع فان  
رأه باللفظ محتمل وبين مع السماع قيل مطلقا **فحكمه حكم المرسل والنواعي**  
**فانحلاف** فيه كانه خلاف فيه **وماروا** باللفظ مبين للاتصال سمعت  
واخبرنا وحدثنا واشباهها كانبأنا ونحوه **فهو محجة** بلان التذليل  
ليس يكذب حقيقة حتى يحجر به الراوي مطلقا وانما هو تحسين للاسناد منتصم  
الخداع فاذا رآه باللفظ حال على الاتصال زال ذلك الخداع والمفروض ان المدلس  
ثقة لا يتصور منه ان يكذب بطلاق هذه الالفاظ في السمع فانه لو كان كذلك  
سقطت عدالته **ثم ذكر** المصنف القسم الثاني من تسمي التذليل عطف على  
قوله اما في الاسناد قوله **واما في الشيوخ** وهو ان يروى عن شيخ حديثا  
سمعه اي من ذلك الشيخ فيسمى اي يذكره باسمه او يكذب اي يذكر كنيته  
او ينسبه اليه اولا او بلدة او غير ذلك او يصفه بما متعلق بكل من الافعال  
لا يعرف به بان لا يكون الشيخ مشهورا به **كيا يعرف** امره اي يخفى حال  
الشيخ ولا يظهر وامر الخف اي هذا التذليل خف من التذليل في الاسناد  
**لكن** في تضليل الروي عنه اي الشيخ حيث ذكره بما لا يعرف قال

العراق بل للمروى ايضا بان لا تقف عليه فيصير بعض رواه مجهولا وتوعين  
 اى ايقاع في الاشكال والصعوبة بطريق معروفة حاله والكرهه اى كرهه هذا  
 هذا القسم من التمدليس بحسب الغرض الحامل عليه اى المقصود الذي  
 يعث المدلس على التمدليس نحو ان يكون المدلس كثيرا لروايته عنه  
 اى عن ذلك الشيخ الذي قصدت تاليه فلا يجب الاكثر من واحد على  
 صولة واحدة وهذا القسم بهذا المقصد قد صدر عن الخطيب البغدادي  
 كثيرا مع جلالة قدره حيث يقول في رواياته مرة اخبرنا الحسن بن محمد الخلال  
 ومثني انا الحسن بن ابي طالب مرة انا ابو محمد الخلال فتيوهم من لم يعرف حقيقة  
 الامر منهم شيئا متعديسون وليس كذلك ويقول مرة عن ابي القاسم الانهري  
 ومثني عن عبيد الله بن ابي القاسم الفارسي مرة عن عبيد الله بن احمد بن عثمان البصري  
 واكمل تمبيرات عن احد ونظائر في تاليفاته كثيرة قال السخاوي ويقرب منه ما يقع  
 في صحيح البخاري في فيضه الذهلي فانتارة يقول نا محمد ولا ينسبه وتارة محمد  
 بن عبد الله فينسبه الى جداه وتارة محمد بن خالد فينسبه الى والد جداه <sup>قل</sup> وقار  
 في موضع محمد بن يحيى انتهى ومن شر اقليم الى البحث عن اسماء الرواة وانسابهم  
 وكناهم واقابهم وطانم واصانهم المشهورة وهو مشتمل على اجات كثيرة قد ذكرنا  
 منها قد اكثرنا سابقا قبيل الفصل الاول قالماهر في هذه المباحث قلنا ايضا مثل  
 هذا التمدليس عدم الماهر فيما يصعب الامر عليه فيظن الواحد اثنين والافين واحد  
 وقد يجعله اى المدلس عليه اى على التمدليس في الشيوخ كون شيخه  
 الذي غير اى المدلس سمته اى علامة غير ثقة فيذكره بالاعين مثلا  
 يطعن عليه بالرواية عن الضعفاء ولا يبرح حديثه ويقبل وهذا شر لا غرض التمدليس  
 بهذا شر قسام تدمليس الشيوخ لا سيما اذا كان الشيخ غير ثقة عندنا ايضا وهذا فعله



جمع في الرواية عن محمد بن السائب الكلبي التهم بالكذب حيث قيل فيه حاد وهو اسم آخر لا غير  
معروف وقيل بن بشر وقيل بن غير ذلك على ما مر تفصيلا او اصح من هذا ان يكون  
شيخه اصغر سنا منه فيستغفك من تعريفه لانه يشبه الناس اليه الرواية عن الاصاغر  
كما روى الحارث بن ابي اسامة عن ابي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن ابي الدنيا  
الحافظ المشهور والحارث الكبري من ابي ابي الدنيا فيقول اني روايته تارة عن عبد الله بن عبيد  
نسبة الى جده وتارة عن عبد الله بن سفيان نسبة الى والده جده وتارة ابو بكر بن سفيان  
بذكر الكنية والنسبة الى والده الجده ومثله ابو بكر الاموي قال الخطيب في خلاف  
موجب العدد ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وتراف الحكمة في  
الاخبار باخذ العلم عن خذ وانتهى او غير ذلك من لا غرض له كما هو عليه منها  
ان يكون الشيخ الكبري تاخرت وفاة حتى الحق الاحفاد بالاجداد وشاكره بالاحد  
عنه من هو دونه فضلا او سنا فيستغفك من ظهور مساواته مع من هو دونه  
في اخذ عن شيخ واحد يخصيه لذلك ومنها الخوف من عدم اخذ عنه ولا لشدة  
عند تعريف النبي بغير ما حكى عن البخاري انه كان بينه وبين الذهلي  
شي من التواضع حتى منع الذهلي صحابه من الحضور عند البخاري ولو يمنع ذلك  
البخاري من التخرج عن الذهلي لوفور ديانته وامانته فخشى من التخرج به ان يكون  
مصدقا للذهلي فيما يقوله في خصه فاختفى اسمه كذا في منتزه المنع المصطوب  
كبعض الروايات الممهولة وقيل بقصها ما اختلف الرواية في سوء كان الاختلاف من  
رأوا واحدا لو كان في اكثر من واحد وسواء كان الاختلاف في السند فقط او في  
المتن فقط او في كليهما الا ان الاضطراب في المتن قلما يوجد الا واضطراب في  
السند وهو موجب للضعف لا شعرا لعدم ضبط الراوي فيما اختلفت  
الروايات فاننا او سند ان من حجت احدهما على الاخرى

**وجه** من جهة الترجيح لبدو كونه في موضعها **الحان** يكون راويها اي رواها **حدا** **حدا**  
**احفظ** من راوي الرواية الخالفة لها او اكثر صحة **للمروي** عنه اي شيخه **لأن**  
**جاء** الاختلاف في الرواية من تلامذته **فاحكم** للراجح **فيعمل** به ويترك الرجوح  
**فلا يكون مضطربا** وايضا لا اختلاف في الاختجاج به اذا علمت الرجوح **موجب**  
**الراجح** والاى وان لم تخرج احدي الروايتين المختلفتين على الاخرى بل تسوت  
**فمضطرب** فهو الذي يخضع للضعيف بانصافه به فيتركها اذا تعارضت **حديثا**  
**تعارض**ها لم يندفع بوجه من وجوه دفعه **تساوقا** وصير الى ليل غيرهما **وقد** اكثر الدار **قطنه**  
**في كتاب** لعل والحافظ ابن حجر في كتابه **المقرب** في بيان المضطرب **بذكر** الاحاديث **المضطرب**  
**ولذا** كسر بعض الاخبار التي **جمع** من العلماء **وقوع** الاضطراب **في** فتركوا العمل  
**به** وجمع اخرهم **سبيل** الترجيح او **الجمع** فعملوا به **وصحوة** **منها** احاديث **ترك**  
**فرازة** البصر في الحديث **فقد** اعلمه **ابن** عبد البر وغيره **بالاضطراب** كما مر ذكره في بيت  
**لعل** من هناك **انه** يرجح بعض اللفاظ **فيها** على بعض **فارتفع** اضطرابه **عند** من **سبح**  
**من** لم يستند به **بجمع** من الفقهاء **والحدثين** **ومنها** احديث القلتين **الدليل** على ان  
**الماء** الذي وقعت فيه **شجاسة** ان كان مقدار القلتين **لحمين** ان كان اقل **منه** تجس  
**وقد** اخذ به **الشافعي** ومن تبعه **اسحق** بن راهويه **واحمد** في روايته **عنده** وغيرهم **هجرة**  
**ابو حنيفة** واتباعه **ومالك** واتباعه **واحمد** في روايته **عنده** وغيرهم **الاضطراب** **عند**  
**فيه** سندا **ومنا** **أخرف** **قوة** **واشيعا** **بحسب** **ملاح** **لهم** **من** **الدلائل** **لان** **شدت** **الاطلاع**  
**على** **تفصيلها** **فعليك** **الشرح** **الكبير** **المتعلق** **بشرح** **الوقاية** **السمي** **بالسعاية** **في** **كشف**  
**ما** **في** **شرح** **الوقاية** **وقد** **قنا** **الله** **حكمته** **كما** **وقفنا** **لمدته** **واحد** **يث** **المذكور** **عوقوب** **اصلى**  
**عليه** **على** **الله** **سلم** **اذا** **كان** **للما** **قلت** **ين** **لرحيل** **الجد** **آخر** **جاء** **صاحب** **السنن** **الاربعة**  
**وعنه** **ابن** **عمر** **بن** **يونس** **والكامل** **ابن** **سنان** **كذا** **ذكره** **الحافظ** **ابن** **حجر** **في** **بلوغ** **المرام** **من** **رحلة**

الاحكام في رواية اذ بلغ الماء قلتين مكان كان الماء قلتين في رواية عند ابى داود ابن حبان  
 وغيرهما لم يجس مكان الرجل الخبث وذكر السيوطي في الجامع الصغير حديث الشيبان  
 النذير وجمع الجوامع هذا الحديث بالفاظ مختلفة ونسب تخريجها الى كتب معتبرة  
 تخريجها بلفظ اذ بلغ الماء قلتين لرجل الخبث الى مستدرک الحاکم وصححه ابن جان  
 وسنن الدارقطني ومسند احمد والسنن لا يرفعه من حديث ابن عمر بلفظ اذ بلغ الماء  
 قلتين لم يجسه شيء الى ابن ماجه حديث ابن عمر بلفظ اذ بلغ الماء قلتين فما فوت  
 ذلك لم يجسه شيء الى الدارقطني من حديث ابى هريرة وبلفظ اذ بلغ الماء اربعين  
 قلة لم يجسه شيء الى الدارقطني من حديث ابى هريرة وبلفظ اذ بلغ الماء اربعين  
 قلة فانه لا يجمل الخبث الى سنن الدارقطني وكتاب الضعفاء للعقيلي كامل ابن عبد  
 من حديث جابر وبلفظ اذا كان الماء قلتين فانه لا يجس الى ابى داود ابن حبان  
 والحاکم في المستدرک من حديث ابن عمر **وقد سطر الكلام في هذا الحديث**  
**شيفيا** الاسلام تقى الدين محمد العروت ابن دقيق العيد في كتاب الامام في معرفة اتحاد  
 الاحكام واثبت انه اضطراب فيه من وجوه ثلثة سند او متنا للفظ او معنى واشتراك  
 ضعفه ولذلك لم يذكر في كتاب الامام بلحاديث الاحكام الذي للترغمية ذكر  
 الاحاديث **الصحيحة وخلاصة** ما ذكره في ان هذا الحديث مضطرب من  
 جهة الاسناد ومن جهة المتن من حيث اللفظ ومن حيث المعنى **اما** الاضطراب  
 من جهة السند فهو ان لهذا الحديث المروي من طريق ابن عمر ثلث روايات **احد**  
 رواية الوليد بن كثير اخرجه ابوداود عن محمد بن العلاء عن ابى اسامة حماد بن  
 اسامة عن الوليد عن محمد بن جعفر بن الزهير عن عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن  
 صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من الدواب السباع فقال اذا كان الماء  
 قلتين لرجل الخبث ورواه هكذا عن ابى اسامة حماد بن اسامة جماعة منهم صحق

ابن راهويه واحمد بن جعفر ابو كيعمى ابو بكر بن ابى شبيبته ابو عبيدة بن ابى السفر ومحمد بن عباد  
 بالقنطرة وحاجب بن سليمان وهناد بن السري والحسين بن حرب بن حريش وراوية جماعة عن  
 ابى اسامة عن الوليد بن محمد بن عباد بن جعفر منهم ابو مسعود الرازي الحافظ وعثمان  
 بن ابى شبيبته من رواية ابى داود وعبد الله بن الزبير الحميدى ومحمد بن حسان الازرق  
 ويعيش بن الجهم وغيرهم ونابعهم الشافعى عن التقي عند عن الوليد بن محمد بن عباد  
 ابن جعفر قاله الدارقطنى وذكر ابن منداه ان ابان بن وايع عن الشافعى عن عبد الله  
 ابن احارث المرومى عن الوليد بن كثير بن موسى بن ابى بجارم عن البويطى  
 عن الشافعى عن ابى اسامة وغيره عن الوليد بن كثير بن قائل الرايتان على ان  
 الشافعى سمع هذا الحديث من عبد الله بن احارث وهو من المجازيين من ابى اسامة  
 وهو كوفى عن الوليد وقد اختلف الحفاظ فى هذا الاختلاف فمنهم من رووه رواية الوليد  
 عن محمد بن عباد بن جعفر نقل ذلك عن ابى داود وذكر عبد الرحمن بن ابى حاتم فى  
 كتاب العلال عن ابى اسامة بن محمد بن عباد بن جعفر بن محمد بن جعفر بن الزبير كلاهما ثقتان  
 والحديث لمحمد بن جعفر شبيهه وكانا رجلا ابن منداه ان الصواب رواية الوليد  
 عن محمد بن جعفر جمع الدارقطنى بين الرايتين وصال الى ان الوليد روى هذا الحديث  
 عن كليهما وكذا اخرجه البيهقى من الطريقين وصال الى الجمع بينهما ثم ههنا التخل  
 اخر وهو انما اختلف فى شيخ محمد بن جعفر بن الزبير فقبيل عبيد الله بن عبد  
 ابن عمر وقيل عبد الله بن عبد الله بن عمر اخرجه البيهقى وغيره على النحوي وقال نقله عن  
 ابن راهويه انما غلط ابوا سامة بنى عبد الله وانما هو عبيد الله وحكى البيهقى فى كتاب  
 للمعرفة عن شيخه ابى عبد الله الحافظ ان كان يقول الحديث محفوظ عنهما جميعا  
 اعنى عن عبيد الله وعن عبد الله جميعا **وقتا** روايت محمد بن اسحق وقد مرها  
 الترمذى من طريق هناد و ابو داود من طريق حماد بن سلمة وزيد بن زريع وابن حبان

من حديث يزيد بن هارون وابن المبارك كما هو عن ابن اسحق ورواه احمد بن خالد البرقي  
 ابن سعد الزهري زائدة بن قدامة ورواه عبد الله بن محمد بن عايشة عن حماد بن سلمة  
 عن محمد بن اسحق بسند لا يقال فيه ان رسول الله سئل عن الماء يكون بانفلاوة وتردة  
 السباع والكلاب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحل الخبث دواه البهقي وقال كذا قال السباع  
 والكلاب هو غريب كذلك قال موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة وقال ابن عياش عن  
 ابن اسحق الكلاب الدواب لان ابن عياش اختلف عليه في اسناده انتهى وقد اخذت ايضا  
 فيمن رواه عنه ابن اسحق فاخرجه الدارقطني من طريق ابن عياش عنه عن الزهري عن  
 عبد الله بن عبد الله بن عمر بن ابي هريرة انه سئل رسول الله عن القلب تلقى منه  
 الجحيت وتشرب منه الكلاب والدواب قال ما بلغ الماء قلتين فما فوق ذلك  
 لم ينجسه شيء واخرج ايضا من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن اسحق عن الزهري  
 عن سالم بن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه المغيرة بن سقلاب عن ابن اسحق  
 عن نافع عن ابن عمر **وقال الثوري** اية حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر اخبرها ابو داود  
 وابن ماجه عن موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمرو قال  
 حدثني ابي ان رسول الله قال اذا كان الماء قلتين فان لا ينجس في قدواه اسمعيل بن علي  
 عن عاصم ومحمد بن يزيد عنه عن عبد الله بن عاصم ففى رواية اخبرها الدارقطني قد  
 في اللفظ ايضا من طريق عاصم ففى رواية اخبرها الدارقطني وعبد بن حميد بن اسحق  
 بن زهويه في مسنده فيهما بالفظ اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا لم ينجسه شيء وكذلك  
 اخبره الحارث بن اسحق وقد بسط الدارقطني في تفسيره في ايات من قال او ثلاثا  
 وان لم يقله وحديث ابن عمر طريقان آخران غير طريق الثلاثة المذكورة اخبره  
 الدارقطني منها واختلف فيما في كون الحديث مرفوعا او موقوفا على ابن جسر  
**فضهر** بهذا كله ما في اسناد حديث ابن عمر من الاختلافات واما الاضطراب



فأشياء التي بعضها انه ركع ركوعين في كل ركعة بين كل ركوعين قراءة هي اقصر من  
الاولى وفي بعضها انه ركع في كل ركعة ثلاث مرات وفي بعضها اربع مرات وفي بعضها  
خمس مرات ولو وقع هذا الاضطراب ترك الحفظة العمل بها واخذوا بما هو اصل  
في الصلوات من توحيد الركوع في كل ركعة ويشهد له بعض روايات صحيح البخاري  
وسنن ابى داود والذى ذكره جهول المحدثين هو ان روايات الركوعين في كل ركعة  
مروجة على سائر الروايات فعليها الاعتقاد ومنها رواية الخط على الارض في  
باب ستر المصلي هي ماخرجه ابوداود وعبد الرزاق في جامعه واحمد في مسنده  
وابن ماجه وابن جبان في صحيحه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا صلى الحداكم فيجعل تلقاء وجهه شيئاً فان لم يجد شيئاً فلينصب عصافان لم يكن  
مع عصى فينحط بين يديه خطاً ثم لا يضره ما صر ما منه اى يديره اذ كالهلال  
قال احمد ارجح له خولا قال مسدد وهذا الحديث اخذ به احمد وغيره فحفظوا الخط  
عند العجز عن السترة واما الائمة الثلاثة والكجهول فالحملوا به وقالوا هذا الحديث  
في مسنده اضطراب فاشح كما ذكره العراقي في الفيتة وقال السخاوى في شرحها كثر  
فيه الاختلاف على راويه وهو اسمعيل بن امية فانه قيل عنه عن ابى عمرو بن محمد بن عمرو  
ابن حريث عن جداه حريث بن سليم عن ابى هريرة وقيل عنه عن ابى عمرو بن حريث عن  
ابيه عن ابى هريرة وقيل عنه عن ابى عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جداه حريث بن سليم  
عن ابى هريرة وقيل عنه عن ابى محمد بن عمرو بن حريث عن جداه حريث بن حريث عن  
بنى عذرة عن ابى هريرة وقيل عنه عن ابن محمد بن عمرو بن حريم عن ابيه عن جداه  
عن ابى هريرة وقيل عنه عن محمد بن عمرو بن حريث عن ابى سلمة عن ابى هريرة وقيل عنه  
عن حريث بن عمار عن ابى هريرة وقيل عنه عن ابى عمرو بن محمد عن جداه حريث  
ابن سليمان عن ابى هريرة وقيل عنه عن ابى عمرو بن حريث عن جداه حريث عن ابى هريرة

وقيل غير ذلك وولد احكم غير واحد من الحفاظ كما انعموا في خلافة ابن عبد الهادي  
 وغيره من المتأخرين باضطراب سنده وعذاه النوى للحفاظ وقال الدراقطني  
 لا يثبت وقال الطحاوي لا يثبت بمثله وتوقف الشافعي في الجديد اجدان اعتمده في  
 القديري لانه مع اضطراب سنده نزع ابن عيينة انه لم يروي الا من هذا الوجه ولو عجز شيئا  
 يشده بذلك قد صحح ابن المديني واحمد وجماعة منهم ابن جابر والحاكم وابن المنذر  
 وكذا ابن خزيمة وعبد الله بن التميمي في نسخة القول لاول من هذه الاقوال ونحوه حكاية  
 ابن ابي حاتم عن ابي زرعة ولا يثاب في القول الثاني لامكان ان يكون نسب فيه للرو  
 الى حده وسمى ابا نضاه السياتي وكذا لا يثاب في الثالث والتاسع والثامن الا في  
 سليمان مع سليمان وكان احدهما تصحفاً وسليمان لقب لا يثاب في الرابع الا بالقلب  
 بل قال غيظنا ان هذه الطرق كلها قابلة للتزجير بعضها على بعض والراجحة منها  
 يمكن التوفيق بينها ورح فبينت في الاضطراب عن السند اصلاً وراساً ولذلك اسند  
 الشافعي عجزاً به في المسبوحة للقرني وقال البيهقي لا باس به ثوران اختلاف الرواة  
 اسم رجل اذ سبه لا يثبت ذلك لانه ان كان الرجل ثقة كما هو مقتضى صريح من صحح  
 هذا الحديث فلا شبهة وان كان ضعيفاً كما هو الحق فهو ابرم شيخنا في تقريره  
 بان شيخنا اسميل بن عجلون اضعف الحديث انما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف  
 الثقات في اسمه مع ان دعوى ابن عيينة التقدم في المتن منقولة بآراء في فوائد  
 عبد الله بن الجواليقي في ال زاد بن نوح بن يوسف بن خالد بن عوف بن معاذ بن الحارثي  
 عن عطاء بن مرداس بن عوف بن نوح بن يوسف بن خالد بن عوف بن معاذ بن الحارثي  
 في خطه واكثر رويته في ال زاد بن نوح بن يوسف بن خالد بن عوف بن معاذ بن الحارثي  
 ابن الجواليقي عن ابي عوف بن نوح بن يوسف بن خالد بن عوف بن معاذ بن الحارثي  
 ابن هريرة بن سفيان بن عوف بن نوح بن يوسف بن خالد بن عوف بن معاذ بن الحارثي



فلخط خطا بين يديه ولا يضره من مر بين يديه وسر الا ابو مالك النخعي عن ايوب فقال عن  
 المقبري بدل في سلمة وادعى الدارقطني في الافراد تفرد ابى مالك بهذا الحديث بل في  
 الباب ايضا عن غير ابى هريرة تصد ابى يعلى الموصلي في مسند الامم من حديث ابراهيم  
 ابن ابى محمد وثق عن ابىه عن جده قال قال ثرثيت رسول الله دخل المسجد من قبل ابى بنى شيبه  
 حتى جاء الى وجه الكعبة فاستقبل القبلة فخط من يديه خطا عرضا ثم كتب فضلى الناس يطوفون  
 بين الخط والكعبة وكان عند الطبراني من حديث ابى موسى الاشعري بسند ضعيف اتفق  
 لمخصا ومنه حديث فاطمة بنت قيس مرفوعا ان في المال كحسا سوى الزكوة ثم واه  
 الترمذي من رواية شريك عن ابى حمزة وهو يمين الاعور عن الشعبي عنها واخر جابر بن ابي  
 من هذا الطريق ليس في الملاحق سوى الزكوة وهذا اضطراب فاحتمل مع ذلك فالحديث  
 ضعيف السند ايضا بضعف شريك وتصدد بعضهم اجمع بينهما على تقدير شوبهما  
 بان المراد بالحق المثبت المستحب بالمنع الواجب قال بعضهم المثبت مقدم على المنفى

### المقلوب

هو الحديث الذي وقع في قده او في سنده لا نصيب بابدال لفظ الجملة  
 باخر او بتغيير المتاخر واماخير المتاخر ونحو ذلك فهو على قسمين مقلوب ملتبس ومقلوب  
 السند وثانيهما اكثر وقوعا بالنسبة الى اوليهما وكذا سكت عن ذكر الاول كثير من  
 المصنفين في هذا الفن كما انهم اقتصروا في بحث الموضوع على المختلق فقلنا لكثرة وقوعه  
 مع انه قد يكون الحديث صحيحا والسند موضوعا او قول مثلوا المقلوب الملتبس  
 بالحديث منها حديث اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ويضع يديه قبل  
 ركبته اخراج الترمذي وقال عريب بن ماجة والنسائي بدون جملة ويضع الخ والورد كود  
 والدارمي والطحاوي في شرح معاني الآثار وغيرهم من حديث ابى هريرة وهذا السند رواه  
 ابو الاوزاعي واحمد في روايته عنه في المنسحب للساجدان يضع يديه على الارض قبل  
 ركبتيه فهو ركبتيه فوجهه وقد ذهب الجمهور الى عكسه مستندين بما رواه الكوفي



في حديثه وانما لا يقال عرض الحافظ مجرح ذكره في سند حديث ابى هريرة على حديثه وانما  
فان في سنده حديثه وانما لشريك القاضي ليس بالقوى لا نأخذ ان اول ان دلالى المصنف  
بشجر بوجود المنفعة وثانيا ان شريك المصنف هو على شرطه وثالثا ان مجرحه  
المنفعة بحسب اوصاف الروايات في حديث مع وجود الاسباب المضعفة فيك لا يجيد نقعا  
ولا ينبغي ان يكتفى بذكره للايورث ضرر او اغترار ما فاحفظ هذا فان من سوانح الوقت  
**ومنها** حديث اخفاء الصدقة وهو ما اخرج البخارى والنسائى عن ابى هريرة قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سبعة يبطلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله  
امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تخابا في الله  
اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل عتد امرأته ذات منصب جمال فقال انى اخاف الله  
ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خاليا  
ففاضت عبدا فان وقع القلب فيه من بعض روايته في حجة ورجل تصدق الخ فمروى حتى لا  
تعلم يمينه ما تنفق شماله هكذا اخرج مسلم قال النووى في شرحه هكذا وقع في جميع نسخ مسلم  
في بلادنا وغيره او كما نقله القاضى عن جميع روايات نسخة مسند لا تعلم يمينه ما تنفق شماله  
او الصحيح المعروف حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه هكذا رواه مالك في الموطا والبخارى  
في صحيحه وغيرهما من الائمة وهو وجه الكلام لان المعروف في اللغة جعلها باليمين قال  
القاضى ويشبه ان يكون الهم فيها من الناقلين عن مسلم لا عن مسلم بدليل دخاله بعد  
حديث مالك وقال بمثل ما حديث عبدة وبين الخلاف في قوله ورجل قلبه معلق بالمسجد  
اذ اخرج من حتى يعوق لو كان ما رواه البخارى والرواية مالك لنبه عليه كمانه على هذا انتهى  
كلامه **ومنها** حديث ابن عمر ارتقيت فوق بيت حفصة فرأيت رسول الله يقضى  
حاجة مستد بالقبلة مستقبل الشام اخرج البخارى وغيره واخرج ابن جبان بلفظ مستقبل  
القبلة مستد بالشام وهذا مقلوب من بعض روايته **ومنها** حديث اذ اخذ ابن ابي

فكلموا واشتروا واذ اذن بلال فلانما كوا ولا تشربوا الخرج احمد بن حنبل بن خزيمة وابن جبان وهو  
 مطلوب فان المشهور المروي في الصحاح ان بلالا يؤذن بليل فكلموا واشتروا حتى  
 يؤذن ابن ام مكتوم واما الجمع بان جعل كان بينهما تناوب فضعيف اذ قد صرح في  
 بعض الروايات ان ابن ام مكتوم وكان اعمى كان لا يؤذن حتى يقال له اصبحت اصبحت  
**ولعل** المتوقد الذي يعرف مما ذكرها ان مقلوب المتن قد يغير القلب في بان  
 يعكس المراد كما في حديث النهي عن البروك وقد لا يغير في اصل المقصود كما في حديث  
 اخفاء الصدقة و**علم** مما مر ايضا ان للقلب قد لا يشهد له نفس عبارة الرواية ايضا  
 كحديث النهي عن البروك وقد لا يشهد له نفس المتن بل يعرف ذلك بخالفت للعتاد  
 والمعقول والامر الواقع المنقول ومخالفت لاكثر الروايات من النقات الالفاظ  
**وحكمه** ان ان وقع سهوا فهو عضو ان تعمد به اربابان قصد اخلال نظم  
 صاحب الشريعة فهو ملحق بالوضع لاسيما اذا كان القلب مما يعكس به المطاب هكذا  
 كل ما كان كلاما على قلب المتن واما المقلوب السندي فله ايضا صور اخرها  
 ما اشار اليه اصنف بقوله على طريق التمثيل هو نحو حديث ششمي عن  
 سالم بن ابي ايوب بن عبد الله بن عمرو بن جمل بصيغة الجمول اي جملة الروي عن نافع بن  
 ابن عمر بن عبد الله بن عمرو بن جمل اي بديل الذي بقلبه هذا عمر بن ابي مرغوب واصل  
 ان يكون الحديث مرويا ومشهورا من طريق خاص وراوا خاص يجعله الروي  
 من رواه واخر نظيره في الحقيقة او اعلى منه ليدرج حديثه ويرغب اليه الناس كان يجعل  
 ناصبا موضع سالم بن ابي مرغوب وها من تلامذة ابن عمر ومن نقل عنه فعل  
 ذلك تصدرا من الوضاعين حماد بن عمرو والنصيبي بن اسمعيل ابراهيم وغيرهما وهو  
 داخل في تقسام الوضع وقال ابن دقيق العيد هو الذي يطلق على الرواية انه ليس  
 الحديث ومثله العرائق بحديث هو القليل المشركين فلان تبتوه هو بالسلم رواه

عمرو بن خالد عن حماد النصبيني عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا وهو مقلوب  
 جله حماد عن الاعمش وانما هو معروف بسهيل بن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا كما اخرج  
 مسلم وغيره **وقل** يقع القليل في هذه الصبغة من غير قصد كما في حديث اذا تممت  
 الصلوة فلا تقوموا حتى تروني فانه مشهور من رواية يحيى بن ابي كثير عن عبدالله بن  
 ابي قتادة عن ابيه مرفوعا كما اخرجه مسلم واصحاب السنن وغيرهم وقد رواه ابو جوير  
 ابن حازم عن ثابت البناني عن انس قد وقع عنه القلب من غير قصد فانه قد حدث  
 بهذا الحديث في مجلس ثابت البناني حجاج بن ابي عثمان الصواف عن يحيى بن ابي كثير  
 عن عبدالله بن ابي قتادة عن ابيه مرفوعا وكان جوير احضرا في ذلك المجلس فظن انه ما  
 حدث به ثابت عن انس كذا ذكر حماد بن زيد فيما اخرجه عنه ابو داود في المراسيل وغيره  
 وشيخ حديث النهي عن كل ذي خطفة وعن كل ذي نهبة وعن كل ذي ناب سواة  
 ابويوب الا فرقي عن صفوان بن سليمان عن سعيد بن المسيب عن ابي الدرداء وهو سمعه  
 سعيد من ابي الدرداء وانما حدث به رجل في مجلس سعيد عن ابي الدرداء فسمعه اصحاب  
 سعيد عنه كما بسطه الدارقطني وغيره **وهو** من صور القلب السندي ما يقع الغلط فيه  
 بالتقديم والتأخير في الاسماء كمرأة بن كعب يجعله الراوي كعب بن مرة وكمسور <sup>الوليد</sup>  
 يجعله الراوي وليد بن مسلم ونحو ذلك وقد اختلف فيه الكافظ ابن حجر جلاء القلوب  
 في معرفة المقلوب **وهو** من صور القلب السندي ان يقلب السند بتمامه فيرى هذا  
 الحديث بسند ذاك الحديث وذلك الحديث بسند هذا الحديث وهو ان كان عمدا  
 فهو داخل في اقسام الوضع وان كان سهوا فهو مقفّر وان كان اختيارا واهتماما  
 فلا باس به واليه اشار المصنف بقوله **وحديث البخاري** اي تصدحان  
 قدم بغداد وامتحان الشيوخ ايا لا بقلب الاسانيد مشهور  
 وهو كما اخرجه ابو احمد بن عدي الكافظ من طريق الخطيب غير ان محمد بن اسمعيل

البخاري صاحب الجامع الصحيح لما قدم بغداد اجتمع اليه اصحاب الحديث  
 فاجتمعوا اليه واراوا امتحان حفظه فعملوا الي مائة حديث فقلبوها متونها و  
 اسنيدوها وجعلوا متن هذا الاسناد اخر واسناد هذا المتن اخر ونصها  
 الي عشرة انفس لكل واحد عشرة احاديث وامرهم اذا حضروا المجلس ان يلقوا ذلك على  
 البخاري واخذوا عليه الموعود للمجلس فحضر البخاري وحضر جماعة من الغرباء من اهل  
 خراسان وغيره ومن بغداد بين فلما اتموا المجلس باهله انتخب رجل من العشرة  
 فسأله عن حديث من تلك الاحاديث فقال البخاري لا اعرفه فما زال يلقي عليه  
 واحدا بعد واحد حتى فرغ والبخاري يقول لا اعرفه وكان العلماء ممن حضر  
 المجلس يلتفت بعضهم حالي بعض ويقولون فهو الرجل ومن لا يدي القصة  
 يقضي على البخاري بالعجز والتقدير وقلة الحفظ ثم انتدب رجل من العشرة ايضا  
 فسأله عن حديث من تلك الاحاديث المقالفة فقال لا اعرفه فما زال يلقي عليه  
 واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته ثم انتدب الثالث والرابع الى تمام  
 العشرة حتى فرغوا كلهم من القاء تلك الاحاديث المقالوفة والبخاري  
 لا يزيدهم على لا اعرفه فلما علم انه قد فرغوا التفت الى الاول فقال  
 اما حديثك الاول فقلت كذا وصوابه كذا وحديثك الثاني كذا وصوابه  
 كذا والثالث والرابع على الولا حتى اتق على تمام العشرة فرد كل متن الى اسناده  
 وكل اسناد الى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فاقر الناس له بالحفظ و  
 اذ عفا له بالفضل وهذه القصة من الشواهد العالية على كمال البخاري في الحفظ  
 وسعة العلم وله غير ذلك ما هو مذكور في بهدي الساري مقدمة  
 فخر الساري الابن حجب المستقل وغيره **الموضوع** هو لغة المصنف من وضع فلان على  
 فلان كذا اي التصدير والمسقط من الوضع بعض الخط والاستقاط واصطلاح الكذب المختلج على النبي صلى الله

عليه وسلم او على غير من الصحابة وغيرهم فتدخل فيه الاثار المصنوعة المنسوبة كاذبا الى  
الصحابة من بعدهم لكنهم اذا اطلقوا الموضوع لا يريدون بدلا ما الخلق ونسب النبي  
صلى الله عليه وسلم والمنسوب الي غيره كاذبا يقولون فيه هذا موضوع على فلان كما قال  
ابن الجوزي وغيره ان ما جرى عن عائشة انها قالت ما قدرت جسدي محمد وفي رواية ما قدرت  
محمد ليلة المعراج موضوع على عائشة ومن فترقوا اكثرهم لا يعرفون الموضوع كاذبا لكثرة  
على رسول الله فحسب الموضوع من شذوذه الضعيف وازد لها اذ يقر به المطروح وقد  
غفل عنه اكثر المؤلفين وجعلها الذهبي نوعا مستقلا وعرفه بانه ما تزل عن الضعيف وارتفع عن  
الموضوع ومثل الحديث عمر بن شبر عن جابر الجعفي عن الحسن بن علي ومحدث جوير  
عن الصحابة عن ابن عباس قال ابن حجر هو المتروك في التحقيق وقد عرفه في نخبته بما رواه  
للمتعمد الكذب الخبر ما ان يجب تصديقه اى ظنه صادقا متجابه في  
ثبوت الاحكام وغيرها وهو ما اصل الاية اى اية الحديث الحفاظ الموهرة  
المميزون بين الاسانيد الصحيحة وبين السقيمة على صحة سواء كان نصهم  
قولا صريحا او كان للزاما على ما من تفصيلا واما ان يجب تذييره و  
هو ما نصوا على وضعه فلا يعمل به مطلقا ولا تجوز روايته راسا او متوقفا  
فيه لاحتمال المصدق والكذب كسائر الاخبار المحتملة للتصدق  
والكذب وهو ما لم يوجد منهم نص على صحته ولا على وضعه واعلم ان اتفق  
الحفاظ على صحة او حتم او ضعفه او على ضعفه الامر فيه ظاهر وهو قبول قولهم سواء على ان  
صاحب البيت ادري بما ياتي ولا يعارض قولهم قول غيرهم فقيها كان او صوفيا مفسرا  
كان او متكلما فانه لا عبرة لقول من لم يتبحر في فن الاسانيد في باب صحة الاحاديث  
وسمها ووضعها عند وجوب اقوال المهذبة فيه قاما اذا اختلفوا فيما بينهم فلا يحسب  
الاختلاف فيما بين جمابذة الحديث في هذا الباب غير قليل فعند ذلك يطلب

الترجيح بوجه من اوجوه فيوجد بالمرح ويتركها سواء قول طريق كثيره  
 منها ان يدقق النظر فيها قاله الفريقان وينظر فيما يحكم بعضهم بالوضع او  
 بالضعف وبعضهم بالعصه ينظر التامل والعرفان فيوضن باوضحت صحته و  
 يترك ما ظهر منه **مثاله** اخلا فهور في حديث صلوة التسليم المروى  
 في السنن والمسائيد قد ادرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات وحكم  
 عليه جمع منهم بالضعف وبعضهم بالعصه وبعضهم بالحرع بعد التامل في  
 احوال هؤلاء يظهر لما هر بطان قول الحاكم بالوضع ويعطيان من ضعفه  
 نظر الى بعض طريقه ومن صحه نظر الى جمع طريقه وانراه هبة في ان بعض  
 طريقه حسنة فهو القول المقدم المقبول وما سواء مورد ومخالف كما  
 بسطه حافظ العرق وابن حجر الصقلان **تاسيس** في تصانيفهم **وكذا**  
 اخلا فهور في حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء فان ابن الجوزي  
 وابن تيمية ومن حذى حدوها اظنوه موضوعا وجمع منهم حسنة فهو  
 القول المقرب عندها هل النظر كما حققه النجاشي في المقاصد الحسنة  
**وكذا** اخلا فهور في حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم وسبله  
 ضعفه اكثرهم وحسنه بعضهم والمقرب عندها هل التقدير هو القول الاخير  
**وكذا** اخلا فهور في حديث من زاد قدي وجبت له الجنة حديث  
 من جله في زائرا الاكمله حاشا لا يراى في كان حيا طي ان يكون شفيعا  
 وشهيدا يوم القيمة فان منهم من حرم بعضهم من حاكم موضع جمع  
 الاحاديث الواردة في بابلغنا في ان تيمية واتباعه وكلاهما كان باطلا في  
 عند من اوتي بها صلبا فان التحقيق يحكم بكون الحديث حسنا كما  
 بسطه تقي الدين السبكي في كتابه شفاء السقام في ذمارة بخير الامام

له  
 وادخل في القوم الذين  
 وتبين فيهم  
 وما كان حله  
 على ذلك في قول  
 افاض في حق  
 الى البيت  
 ليس في حاشيت  
 ضعيفة وموضوع  
 انتهى في حاشيت  
 كذا قال القاضي  
 قد ثبت في  
 قوله في حاشيت  
 الحاشية في  
 والنجاشي لما  
 غايب في حاشيت  
 التبريد في حاشيت  
 من حاشيت  
 ابن



وكذا اختلفوا في احاديث صلوات ليالي السنة واما ما كانا احاديث تطوعات ليالي  
العيدين ويوم العيدين وليلة النصف من سبعين وغيرها واحاديث تطوعات ايام الاسبوع  
ولياليها مما هو مذكور في اجزاء العلوم وقوت القلوب وغنية الطالبين وغيرها من كتب  
العصر فية فان منهم من حكم بعضها كبعض الصوفية ومنهم من حكم بعضها ومنهم من حكم  
بوضعها واما ما اوافق على قول هنيء يحكم قطعا بوضعها كما بسطه ابن حجر المكي في  
رسالته الايضاح والبيان لما جاء في ليلة النصف من شعبان على التقارى المكي في كتاب  
الموضوعات وابن رجب في لطائف المعارف ومن هذا القبيل احاديث صلوات الرغائب  
واحاديث صيام ايام مخصوصة من رجب كما بسطه ابن حجر الصقلاني في رسالته تبين  
العجب فيما سدد في فضل رجب بشهر الزين العراقي في تحريم احاديث اعياء العلوم وكذا  
اختلفوا في احاديث تقدير المهر بفضة ودرهم فمن حكم بعضها ومن حكم بوضعها والنظر  
اللاتي يحكم باعتبار قول ضعفا يخرجها عن حين الاستناد بها على ما مر تفصيلا  
وكذا اختلفوا في احاديث اعياء والدي المصطفى صلى الله عليه وسلم واما انهما كاه  
فمنهم من حكم بوضعها ومنهم من حكم بوضعها وترجح بعض هل النظر بعد تناول  
اقوال الفريقين قول ضعفا كما قال السيوطي في رسالته التعظيم والمنة في ابوي رسول الله  
في حجة حصل مما تقدم في حديث اعياء ان الذين حكموا بوضعها من الآية الدار قطنى  
والحجر قان وابن ناصر ابن الجوزي وابن دحية والذين حكموا بضعفها فقط غير موضوع  
ابن شاهين والخطيب ابن عساكر السويلى القرطبي والحجى لطبن وابن سيد الناس  
قد نظرنا فوجدنا العلة التي عمل بها الفرقة الاولى كلها غير مؤثرة فلذلك رخصنا قول  
الفرقة الثانية انتهى وهذا البحث كثير المنزاع والخلاف بين اكار العلماء والبال لاصان  
منهم من نصر على عدم نجاة الولدين كما بسطه على التقارى في شرح الفقه الاكبر في  
رسالة مستقلة لوابن هيم الحلبى في رسالة مستقلة او يشهد ان ظاهر حديث صحيح مسلم

وغيره وتمرر من شهدها بالنجاة واشتهت ذلالي بطرق كذبية كاسيوطي فان في  
 هذه المسألة يسبح مسائل بسط الكلام فيها بما لا مزيد عليه والاسلم في هذا الباب هو  
 التقاطع والحدرا الحد من التكلم بما يوزى روح المصطفى صلى الله عليه وسلم **وكذا**  
 اختلافهم في احاديث قصة الملكين المسجونين بيابل هاروت وماروت فان منهم من  
 يحكم عليا بالوضع او بالصف والواقف على طرفها مع ما لها وما عليها يحكم بالثبوت  
 كما بسطه ابن حجر استقلاني في الكافي الشاف في تخريج احاديث الكشاف والسيوطي في  
 تفسيره الدر المنثور ورسائله في اخبار الملائكة المسماة بالجنائك **وكذا** اختلافهم  
 في احاديث قراءة الامام قراءة له التي استندت بها الكفية في سقاط القراءة عن  
 الموتر فان منهم من قال انها بجميع طرقها ضعيفة ضعفا اخرها عن جيز الاحتاج  
 بها ومنهم من حكم بكون بعض طرقها حسنة بل صحيحة ولما هو الواقف على اقوال  
 شؤلاء وهؤلاء يحكم باعتبار القول الاخير على ما بسطه ابن الهمام في فتح القدير و  
 العيني في البناية شرح الهداية وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري **وكذا** اختلافهم  
 في احاديث القلتين واحاديث القراءة خلف الامام المروية من طريق محمد  
 ابن اسحق صاحب المغازي فمنهم من حكم بضعفها مطلقا نظر الى اقوال الجرح المصنف  
 من الاية في ابن اسحق ومنهم من حكم بحسنها ومنهم من حكم بصحتها نظر الى اقوال  
 الايمة المعدلين في ابن اسحق والماهر الذي اوتى حظا من الانصاف والفهم يعلم  
 ان قول حسنهما هو الاحكام **وكذا** اختلافهم في احاديث عجزة برد الشمس للنبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد غروبها في غزوة خيبر فان منهم من حكم بوضعها كابين الجوز  
 وابن تيمية واضرابهما المبالغين ومنهم من حكم بصحتها او حسنها وهو الرأى المتين  
 عند الواقف على كلام الفريقين ولما هو المنقول لادليل الطرفين كما بسطه السيوطي في  
 اللؤلؤ المصنوعة في احاديث الموضوعية وعلى القاري والشهابي نخجاسي وغيرهما من

شرح الشفاعة في حقوق المصطفى وكذا اختلافه في حديث واذا قرأ اي الامام فانصتوا  
 الروى في السنن من طريق ابى موسى الاشعري و ابى هريرة فان البهقي نقل عن ابن معين ابى جابر  
 و ابى داود وغيرهم تضعيفه و اختار مسلم في صحيحه و ابن خزيمة تصحيحه و قد اخطأ من  
 ادعى اتفاق الحفاظ على ضعفه و قد اثبت اهل النظر والتزجيم بعد التامل في اقوال  
 الصحيين المضعفين ان تصحيحه هو الراى المتين كما بسطه ابن الهمام والعيني وغيرهما  
 و قدس على ما ذكرنا من الامثلة بطريق التفرج ما عدلها من الاحاديث التي اختلفوا  
 في وضعها و صحتها و حسنها و وضعها و ومنها ان يكون صاحب حد القولين متسللا  
 في التحسين و التصحيح و الاخر منقحا و مفتشاهما بالتحقيق و التيقن في برج قول غير  
 المتسا هل على قول المتسا هل كالحاكم صاحب المستند اذ فانصروا بجمعهم نصوا على  
 انه لا اعتماد على تصحيحه و قد خص ابو عبد الله الذهبي المستند و نقد على الحاكم  
 في مواضع كثيرة و هو من هل للنقد التام عند باب الحديث فان كان حديث صححه  
 الحاكم و امثاله وضعفه الذهبي امثاله يقبل قول الاخرين و لا يلتفت الى قول الاولين  
 و منها ان يكون صاحب حد القولين من المبايعين في الحجج و الاخر متوسطا و معتدلا  
 في القدر فيجوز قول غير المشد على قول المشد و يقبل تصحيح المتوسط و تحسينه دون  
 تضعيف المشد و حكمه وضعفه كما قال ابن حجر في تكملة على مقدمة ابن الصلاح ما حكى  
 ابن مندة عن البا و روى ان النسائي يخرج احاديث من لو يجمع على تركه فانه اراد بذلك  
 اجما عا خاصا و ذلك ان كل طبقة من النقاد لا تخلو من متشد و متوسط قسنا الاولى  
 شعبة و سفيان التوري و شعبة اشده منه و من الثانية يصحى القطان و عبد الرحمن  
 ابن مهدي و يحيى اشده منه و من الثالثة يصحى بن معين و احمد بن حنبل و يحيى اشده  
 من احمد و من الرابعة ابو حاتم و البخاري و ابو حاتم اشده من فقال النسائي لا يترك  
 الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه فاما اذا وفق ابن مهدي و ضعف يحيى القطان

مختلفة فانه لا يتردد اعرف من تشدد يحيى اتى ومن ههنا يعلم ان ما فيه بضمهم من ان  
 شرط النساء اخف وانه يروى عن لا يروى عن اصحاب الكتب الخمسة ليس يصح ومنها  
 ان يكون صاحب جمل القولين من المشددين في الحكم بالوضع والضعف كان الجوزي ابن تيمية  
 والمجد الفيروز آبادي مثل سيف السعادة والجوزقاني واما الهم والآخر من الميسطين  
 المنقحين كان حجازي استقلال وشيخه العراقي والسيوطي اشباههم فخرج قول الاخرين  
 على الاولين ولا يبادر الى الحكم بالضعف والوضع بغير حكم الاولين فقد توجه السيوطي  
 الى كتاب الموضوعات لابن الجوزي فلخصه وتعقب عليه في مواضع تشدد لا ووافقهم  
 في مواضع توسطه فمن يطالع موضوعات ابن الجوزي يجب عليه ان يطالع اللآ  
 للمصنوعة في الاحاديث الموضوعات للسيوطي واحفظ هذا كد نقوة الحافظة نيفعاك  
 في الدنيا والاخرة لقد زلت اقدام علماء عصرنا وكثير من سبقنا في تقليد  
 باحدى الطائفتين من الطائفة المشددة والمتساهلة فصحو الجاراضيفة  
 وحكموا بوضع اخبار حسنة او صحيحة وانى احمد الله جملة متواليها واشكركم  
 متتاليا على ان وفقني للتوسط في جميع المباحث الفقهية والحدائثية ورتقى نظري  
 وسعيا وفهما رفعا اتمنئ به على الترجيح في ما بين اقوالهم المتفرقة ونجاني من بلية  
 تقليد المشددين والمتساهلين تقليدا جاملا واختيار قول احدى الطائفتين  
 من دون تبصر وتفكر اختيارا كاسد الاقول هذا تكبره فخر بل تحدا تبغمة الرب  
 وشكرا وكرامى على ما من محضته لا اقدر على عدائها ونعمتكم لا يمكن من حصرها  
 فتشكرى هو العجز عن ادع شكرها وارجو من ربى دوامها وازدهارها ولا يحل  
 روح اية الموضوع للعالم بحاله اى من يعلم جز ما لو ظنا كونه موضوعا في  
 اى معنى كان اى سوا كان في الاحكام او في الترغيب والترهيب او غير  
 ذلك الامقرنا ببيان الوضع وكذا لا يحل نقله ولا ذكره في مجالس الوعظ

فغيرها الا مقروبا بذكره وضعه ويعرف اى الوقع باقرار واضعها مرعى او حكما  
وهو المراد بقول ابن الصلاح او ما ينزل منزلة اقراره قال الحلبي في رسالته لاكتشاف  
عمن رمى بوضع الحديث الذي يتنزل منزلة اقراره كان يحدث بحديث عن شفيح  
ثم يسأل عن مولد نفسه فيذكر تاريخا يعلم وفاة النبي قبله ولا يوجد ذلك الحديث  
الا عندنا فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده لا ينزل منزلة اقراره بالوضع لان  
ذلك الحديث لا يعرف الا عندنا في النبي ولا يعرف الا برواية هذا الحديث الذي حدث به  
انتهى وفي الاقرار له لابن دقيق العيد قد ذكره في اى في هذا النوع اقرار الراوى بالوضع هذا  
كاف في رد لا تكن ليس بقاطع في كونه موضوعا يجوز ان يكذب في هذا الاقرار بعينه  
انتهى قال الحافظ ابن حجر فهو من بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا وليس ذلك  
مرادها وانما نفى القطع بذلك ولا يلزم من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالنفي  
الغالب هو ههنا كذلك ولو لا ذلك لما ساء قتل المقر بالقتل ولا رجم المعتز بلان  
لا احتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به انتهى او ركاكة الفاظه بحيث يعلم  
العارف باللسان ان مثله لا يصدر عن فصيح اللسان فضلا عن ان يكون كلام النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ابن دقيق العيد كثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار امور ترجح  
الى المروى والفاظ الحديث وما وصله يرجع الى انه حصلت لهم لكثرة محاولة الفاظ  
النبي صلى الله عليه وسلم هياة نفسانية ومملكة قوية يعرفون بها ما يجوز ان يكون  
من الفاظ النبوة وما لا يجوز انتهى **شعر** ان المصنف لو لم يندلفظ الفاظه واكتفى  
على ذكر ركاكة تلكان اولى فانه قد تكون القرينة على الوضع ركاكة للمعنى دون اللفظ  
كان يكون مفادها مخالفا للعقل ضرورة او استمدالا ولا يقبل تاويلها بحال نحو الاحبا  
عن الجمع بين الضدين وعن نفى الصانع وقدم الاجسام وما اشبه ذلك لانه لا يجوز  
ان يبد الشرح بما ينافي في مقتضى العقل فلذا قال ابن الجوزي كل حديث رأيت مخالفا

العقل او تناقضه الاصول فاعلم انه موضوع فلا شك في اعتبار اى لا اعتبار روايته ولا  
 تنظر في جرحهم وكذا اذا كان مما يدعيه الحسن المشاهدة او كان مباحثا النص للكتاب  
 والسنة المتواترة او الاجماع حيث لا يقبل شيئا من ذلك التاويل ويتضمن الاضطرار  
 بالوعيد الشديد على الامر اليسير وبالوعيد العظيم على الفعل اليسير هذا لاخيه  
 كثير موجه في حديث القصاص والطريقة كذا في فتح المعث هذا كل من القرآن  
 في الروى وقد يشهد حال الراوى بوضعه كما اسند الاحاكم عن سيف بن عمرو التميمي  
 قال كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من عند الكتاب يبكي فقال مالك قال  
 ضربني المعلم فقال لاخريهم اليوم حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا معلل بالصبيان  
 غزارهم اقلهم حجة لليتيم واغلظهم على المسكين ومن ذلك انه قيل يوما لاما  
 ابن احمد الهروي احد المشهورين بالوضع الاترى الى المشافعي من تبع بخراسان فقال  
 حدثنا احمد بن عبدالله ناعبدالله بن معدان الازدي عن انس مرفوعا يكون في امتي  
 رجل يقال له محمد بن دريس هو اضر على امتي من ابليس يكون في امتي رجل يقال  
 له ابو حنيفة هو سراج امتي ومن ذلك انه قيل يوما لمحمد بن عكاشة الكرمانى  
 ان قومنا يرفعون ايديهم في الركوع وفي السجود منه فغثال حدثنا السديين وضح  
 نا ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري عن انس مرفوعا من رفع يديه في الركوع  
 فلا صلوة له كذا في تذييب الراوى وكسب بعضهم وضع حديث رفع اليدين الى  
 ما من الهوى او بالوقوف على غلظه اى يعرف الوضع بالوقوف  
 على غلط الراوى كما وقع لنا ثابت بن موسى لناهد في حديث من  
 كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالزهار قيل كان شين في حقه  
 الاحاديث باسانيدها في جماعة فدخل رجل حسن الوجه كان متعبدا  
 يكثر الصلوة بيلا فقال الشين في اثناء حديثه من كثرت الخرفوع

لثابت انما هي هذة الجملة من الحديث **وقال** الاى ثابت تارك الجوز بذلك  
 السند **وهذا** الحديث اخرجه ابن ماجة عن اسمعيل بن محمد الطحلي عن ثابت  
 عن شريك عن الاعمش عن ابى سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنها قال **كما** قد دخل ثابت على شريك  
 وهو يلى ويقول حدثنا الاعمش عن ابى سفيان عن جابر قال قال رسول الله وسئمت  
 ليكتب المستعمل فلما نظر الى ثابت قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنها  
 تصد بذلك ثابتا له هذة ومرة فظن ثابت انه من ذلك الاسناد فكان **شيخ** انتهى  
 فقال ابن جبان انما هو قول شريك قال عقيب بن حبيب الاعمش عن ابى سفيان عن جابر  
 يقصد الشيطان على قافية اس احدكم فادرجه ثابت في الخبر فهو سؤفه منه جاعة  
 به عن شريك كعبدا لله بن ابى شبيبة واسحق بن بشر الكاهلي كعبدا كعبدا  
 اخر بن انتهى **وقال** اخرجه ابن الجوزى في كتابا لموضوعات بسند الى ابى جليل  
 الموصلى قال نا محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد بن اليوب محمد بن عثمان قان  
 ثابت بن موسى الضرير العابد نا شريك عن الاعمش عن ابى سفيان عن جابر قال قال  
 رسول الله من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنها **وقال** قال العقيلي باطل الاصل  
 ولا يتبع ثابتا عليه ثقة وهذا الحديث لا يعرف الا بثابت وهو رجل صالح وكان قد دخل  
 على شريك وهو يلى ويقول نا الاعمش عن ابى سفيان عن جابر فلما رأى ثابتا قال  
 من كثرت اخر وتصد به ثابتا فظن انه من الاسناد وسره من جماعة ضعفاء انتهى **ثم**  
 اخرجه ابن الجوزى بسند آخر يقول اخبرنا اسمعيل بن ابى صالح المودن انبا نا عبد الله  
 ابن علي بن اسحق انبا نا ابو حسان محمد بن احمد المزكي نا ابو عبد الله محمد بن يزيد انبا نا  
 الحسن بن عامر نا عبد الحميد بن بحر الكوفي نا مغربي نا به **وقال** عبد الحميد بن  
 الحديث انتهى **ثم** اخرجه بسند الى ابن عدى قال انبا نا ابو سعيد العدي

نا الحسن بن علي بن راشد نا شريك به **وقال** العدي ضاع انتهى **ثم** اخرج بسند  
 الى الخطيب قال انبانا طلحة الغالي انبا ابو يعلى الحسن بن علي بن عبد الله بن محمد بن <sup>مهمل</sup>  
 انصارى نا محمد بن مالك بن الحسن السعدي نا صمصمة بن الحسين القمي نا محمد  
 بن ضار بن ريجان بن جميل نا ابي نا ابو العتاهية الشاعر نا الاعمش به **وقال** محمد  
 بن ضار ابو لهيب هو لان انتهى **ثم** اخرج بسنده الى الحاكم نا قال ابو الحسن احمد  
 ابن ابي عثمان الزاهد نا محمد بن المنذر الهروي نا كثير بن عبد الله اكنون في اشرك  
 به وثبتته الى ابي الحسين بن المهدي بالله انه قال في فوائده انبانا ابو سعد جميل  
 ابن احمد الجرجاني نا ابو بكر محمد بن احمد بن حفص بن عبيد الله الديلمي نا محمد  
 ابن عبد الرحمن الديلمي حدثنا حكامته بنت عثمان بن دينار نا ابي عن اخيه  
 مالك بن دينار عن انس مرفوعا بعثه **وقال** حكامته تروى عن ابيها ابو طيل انتهى  
**وذكر** السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعات ان هذا الحديث اخرج  
 ابن ماجه واخرجه البيهقي في شعب الايمان من طريق ثابت بن نوح قال البيهقي انبانا  
 ابو عثمان عمرو بن عبد الله البصري قال سمعت الفضل بن محمد البيهقي يقول لثابت  
 ابن الاصبهاني عن هذا الحديث فقال يا بني كرم من اشياء سمعوا هو كلاء لم اسمع  
 انا فان سمعتنا حديثا واحدا لا اقبل وقال البيهقي ايضا انبانا ابو عبد الله الحافظ  
 انبانا ابو عمرو بن السماك نا محمد بن عبد الرحمن بن كامل قال قلت ل محمد بن عبد الله  
 ابن نعيم ما تقول في ثابت بن موسى قال شيعه لاسلام ودين وصلاح وعبادة قلت  
 ما تقول في هذا الحديث قال غلط من الشيعة واما غير ذلك فلا يتوهم عليه انتهى و  
**قال** القضاة في مسند الشهاب تروى هذا الحديث من الحفاظ جماعة وما طعن  
 احد منهم في سنده ولا يقدرون انكاره بعض الحفاظ وانتقال ابو الحسن الملقب قاضي  
 من حديث ابي الظاهر الذي قال انه من كلام شريك بن عبد الله وتساب الشبهة



في الرواية ثابت بن موسى العبتي بنينا ابو بكر محمد بن الغانزي لاجازة ائمتنا محمد بن عبد  
 المحاكم قال دخل ثابت بن موسى الزاهد على شريك بن عبد الله القاضي المستعلى  
 بين يديه وشريك يقول حدثنا الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولو يدرك المومن فلما نظر الى ثابت بن موسى قال من كثرت صلواته  
 بالليل حسن وجهه بالنهار وانما المراد بذلك ثابت بن موسى الزاهد وورد في فضل ثابت  
 ابن موسى انه روى هذا الحديث مرفوعا بهذا الاسناد فكان ثابت يحدث به  
 عن شريك عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر وليس لهذا الحديث اصل الا من  
 هذا الوجه وعن قوم من الجرحين سرقوا من ثابت بن موسى مروا عن شريك  
 وقد روى لنا هذا الحديث من طرق كثيرة وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى عن  
 غيره شريك وذلك ما اخبرنا ابن احمد بن الحسين الشيرازي حدثنا ابو منصور  
 محمد بن احمد بن القاسم المقرئ الاصبهاني انبانا ابو بكر محمد بن عدي بن علي بن ذر المقرئ  
 الدقيقي حدثنا القاضي احمد بن موسى بن اسحق بن القاسم بن الحضرمي نصحنا  
 حدثنا اسحق بن ابراهيم واحمد بن علي البخاري وعبد بن علي بن الربيع وابن عبد السلام  
 قالوا حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري وابن جرير عن ابي الزبير عن جابر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار اخبرنا احمد  
 ابن الحسن بن الحسين الشيرازي حدثنا ابو محمد عبد الله بن علي بصيدا قال انبانا  
 ابو الحسن محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن جميع النضائي حدثنا احمد بن محمد بن سعيد  
 ابو العباس الرقي حدثنا ابو الحسن محمد بن هشام بن الوليد حدثنا جبار بن المغلس  
 عن كنفين بن سليمان عن نس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلواته بالليل  
 حسن وجهه بالنهار اخبرنا ابو عبد الرحمن محمد بن الحسين الشيرازي انبانا ابو عمرو بن مطر حدثنا  
 محمد بن عبد السلام البصري حدثنا عبد الله بن شاذان حدثنا شريك عن الاعمش

قال السلمي وانبأنا ابو عمرو بن مطر حدثنا عمر بن اسحق بن ابراهيم المشيرازي انبأنا احمد بن  
 اسمعيل بن شكام الكوفي حدثنا سعيد بن سعد بن حفص حدثنا اشريك عن الاعمش  
**قال السلمي** وانبأنا ابو عمرو بن مطر حدثنا محمد بن احمد بن سمر البصري حدثنا  
 حدثنا اشريك عن الاعمش **قال السلمي** وانبأنا ابو الوليد النخعي وابو عمرو بن حمدان  
 وابو بكر الراسبي قالوا انبأنا الحسين بن سفيان حدثنا عبد الحميد بن محمد  
 حدثنا اشريك عن الاعمش **قال السلمي** وانبأنا الحجاج بن اسحاق بن ابي بصير قال حدثنا  
 العباس بن عمران الثوري القاضي حدثنا محمد بن مزاحم حدثنا موسى بن علي  
 حدثنا اشريك عن الاعمش **قال السلمي** وانبأنا ابن ابي عثمان الرازي حدثنا محمد  
 ابن منذر الهروي حدثنا كثير بن عبد الله بن كثير حدثنا اشريك عن الاعمش  
**قال السلمي** وانبأنا اسحق بن مزاحم النخعي حدثنا جعفر بن حسين بن حفص  
 عن الثوري عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار اخبرنا ابو عبد الله محمد بن منصور  
 الاثري انبأنا الحسن بن موسى الطبري انبأنا احمد بن عبد الرحمن الراسبي حدثنا  
 ابو مطيع محمد بن داود البجلي حدثنا علي بن الحسن الكوفي حدثنا جابر بن عبد  
 عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت  
 صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار حدثنا ابو حازم محمد بن الحسين بن محمد بن خلف  
 ابن الفراء البغدادي املاء من كتابه حدثنا احمد بن محمد بن غالب النخعي  
 حدثنا ابو صخر محمد بن مالك بن الحسن حدثنا ابو الحسين صمصمة بن  
 الحسن الرقي حافظ ثقة سمعنا حدثنا ابو جعفر محمد بن صرام بن ركبان بن جميل  
 حدثنا ابي حدثنا ابو اعين اسمعيل بن القاسم الشاعر حدثنا سليمان بن مهزيار  
 الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت

صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار انتهى ما اورد في القضاة في الحديث انس طريق آخر  
 اخرجه ابن عساکر في تاريخه ابنا ابوالقاسم النسيف غير عن ابى علي الكاهن  
 ابنا الاخير بن نصر احمد بن محمد بن العجلي حدثنا ابوالحسن علي بن ابراهيم المعروف  
 بفلان الكرجي حدثنا علي بن محمد بن عامر حدثنا ميمون بن احمد بن عمار بن نصير  
 السلي بن اخي هشام بن عامر الدمشقي حدثنا نصر بن منصور الطرسوسي  
 حدثنا يحيى بن ايوب حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد الطويل عن انس قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلاته حسن وجهه بالنهار والله اعلم  
 انتهى كلام السيوطي **وقال** السيوطي ايضا في صباح الزهراجة على سنان ابن ماجه  
 عند ذكر هذا الحديث بعد نقل كلام ابن الجوزي والبيهقي قد تواردت اقوال  
 الايمة على ان هذا الحديث موضوع على سبيل الغلط لا التعمير والافهم القضاة  
 في مسند الشهاب فقالوا في ثبوتها وقد سقت كلامه في اللاوي المصنوعا انتهى  
**وقال** الحافظ ابن حجر في الكافي الشاف في تحريم احاديث الكشاف الفقه اليمية  
 الحديث ابن عدى والدارقطني والقفيل وابن ماجه والكاظمي على انه من قول مشريك  
 فانه لثابت لما دخل عليه اورد صاحب مسند الشهاب من رواية عبد الرزاق عن  
 الثوري وابن جرير عن ابى الزبير عن جابر وهو موضوع على هذا الاسناد وكذا من  
 رواية الحسين بن جعفر عن الثوري عن الاحمش عن ابى سفيان عن جابر قال  
 فيه كذابي ومن طرق اخرى اهية قال ابن طاهر ظن القضاة ان الحديث صحيح  
 لكثرة طرقه وهو معدول لانه لم يكن حافظا فله طريق اخر من رواية جابر  
 اخرجه ابن جميع في مجمله من حديث انس بن الجوزي من وجه اخر عنه فهو باطل  
 ايضا من الوجهين انتهى كلامه والواضعون للحديث اصناف اى  
 انواع واقسام قال البرهان الحلبي في مقدمة مسالمة الكشف الخثيث عن

روى بوضع الحديث ليطولن الاوضاع عين اصناف قد قسمها ابو الفرج بن الجوزي  
 سبقتا قسام وذلك بحسب الامر الكامل لهو على الوضع فضرب يفعلونه اتصافا  
 لمذاهبهم كالخطابية من الرافضة وقوم من السالمية وضرب يتقربون به الى بعض  
 الخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم كليات بن ابراهيم حيث وضع للمهدى  
 الخليفة في حديث لا سبق الا في نصل او خفت فتراد فيه او جناح وكان المهدي  
 اذا ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وامر بندها وقال انا حمتة على ذاك الذي ضرب  
 كانوا يتكسبون بذلك ويتزقون به في قصصهم كما بي سعد الملائني وضرب  
 امتحنا باولادهم او وراقين لهو فوضعوا لهو احاديث ودسوها عليهم فحدثوا  
 بها من غير ان يشعروا كعبد الله بن محمد بن سبقة القدامى بضم القاف وتحقير  
 الدال المهملة نسبة الى جده الاعلى قدامة المصين في هذا الضرب ما شرع عليهم  
 في ذلك اذا هو يعلمون ولكنهم ليسوا بحجة وان كانوا عدلا لانهم لم يعلموا التلقين  
 وضرب يلجئون الى قامته دليل على ما افتوا باثرهم فيضعون قال شيخنا العسقلاني  
 كما نقل عن ابي الخطاب بن دحيته ان ثبت عندنا مني وقد حدثني مشايخي الحفاظ  
 الثلاثة ابو حفص البلقيني وابن الملقن والعراقي منتفزين كل بالفاخرة بان بالخطاب  
 ابن دحية المذكور وضع حديثا في تصرة صلة المغرب ولم يحجز احد منهم بذلك  
 وهذا لو اذكر لا فيهم لانه لم يحجز احد منهم فيه بذلك وقد تكلم فيه بسبب آخر  
 ولو امر احدنا حزم عند ذلك ولا ذكر في ترجمته ذلك وكان ينبغي لشيخنا العراقي  
 ان يمثل بغيا بن دحية لكونه ما ثبت عند ذلك وقد قالوا مثل ذلك في ترجمة  
 عبد العزيز بن الحارث التميمي الجنبلي من رؤساء الحنابلة واکابر المعتزلة كما ذكر في  
 ترجمته وضرب يقلبون سندا الحديث ليستغرب فيه غيب في سماعه من هذا الضرب  
 لو اذكر منهم الا قليلا وان كان وضع السند كوضع المتن لانه اخف منه وقصر ويتسبون

بذلك لترغيب الناس في افعال الخير بزعمهم وهم ملسون الى الزهد وهم اعظم  
 الناس ضررا الا أنهم يجتسبون بذلك ويؤونه قربة والناس يتقون بهم ويركعون  
 اليهم على السبيل اليه من الهدى والصلاح فينقلونها عنهم انتهى كلام المحققين  
 واعظم ضررا من انتساب الى الزهد فوضع الاحاديث في الاحكام  
 او في الترغيب والترهيب احتسابا اي طلبا للحسنة والثواب في زعمهم وما  
 يجهلهم عن حرفة الوضع وكونه من كبر الكباش واما الزعم بالباطل المنسوخ انما  
 هو الكذب على رسول الله الذي يضر بشعره ودينه لا الكذب لداي نصرته و  
 تزويج امره بشعره ومن وضع هؤلاء الزهاد الجهلة البطلة احاديث الصلوات  
 المخصوصة كاحاديث صلوة الرغائب وغيرها في شهر رجب واحاديث صلوة  
 النصف من شعبان واحاديث صيام الايام المخصوصة من حيث احاديث صاوت  
 ايام الاسبوع وياليها ونحو ذلك على ما ذكرها الامام الغزالي في احياء العلوم والبطا  
 الملكي في قوت القلوب غوث الاقطاب الجليلي في غنية الطالبين وغيرهم  
 من الف في الاورد والوظائف فان هذه الاحاديث كلها من وضع الزهاد الجهلة  
 نقلها جمع من كبار الصوفية بحسن ظنهم بهم وقد وفق الله حملة آثارهم بغير نقاد خبا  
 جيبه لتمييز الحليث من الطيب فنصوا على وضعها واختلافها والمعتبر في هذا  
 الباب هو قولهم لا قول غيرهم وان فاق عليهم زهدا وورا عا وجلت مرتبة تقوى  
 وولاية ووضعت الزنادقة ايضا هونجة الزاء المعجمة وكسر الدال المهملة  
 جمع من يدين بكبرها وسكون النون بينهما وهم الذين احدثوا الدين وقصدوا  
 تحريف الشريعة للذين جعلوا احاديث وضعوها في باب تجسم الحق جل جلاله و  
 تشبيهه بالمحدثات وكلا احاديث في بطل صفات الله جل جلاله وغير ذلك على ذكره  
 ابن الجوزي في كتاب الموضوعات وغيرها هذه الفرقة من الوضاعين شابهت اليهود

والنصار کجیت قصدوا تحریبا لکتاب السماویة وحر فوها تحریفهم ضمت ای قامت  
 واستعدت جهابذة الحدیث بفتح الجیم جمع جهید بفتح الجیم وسکون  
 الهاء وکسر الباء الموحدة آخره ذال معجمة بمعنى الحاذق اللامر بکشف عوارها  
 بفتح العین المهملة بمعنى العیب وحقوها ای تلك الاخبار الموضوعة والحمد لله علی ما  
 نصر شرح حبیبه ومیزین غنیه وسمیذیه وفضل بین لبابة وفترة ویدین نقله ولبته  
 واطهر حنیفه علی الادیان کلها فلم یزل نظهر الشرح علی حسن الوجوه غالباً علی الترتیح  
 کلها وقد ذهب الکرامیة بفتح الکان وتشدید الراء المهملة هی فرقة  
 من اهل الضلالة منسوبة الی ابی عبدالله محمد بن کرام النیسابودی والطائفة  
 المبتدعة کبعض الخوارج وبعض الرافض الی جواز وضع الحدیث فی  
 الترغیب والترهیب ظناً منهم ان الممنوع عما هو الوضع علی النبی صلی الله علیه  
 وسلم ویما لو یوجد له اصل فی الدین وهذا وضع له وانشأه لما هو من شریعة  
 وهذا الظن منهم باطل تدل علی بطلانه الفاظ حدیث من کذب علی متعل علی  
 ما من بسطه وجمته ای من الموضوع ما رمی عن ابی عصیة بکسر العین  
 المهملة فخرج ابن ابی صیور بن زید بن عبدالله بن عصیة الموزی الملقب بالجامع  
 بجمع علومه اعدیدة آخذ لفقه عن ابی حنیفة وابن ابی لیلی والحدیث عن حجاج  
 ابن ابرهامة وغیرة والتفسیر عن الکلبی وغیرة والمغازی عن محمد بن اسحق وغیرة  
 مات سنة ثلث وسبعین بعد المائة ومع جلالة کان من الرضاعین حتی قیل  
 انه جامع لكل شیء الا الصدق فقد اسند الحاکم بسنده الی عمار انه قیل له  
 ای لنوح من ابن لک عن عکرمة عن ابن عباس فی فضائل  
 القرآن سورة سولة ولیست تلك الاحادیث عند سائر اصحاب عکرمة  
 فقال ای نوح الی مرایت الناس قد عرضوا عن القرآن ای عن استقائه



الكمال الذي في جود الحيوان الغرائبي بضم الغين وفتح النون قال الجوهري في الصحاح  
 انه طائر ابيض طويل اللق من طير الماء وقال في نهاية الغريب انه الذكر من طين  
 الماء ويقال له غريق وغرنوق وقيل هو الكركي وعن ابي صبرة الاعراب انه انما سمى  
 بذلك لبياضه واذ وصف به الرجال فواحد هم غريق وغرنوق بكسر الغين المعجمة  
 وفتح النون فيهما وغرنوق بالضم فيهما وقيل الغرائبق والغرائقة طيور سود في قدر  
 البط انتهى ملخصا والعلني بضم العين المراد جمع العلياء وهو صفة للغرائبق ولشأن  
 تلك راجعة الى اللات والغري ومناة على ما فهمه الكفار من ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم مدح الهتهم ولقد اشبعنا اى اتصنا واكملنا القول في  
**ابطال** في باب سجدة التلاوة اى من حاشية المتعلقة بمشكوة المضادة  
**اعلم** ان قصة الغرائبق قد اختلف فيها اختلافا فاحشا فجماعة منهم كالامام  
 الرازي في تفسيره الكبير والقاضي عياض في الشفا الكرهها وبينوا ضعفها و  
 بطلانها وتبرهم الطيبي في حاشية المشكوة المسماة بالكاشف عن حقائق السنن  
 وغيره من تصاليفه فقال في مقدمه حاشيته ومما اوردوا فيها انه صلى الله عليه  
 وسلم لما بلغ في قراءته ومناة الثالثة الاخرى القي الشيطان في امثية الى ان قال  
 تلك الغرائبق العلى وان شفا عنهم لتزجي وقد اشبعنا القول في ابطاله في باب  
 سجدة التلاوة انتهى **وهذا** اخذ المصنف كما هو عادة في مختصر كلام الطيبي  
**اختصارا مجزا** وقال الطيبي في حاشيته في باب مجود القرآن في شرح حديث  
 مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومن مصحفي المشركين في آخر سورة النجم المذكور  
 في الفصل الاول من المشكوة لعل هذه السجدة انما سجدت لها ما وصفه الله في منقوه  
 السورة من انه لا ينطق عن الهوى وذكر بيان قرب من الله وارادته من آياته الكبر  
 وانما راع العبر ما طغى شكر الله عن تلك المنفعة العظمى والمشركون لما سمعوا



اسماء طواغيتهم اللات والعزى وصنائة الثالثة الاخرى سجدوا معه وما يروى من  
انهم سجدوا للمادح النبي صلى الله عليه وسلم اباطيلهم بقوله تلك الغرائق العدا  
وان شفا عنهم لدرتجي نقول باطل فاني تصور ذلك ام كيف يدجل هذا بين قوله  
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وبين ان هي الاسماء سميت بها انتم و  
آباءكم وانزل الله بها من سلطان ان يتبعون الا الظن وما تهوى الا نفس كفي  
وقد دخل همة الانكار على الاستخبار بعد لفاء في قوله انتم ايتم المستدعية لا تكلم  
فعل الشرك والمضى لا تجعلون هؤلاء شركاء الله فاخبروني باسماء هؤلاء ان كانت  
الهة وما هي الاسماء سميت بها بغير حجة متباعدة الهوى لا عن حجة انزلها الله تعالى لمام  
فخر الدين الرازي في تفسيره عن محمد بن اسحق بن خزيمة عن رجل عن هذه القصة  
فقال له من وضع الزنادقة ووصفت بها كتابا وقال ابو بكر الباقى هذه القصة غير  
ثابتة من جهة النقل ثم اخذ بينكم في ان رواة هذه القصة طعونون ذكر الشيخ  
ابو منصور المازني في كتاب خصص لا تقبيل الصواب ان قوله تلك الغرائق  
العلي من جملة ايجاء الشيطان الى وليائه من الزنادقة حتى يلفوا بين الضعفاء  
ليرتابوا في صحة الدين القويم وحضرة الرسالة بزية من مثل هذه الرواية وقال  
بعض هل لتاريخ ان هذه الرواية من مغريات ابن الزبير ومن راد المزيدي عليه  
بالتفسير الكبيير فسند كما في الفصل الثالث من الباب كلاما من نحو هذا الشيخ محمد  
النووي في شرح صحيح مسلم انتهى كلامه **وقد وفي** بما عدي من ذكر كلام النووي  
في شرح الفصل الثالث من باب سجود القرآن من المشكوة فنقل هناك عن شرح  
صحيح مسلم للنووي قال القاضي عياض كان سبب سجودهم فيما قال ان مسعود  
انها اول سجدة نزلت قال لقاضي واما ما يرويه الاخباريون والمفسرون ان  
سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله من اللثناء على الهة المشركين في سورة البقرة

فباطل لا يصح فيه شيء لان حجة النقل والامن حجة العقل لان مدح الله غير الله كفر لا تقهر  
نسبة ذلك الى لسان رسول الله ولا ان يقول الشيطان على لسان رسول ولا يصح تسليط  
الشيطان على ذلك وقد استقصينا الكلام فيه في الفصل الاول انتهى كلام الطيبي  
**وقال** ايضا في خلاصته في اصول الحديث مما اودعوه فيها انه صلى الله عليه وسلم لما  
بلغ في قراءته الى قوله ومناة الثالثة الاخرى التي الشيطان في صفة الى ان قال تلك  
الغرائب العلى وان شفاعتهم بالترقي قال الامام في تفسيره روى عن محمد بن اسحق  
ابن خزيمة ان هذه القصة من وضع الزنادقة وطعن فيها البيهقي ايضا وروى الشيخ  
محمد بن النوفلي عن القاضي عياض انها باطلة لا تقهر عقلا ولا نقلها وذكر ابو منصور  
لما تريد انها من جملة ايجام الشيطان الى اولياءه من الزنادقة حتى يلقوا بين  
ارقاء الدين ليرتابوا في صحة الدين القويم وقيل انها من حفتريات ابن الزبير  
انتهى كلامه **وقل** اختصر المصنف في حاشية المشكوك كلام الطيبي في حاشية  
فقال في شرح الفصل الاول لعلي صلى الله عليه وسلم سجد هذا المسجد قلوا وض  
الله في مقعر السوء من انه لا ينطق عن الهوى وذكر شان قرينة من الله واراد من  
آياته الكبرى وانه ما تراخ البصر ما طغى بشكر الله على تلك النعمة العظمى والمشركون  
لما سمعوا اسماء طواغيتهم واللات والعزى ومناة سجد وامعة وامام ما يروى من  
انه سجد للمادح النبي صلى الله عليه وسلم ابا طيها هو فقول باطل من مختراة  
الزنادقة انتهى كلامه **ثم** نقل في شرح الفصل الثالث كلام عياض الذي نقله  
النوفلي ونقله عنه الطيبي **وظهر** من هذه العبارات ان المصنف قلنا في  
هذا الباب بالطيبي كما هو عادة في هذه الرسالة وفي حاشية المتعلقة بالمشكوك  
فانه خص في حاشيته حاشية الطيبي في هذه الرسالة مقدمة حاشية الطيبي  
وخلاصته تلخيصا مجردا من غير تنقيح وان الطيبي قلنا في هذا الباب الامام

الرازي والقاضي عياض ونحن نذكر ههنا من خرج هذه القصة باسنادها  
 ومن مال الى خبري تهكوتوا ويلها ورج على من نكرها واستبعد ما احقا للحق وابطال الباطل  
 ايقاظ للنائم والغافل فاعلموا انه **اخرج** عبد بن حميد عن طريق السدي عن  
 ابي صالح قال قال رسول الله فقال المشركون ان ذكر الهتنا بخير ذكرنا اله بخير فالتقى  
 في منية افرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى النهن لهن الغرائق العلى  
 وان شفاعتهن لترتجى فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى فلقى  
 الشيطان في امية الاية فقال ابن عباس منية ان يسلم قومها **واخرج** ايضا  
 من طريق يونس عن ابن شهاب حدثني ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ان رسول الله  
 وهو بكثرة عليهم و الجحيم فلما بلغ افرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى  
 قال ان شفاعتهن لترتجى وسمى رسول الله فخرج المشركون بذلك فقال انما كان  
 ذلك من الشيطان فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى  
 فلقى الشيطان في امية حتى بلغ عذاب يوم عقيله قال السيوطي في الدر المنثور هذا  
 مرسل صحيح الاسناد انتهى **واخرج** ايضا عن مجاهد ان رسول الله قرأ النجم  
 فالتقى الشيطان في بيتك الكلمات فسجد المسلمون والمشركون جميعا ثم سخر الله له  
 للشيطان على ميموا حكوا آياته **واخرج** ايضا عن عكرمة قرأ رسول الله ذات  
 يوم افرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى الكم الذكركم الا انى تلك  
 اذا تمتمت فبينى فالتقى الشيطان على لسان رسول الله تلك اذا في الغرائق العلى  
 تلك اذا شفاعتهن لترتجى فخرج رسول الله فاحى الله ابيه وكرم من ملك في السموات  
 لا تنفى بشفاعتهم شيئا ثم اوحى اليه فخرج عنه وما ارسلنا من قبلك من رسول  
 الى قوم احكيم **واخرج** البزار والطبراني وابن مردويه والضياء المقدسي في  
 المختار من سنده رجاله ثقات كما قاله السيوطي في الدر المنثور من طريق سعيد بن

جبر عن ابن عباس قل فان رسول الله قرأ فقرأت اللات والعزى ومناة الثالثة  
 الاخرى تلك الغرائق العلى ان شفاعتهن لترتجى فقال جبريل ما اتيتك بهذا هذا  
 من الشيطان فانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية و **اخرج** ابن جرير  
 وابن المنذر وابن ابي حاتم قال السيوطي بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال قرأ رسول الله  
 بكلمة النجدة فلما بلغ هذا الموضع الثالثة الاخرى الفقى الشيطان على لسانه تلك  
 الغرائيق العلى ان شفاعتهن لترتجى قالوا ما ذكرنا لهتنا بخير قبل اليوم فمجد  
 سجد واخر جاء جبريل بعد ذلك فقال عرض على ما جئتك به فلما بلغ تلك  
 الغرائيق العلى وان شفاعتهن لترتجى قال له جبريل لو انك بهذا هذا من  
 الشيطان فانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية و **اخرج** ابن ابي حاتم عن  
 السدى قل خرج النبي صلى الله عليه وسلم الى مسجد يعصلي فبينما هو يقرأ اذا  
 قال فقرأت اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى فالفقى الشيطان على لسانه تلك  
 الغرائيق العلى ان شفاعتهن لترتجى حتى اذا بلغ آخر السورة سجد وسجد اصحابه و  
 سجد المشركون ان ذكر الله فلهما كرفع راسه حملوه فاشتدوا بين قطري مكة حتى  
 اذا جاء جبريل عرض عليه فقرأ دينك الحرفين فقال جبريل معاذ الله ان اكون اقرئك  
 هذا فاشتد عليه فانزل الله وطيب نفسه وما ارسلنا من قبلك الاية و **اخرج**  
 ايضا عن قتادة بن نبي الله يعصلي عند المقام اذ نصر الفقى الشيطان على لسانه  
 كلمة فتكلم بها وتعلقها المشركون فقالوا فقرأت اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى  
 فالفقى الشيطان وان شفاعتهن لترتجى انها مع الغرائيق العلى فحفظها المشركون لخيرهم  
 للشيطان ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأها فانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية  
 و **اخرج** ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم بسند صحيح على ما قاله السيوطي  
 عن ابي العاتية قال قال المشركون لرسول الله لو ذكرت الهتنا في قواك تعد نامعك

فانه ليس معك الا اراد الناس ضعفا وهم فقام يصلي فقرأ النجوى حتى خاب بلع افرقت  
 اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى قال تلك الغرائق العلى وشفا عتم من ترحى و  
 مثلها لا تنسى فلما فرغ سجد وسجد المسلمون والمشركون وبلغ الحشنة ان الناس  
 قد اسلموا فشق ذلك على النبي فانزل الله وما ارسلنا الى قوله عذاب يوم عقيل  
**واخرجوا** ايضا بسند اخر عن قال نزلت سورة النجوى فكانت قرئين محمد  
 انك تجالس الفقراء والمساكين ويايتيك الناس من فطام الارض فان ذكرت الهتنا  
 نجبرج السناك فقرأ رسول الله سورة النجوى فلما اتى على هذه الآية ومناة الثالثة  
 الاخرى القى الشيطان على لسانه هو الغرائق العلى اشفا عتم من ترحى فلما فرغ سجد  
 سجد المسلمون والمشركون الا بابا سمحة سعيد بن العاص فانه اخذ كفا من تراب مسجد  
 عليها وقال قد ان لابن ابي كبشة ان يذكر الهتنا نجبر فبلغ ذلك المسلمين الذين  
 كانوا باحشنة ان قرئنا اسلمت فارادوا ان يقبلوا فاشتد على رسول الله وعلى  
 اصحابه ما القى الشيطان على لسانه فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول  
 الاية **واخرجوا** ابن جرير عن الضحاك ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو مكة انزل  
 عليه في الهة العرب فجعل يتلوا اللات والعزى ويكثر ترديد ما اسمها اهل مكة  
 يذكر الهة هم فخرجوا بذلك وودقوا يستمعون فالقى الشيطان في تلاوته تلك الغرائق  
 العلى منها الشفا عت ترحى فقرأها كذلك فانزل الله وما ارسلنا الى قوله حكيكو  
**واخرجوا** ابن مردويه وابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم ينها هو يصلى ذات لعل عليه قصة الهة العرب فجعل يتلواها فسمع  
 المشركون فقالوا انا نسمعك يذكر الهتنا فدنوا منه فبينما هو يتلواها وهو يقول  
 افرقت اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى القى الشيطان تلك الغرائق  
 العلى منها الشفا عت ترحى فانزل جبريل فنسخها ثم قال وما ارسلنا من قولها من

رسول ولا نبى الى قوله حكيه واخرج ابن مدهويه عن طريق الكلبي عن ابي صالح  
 عن ابن عباس ومن طريق ابي بكر الهذلي وايوب عن عكرمة عن ابن عباس ومن طريق  
 سليمان التيمي عن حدثه عن ابن عباس ان رسول الله قد أتوا النجم  
 بمكة فاتى على هذه الآية اقرب التورات والعزى ومناة  
 الثالثة الاخرى فالتقى الشيطان على لسانه انهن القرابت بق  
 العلى فاتزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول الاية واخرج  
 ابن ابي حاتم عن طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال انزلت سورة والنجم  
 وكان المشركون يقولون لو كان هذا الرجل يذكر الهتنا بخير اقرناه واصحابه ولكنه  
 لا يذكر من خاله دينه من اليهود والنصارى بمثل الذي يذكر الهتنا من الشتم  
 والشرك وكان رسول الله قد اشتد ما نال اصحابه من اذاهم وتكذيبهم واخذونه  
 ضلالتهم فكان يميني هدام فلما اتزل الله سورة النجم قال اقرب التورات و  
 العزى القى الشيطان عندها كلمات حين ذكر الطواغيت فقال انهن القرابت بق  
 العلى وان شفا عنهم التي تنجي وكان ذلك من بيح الشيطان فتدنته فوثقت هاتان  
 الكلمتان في قلب كل مشرك بمكة ودلت بها الستمه وتباشر ايهما قالوا ان محمد  
 قد رجع الى دينه الاول ودين قومه فسجد رسول الله وسجد كل من حضر من مسلم  
 او مشرك ففشت تلك الكلمة في الناس اظهرها الله حتى بلغت الحبشة  
 فاتزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول الاية فلما بين الله ببراه من بيح  
 الشيطان انقلب المشركون بضلالهم وعداوتهم للمسلمين واشتدوا عليه  
 واخرج البيهقي في دلائل النبوة عن موسى بن عقبة مثله بدون ذكرين شهما  
 والطبراني عن عروة مثله واخرج سعيد بن منصور وابن جرير عن محمد بن  
 اقرطبي ومحمد بن قيس بن جابر رسول الله في ناد من المدينة قرئش كثيرا اهل فتمنى

يؤمنون ان لا ياتيه من الله شيء فينتفرون فانزل عليه والنجم واوهى نقرأها رسول الله  
 حتى بلغ ومناات الثالثة الاخرى التي عليه الشيطان كلمتين تلك الغرائق العلى  
 وان شفا عنهم لترجي تو مضى قرأ للسورة وسجد وسجد القوم جميعا معه ورضوا  
 بما تكلم به فلما امسى اتاه جبرئيل فعرض عليه السورة فلما بلغ الكلمتين قال  
 ما جئتك بهاتين الكلمتين فقال رسول الله افتريت على الله وتكلمت ما لم يقل  
 فاوحى الله اليه وان كاد وليفتنوك عن الذي اوحينا اليك الى قوله نصيرا  
 فما نزل مضموما مضموما من شان الكلمتين حتى نزلت وما ارسلنا من قبلك  
 الاية فخرى وطابت نفسه هذا ما اورد في السيرة في الحد المنقول وفي المكان  
 المشاف في تخريج احاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني حديث تلك الغرائق  
 العلى اخبرنا البزار والطبري والطبراني وابن مردويه من طريق امية بن خالد  
 عن شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبيرة قال لا اعلم الا عن ابن عباس ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان بكهة فقرأ سورة والنجم حتى انتهى الى قوله تعالى ومناة فلما  
 الاخرى فخرى على لسانه تلك الغرائق العلى الشفاعة منها ترجى قال فسمع ذلك  
 مشركوا مكة فسروا بذلك فاستند على رسول الله فانزل الله وما ارسلنا من  
 قبلك الاية تتراد في رواية ابن مردويه فلما بلغ آخرها سجد وسجد معه المسلمون  
 والمشركون ورواه الطبري من طريق سعيد بن جبيرة وسلا واخرجه ابن مردويه من  
 طريق ابي عاصم النبيل عن عثمان بن الاسود عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس نحوه  
 وهذا اصح طرق الحديث قال البزار فقم بوصول امية بن خالد عن شعبة وغيره  
 مرسله واخرجه الطبري وابن مردويه من وجه اخر عن ابن عباس هو من طريق  
 العوفي عن جده عطية عنه واخرجه الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي فتأد  
 واتي العالية فهذه مراسيل تقوى بعضها بعضا واصل القصة في الصحيح بالحفظان النبي

صلى الله عليه وسلم قرأ النجم وهو بركة وسجد وسجد معه المسلمون والمشركون والحنك والاناس  
 قال البزار المعروف في هذا رواية الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس واخرهما ابن مردويه  
 من طريقه واخرجه الواقدي من طريق اخري قلت وفي مجموع ذلك مرد علي بن  
 حيث قال ان من ذكرها من المفسرين وغيرهم لو بسند واحد منهم ولا رفقها الى  
 صحابي الامرواية البزار قد بين البزار انه لا يعرف من طريق يجوز ذكره سوى ذكره  
 اوثيقه من الضعف ما فيه مع وقوع الشك قلت اما الضعف فلا ضعف فيه اصلا  
 فان الجميع ثقات واما الشك فيه فقد يدعى تاثيره لو كان فردا غيرها لكن غاية  
 انه يصير سهلا فهو حجة عند عيان غير ممن يقبل مرسل الثقة وعند من ير  
 المرسل هو حجة اذا اعتقد وانما يقصد بكثرة المتابعات مع ثقة رجالها واما  
 طعنه فيه باختلاف الالفاظ فيه فلا تاثير للروايات الضعيفة الواهية في الرواية  
 القوية فيعتمد من القصة على الصحيح فيعتمد على الرواية السابقة وليس فيها ولا فيها  
 تابعها اضطراب وانما هو في غيرها واما طعنه فيه من جهة المعنى فله اسوالة  
 بكثيرين من الاحاديث الصحاح التي لا يوجد بظاها بل يرد بالتاويل المقاد  
 الى ما يليق بقواعد الدين انتهى كلامه وفي شرح القصيدة الهجرية المسمى  
 بالمخ المكنية لابن حجر الهيتمي المكي كثير كلام العلماء في هذه القصة فمن منكر  
 لوقوعها ومبالغ في بطلانها وانه لا يجوز لاحد القول بها كعباس والفقير الرازي وسبقه  
 لخذ ذلك اليه في وايد وابان البخاري وغيره وانه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة  
 والنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والانس والجن لو يذكر فيها قصة تلك  
 الغرائق وبان من جوز على بني تظهير وثن كفره بانها من مضع الزنادقة والحق  
 خلاف ذلك كله بل لها اصل صحيح فقد خرجهما بطرق كثيرة جدا ابن ابي حاتم  
 والطبري وابن المنذر وابن مردويه والبزار وابن اسحق في السيق وموسى بن عفت



في المغازي وبومشتر كما به على ذلك الحافظ ابن كثير وغيره لكن قال ان طرقها كلها مسند  
وانه لو يرها مسندة من وجه صحيح انتهى قوله عليه وعلى عياض الحافظ شيخه كاسلام  
ابن حجر بان طرقها كثيرة حتى ثلاثه منها رجالها رجال الصحيح وباقها اما ضعيف  
واما منقطع وبعضها تقدم بوصول امية بن خالد وهو ثقة مشهور في عمر ابن العربي و  
عياض ان روايتها كلها الاصل لها ليس في محل اذ لا تقيس على القواعد فان الطرق  
اذ كثرت وتباينت فحارجها دل ذلك على ان لها اصلا وقال قد ذكرنا ان ثلاثة  
من اسانيدنا على شرط الصحيح وهي بواسيل يحتج بمثلها من يحتج بالرسول وكذا  
من لا يحتج به لا اعتضاد بعضها ببعض حتى يتعين تاويل ما وقع منها مما فيه تنكر فهو  
القي الشيطان على لسانه تلك الغرائق العلى فلا يجوز حمل على ظاهره لانه صلى الله  
عليه وسلم يستحيل عليه ان يزيد في القرآن عمدا او سهوا واختلفوا في تاويله واخرج الطبراني  
عن قتادة انه اصابت سنة فجرى لسانه ولم يشعر فلما علم اظهر بطلانه واحكم مر به  
آياته واعرض بان لا ولايت للشيطان عليه في النوم فيجاب بان هذا لا يثبت للشيطان  
ولايت عليه وانما غاية الامران الشيطان لما راها اصابت تلك السنة كما في قوله  
بصوت يشبه صوتة ثور بين الله للناس على لسان رسوله بطلان ما وقع من  
الشيطان حتى لا يفتربا احد توريات من اجاب بما يؤيد ما ذكرته وهو انه صلى الله  
عليه وسلم كان يرقل قرأته فارصد الشيطان سكتته ونطق بتلك الكلمات  
محاكيا نعمة النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يسمعه من جن ابليس من فظنها من قوله  
واشاعها واستحسن هذا الجواب غير واحد من المحققين كعياض ابن العربي و  
قويدر واهل الجاه عن ابن عباس من تفسيره حتى يتلى بمعنى في امية في تلاوته وفي ذلك  
اخبار منه تعالى بان رسله اذ اقلوا قولا لاراد الشيطان في من قبل نفسه محاكيا له  
بين الله يطلانه فقلوا انه هذا نص في ان الشيطان اراد في قول نبينا مقاله لان



الزنادقة للذين متصوهم افساد الدين ويدفعه قوله صلى الله عليه  
وسلم اني اوتيت الكتاب ما يعد له وهو الوحي الغير المتداول وروى  
اوتيت الكتاب ومثله معه وقد اخرج البيهقي في المدخل عن ابي جعفر  
عن رسول الله انه دعى اليه فسالهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد المنبر فخطب  
الناس قال ان الحديث سينقضها انا كرهتني يوافق القرآن فهو عنى ما انا كرهتني  
يخالف القرآن فليس عنى وقال الفيروز ابادى والصفان وغيرهما لم يثبت في  
هذا الباب شئ ويرد حديث لا الفين احدكم متكئا على اريكته يصل اليه عنى  
الحديث فيقول لا نجد هذا الحكم في القرآن الا انى اوتيت القرآن ومثله معروضا  
في هذا المقام ان هذه الاحاديث الصحيحة الدالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم اوزع من  
السنة مثل لقار ان لا يجوز من السنن استغناء بالقران لامتنافى ذلك الحديث  
لان صفادى الرشد عند مخالفة وهو لا يريب فيه ويوافق حديث اذا حدثتم عنى محمد  
يوافق الحق فخذوا به حدثت به اولم احدثت به اخرج القليل من حديث ابي هريرة  
فعله بضعف احد رواة اشعث وقال ليس اسناد يصح ولا اشعث غير حديث  
صكك وقال يحيى بن معين هذا الحديث وضعه الزنادقة وقال الخطابي لا اصل له  
اخرجه ابن الجوزى في موضوعاته من حديث يزيد بن ربيعة عن ابي الاشعث عن ثوبان  
مرفوعا قال يزيد مجهول وابو الاشعث لا يروى عن ثوبان انتهى وهو موجود فان  
الزيد ترجحه في ميزان الاعتدال وغيره وقد ضمه الاكثر وقال ابن عدى الرجوة لا  
باس به تقول انه مجهول غير مقبول وكذا قوله ان بالاشعث لا يروى عن ثوبان فقد روى حديث  
فيه التصريح بسامح ابي الاشعث عن ثوبان وما يشهد للحديث المذكور ما اخرج احمد  
في مسنده عن ابي هريرة مرفوعا الا عرفنا احدنا منكم انا عنى هو متكى على اريكته  
يقول اتلو على قران ما جاء كره عنى من خير قلته او لو اقله فانى اقوله ما انا كرهتني من

شهوان لا قول الله وأخرج ابن ماجه عن ابى هريرة مرفوعا لا عرف من ما يحدث احد  
 على الحديث هو متكى على الريكة فيقول اقرأ ما قيل من قول حسن فانا قلنا أخرج  
 الخطيب من حديثه مرفوعا اذا حدثتم عنى حديثا فكونوا لا تتكلموا به فصد قوا به  
 واذا حدثتم عنى حديثا تتكلموا به فكونوا ابكوا في اللآلى المصنوعة للشيخ فظهر من  
 هذا البيان ان الحديث الذى ذكره الاصوليون ان سلم كونه موضوعا لفظا الاشبه  
 فى كونه صحيحا معنى وقد صنف ابن الجوزى فى لموضوعات مجلدا  
 ذكر فيها الاحاديث باسناد لا وصرح فى بعضها بحكم الوضع وفى بعضها اكتفى على  
 قوله لا يصح ونحوه قال ابن الصلاح اودع فيها كثيرا من الاحاديث  
 الضعيفة مما لا دليل على وضعه وحقها ان تذكر فى الاحاديث  
 الضعيفة عبارة ابن الصلاح فى مقدمته ولقد اكثر الذى جمع فى هذا العصر  
 الموضوعات فى نحو مجلدين فادع فيها كثيرا مما لا دليل على وضعه وانما حقه  
 ان يذكر فى مطلق الاحاديث الضعيفة انتهت ومراده بقوله الذى جمع فى  
 هذا العصر معا صرحه ابو الفرج بن الجوزى كما ذكره العراقى فى الفيتة وهو اكثر  
 الجامع فيه اذ خرج + لمطلق الضعيف نحو باب الفرج + اى عنى ابن الصلاح بالجامع  
 باب الفرج قال السيوطى فى تيسير الراوى قال لى بعد اذ كان ابن الجوزى فى الموضوعات  
 احاديث حسنة قوية قال ونقلت من خط السيوطى احمد بن ابى محمد قال صنف  
 ابن الجوزى كتاب الموضوعات فاصاب فى ذكره احاديث بشقة مخالفة للعقل والنقل  
 وما لم يصيب فيها طرفة الوضع على احاديث بكلام بعض الناس فى حديثها بقله  
 فلان ضعيف اوليس بالقوى وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب بطلانه وكما  
 فيه مخالفة للعقل والنقل ولا معارضة للتكاتب لاسنه ولا اجماع ولا حجة فى نه موضوع  
 سوى كلام الرجل فى حديثه المتعمد عدوان ومجازفة انتهى وقال شيخنا اسلام اى

الحافظ ابن حجر غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة  
 الى ما لا ينتقد قليل جدا قال وفيه من الضر ان يظن ماليس بموضوع موضوعا  
 عكس الضر بمسندك كما كفانه يظن فيه ماليس بصحيح صحيحا قال ويتعين  
 الاعتناء بالمتقاة الكتابين فان الكتابين تساهلها اعدم الانتفاع لهما الا للعالم  
 بالفن لانه ما من حديث الا يمكن ان يكون قد وقع فيه التساهل قلت قد انحصرت  
 هذا الكتاب فعلمت اسانيدك فذكرت منها موضع الحاجة وايت بالثبوت وكلام  
 ابن الجوزي عليها وتعمقت كثيرا منها وتبعته كلام الحفاظ في تلك الاحاديث  
 خصوصا شيخ الاسلام في تصانيفه واما التي تعرفدت الاحاديث المتعمقة في تاليف  
 وقد لي ان شيخ الاسلام الف القول للسدد في الذب عن مسند احمد ورواه اربعة  
 وعشرين حديثا في المسند ورواه ابن الجوزي في الموضوعات وانتقد ها حد ثمانا  
 ومنها حديث في صحيح مسلم وهو ما رواه من طريق ابي عامر القدي عن انس  
 ابن سعيد عن عبد الله بن رافع عن ابي هريرة قال قال رسول الله ان طالت بك مدة  
 او شك ان ترى قوما يغدون في سخط الله ويروحون في لعنة الحديث قال شيخ الاسلام  
 لواقف في الموضوعات على شئ حكم عليه بالوضع وهو احد اصحح بن غير هذا التقيد  
 والاهم الغفلة شديدا لا تقول كل عليه على شواهد وتردت على هذا الكتاب تديلا  
 في الاحاديث التي بقيت في الموضوعات من المسند هي اربعة عشر مع الكلام عليها اشهر  
 للفت ذيل لهدين الكتابين سميت القول الحسن للذب عن السنن او حجت فيه مائة  
 وبضعة وعشرين ليست بموضوعة منهما ما هو في سنن ابي طود وهو اربعة اشاد  
 منها حديث صلوة التسيير ومنها ما هو في جامع الترمذي وهو ثلاثة وعشرون  
 حديثا ومنها ما هو في سنن النسائي وهو حديث واحد ومنها ما هو في سنن  
 ابن ماجه وهو ستة عشر حديثا ومنها ما هو في صحيح البخاري واية حاد شي اكمر

وهو حديث ابن عموكيف بك يا ابن عمك حديث آخره الذي يلبس في مسند العجمي في حجة  
 البخاري وذكر مسند لا الى ابن عمك ورويت بخط العراقي انه ليس في الرواية المشهورة وان  
 المؤي ذكر انه في رواية حماد بن شاذان فهذا حديث ثان في حد الصحيحين ومنها ما هو  
 في تاليف البخاري غير الصحيح كخلق افعال العباد او تعاليفه في الصحيحين في مؤلفه اطلق  
 عليه اسم الصحيح كسند الدرر والستدرج وصحيح ابن جبان او في تاليف معتبر  
 كتصانيف البيهقي فقد التزم ان لا يخرجه فيما حدثنا يعلمه موضوعا ومنها ما  
 ليس في هذه الكتب قد حذرت الكلام على ذلك حديثا حديثا فجاء كتابا  
 حافظا انتهى كلام السبكي وقال السخاوي في فتح المغيب ربما ادرج ابن الجوزي  
 فيها الحسن والصحيح ما هو في حد الصحيحين فضلا عن غيرها وهو مع اصابتها في  
 اكثر ما عنده توسع منكر ينشأ منه الضرر من ظن ما ليس بموضوع بل هو صحيح  
 موضوعا ما قد يقلد لا في المعارف تحسينا للظن به حيث لو يثبت فضلا عن  
 غيره ولذا نقد العلماء صنيعه لجمال الموضع له في استناده غالباً بضعة راوية  
 الذي رمى بالكذب مثلاً فلا عن مجيئه من جوارحه كما يكون اعتماداً في النظر قول  
 غيره ويكون كلامه محمولاً على النسبي هذا مع ان مجرد نقل الكذاب بل الموضوع  
 بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحر تام الاستقراء غير مستلزم لذلك بل  
 لا بد منه انضمام شئ مما ساق ولذا كان الحكم من المتأخرين عسير اجل للنظر فيه  
 مجال بخلاف الاية المتقدمين الذين منهم الله التبر في علم الحديث والتوسع في  
 خطه كشعبة والقطان وابنه ونحوهم واصحابهم مثل احمد وابن المديني وابن ابي  
 وطائفة ثم اصحابهم مثل البخاري ومسلم وابي داود والترمذي والنسائي وهكذا  
 الى زمن الدارقطني والبيهقي ولو بحث بعدهم مساو لهم ولا مقارب افادوا للعلائي  
 وقال قاضي حيدنا في كلام احد من المتقدمين الحكم كان معتقدا لما اعطاه الله

من الحفظ العزيز وان اختلف النقل عنهم عدل الى الترجيح انتهى وفي خبره باعتبار ما  
 في جميع ما حكموا بتوقفه من العجبا يراى ابن الجوزى في كتابه الععل المتناهية  
 في الاحاديث الواهية كثيرا مما اورد في الموضوعات كما ان في الموضوعات كثيرا من  
 الاحاديث الواهية بل قد اكثر في تصانيفه الوعظية وما اشبهها من ايراد الموضوع

وشبهه انتهى كلام السخاوى وللشيخ المحسن بن محمد الصفا في بلد المنتقط  
 في تبليغ الخاط قال السخاوى ومن اورد بعد ابن الجوزى في الموضوع كراسة

الرفى الصغان اللغوى ذكر فيها احاديث من الشهاب للفضاعى والنجوى القلشوى  
 وغيرها كالاربعين لابن ودعان وفضائل العلماء لمحمد بن سرور والبلى الوصية

لعلى بن ابى طالب وخطبة الوداع وآداب النبى صلى الله عليه وسلم واحاديث ابى لؤيا  
 الاشجى ولسطوى وليم بن سالم ودينار الكلبشى وابى هذبة ابراهيم ونسبه سمعا

عن النسق فيها الكثير ايضا من الصحيح والحسن وما فيه ضعف لسيد المجرى ايضا  
 كتابه لا با طيل الكفرية من احكامها بالوضع بجزء مخالفة الستة قال شيخنا وهو خطأ الا

ان يتعدرا لجمع وكذا صنف عمر بن بدار الموصلى كتابا سماها المضى عن الحفظ والكتاب  
 بقوله لم يعبر شئ في هذا الباب عليه فيه مواخذات كثرية وان كان له في كل من

الابواب سلفت من الاية خصوصا المتقدمين انتهى كلامه قلت ومن هذا القبيل  
 رسالة الشوكا في المسماة بالفوائد المجموعة في احاديث الموضوعات فان فيها احاديثا

صحيحا وحسانا قد ادرجها لسوق فهمه تقليدا كما بالمشدين المتساهلين في الموضوعات  
 على العار الماهر المتوقف في قبول كلامه وتيقن مراد في هذا الباب بل في جميع المسائل

الدينية فان كنت ليفة الحمد يثية والفقوية اختيارات شنيعة مخالفة لاجماع  
 الامة وعلماء الملذ وتحققات مخالفة للمعقول والمنقول كما لا يخفى على ما هدر

الفرع والاصول **الباب الثاني** من ابواب الاربعية التي ترتب مقاصد

هذه الرسالة طليها في الجرح والتعديل في المباحث المتعلقة بها وجوزت  
 ذلك أي الجرح مع كونه منفعنا للغة وهتك سنن المسلم وايداه الى غير ذلك من  
 الامور التي منع الشارع عنها صيانة للشريعة فانه لو لم يكن لما تميز الصادق من  
 الكاذب لفاسق من العادل والمظلم من الضابط واختلفت الاحاديث الصحيحة بالسقطة  
 وقامت الملاحظة والزادقة من كل جانب للافساد في الشريعة وهذا من فروع قاعدة  
 الضرورات بنهي المحظورات وهو ما خفي من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاهدوا  
 فاسق يديا متبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا عليا فاعلموا ناديين وان شئت  
 الاطلاع على الصور التي تنجز فيها الغيبة واقضاء العيب فارجع الى سالتى التي الفتها  
 باللسان الهندية في ما يتعلق بالغيبة المسماة بزجر الشبان والشبهة عن ركاب  
 الغيبة وطلبها اي بالجرح والتعديل تمييز صحيح الحديث وضعيف هو  
 من اضافة الصفة الى الموصوف كقولهم جامع المسجد فيجب على المتكلم  
 اي من يتكلم في هذين البابين التثبت فيهما لئلا يخرج من ليس بجرح ولا  
 يعديل من هو مجروح فلا يفتت الغرض من الجرح والتعديل من تمييز الصحيح من  
 العليل فقد اخطأ غير واحد من ائمة الجرح والتعديل في جرح صحيح  
 بما لا يجرح وهذا صنيع المشددين حيث يجرحون الراوي بادي جرحه وبالقوة  
 فيه ويظنون انما لا تترك به رواية كابن تيمية وابن الجوزي واضرابهما العليل  
 وابن حبان على ما ذكره الذهبي في ميزانه في غير موضع ورح على جرحهما في تشي  
 مع الرواة ومن المتصلين في الجرح النساء وابن معين واليوحاة وغيرهم على  
 ما صرح به الحافظ ابن حجر في لعل المسدد في الذب عن مسند احمد في الهدى  
 السارى مقدمة فتح البارى ومن ثلوه يقبل جرح الجرحين في الامام ابي حنيفة  
 حيث جرح بعضهم بكثرة القياس وبعضهم بقلة معرفة العربية وبعضهم



بقلة رواية الحديث فان هذا كله جرح بالايحرجية الرواية وفيه آي في باب الثاني

فصلان احدهما في بعض مسائل التديل وثانيها في بعض مسائل الجرح

**الاول في العدالة والضبط فالعدالة ان يكون الروي بالغيا**

مسلماً عاقلاً سليماً من اسباب الفسق وخوارم المروءة جمع

خارم بمعنى القاطع **ذكر** المصنف للعدالة شروطاً خمسة فلا بد من تفصيلها

والاطلاع على ما يتعلق بها والذي ذكره **ذكر** المصنف في صوره كصده الفقير

في تنقيح الاصول ونجحة الاسلام البزدوي في اصوله ومؤلف المنتخب المحسامي في شرحها

انه تشترط لقبول الرواية في الراوي اربعة امور العقل والضبط والعدالة والاسلام

وقالوا المراد بالعقل هنا كماله وهو مقداره ابو نعيم في شرحه عنه خير الصبي والمجنون

والمعتوه ووجهه اعدم قبول خبر الصبي ان كان كامل التمييز بانه لا يؤمن من كذبه

لعله بانه غير مكلف فلا اثر عليه **ولا يخفى** ان هذا اول ما ذكره المصنف تبعا

لابن الصلاح والعراقي والطبري وغيرهم حيث ادرجوا البلوغ والعقل في تفسير العدالة

مع ان الظاهر ان العدالة مقابله بالفسق وهي منسوخة بملكه تحمل على التقوى لا يرتجى

عن ما يجعله فاسقا شرعا او خفيفا قليلا في عين الناس والبلوغ والعقل والاسلام

امور خارجة عن نفس العدالة بل قد يجعل اشتراط السلامة من خوارم المروءة ايضا

امرا خارجا عن العدالة وتجعل مقتضاه على ما يقابل الفسق وهو المشهور عرفا

وشرعا **الان يقال** انها اصطلاح على ان العدالة اسم لما توجد فيه هذا

الامر كلها من البلوغ والاسلام والعقل والسلامة من اسباب الفسق ونقص

المروءة قصدا الى لاختصار والضبط وحذرا عن التطويل الذي قد يفيض الى الخط

ولامنا قننته في الاصطلاح **وقل** نجحى العدالة بمعنى ما يقابل لكذب في الرواية

فيقال لمن هو مجتنب عنه عادل بعد ان يكون مسلماً عاقلاً وان لم يكن مسلماً

من اسباب الفسق وخوارم الكرامة وبهذا المعنى يقال ان الصحابة كالمهوع عدول  
 حتى من دخل منهم في المشاجرات والمخاصمات وفهم من قولهم هذا جمع من  
 ابناء عصرنا انه هو مصومون عن الكبار ثم خوطون عن جملة الصفاة والسيوف  
 هذه الكليية وقالوا الصحابة بعضهم عدل وبعضهم ليسوا بعدول فهو قول  
 مبني على فهم الكاسد **ول** الشروط التي ذكرها  
 للمصنف هو كون الراوي بالغ الاى بالاختلام والكيف ونحوهما اوبالسنن  
 وهو خمس عشرة سنة فان الصبي اذا قل هذا المقدار فهو بالغ شرعا مكلف بالاحكام  
 وان لم توجد فيه علامة من علامات البلوغ سواء كان رجلا او امرأة وروى  
 عن ابى حنيفة انما عتب هذا السن في المرأة وفي الرجل ثمان عشرة سنة وهو قول  
 ضعيف غير متفق به وهذا الشرط في باب عدل الراية مختلف فيه على اربعة  
 السخاوى في فتح الميخيت حيث قال ثمران اشتراط البلوغ هو الذي عليه الجمهور ولا يقيد  
 قبل بعضهم رواية الصبي المميز الموثوق به ولذلك كان في المسألة لاصحابنا وجهان قيل  
 الرافعي وتبعه النووي بالمرهق مع وصف النووي للقبول والشدة وقال الرافعي في  
 موضع اخر في الصبي بعد التمييز وجهان كما في رواية اخبار الرسول وخصه النووي  
 بالصبي المميز وحكى في شرح المذهب عن الجمهور قبول اخبار الصبي المميز بما طرقت  
 المشاهدة بخلاف ما طرقت النقل كالافتاء ورواية الاخبار ونحوه وآية اشار شيخنا  
 بقوله وقيل الجمهور اخبارهم اذا انضمت اليها قرينة انتهى واما غير المميز فلا يقبل  
 قطعا انتهى كلام السخاوى والثاني كون الراوي مسلما فلا تقبل رواية كافرين ولينعدم  
 الا من من كذبه كيف لا بلما اشتدت السلامة من الفسق فاشتراط السلامة من  
 الكفر الى نعم تقبل رواية مسلم حال روايته ما تحل حال الكفر وهذا الشرط اتفاق **والثالث**  
 كونه عاقلا فلا تقبل رواية المجنون والمعتوه حين روايته فان كان مجنونا

غير ويطبق بل تحصل له الافاقه تارة فومى حال افاقته قبلت روايته **والرابع** كونه  
 سالما من اسباب الفسق من ارتكاب الكبائر والاصرار على الصغار اى حين الرواية  
 فلا تقبل روايته فاسق معلنا كان او غير معلن ببناء على عدم حصول الامان من ان  
 يكذب في الرواية واما الفاسق الذى تاب من فسقه فتقبل روايته لزوال علة ذم روايته  
 ومن المحدثين كأحمد وغيره من انكر قبول روايته من علم كذبه على النبي صلى الله  
 عليه وسلم وان تاب عنه جزا وتهديدا واختار هو القبول بصحة توبته كما ذكره النووي  
 في شرح صحيح مسلم **والخامس** سلامته من افعال تعدد مخالفا الموقفة التوبة  
 ويجعل مرتكبها اختيارا ذليلا فى الاعين الانسانية وان كانت مباحة بنوع او مكروهة  
 لا تبلغ مرتكبها الى درجة الفسق كارتكاب لاكل فى الطريق والبول قائما وكشف الراس  
 بين الناس والمشى حافيا وغير ذلك وعد منها بعض المحدثين على ما فى فقه المغيرة وغيره  
 ارتكاب خضاب اللحية بالسواد والمحدثات بمسأوى الناس والبول والتغوط حيث  
 يراه الناس فيترك ولا يفتنى ان هذه الاحوال تفسق صاحبها فلا يستحسن  
 عداها فى خوارم المروءة **واختلف** فى قبول رواية المبتدع الاعتقادى الغير  
 المكفر وتفصيل على ما فى شرح الالفتية وغيرها ان المبتدع لا يخلو الهان يكون عملا  
 بان يعمل عملا ليس الاصل فى الشرعية لو يكون اعتقادا بان يعتقد اعتقادا محدثا لم يوجد  
 فى القرون المتبركة ولا دلت عليه الادلة الشرعية كالتحريم والرافضى الجهمية والمعتزلة  
 والمرجئية وسائر فرق الضلالة المخالفة لاهل السنة والجماعة والمبتدع الاعتقاد  
 قد تكون بدعته مفضية الى الكفر بان يكون اعتقاده مما يوردى الى تكفيره ودينا  
 الدين كبعض فرق الخوارج والرافضى وهم الذين لا يجوز نكاح نسائهم ولا اكل ذبائحهم  
 ولا المعاملة بهم كعامة اهل الاسلام وقد لا تكون كذلك بل تجمل فاسقا وهم  
 المرادون بقوله لا تكفرا احد من اهل القبلة فيجوز اكل ذبائحهم ويصح النكاح

مع نساكهم ومع رجالهم الا انه يكثر لعدم الكفاية بين السنن غير السنن وضجور الفسوق  
 الاعتقادي فان كانت بدعته عملية فلا شهرة في عدم قبول روايته لفسقه كما لا تقبل  
 رواية الفاسق باثر كتاب الاعمال المنهية وكذا شهادته كشارب الخمر والزاني وتاراجع جماعات  
 الصلوة ومحلق اللحية ومسح ما بعد بياضها وغيرهم فانه كما ان ارتكاب الكتاب لكباش  
 المنصوثة يجعل المرتكب فاسقا كذلك ارتكاب الهدايا السيئة يجعله فاجرا بكل  
 فسقه اشده واحكم من فسق الاول فان ارتكاب المنهي عنه مع اقراره منهى عنه اهون  
 من ارتكاب الهدايا مع ظن حسنها وانها ليست بضلالت وان كانت بدعة اعتقادية  
 فان كانت مكفرة فلا خلاف في عدم قبول روايته لكفره وان كانت غير مكفرة تقبل  
 قوله وايضا مطلقا روي ذلك عن جمع من السلف كما لك وعامة اصحابه والقاضي يكثر  
 الهافلان واتباء حكاية الخطيب في الكفاية ونقله الآدمي عن الأكثرين وبه جزم  
 ابن الحاجب وذلك لكونه فاسقا وان كان متناولا غير معاند فلما استوى الكثر المتناول  
 والمعاند كذلك يستوى الفاسق المتناول والمعاند عما كان او اعتقاد او استنكر هذا  
 القول بن الصلاح وابن حجر وغيرهما لكونه مخالفا لطريقة عامة اهل الحديث وقيل ترد  
 رواية ابي اذ استعمل الكذب في الرواية او الشهادة نصرة لمذهبه وهو المنقول عن  
 الشافعي نص عليه في الام وغيره من انه تقبل الشهادة والرواية من غير الخطابية بفتح  
 الحاء المحممة وتشديد الطاء المهملة وهو طائفة من الرافض يرون الشهادة بالبن و  
 لمحاقيهم ويجوزون الكذب نصرة لمذهبهم ونحوه ذكر اصحابنا في كتاب الشهادات  
 انه تقبل شهادة اهل الاواء الا الخطابية الوجه في ذلك ان المبتدع الذي لا  
 يستعمل الكذب ان كان فاسقا لكن لفسقه اعتقادي يتاويل وتدنيه بحجة عن ارتكاب  
 الكذب سائر الكتاب فلا يكون هو مثل الفاسق العملي الذي لا يبالي بما عمل به بدعته  
 او غيرها عند نفاذ هذا القول حكاية الخطيب عن ابن ابي ليلى وسفيان الثوري ابن حنيفة

ايضا وتسبب الحكم الى اكثر من الحديث فقال الامام الرازي في المحصول انه الحق وورد  
ابن دقيق العيد وغيره وقيل انما تقبل ما ائنه اذا كان هو يه مما يشتمل على ما ترد به  
بدعته لبعده لاح عن تهمة الكذب جزما وقبل انما تقبل اذا كانت بدعته صغرى  
وان كانت كبرى فلا تقبل فقبل رواية ابي اسحاق بن ابي اسحاق المشهور في عرف المتقدمين  
وهو اعتقاد تفضيل علي على عثمان او اعتقاد ان عليا افضل الخلق بعد رسول الله  
وانه مصيب في حربه كلها ومخالفها مخطئ وبهذا المعنى نسب جمع من اهل الكوفة  
المتقدمين الى التشيع ولا تقبل رواية المتشيع بالمعنى المشهور في عرف المتأخرين  
وهو التبري من النبي بن ابي بكر وعمر وسبها وسب غيرهما من الصحابة الخالفين  
لعلي ثم اوتكفيرا لكل الصحابة سوى علي ومن وافقه وقيل يرد رواية من كان  
يدعو الى بدعته ويقصد ترويحها وتقبل رواية غيره ولا لما قال عبد الله بن  
احمد بن حنبل لا يبه لمرؤيت عن ابي معاوية الضرير وكان مرجيا واحترق عن شبابة  
وكان قد مر يا فقال لان ابا معاوية لم يكن يدعو الى الاخراج وشبابة كان يدعو الى القتل  
وهذا القول حكاه بعضهم عن الشافعية كاهو ابن الصلاح عن الكثير والاكثير  
من المحدثين وقال ابن حبان في كتاب الثقات في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي  
ليس بيننا هل الحديث من ايمتنا خلاف ان الصدوق المتقن اذا كانت فيه بدعة  
ولم يكن يدعو اليها ان الاحتجاج باخبار الاجلزة فادعى اليها سقط الاحتجاج  
باخبار الاثني وقيل لا تقبل روايات المبتدئين التي فيها نعتة مذمومة من اعضاء  
بدعتهم وما سواها تقبل اذا كانوا صادقين ورعيين والضبط ان يكون  
اي الروي متيقظا حافظا لما يروي غير منغل بصيغة الجهول من  
التفصيل هو من ينسب الى الغفلة ولا ساء الاسم فاعل من السهو والمراد به اعيان  
النسيان ولا تشاء اي مزدد فيما يروي غير جائز من غير متعلق بكل من الامور

المذكورة حالتي التخل والاداء أي يشترط كون الروي متيقظا غير مغفل  
 وغير ذلك في حالة نخل الحديث واحذاه عن شيخه او منبغه وفي حالة ادائه الى تلميذه  
 وتحدثه به فان حدث عن حفظه كما كان شبان اكثر الصحابة والتابعين  
 بل واكثر من بعدهم من الحديثين حيث كان اعتمادهم على حفظ الصدور و  
 الكتاب المسطور وقل اعتماد المتأخرين على الحفظ منذ شاعت الكتابة وتدوين  
 كتب الحديث ينبغي ان يكون حافظا أي حفظ قلب حفظا لا يكون  
 معه تردد وان حدث عن كتابه الذي كتبت فيه مروياته عن  
 شيوخه ينبغي ان يكون ضابطا له أي للكتابة وان حدث  
 بالمعنى من غير اهتمام بتلك الالفاظ المخصوصة ينبغي ان يكون  
 ذلك الروي المحدث بالمعنى عارفا بما يختل به المعنى فانه لو كان  
 الروي عالما ببدلوات الالفاظ ومقاصدها عارفا بما يختل به معانيها  
 خيرا بمقدار التفاوت بين ما يوديه وبين اصل المدلول لم تخله الرواية  
 بالمعنى بل يجب عليه ان يروي تلك الالفاظ الخاصة وهذا كما اخلاف فيه  
 فان كان عالما بذلك اختلفت فيه فقالت طائفة من اهل الحديث والفتنة  
 والاصول لا تجوز الرواية بالمعنى بحال ونقل هذا من الصحابة عن ابن عمر وعن  
 ابن سيرين من التابعين وابي بكر الرازي من الحنفية وغيرهم وقل جمهور الصحابة  
 والتابعين ومن بعدهم من ائمة الفقه والاصول والحديثين ومنهم الائمة الاربعية  
 واكثر اتباعهم يجوز الرواية بالمعنى للعارفين اذا قطع باء المعنى وهذا هو  
 مستناخلاف في آيات الصحابة للقصة الواحدة كقصة المعراج النبوي  
 وغيرها وتشهد لهذا ما اخرج ابن مندوة في معرفة الصحابة والطبراني في معجمه  
 الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن اكيمة اللبشي قال قلت يا رسول الله

اني اسمع منك الحديث ولا استطيع ان اورد به كما سمعت منك بل يزيد حرفاً او ينقص حرفاً  
 فقال اذ العتقوا اسراً او تحرموا مطلقاً او اصبتم للمعنى فلا بأس بشدول المشافعي يجوز ذلك  
 بحديث انزل القرآن على سبعة احرف فاقروا ما تيسر منه فاذا كان جازماً ذلك في القرآن  
 فالحديث اولى بذلك ومن اقوى حجج المجوزين جواز شرح الشريعة للمعجم بلسانهم للعارفين  
 فاذا جازوا لا بدال بلغة اخرى فجازوا لا يتكلم الله اولى ومن المجوزين من اجاز ذلك للمعجم  
 فظف دون غيرهم وبجزم ابو بكر بن العربي في احكام القرآن وقيل يمنع من ذلك في حد  
 الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة ويجوز في غيره حكاه البيهقي في المدخل عن مالك  
 ومنهم من قال ان عجز عن ذاء اللفظ بعيد بلسان او غير اجازت له الرواية بالمعنى والا  
 لم يجز وقيل تجوز بابدال مرادف مرادف دون غيره وقيل لا تجوز الرواية بالمعنى في  
 الذي لا يكون من جوامع الكلو كذا في تدريب الروي وغيره **وذكر** فيه ايضاً  
 ان عماليتي بالخلاف في الرواية بالمعنى بخلاف في احتمار الحديث نفسه بعضهم مطلقاً  
 بناء على منع الرواية بالمعنى ومنعه بعضهم ممن يجوز الرواية بالمعنى اذ المراد من رواة هو  
 او غير ابتمامه وجوزوا بعضهم مطلقاً او قيدوا بعضهم بما اذ المراد من المحدوف متعلقاً  
 بالماضي به متعلقاً بخيل بالمعنى حذفه كالاستثناء والغاية والشرط وغير ذلك والذ  
 صححه النووي في التقريب غير هو منع ذلك من غير العارفين العالم وجوزوا من العارفين  
 اذا كان ما تركه متميزاً عما ان به غير متعلق به متعلقاً بخيل بالمعنى بحذفه **واما**  
 تقطيع الحديث الواحد كما هو عادة المصنفين في الفقه فهو الى الجوز اقرب البعد  
 من منع منه مطلقاً وقد ثبت فعل ذلك عن الاية الكبار كماله والخامس محو ابواب كذا للنساء  
 وغيرهم **ولا** يشترط لقبول الرواية الذي كونه اى كونه ذكر فان رواية المرأة  
 العادلة كرواية الرجل العادل ومن طلع على روايات الصحابة والتابعين عن  
 امهات المؤمنين لم يوقل ترد في ذلك وهذا احد وجوه الفرق بين الرواية

والشهادة فانه تشترط في بعض انواع الشهادة الذكورة كما في الحدود التي تسقط  
 بالمشبهات حيث لا تقبل فيها شهادة النساء لقراذوا اجتماعا بخلاف الرواية فانها  
 لا تشترط الذكورة في نوع من انواعها ومن وجوه الفرق بينهما على ما بسطه السيوطي  
 والعراقي وغيرهما انه لا يشترط في الرواية على بعض الاقوال البلوغ كما هو تفصيلا ومنها  
 انه لا تقبل شهادة من جربها تنقعا الى نفسه او دفع ضررا بخلاف الرواية ومنها  
 ان الشهادة انما تصح بدعوى سابقة وطلبها عندها كغيرها بخلاف الرواية ومنها  
 انه تقبل شهادة المبتدئين الاخطائية ولو كان المبتدع داعيا الى بدعته بخلاف  
 الرواية علما من ضمنها انه لا تقبل شهادة الوالد لولده والتلميذ لخاصة فخذ ذلك  
 بخلاف الرواية ومنها انه لا تقبل الشهادة على من بينه وبين الشاهد علاقة بخلاف  
 الرواية ولا الحرة اي كون الروي حرا اصليا او بالعاقبة فان رواية العبد له ثقات  
 مقبولة كرواية الاحرار ولا العلو بيقينها وشرفية اي باليستدب  
 من ذلك الحديث من المسائل ومعاني الفاظه الغريبة فان فهم المعنى التفتت  
 امرها على نفس الرواية فلا يقدر فقد انه في قبولها ولا البصر وان رواية الروي  
 عند كونه مستحسما للشرائط مقبولة بلا ريب ولا العلة فانه تقبل روايات الاحباب  
 الذين لا متابع لهم ايضا عند وجود شرائط قبولها بخلاف الشهادة فانه لا يقبل  
 في اكثر المواضع منها العدد ويعرف العلة اي عدالة الروي بتعيين  
 عدلين عليها اي تصير عدلين بانه عدل او بالاستفاضة اي الشهادة  
 كعد التاليفة الاربعة من اصحاب المذاهب المتبوعة وعدالة اصحاب الكتب  
 الستة وغيرهم من الاكابر الذين اشتهرت وثاقبهم واستفاضت عدلتهم  
 وفي مثل هؤلاء لا يقبل جرح كل جرح لاسيما اذا علم انه في جملة او عبادة ولذا  
 قال لتاج السبل في طبقاته الحذر كل حذر ان تفهم ان قاعدتهم ان الجرح



مقدم على التديل على خلافها بل الصواب ان من ثبتت امامته وعدالته وكثر ما دحو  
 وندر جرحه وكانت هناك قرينة دال على سبب جرحه من تعصب مذاهبي وغيره  
 لم يثبت الجرح انتهى وقال ايضا قد عرفنا ان الجرح لا يقبل جرحه وان قسرا  
 في حق من غلبت طاعته على مخاصبه وما دحو على ذميه ومزكوه على جرحيه  
 اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بان مثلها حاملة على الوقيفة فيه من تعصب  
 مذاهبي ومناهضة دينية كما يكون بين النظر وروح فلا يثبت الى كلام الثوري  
 وغيره في ابى حنيفة وابن ابى ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي و  
 النسائي في احمد بن صالح ومحمد بن ابي واولا اطلقنا تقدير الجرح لما سلونا احد  
 من الائمة اذا ما من امام الا وقد طعن في طاعون وهاك فيه هالكون انتهى

وتعرف الضبط اي ضبط الراوي بان تغيبوا ابنته روايات

الثقات المعروفين بالضبط اي تقاس بالنسبة اليها فان وافقهم

اي وافق هذا الراوي في رواياته الثقات المعروفين بالضبط غالبا اي في غالب

الاصول وكانت مخالفة لهم اي للثقات الضابطين تأدرة عرف

بصيغة المجهول جراء لقوله ان وافقهم كونه ضابطين وان كان يخالفهم

غالبا دل ذلك على سوء حفظه وعدم ضبطه الثاني في الجرح قدر

منا ذكر مراتبه وما يتعلق به سابقا تذكره انما لا تقبل رواية من عرف

اي اشتهر بالتساهل في السماع والاسماع اي سماع الحديث من

شيوخه واسما على تلامذته فيما لا يورثهم متعلق بالتساهل بان كان يعرض للنوم

او الغاس في حاله تنقل الحديث او اذا لم يسمع الايض للمنطق الخفيف الذي لا يحتل

مع فهم الكلام لاسيما اذا كان الراوي قطننا متيقظا قال السخاوي قد كان

الحافظ المزني ربما ينس في حال اسماعه ويغلط القاري فيبادر للرد عليه كذا

شاهدت شيخنا غير مرة قبل بلغي عن بعض العلماء الراشدين ان كان قمرنا يشرح النقية  
 النور لابن المصنف وهو ناعس انتهى أو الاشتغال عطفت على النوم فمن كان يتساءل  
 في حالة التصل والاداء بالاشتغال بشغل اخر لم تقبل روايته لارتفاع الامان من روايته  
 فان للناس غالباً لا يمكن لهم التوجه الى شيئين توجهاتهما في وقت واحد وليست شي من  
 الاشتغال الغير للبايع من التوجه كما شاهدت من شيخنا شيخنا لداكل مولانا علي بن يحيى  
 طاب باسئلى الملائكى الحبري فقد حضرت عندنا في العترة الاولى من الحرم من سنة  
 ثمانين بعد الالف والمائتين في المدينة المنورة مع الوالد المرحوم وكان له مكان قريب  
 باب السلام او باب الرحمة من ابواب المسجد النبوي ببيع الحبري في مقره عليه والذي المرحوم  
 دلائل الخيرات وكنت اسمعه ومعنا عمي المولوي مراد الله المرحوم ابن استاذنا ووجدنا خال  
 والدنا مولانا محمد نصرت الله المرحوم والمولوي الهدايد خان الجهموي المرحوم من تلامذة  
 الوالد المرحوم وغيرها من رفقائنا في ذلك السفر كان في حال سماعه يشتغل ببيع  
 الحبري والتكلم مع اصحاب المشتريين فقد كان دكانه مرجعاً للوافدين مع ذلك لم يكن

اشتغاله مانعاً فكلما غلط القاري في قرنته بادر من حفظه الاصلاح او من يحد  
 عطفت على قوله من عرفه باقتساعه اى لا تقبل روايته من يحدث من اصل  
 مصحح لكون الاصل الذي يحدث عنده غير معتد لعدم كونه مصححاً مقابلاً للنسخ

المعتبرة او يكثر سهواً اذا كان يحدث من اصل مصحح فان قتل  
 سهواً لم يقدر في قبول روايته فلذلك قالوا لا تدخ روايته كل من روى المناكير

الشواذ بل اذا كثرت ذلك منه حرج به الذهبي وغيره واليه اشار بقوله او كثرت  
 الشواذ والمناكير في حديثه ومن غلط في حديثه بوجه من الاجز

فبين له الغلط فاصحى اى ذلك الروى على غلطه ولم يرجع قيل تسقط  
 عد الترتيب حرج به شعبة وعبدالله المبارك والحسين بن عبد الله بن الربيع والحسين

ابن حنبل وغيرهم قال ابن الصلاح هذا اي سقوط عدالتنا بصحة الراجح على غلطه  
 اذا كان على وجه العناد فان المعاند كما المستغف بالحديث القاصد لترويض  
 الباطل واما اذا كان على وجه التفتيش والتفتيش والتفتيش في البحث  
 فلا فائدة لا يوجد حوصف به تسقط عدالته **تدليل** هو في الاصل بمعنى جمله  
 ذيل او كثيرا ما يبرون به في موضع التهمة فهو كالتمة للباب الثاني اعرض للناس  
 اي المحدثون وغيرهم تتبع لهم في مثال هذه المسائل في هذه الاعصار  
 اي الامهات التي دونت الاحاديث في بطون الاوراق وقضى الوطر فحدثوا الافاق  
 عن مجموع الشروط المذكورة **كوتة** المعتبرة في باب الراوي وغيره لتعريف وجودها  
 وتعد الوفاء لهما في هذه الاعصار التي كسدت اسواق العلوم فيها وتكاسلوا عن  
 حفظ الاحاديث فتونها واسانيد ما اتكالا على تدوينها واكتفوا في هذه الاعصار  
 من عدالة الراوي بان يكون مستورا اي لم يعلم فيه جرح ولا تعديل  
 ومن ضبطه اي اكتفوا من ضبط الراوي بوجوه سماعه اي من شيوخه  
 مثبتا بخلق موثوق به اي معتد عليه لا يخاف فيه الخلط والخط ورواياته  
 معطوف على قوله ووجه سماعه من اصل موافق لاصل شيوخه بان يكون  
 قول مع مقابلة معتلة وذلك اي اعراضهم عن اعتبار مجموع الشروط للمعتبرة  
 عند القدماء لان الحديث **الصحيح** بقسميه **الحسن** لذاته **والصحيح** لغيره **والحسين**  
 بقسميه **الحسن** لذاته **ولغيره** وغيرهما كالضعيف وغيره قد جمعت في كتب  
 الائمة من نقاد الحديثين فتهتم من اكتفى على الصحيح وتهتم من خلطه بالحسن منهم  
 من مزج معها الضعيف ايضا على امر تفصيل كل ذلك فلا يذهب شي منه  
 عن جميعهم فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم فهو مردود عليه  
 ورح فلا حاجة الى اعتبار الشروط المذكورة فان اعتبارها انما كان لتفصيل الاسانيد

التي كانت عليها مدار صحة الحديث وحسنه وسننها وغير ذلك وقد ذهب ذلك  
 في هذه الاعصار فقد قضى الوطرف في هذا للباحث حذاق المؤلفين بقاد المعنيين  
 والقصد بالسماع دفع لما يقال اذا ثبت ان الاحاديث باجمها جمعت في الكتب  
 فلا يشذ شئ منه عن جميعها انما فانك لا تراية الاحاديث في هذا الزمان وسوء  
 اسانيد ها وسماها من الشيوخ وحاصل الدافع ان المقصود بالسماع في الاعصار التقيد  
 كان تبليغ الحديث وتنقيده لا ومعرفة صحته وضعفه واما في اعصارنا فانا المقصود  
 بقاء السلسلة في الاسناد اى اتصال السند المخصوص بهذا الامة  
 على ما ذكره في مفتاح الكتاب ان الاسناد من انحصار الشئ التي متازت بها هذه الامة  
 المحمدية على صاحبها افضل صلوة وانما كى تحية من بين سائر الامور الماضية الباب  
**الثالث** من الابواب الاربعة التي يرتب مقاصد هذه الرسالة عليها في محل  
 الحديث اى اخذها عن غيره وسماها عن صاحبها وشيخه ليصير التحمل قبل  
 الاسلام مقبل راية مسلم تحمل الحديث حال كفره فاد الا بعد اسلامه وهذا  
 بالاتفاق فان كمال لاهلية انما يشترط عند الاداء لا عند التحمل ويشهد له ما ورد في  
 الصحاح من رواية تخديث ابى سليمان بقصة هرقل التي كانت قبل اسلامه وقصبة  
 جبير بن مطعم راية للنبي صلى الله عليه وسلم واقفا برفة قبل الهجرة وسماها منه  
 سودة الطور حين اسرج جبير بيده وكل ذلك قبل اسلامه وكذا قبل المبلوغ  
 اى تقبل راية حديث تحمله في صغر فان المحسن والحسين هما بناظرمة  
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد شباب اهل الجنة وابن عباس  
 المراد به حيث اطلق عند الحديثين هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب و  
 كذا المراد بقوله وابن الزبير هو عبد الله بن الزبير حملوا قبل المبلوغ  
 فان هؤلاء العصاة يتقد تحملوا احاديث في صغرهم وقبلت رواياتهم وكذا

عبد الله بن جعفر بن ابي طالب السائب بن يزيد وعمر بن ابي سلمة وربيعة النبي صلى الله  
 عليه وسلم والمسعودي بن محزمة والنسفي مسلمة بن مخلد ويوسف بن عبد الله بن سلام  
 وعائشة وغيرهم قبلت رواياتهم من غير فرق بين ما تحمله من الباطن والظاهر  
 ما تحمله بعده ولا يخرج من الناس من المحدثين وغيرهم ليسه يتقون  
 الصبيان فانهم يحضرونهم بحال العلم ويقبلون منهم ما يجدونه بعد الباطن  
 واختلف في الزمن الذي يعبر فيه السماع من الصبي قيل  
 خمس سنين وقيل خمسة عشر سنة وقيل غير ذلك وقيل وهو احد الاقوال  
 يعتبر كل صغير بحاله فاذا فهم الخطاب رجع الجواب صححنا سماه  
 وان كان دون خمس اى اقل منه والاى وان لم يفهم ولم يضبط اللفظ  
 قل عقد البخاري في كتاب العلم من صحيحه باب متى يعبر سماع الصغير واخرج  
 فيه من طريق مالك بسنده الى ابن عباس قال قبلت راكبا على جمارتان واذا يؤتمن  
 قدما هزتا لا حلام ومرسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى بنى الى جدار فمرت  
 بين يدي بعض الصفت وارسلت الاثان ترتع ودخلت في الصفت فلم ينكر ذلك  
 على نحو اخرج من طريق الزهري عن الزهري عن محمود بن الربيع قال عقلت  
 من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجرأني وجهي انا ابن خمس سنين من قول  
 الحافظ ابن حجر في فتح الباري مقصود الباب لاستدلال على ان البلوغ ليس  
 بشرط في القبول وقال الكرماني ان معنى الصحة هنا قبول سموعه قلت هذا التفسير  
 لثمة الصحة لانفس الصحة واثار المصنف الى اختلاف وقع بين احمد بن حنبل  
 وبين يحيى بن معين ولا الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن احمد وغيره ان يحيى قال  
 اقل من القبل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر بن زيد لم يبلغها فبلغ ذلك احمد  
 فقال بل اقل ما عقل ما يسمع وانا قصته ابن عمر في القتل ثم اورد الخطيب اشياء مما تحمله

جمع من الصحابة فمن بعدهم في الصفح حدثوا بها بعد ذلك وقبلت من اياتهم وهذا هو المقول وما قال ابن معين ان اراد به تقديره ابتداء الطلب فهو جرد ان اراد به مرد حديث من سمع اتفاقا واعنى به وهو صغير فلا يؤخذ نقل ابن عبد البر الا اتفاقا على قبول هذا وقية دليل على ان مراد ابن معين الاول واما احتجاجه بان النبي صلى الله عليه وسلم راى البراء وغيره يوم بدر من كان له سلاح خمس عشرة فرس واد بان القتال يشتر فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب كانت مظنة من لباوغ والسام يقصد فيه الفهم وكانت مظنة التمييز انتهى كلامه **وقال** ايضا قوله وان ابن جهم سنين لم امر التقيد بالسنة عند تحمله في شئ من طرقة لاني اعلم ان ابن جهم من المجامع والمسائيل لاني لطريق الزهري هذه والزهري من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضله على جميع من سمي من الزهري وقال ابو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن زهير بنقر النون وكسر الميم لکن لفظه عند الطبراني وان الخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن زهير عن الزهري قال حدثني محمود بن الربيع وقول النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين قافادت هذه الراية ان الواقعة التي ضبطها كانت في اخر سنة من حجة النبي وقد ذكر ابن حبان وغيره انه توفي سنة تسع وسبعين وهو ابن اربع وتسعين وهو مطابق لهذه الراية وقد ذكر عياض في الاملاء وغيره ان في بعض الروايات انه كان ابن اربع سنين وكرهت على هذا صريحا في شئ من الروايات بعد التتابع التام الا ان كان ذلك ما خوذ من قول صاحب الاستيعاب انه عقل الحجة وهو ابن اربع سنين ويحسق كان الحامل له على هذا التردد وقول الواقدي انه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات فالاول اولي بالا اعتماد لضعف اسناده على ان قول الواقدي يمكن حمله على انه التقى الكسري جبرلا غير انه انتهى

ولتحصيل الحديث اى اخذه عن المشايخ طرق متفاوتة بعضها اعلی من بعض  
 الاول السماع من لفظ الشيخ بل يقر الشيخ مروياتها باسنادها من حفظه او  
 من كتابه ويسمى تلميذه الثاني القراءه عليه بان يقر التلميذ على شيخه  
 ويسمى وهذا ان الطريقان ارفع طرق الاخذ وقد اتفقوا على جواز الطريق الاول  
 واكثرهم على كونه ارفع الطرق واختلفوا في الثاني فلم يعتبره بعض وقد عقد البخاري  
 في صحيحه بابا في القراءة والعرض على المحدث وقال فيه سمعت ابا عاصم يذكر عن  
 سفيل بن عمار قال قال الامام مالك ما نرى بان القراءة والسماع جازية حدثنا عبد الله بن موسى  
 عن سفیان قال قال افاقرى على المحدث فلا باس بان يقول حدثني سمعت واخبر بعضهم  
 في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم الله ارك  
 تصلي الصلوات قال نعم فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم اخبره ضمام قومه  
 بذلك فاجازوه واخبره مالك بالصدك يقر على القوم فيقولون اشهدنا ان فلان  
 وقرء ذلك قراءة عليه ويقرء على المقرئ فيقول القارى اقرأني فلان حدثنا محمد  
 ابن سلام قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي عن عوف عن الحسن قال لا باس  
 بالقراءة على العالم انتهى وفي نسخة الباري اما قياس مالك لقراءة الحديث  
 على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا  
 وسئل عن الكتب التي تعرض عليه يقول الرجل حدثني قال نعم كذلك القرآن ليس  
 الرجل يقرأ على الرجل فيقول اقرأني فلان رواه الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال  
 صحبت مالكا سبع عشرة سنة فما رأيت قرأه الموطا على احد بل يقرءن عليه  
 قال وسمعت يابى اسد الاباء على من يقول لا يجزيه الا السماع من لفظ الشيخ  
 ويقول كيف لا يجزيك هذا في الحديث ويجزيك في القرآن قلت وقد اقرض الخلف  
 في كون القراءة على الشيخ لا يجزي ولو كان يقول بعض المتشددين من اهل العرات

قرئ في الخليل عن ابراهيم بن سعد قل لا تدعون منقطعكم يا اهل العراق الغرض من مثل  
 السماع واتباع بعض المديين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا ان القراءة على الشيخ ارفع  
 من السماع من لفظه ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه نقله الخليل بن اسنيد  
 صحيحه عن مشقة وابن ابي ذئب ويحيى القطان واعتلوا بان الشيخ لو سمي له تسمية  
 للطالب المرد عليه وعن ابي عبيد القراءة اثبت وافصح على من ان اتولى القراءة  
 انا والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان هو الثوري انهما  
 سواء والمشهور الذي عليه الجمهور ان السماع من لفظ الشيخ ارفع مرتبة من القراءة  
 ما يعرض عارض يصيد للقراءة عليه اولى ومن ثم كان السماع من لفظه في  
 الاملاء ارفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب انتهى **وههنا**  
 فوائد لا بد من الاطلاع عليها **الاولى** لاختلاف بينهم في ان التحديث الاخبار  
 والانباء سواء لفظه ويشهد له قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها بان ربك اوحى لها  
 وقوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير يدل عليه اختلاف تصدير رواية الحديث من  
 الصحابة فمن بعدهم في رواية قصة امتحان النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه  
 المخرجة في الصحيحين غيرهما فقد اخبر البخاري في كتاب العلم عن ابن عمر ان رسول  
 صلى الله عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم  
 محدثون ما هي فوق الناس في شجر البوادي قال ابن عمر وقع في نفسي منها الخلقة  
 فاستحييت ثم قالوا اخذنا ما هي يا رسول الله قال هي الخلقة  
 وفي رواية البخاري في كتاب تفسيره اخبرني من وضع حدثوني وفي رواية عند  
 الاسمعيلى شين وفي رواية في كتاب العلم عند البخاري فقالوا اخبرنا  
 موضع قالوا واحدنا وقد استمر على مقتضى اللغة لى الزهرى ومالك وابن عوف  
 سفيان ويحيى القطان واكثر البخاريين والمكوهيين واستمر عليه عمل المغاربة ووجه



ابن الحاجب في مختصره ونقل عن الحاكمان مذهب الامامية لا يمتد منهم من راي اطلاق  
 ذلك حديث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييد لا حيث يقرأ عليه وهو مذهب الصبيح بن هوية  
 والنسائي وابن حبان وابن منداة ومنهم من راي التفرقة في اطلاق الصبيح بحسب  
 اختلاف التحمل فيصون الحديث باللفظ به الشيخ والاختيار بما يقرأ عليه وهذا مذهب  
 ابن جرير والاوزاعي والشافعي وابن وهب وجهورا هل المشرق ثم احدث اتباعهم  
 تفصيلا آخر فمن سمع وحده من لفظ الشيخ قال حدثني ومن سمع مع غيره جمع فقال  
 حدثنا وكذا الفرق بين اخبرني وبين اخبرنا وخصصوا الالفاظ بالاجازة التي  
 يشاؤها الشيخ من يجيزه وهذا كله مستحسن ليس بواجب عندهم وانما ارادوا به  
 التمييز بين احوال التحمل وظن بعضهم انه واجب ليس كذلك نعم تلزم على المتأخرين  
 رعاية الاصطلاح لكونه كالحقيقة العرفية لا يلزم الخياط كالحقيقة الحافظة في  
 فتح الباري وفي كتاب البستان في الباب السابع منه للفقهاء المحدث ابن الليث  
 زهر السمري قدى من فقهاءنا الحنفية مؤلف تنبيه الغافلين وغيره اختلف الناس في  
 رواية الحديث لو قال مكان حدثنا اخبرنا او مكان اخبرنا حدثنا هل يجوز ام لا  
 فقال بعض اصحاب الحديث اذا قرأت الحديث على محدث فارادت ان تروى عنه  
 ينبغي ان تقول اخبرنا فلان ولو كان الحديث قرأ عليك فقل حدثنا وتال  
 اكثر اهل العلم كلاهما سواء وبناخذ وقد روى عن ابي يوسف القاضي اذا قرأت  
 على فقيه او فقيه قرأ عليك فان شئت قلت حدثنا وان شئت قل اخبرنا كلاهما يجوز  
 ان شئت قلت سمعت من فلان وروى عن ابي مطيع انه قال سألت ابا حنيفة فقلت  
 له اقول حدثنا او اقول اخبرنا قال ان شئت قلت حدثنا وان شئت قلت اخبرنا  
 وروى عن شعبة بن الحجاج انه قال ان شئت قلت حدثنا وان شئت قلت اخبرنا وان  
 شئت قلت روايتنا فان قال المحدث اجزت لك ان تحدث عني فلا يجوز لك ان

١٠٠

تقول حدثنا ولا اخبرنا ووجازان تقول اجازني فلان انتهى **الثانية** التخرم مثل  
 بقرائة واحد ما على الاخر لا يحتاج الى اجازة ومن نحو روى المحدثون عن سمع  
 منه وان لم تحصل له الاجازة ورواها اسمعوا عن شيوخهم مذكرة ومن هذا التبر  
 قول البخاري في مواضع من صحيحه قال لما فلان صحح به ابو اسمعيل الطبري حيث  
 قال عندي ان ذلك الرجل ذكر البخاري انه سمع من فلان حديث كذا في رواية  
 المسموعات لهذا اللفظ وهو استعمال حسن ظريف انتهى ووطن ابو عبد الله بن منة  
 ان قول البخاري قال لي اجازة وكذا قال ابو يعقوب الحافظ انه رواه بالاجازة وقال  
 ابو جعفر بن حمدان انه عرض ومناولة ورد عليه من البخاري اخرج في كتاب الصوم  
 من صحيحه حديث ابى هريرة مرفوعا ان انسى احدكم فاكل وشرب الحديث قال  
 فيه حدثنا عبدان واورد في تاريخه بلفظ قال لي عبدان وكذا اورد حديثنا في  
 كتاب التفسير من صحيحه عن ابراهيم بن موسى بلفظ الحديث شرار رده في  
 الايمان والسند ورسم الضابط قال لي ابراهيم بن موسى وتوضيح الحافظ ابن حجر  
 في فتح الباري وغيره بالاستقراء استعمالات البخاري انما ياتي بهذا اللفظ اذا كان  
 المتن ليس على شرطه في اصل موضوع كتابه كان يكون ظاهرا الوقت او في السند  
 من ليس على شرطه في الاحتجاج كذا في فتح المنبث وذكر العرق والسنة وغيرهما  
 ان قول المحدث قال لي فلان او قال فلان قال فلان فخذك كلها صمولة على  
 الاتصال اذا ثبت اللقاء بينهما وكان الراوي سالما من التمدليس فما ظن بعضهم  
 ان البخاري مدلس لقوله قال فلان ظن مردود فان برأته عن التمدليس ثابتة  
 بلا ريب ومحمد اطلاق هذه الصيغة ليس بتدليس وكذا ظن ابن خرم الظاهري  
 ان رواية البخاري بصيغة قال فلان ليست بمقتضية **الثالثة** ارفع  
 الفاظ الرواية على ما بسطه العرق في اللفية وتبر احما سمعت لكونه مرفعا

ابن ابي عمير وويل وبعد احدنا فان سمعت كما قال الخطيب كما يكاد يستعمله احد في  
 في الزيادة والكتابة بخلاف حدثنا فقد استعملها في الاجازة بمعنى الحديثين في  
 اهل عن الحسن البصري انه كان يقول حدثنا البهرية ويريد به حدث اهل المدينة  
 والحسن بها كما كان يقول خطبنا ابن عباس بالبصرة ويريد به خطب اهل البصرة  
 وقد اختلف في سماع الحسن عن ابي هريرة وكذا بعد سمعت حديثي ولا يتاق في الاحتمال  
 امذ كورني حدثنا الا انه قد تطلق في الاجازة بخلاف سمعت وبعد هذه الصيغة  
 اخبرنا واخبرني الا ان الافراد بعد عن تطرق الاحتمال وبعد انبأنا اونسب اننا  
**الرابعة** قد يترجم حدثنا على سمعت من حيث انه يدل على ان الشيخ يروي له  
 الحديث ومخاطبه به مشافهة بخلاف سمعت وقد سأل الخطيب شيخه البرقاني  
 عن النكتة في عدواه عن صيغة التحديث والخبار الى سمعت حين التحديث عن  
 شيخه ابي القاسم لا يزيدون فقال لان ابا القاسم كان مع ثقته وصلحته عسرا  
 في الرواية فكانت اجلس حيث لا يراني وانه يعلم بحضوري فلما اقول سمعت  
 لان قصده انما كان لشخص معين ومنه قول ابي داود صاحب السنن قرئ على  
 الحارث بن مسكين زانا شاهدا ونحوه قول النسائي في تنبيه من مواضع سننه  
 قرئ على الحارث بن مسكين وانا اسمع لان الحارث كان يتولى قضاء مصر وكان  
 بينه وبين النسائي من الحشونة فلا يمكن من حضور مجلسه فكان يستتر  
 في موضع ويسمع حيث لا يراه الحارث فلذلك تورع وتخفى في صيغة الرواية كما  
 في فتح المغرب هذا في المقام تفرجات وتاضيلات مسبطة في اللفية وشرحا  
 فلما جرحها من طلب الاطلاع عليها ولو لا خوف التطويل لخل لاوردتها الثالث  
 من طرق تحمل الحديث الاجازة من دون قراءة الشيخ على التلميز بعكس  
 وهو مصدر اجازة يجازيها صله اجازة انقلبت اليها والفا وحذفت احدا

الاجازة

الاثني وهو في الاصل بمعنى العبور والانتقال والاباحة القسبية للوجوب لا امتناع وفي  
 الاصطلاح عبارة عن الاذن في الرواية لفظا او كتابة ولها انواع اى الاجازة  
 اقسام ذكر ابن الصلاح منها سبعة والعراقى في الالفية تسعة فقربا وهو ان يعها  
 ما ذكره المصنف بقوله اجازة معين لمعين اى يكون المحارب والمجاز له  
 كلاهما معينين غير مبينين كما جزت اىها الطالب كتاب البخارى  
 او اجز تكلم الصحاح الستة ونحو ذلك او اجزت فلانا جميع ما اشتمل  
 عليه فهرسى هو بكسر الفاء وكسر الراء المهملة بينهما هاء ساكنة بعدهما  
 سين مهملة هو ما جمعت فيه مروياتة وقد حكى بعض العلماء الاتفاق على جواز  
 الرواية بمثل هذه الاجازة وتكون الخلاف بينهم في صحة الرواية بها في تحديد  
 هذه الصورة ومنها ما ذكره بقوله واجازة معين في غير معين  
 اى يكون الطالب المجاز له معين دون المجاز به كما جزت اى اجزت لكم  
 او اجزت فلان ونحو ذلك مسمى عاتى او مروياتى من وجون تعيينها  
 وتخصيصها واتخلاف في جواز الرواية ووجوب العمل بهذا النوع اقوى من  
 الخلاف في النوع الاول فلذا الرىحى احد الاجماع على الجواز ههنا ومنها ان  
 يعصم المجاز له ويبين المجاز به ومنها ان يجرها وقد اشار المصنف الى هذين  
 النوعين بقوله كما جزت للمسلمين او لمن ادرك من ما لى اى ادرك  
 زمان حياتى فى اى بلد كان والصحيح جواز الرواية بهذه الاقسام  
 قال ابن الصلاح في مقدمته بعد ذكر النوع الاول زعم بعضهم انه لا خلاف في  
 جوازها ولا خلاف فيها لاهل النظر وانما الخلاف في غير هذا النوع وترادفقا  
 بين الليند للبايجى فاطبق نفى الخلاف وقال لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة  
 عن سلف هذه الامة وخلفها وادعوا الاجماع من غير تفصيل وحكى الخلاف

في العمل بها قلت هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من  
 اهل الحديث والفقهاء والاصوليين وذلك اجل الروايتين عن الشافعي رضي  
 عن صاحبه الربيع قال كان الشافعي لا يرى الاجازة في الحديث وانا خالف  
 الشافعي في هذا وقد قل بابطالها جماعة من الشافعية منهم القاضي حسين  
 وابو الحسن لما ورد في وجه قطع الماوردى في كتابه الحاوى وعز الا الى مذهب  
 الشافعي وقال جميعا الوجازات الاجازة لبطلان الرخصة وروى ايضا هذا الكلام  
 عن شعبة وغيره ومن ابطالها من اهل الحديث الامام ابراهيم الحنفي وابو محمد  
 عبدالله الاصبهاني الملقب بابي الشيخ والحافظ ابو نصر السجزي وقال ابو نصر  
 سمعت جماعة من اهل العلم يقولون قول المحدث قد اجزت لك ان تروى عنى  
 تقدير اجزت لك ما لا يجوز في الشرع لان الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع قلت  
 ويشبه هذا ما حكاه محمد بن ثابت الحنفي احد من ابطال الاجازة من الشافعية  
 عن ابى طاهر الدباس اجازة الخفية من قال لغيره اجزت لك ان تروى عنى  
 ما لم يسمع فكانه يقول اجزت لك ان تكذب على نقران الذي استقر عليه العمل  
 وقال به جماهير اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بجواز الاجازة واما  
 الرواية بها فانه كما يجوز الرواية بالاجازة فيجب العمل بالمرئى خلافا لمن قال من  
 اهل الظاهر من تابعهم ان لا يجب العمل به ولنه جار مجرى المرسول وهذا باطل لانه  
 ليس في الاجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها انتهى وقال ايضا بعد ذكر  
 نوع الاجازة على سبيل العموم هذا نوع تكلم فيه المتأخرون ممن جوز اصل  
 الاجازة واختلطوا في جوازها فان كان ذلك مقيدا بوصف حاصل فهو اليجاز  
 اقرب ومن جوز ذلك كله الحافظ ابو بكر الخطيب انتهى ومن انواع الاجازة  
 ما ذكره بقوله واجازة المعدوم اي الذي لو ليس لباسا لحيوة حين

الاجازة كاجازة من يولد لفلان وقد اختلفوا في اعتبار هذه الاجازة  
 وجواز الرواية بهما والصحيح المنع وانما اجازتها من اجازتها كالخطيب على  
 الفراء الكنبلي وابي نصر بن الصباغ الشافعي وغيرهم بناء على ان الاجازة اذا  
 في الرواية تفصيل للمعدوم والذي استقر عليه اى الجهو هو ان اجازة اى حكم  
 الاخبار جلة فكما لا يعبر الاخبار للمعدوم لانها اجازة له كذا ذكره  
 ابن الصلاح وغيره ولو قال اى المجيز وهذا بيان لنوع من اجازة المعدوم  
 لفلان ومن يولد له اولك ولغيبك اى من يعقبك ويخلفك  
 من الاولاد اجازة كالوقف فان يعبر على المعدوم اذا عطف على الوجود  
 لا على المعدوم ابتداء عند اصحاب الشافعي وكل الخطيب عن اصحاب حنيفة  
 ومالك انهم اجازة والوقف على المعدوم مطلقا وان لم يكن اصله موجودا  
 حال الايقان مثل ان يقول وقتت هذا على من يولد لفلان وان لم يكن عقبه  
 على فلان فيمكنهم القول بجواز الاجازة للمعدوم مطلقا لان امرها اوسع  
 من الوقف الا ان يفرق بينهما كما ذكرنا في شرح الانفية ومن انواع الاجازة ما  
 ذكره بقوله والاجازة للطفل الذي لو تميز اى لو يبلغ الى  
 سن التمييز صحيحة لانها اباحة للرواية والاباحة تصح للعا  
 ومخبر لا هكذا ذكره الخطيب وغيره وحكاها السنن عن ادراكه من الحفاظ  
 والمشايخ واختاره الجمهور وفرقوا بين الاجازة وبين السماع حيث شرطوا  
 فيه بلوغه سن التمييز على ما مر بان الاجازة اوسع من السماع حيث يقول  
 للغائب دونه قال ابن الصلاح كانه مورا والطفل هلا لتحمل هذا النوع  
 الخاص ليومى به بعد حصول اهليته حرصا على توسع السبيل الى بقائه  
 الاسناد الذي اخصت به هذه الامة وتقريبه من رسول الله صلى الله عليه

وسلو النسخي حكى الخطيب عن بعض اصحاب البطلان وكذا نقل  
 عن الشافعي بطلان الاجازة لمن لم يستكمل سبع سنين ويعلم من هذا المقام حكم  
 الاجازة للمحقق واما الاجازة للكافر فله يوجد في حكمها نقل عن السلف مع تصحيح  
 بعضه سماعه وقد ثبت ذلك في عمل ابن تيمية وغيره واما الاجازة للحمل فمن يجوز  
 الاجازة للمعدوم مطلقا يجوزها بالاشهره ومن لا يجوز تناك لا يجوز هذا وقد نقل  
 فعله عن بعض الشيوخ المتأخرين كذا في شرح الالفية واجازة المجاز كاجرت  
 ما اجيز لي هذا نوع آخر من الاجازة قال ابن جماعة في مختصره واجازة المجاز  
 مثل اجرت لك مجازاتي والصحيح جواز قطع به الدارقطني والبوليعير والفتح  
 المقدسي وكان يروي بالاجازة عن الاجازة وراجعا الى بين تلك اجازات اتى  
 وذكر العرقي والسحاوي وغيرهما انه قد ابطال هذا النوع كما حفظ ابو البركات عبد الوها  
 البغدادي الحنبلي الشهير بلون الاناطي شيخ ابن الجوزي بناء على ان الاجازة في  
 نفسها ضعيفة فيزداد الضعف بنقل الاجازات والصحيح الذي عليه العمل هو الجواز  
 وتستحب الاجازة لبقاء تسلسل اسناد الذي هو من فضائل هذه الامة  
 اذا كان المجيز والمجاز له من اهل العلم لانها اى اجازة توسع يحتاج  
 اليه اهل العلم لاسيما عند تصد السماع من الشيخ والقراءة عليه فان لم يكن  
 المجاز له اهلا فلا يستحب فان اجازة مع ذلك اجازة كما مر كذا اذا لم يكن المجيز  
 من اهل العلم فلا ينبغي له ان يتجاسر على فتح باب الاجازة ولا للطلبة ان يستجيزوا  
 منه واقل مراتب المجيز على ما ذكره ابن سيد الناس وغيره ان يكون عالما ببعض  
 الاجازة العلم الاجمالي بانه روى شيئا وان معنى اجازته بغيره اذ نزل في مرتبة ذلك  
 الشيء بطريق الاجازة المعهودة عند اهل هذا العلم وينبغي للمجيز بالكتابة  
 ان يتلفظ بها اى بالاجازة بان يقول اجزته مروياتي وصمواتي واما اجيزا

وان لو زيد كمال الجواز به بل كتنفى على قوله اجزته كفى ذلك وقد نص ابو الحسن اجملا  
 اللغوي الشهير بابن فارس مؤلف مجمل اللغة وغيرها في رسالة المسماة بماخذ العلم  
 بجواز تعدى اجزته بنفسه والمعروف لغة واصطلاحا كما ذكره ابن الصلاح اجزا  
 له مستعبدا باللام فان اقتصر على الكتابة صححت اى الاجزاة لكون القلم  
 احد اللسانين ولذا تحرم الغيبة بالكتابة كما تحرم باللسان كما بسطته في رسالتي  
 المؤلفة باللسان الهندية في باب لغية المسماة بزجر الشبان والشيبة عن  
 ارتكاب لغية وهي رسالة لمؤلف مثلها في بابها وذكرت قدرا من مباحثها  
 في رسالتي الاخرى المؤلفة باللسان الهندية المسماة بعبدة الصالحين بترك القبائح  
 وايضا في رسالتي المؤلفة بالعربية المسماة بنفع المنعنى السائل بجميع متفرقات المسائل  
 ان شئت الاطلاع على مباحث الغيبة وطايعها تجد فيها ما لا تجد في غيرها  
 وقد جرت عادة اكثر المجيزين بانهم لا يتلفضون بما يدل على الاجازة بل يكتبون  
 على كتابتها ثم يكتبون عند الاحتتام قاله بغيره وكتبه بقلم فلان بن فلان وهذا  
 نوع من الكذب يجب الاجتناب عنه فمن اراد ان يكتب ذلك يجب عليه  
 ان يتلفظ بها قبل الكتابة او بعد ها قبل كتابة هذه الكلمة لئلا يكون كما ذابا  
 في الاخبار بهذا الجملة الرابع من طرق تحمل الحديث المناول لتقبل ناره  
 اياها اذا اعطاه ومنه في حديث قصة موسى وان خضر على نبينا وعليه الصلوة والسلام  
 المروي في صحيح البخاري وغيره فحملوهما اى موسى وخضر في السفينة بغير  
 قول اى عطية واجرة وهو اصطلاحا عبارة عن اعطاء الشيء الطائب شيئا من  
 مروياته سواء كان الاعطاء تعليقيا بالهبة او البيع او قائما مقامها او كان اجازة  
 او اعارة وقد نقل عن الامام مالك والزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وغيرهم  
 من المدنيين ومجاهد والي الزبير ومسلم الزهري وغيرهم من المبكين وعائشة



النحوي و ابراهيم النخعي وغيرهما من النكوفيين وابن هب بن القاسم واشتهر غيرهم  
 من المصريين وفتادة وابي العاليتة وغيرهما من البصريين ان التحمل للمناولة ترجح  
 الفصل سماعا لكن الذي اختار ابا حنيفة والشافعي واحمد والثوري وابن المبارك  
 وابن راهويه وغيرهم هو انها دونه وهو الذي صححه ابن الصلاح ومن تبعه كذا في  
 فتح المغيب واعلاها يعني للمناولة اقسام واعلى انواعها ما يقرب بالاجازة  
 وذلك بان يدفع الشيخ اليه اى الطالب اصل سماعه او فرعا  
 مقابلا به اى نسخة منقولة مقابلة باصل سماعه ويقول الشيخ للطالب عند  
 اعطائه اياه هذا سماعي او روايتي بالاجازة او غيرها عن فلان اجز  
 لك روايتي تحيقيقه معدوم من الابقاء اى يبقى الشيخ ذلك المدفوع  
 في يده اى الطالب تملكها باخذ انواع التملك او الى ان ينسخها اى  
 ينسخه الطالب يقابل مكتوبه به ومنها اى انواع المناولة ان ينادى الطالب  
 الشيخ هذا مفعول لي نادى فاعله ما اتصل به سماعه اى كتاب سماعه  
 اصلا كان او فرعا مقابلا به وهو اى الشيخ الذي عرض عليه الطالب كتابه  
 عارفا متيقظا فينظره ويتصفحها متاملا ليعلم صحتها وعدم الزيادة و  
 النقصان فيه فان لم يكن عارفا لكل ذلك يجب عليه ان يقابله باصل كتابه  
 ثم ينادى اى الشيخ بعد حصول العلم بالصحة الطالب فيقول اى الشيخ  
 عند مناولته هو حدثي وسماعي وروايتي ونحو ذلك فاروعني  
 حسبما ارضيه عن شيوخى ولسيى هذا اى النوع الاخير عرض للمناولة  
 وهو دون من النوع الاول ولها اى للمناولة اقسام اخر قد بسط الكلام  
 فيها شرح الالفية ولو لا خوف التطويل لم لا تبت بها الخامس من طرق  
 تحمل الحديث المكتوبة وهي تعادل المناولة عند جمع من الحديثين

ويرجع قوم منهم الخطيب المناوذة عليها كسبول المشافهة فيها بالاذن دون المكتوبة  
 واختلفوا في المكتوبة المجردة عن الاذن كما اختلفوا في المناوذة المجردة عن الاذن  
 هل تجوز بها الرواية ام لا والذي عليه العمل هو جواز الرواية لهما مطلقا وهي  
 ان يكتب اي الشيخ والاحسن ان تكون مكتوبة بطريق شرعي هو ان يبدأ  
 باسم المكتوب اليه بعد اسم الكاتب فيكتب من فلان بن فلان الى فلان بن  
 فلان وذلك بعد البسملة وعلى هذا الطريق كانت مكتبة النبي صلى الله عليه  
 وسلم الى عماله والى سلاطين الجور وغيرهم ولو قدم على المقصود بعد البسملة  
 الحمد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فهو احسن في بدل على استقبال  
 بداية اسم الكاتب في مكتبة ما اخرج الطبراني في معجم الكبير عن النخعي  
 ابن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كتب احدكم الى احد  
 فليبدأ بنفسه وفي رواية في معجم الاوسط عن ابى الدرداء مرفوعا اذا  
 كتب احدكم الى انسان فليبدأ بنفسه واذا كتب فليأثر بكتابته فهو الخرج  
 وسندهما ضعيف كما ذكره الشيخ عبدالرزاق المناوي في شرح الجامع الصغير  
 للسعي على المسمى بالتيسير ولما كان الضعف غير مضر للعمل في فضائل الاعمال  
 على ما من تفصيله عمل بذلك كثير من السلف وكرهوا بداية اسم المكتوب  
 اليه على طريقة الاعاجوز قلت وقد كنت سابقا ابدأ في المكتبة باسم المكتوب  
 اليه لاسيما اذا كان من الاكابر فقد كان الامام احمد يستحب ان يبدأ باسم  
 المكتوب اليه اذا كتب الصغير الى الكبير كما حال السخاوي وغيره ثم تركت ذلك  
 والتزمت بداية اسمي بعد البسملة من يوم اطلعت على هذه الرواية فلما منى  
 ان ضرها لا يفيد في العمل بها وقد ايدها عمل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه  
 مسموعه اي ما سمع من شيخه باي طريق كان والمراد به ما هو اعرج من

المسموع الحقيقي ليدخل في الجواز فغائب أي طالب الغائب عن الشيخ بان يكون في موضع  
 آخر وحاضرا في بلد آخر ومن مجلسه قاله الشيخ بخطه او ياذن الشيخ اذا حركه او  
 سنا في مكتبته بشرط ان يكون الكاتب ثقة مقبلا عليه ليس من من التحريف والتعريف والزيادة  
 والنقصان وهي الكتابة اما مقترنة بالاجازة كان يكتب قبل ذكر المسموع  
 او بعد اجرت لك او محررة عنها أي عن الاجازة والصحيح حوازل الرواية على  
 التقديرين لان في نفس كتابته اليه بخطه من يقوم مقامه اذ ناله كافي المناولة  
 فلا يحتاج الى تصحيح بالاجازة وعلى هذا استمر عمل السلف فمن بعدهم من الشيخين ويعبرون  
 عنه بقولهم كتب لي فلان ويدير جونه في المسانيد الموصولة وقد اخرج مسلم  
 كثيرا من هذا النوع وفي صحيح البخاري الرواية بالكتابة ليست الا في موضع واحد  
 في كتاب لايمان ولذا ورثه السليمان واعلم انه يكفي في الرواية بالكتابة  
 معرفة المكتوب اليه بخط الكاتب من دون اشتباه وان لو وقع البيضة  
 عليه ومنهم من شرط ذلك بناء على اشتها الخط ليشبه الخط وهو ضعيف  
 فان الالتباس نادر كذا ذكره ابن الصلاح **وهل** يقول في مثل هذا حدثنا  
 واخبرنا فجوزة بعضهم كالليث ومنهم من جوز اطلاق اخبارنا دون حدثنا وتصحيح  
 ان لا يطلق فيه حدثنا ولا اخبرنا بل يقيد بقوله كتابة او ما يقوم مقامه الا حسن  
 ان لا ياتي بمثل هذا الالفاظ المستعملة في السماع في المكتبة وكذا في المناولة كذا في  
 تدريب الراوي وغير السادس من انواع عمل الحديث الاعلام بكسر  
 الهمزة مصدر اعلمه وهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا  
 الكتاب روايته اي مروية عن شيوخه من غير ان يقول اي الشيخ  
 لمن اعلمه امر ولا عني وقد صار قوم من محدثين كابن حبيب وعبيد  
 العمري ومن تبعه من المدنيين الى حوازل الرواية صحيح الا علام تكونه اذا

بل زاد بعضه نعمة في الطنبولي وقل لو منعه الشيخ من روايته بعد علامه لو  
 بذلك روايته لان الاعلام طريق صحيح التصح به والاعتقاد على الرواية به عنده  
 فمنعه من ذلك بعد وقوعه غير معتبر والى هذا ذهب القاضي عياض  
 والاصح على ما نص عليه الامام الغزالي وابن الصلاح وغيرهما انه لا تجوز  
 بغير الاعلام روايته لاحتمال ان يكون الشيخ قد عرف فيه  
 اى في مروييه او في الطالب خلافا لا ياذن فيه فلا يكون مجرد الاعلام  
 اذنا للرواية نعم يجب العمل على الطالب بذلك المروى اذ حصل الوثوق  
 به فان العمل يكفي فيه صحة المروى في نفسه ولا يتوقف على ان يكون  
 له روايته **ويلتحق** بالاعلام الوصية وهي ان يوصى المروى عند موته  
 او سفر لشخص بكتاب يرويه فحجز بعض السلف للموصى به ان يروي عن  
 الموصى والصحيح انه لا يجوز وهذا هو الذي جعله ابن جماعة وغيره نوعا ساجا  
 وجلبوا الوجادة تاما ولو لم يذكره المصنف لكونه كالاعلام اختلافا وحكما  
 السابع من انواع تحمل الحديث الوجادة بكسر الواو ومن وجد  
 يجل اى هو مصدر وجد يجد وجدنا موال اسم مفعول من التوليد  
 اى هو مصدر موالد غير مسموع من قدماء العرب بمعنى ان اهل الاصطلاح  
 ولدوا قولهم وجادة فيما اخذ من العلوم من بحيفة من غير سماع ولا اجازة  
 ولا مناولة وهو ان يقف الطالب على كتاب **بمنهج الشيخ**  
 معتد عليه فيه اى في ذلك الكتاب احاديث مع اسانيدها  
 ليس له اى للطالب رواية ما فيها باحد الطرق المذكورة سابقا  
 فله اى للواجد ان يقول اذا جزم بكونه خطه كما في المكتبة فان ترد في  
 كونه خطه ان يثبت عن فلان او بلفظ من لو جدت بخط فلان انه خط فلان

وظننت انه خطه ونحو ذلك من العبارات المخبرية للحال الواضح وان وجد بخطير  
 ذلك الشيء ولكن حصل له وثوق بصحة النسخة وان قائلها هو فيلقل قال فلان نسخها  
 فان لم يحصل بالنسخة وثوق فيلقل بلغنى عن فلان انه ذكر كذا او وجدت في نسخة  
 من الكتاب الفلاني ونحو ذلك من العبارات التي لا تقتضى اجزء كذا في الفية  
 الحديث وشرحه فتح المعيث وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب  
 فلان بخطه حدثنا فلان وليسوق اى الواجد قائل هذه الكلمات  
 باقى الاسناد والماثن المكتوبين في ما وجد او قد استمر عليه اى على الرواية  
 بالوجادة بمثل تلك الالفاظ العمل قديما وحديثا اى عمل المحدثين ارواة  
 في الزمان السابق واللاحق وهو اى المولى بطريق الوجادة من باب المرسل  
 وقية شعبة لانصال الماين لا ارتباطا في الجملة وزيادة قوة الخبر والمراد بالمرسل  
 هنا المرسل بالمعنى الاعم لا بالمعنى المقابل للعلق والمنقطع فانه ليس يرسل بهذا  
 المعنى بل هو معلق ومنهم من قال انه منقطع وهو ايضا مستعمل في المعنى الاعم  
 واعلم ان قوما من المحدثين شددوا فقالوا ابيان لتشديد  
 وافرطهم لاجحة الاية باروا الاحتفاظ حتى ذلك كما ذكره النووي  
 في التقريب وغيره عن مالك وابي حنيفة ومن ثقلت روايات الامام ابي حنيفة  
 بالنسبة الى غيره من المحدثين وهذا ينبغي عن شدة امره وغاية احتياطه وقد  
 خطب جمع من علماء زماننا فعدوا من معاملة ويا بى الله الا ان يتنوروا ولو كره المعاندون  
 وتساهل اخرون من الرواة والمحدثين وقالوا تجوز الرواية من نسخ  
 غير مقابلة باصوبها فهذه الطائفة في جانب تلك في جانب مقابل له وخير  
 الامور اعد لها وخير الطرق اوسطها والحق الذي لا افرط فيه ولا تقرب انه  
 اذا قام في العمل والضبط والمقابلة بما تقدم من الشروط

والمراتب جازت الرأية عنه وكذا ان غاب عنه الكتاب اى  
 خرج من يده اذا كان الغالب سلامته من تغيير ولا سيما اذا  
 كان اى صاحب الكتاب ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً فيحصل  
 الامن من الزيادة والنقصان **الباب الرابع** من الابواب الاربعه التي  
 رتب مقاصد الرسالة عليها في اسماء الرجال اعلم ان الطيبي قد رتب  
 خلاصته التي تخص المصنف هذه الرسالة بكتبتها امنها ومن مقدمه شرحه للشكوة على مقدمة  
 ومقاصد خاتمه رتب المقاصد على اربعة ابواب لاول في تقاسم الحديث ونواع الغايات واما  
 الرواية لثالث في تحمل الحديث وطرق نقله الرابع في اسماء الرجال وانسابهم ولما  
 فرغ من المقدمة والابواب الثلاثة قال الباب الرابع في اسماء الرجال وطبقات العلماء  
 وما يتصل بذلك وهذا من عظيم مهم الفائدة يعرف بها المرسل والمتصل  
 انتهى واورده مباحث هذا الباب في فصول الاول في معرفة الصحابة وقد كره فيه  
 التعريف ومسألة عدالة الصحابة كما هو اولها حساساً وما اكثرهم حديثاً والثاني  
 في معرفة التابعين وقد كره فيه تعريف التابعين واسما على كبارهم كالفقهاء السبعة <sup>الشيعة</sup>  
 سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعمرو بن الزبير وخارجة بن زيد ابوسلمة  
 ابن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار  
 والثالث في الاسماء والكنى واللقاب رتب على انواع الاول في الاسماء وهو على  
 اقسام منها معرفة من ذكر باسماء مختلفة او نعت متعددة كمحمد بن السائب  
 الكلبي ابوالنصر ومنها معرفة الاسماء المجردة ومنها معرفة الموقوف والمختلف  
 ومنها معرفة المنفق والمفترق ومنها معرفة المنسوبين الى غير ابائهم كمحمد  
 ابن الاسود ومنها معرفة النسب التي هي على غير ظاهرها ومنها معرفة البشائر وقد كره في  
 بيان كل من هذا ما يفيد اللطالبي وقد فكر في النوع الثاني الكنى في الثالث

الالباق والفصل الرابع من الباب الثالث مرتبه على الترتيب ذكر فيه ابحاثا متعلقة  
بعضة الموالى ومعرفه اوطان الرواة ومعرفه التقاير نحو الوفيات ثم بعد الفرائغ  
من هذه الفصول اورد فروعا متفرقة وذكر فيها تقاير وفات النبي صلى الله عليه  
وسلم والعشرة المنتشرة واصحاب المذاهب المتبوعة وهم سيان الثوري ومالك  
وابو حنيفة والشافعي واصحاب كتب الاحاديث معتبرة فيهم البخاري ومسلم وابوداود  
والترمذي والنسائي والدارقطني والحاكم والخازن عبد الغنى وابن عبد البر  
والبيهقي والخطيب البغدادي ثم ختم خلاصته بخاتمة ذكر فيها اداب الطالب  
والشيعه والكاتب بمثل ترتيب مقدمه ايضا ولا يخفى على ناظرها انه وان تكلم في  
جميع المباحث على سبيل الاختصار لكنه كما لا يخفى عن عاينيه مقتدا لمن يريد الاضغ على  
ما لا بد منه في هذا الفن اما المصنف فقد خص بتلخيص محل واخل بكتير مما لا بد  
من ذكره لا سيما في مباحث الباب الرابع حيث اکتفر منها على تعريب الصفا  
وانتاجي وبعض الوفيات على سبيل اختصار الخ لفقال الصحابي **مسلم**

رأى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاصوليون من طالت  
مجالسته **ولا بد** علينا ان تذكر فوائد تشهر بالاطلاع عليها الصدور  
ولفصل ما اجله المصنف على وجه يحصل السر من شرح الالفية وشرح  
الغنية وشرحه وغيرها من كتب الفن المستبصرة **الاولى** الصحابة بالفتح  
مصداق بمعنى الصحبة ومنه الصحابي والصحاب ويجمع على اصحاب والصحب  
وقد كثرت استعمال الصحابة بمعنى الجمع وهو الاصل وان كان يطلق على  
كل من يصحب شخصا كائنا من كان لكنه غلب في عرف الشرع على من يصحب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كالتابعي غلب على من يصحب الصحابي وتبع  
التابعي على من يصحب التابعي وان كان كل واحد منهما في الاصل اما **الثانية**

اختلفوا في ان الصحابي يشترط في كونه صحابيا طول المجالسة ام لا فالذي ذهب اليه  
 جمهور الاصوليين وجمع من الحديثين الى اشتراطه وايدوا بالعرف فان الصحابي  
 لا يفرم منه اهل العرف الا من يصحب صحبة معتاد بها لا من له روية محضة  
 مثلا وان توقع معها مجالسة ولا مفاشاة ولا مكالمة ومنهم من اشترط مع ذلك  
 ان يعرض ومع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة او غزوتين وذهب  
 جمع من الحديثين كما احمد وعلي بن المديني تلميذهما البخاري وغيرهم  
 انه لا يكتفي في كونه صحابيا بمجرد الرواية وهو مؤيد باستعمال اهل  
 اللغة فان اسم الصحابي لغة جار على من صحب غيره قليلا كان او كثيرا وهذا المن  
 هو الذي عول عليه اكثر المتأخرين ومنهم من اشترط في كونه صحابيا امر اثنان  
 النبي صلى الله عليه وسلم حكا لا ابن الحاجر وغيره وهذا القول ضيق بالنسبة  
 الى الاقوال الثلاثة المذكورة واوسعها الثالث فخر الاول ثم الثاني وهو منسوب الى  
 سعيد بن المسيب فانه كان لا يعيد من الصحابة الا من اقام مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم سنة او سنتين وغزى معه غزوة او غزوتين قال ابن الصلاح وكان  
 المراد بهذا ان صح عنه مراجع الحكمي عن الاصوليين ولكن في عبارته ضيق بوجوب  
 ان لا يعيد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ما اشترطه  
 غيرهم ممن لا نعلم خلافا في عداه من الصحابة انتهى وهمنا قول خامس حكا  
 الواقدي عن اهل العلم وهو انه من رآه مسلما بانفا عاقلا وهذا القول اضيقت  
 بالنسبة الى القول الثالث المشهور واوسع بالنسبة الى الاقوال الباقية واوسع من  
 هذه الاقوال قول سائر هؤلاء الصحابي كل مسلم اذ عرفه ان رسول الله صلى  
 عليه وسلم وان لعير ولا قبيلة وشيخه ابن عبد البر في كتابه الذي الفه في ذكر  
 الاصحاب المسمى بالاستيعاب كما صرح به في ترجمة الاصح بن قيس كذلك



هو شرط ابن مندة في كتاب معرفة الصحابة وعرضها بذلك استيعاب احوال  
 ذلك القرن واصلح هذه الاقوال الستة هو القول الثالث ثورا لاون وواهنما  
 السادس والرابع والثالث والخامس **الثالثة** الذين اکتفوا بطلاق  
 الروية اختلفوا في ان المعتبر هل هو الروية في حال نبوته صلى الله عليه وسلم  
 ام اعم من ذلك حتى يدخل فيه من رآه قبل النبوة ومات قبلها على الملا الخفية  
 كزيد بن عمر بن نفيل وقد ذكر ابو عبد الله بن مندة في معرفة الصحابة والمعتبر  
 هو اعتبار الروية بعد النبي **الرابعة** ذكر لاسلام في تعريف الصحابة  
 احتراز عن الكافر فانه لا يعد من الصحابة اجماعا وان طالت محبة واستدلاقا  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم **الخامسة** هل المراد الروية في حال سلامه ام اعم  
 من ذلك فيدخل فيه من رآه في حال كفره قبل النبي او بعد ما شرع غاب عنه واسلم  
 ولوريرة في حال اسلامه اختلفوا فيه على قولين واتهمها هو الاول **السادسة**  
 عرفت بعضهم الصحابة بمن لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو احسن من  
 تعريف من ذكر الروية ليدخل عبد الله ابن ام مكتوم طانه معدود من الصحابة  
 اتفاقا مع انه لوريرة لكونه اعم ويوافقه قول من قال المعتبر في كون الرجل صحابيا  
 ان يرى النبي صلى الله عليه وسلم او يراه النبي صلى الله عليه وسلم **السابعة**  
 اختيار مسلو اولي من يراد لفظ مؤمن كما نطه بعضهم ليخرج عن تعريف من يقتضيه  
 مومنا بغيره من الانبياء كما هل لكتاب ولوريدخل في دين الاسلام واسلم  
 واهير النبي صلى الله عليه وسلم بعد اسلامه ومن ثور زاد ابن حجر في النجبة لفظيه  
 حيث قال هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا **الثامنة**  
 باطلاق مسلو يدخل في التعريف الجني الذي اسلم فانه صلى الله عليه وسلم بعث الى  
 الجن ايضا وهم مكلفون باحكام الشريعة كالانس كما شهدت به آيات القرآن

والاخبار النبوية وح يتبعين ذكر من عرف منهم في الصحابة كما فعله الحافظ ابن حجر وغيره ولا التفات الى انكار ابن الاثير على ابى موسى المدني تخريج في كتاب الصحابة لبعض من عرف من الجن فانه لو استند فيه الى حجة كذا قال ابن حزم وقال السيد جلال الدين محمد مقصود عالم الشاهى الرضوى في رسالته المسماة بالقول الصواب في تعريف الاصحاب تردوا في ان اسم الصحابي محض ببني آدم او شامل للملك والجن ايضا والراجح انه شامل للجن لان النبي صلى الله عليه وسلم كان معجونا اليهم ايضا وهم من اهل التكليف وفيهم مطيع وعاص وكل من صحب منهم النبي امن به فهو من الصحابة قال الجماع فهذا الاعتبار يكون سيدا لاقطاب مخدوم جهايانا تابعيا لانه تلمذ على جنبي هو كان صحابيا وكان يروى لاحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى عنه سيدا لاقطاب مخدوم جهايانا انتهى كذا نقله ابنه العلامة جعفر الرضوى في الفيض الطارى شرح صحيح البخارى **التاسعة** اختلفت في كون الملائكة من الصحابة وهو مبنى على الاختلاف في ان النبي صلى الله عليه وسلم هل كان معجونا اليهم ام لا وقد نقل بعضهم كالامام الرازي الاجماع على انه لو يكن مرسل اليهم ونارعه غيره في هذا النقل وارجح التقى السبكي بعثة اليهم واليه قال السيوطي في رسالته تزئين الالءك بارسال النبي الى الملائكة وان الحق هو انه لو يكن معجونا اليهم فلا يعدون من الاصحاب **العاشرة** المراد بالروية هي الروية في حيق المراتى الدينية فلا يعد من الصحابة من لقيه من الانبياء ليلة المعراج في بيت المقدس وفي السموات على ما شهدت به احاديث قصة المعراج ويدخل فيهم عيسى على نبينا وعليه السلام بناء على انه رفع الى السموات حيا و لقيه ليلة المعراج قبل مائة وكذا ذكره الذهبي في الصحابة في كتابه تجريد الصحابة وكذا يدخل فيهم ادم ليس على نبيا وعليه الصلوة والسلام

على القول بانها مرفوعة ونفى كذلك في السماء الرا بة وكذا لا يدخل فيه عرض خضر والياس  
 على نبينا وعليهما الصلوة والسلام ان صح الظاهر لقيامة وياحد هذه الانبياء الاربعة  
 يجاب عن لغز وهو انه اي صحابي افضل من ابي بكر الصديق باجماع اهل السنة  
 وغيرهم **الحادية عشر** المعتد في كون الرجل صحابيا هو ان يرى النبي  
 صلى الله عليه وسلم في حياته النبوية فلا يعد منهم من رأى النبي صلى الله عليه  
 وسلم جسد بعد وفاته قبل فنة وكذلك من رآه في المنام وان كانت مرويا لا  
 صادقة بلاشبهة محدث من رأى في المنام فقد رأى فان الشيطان لا يتمثل به  
 وترواية فقد رأى الحق ومعناه ان مرويا صادقة لا شبهة في رويته فما جعل  
 بعض الصوفية حيث فسروا بذات الله تعالى وقالوا من رأى النبي في المنام  
 فقد رأى الله وفرعوا عليه مسألة وحدة الوجود وهذا التفسير تحريف معنوي  
 للكلام النبوي فلا يلتفت العاقل المفاضل اليه وكذا لا يدخل بهم من لقيه من  
 اولياء هذه الامة بطريق الكرامة ومنهم من رأى جسده قبل فنة من  
 الصحابة كالسلفيني والذهبي ومرجح الحافظ ابن حجر الزكشني وغيرهما عدمه  
 ولعل الحق لا يتجاوز عنه **الثانية عشر** اطلاق مسلم في تعريف الصحابة  
 يدخل فيه المحر والمولى والذكر الاثنى والبانع وغير البانع واختلفوا في الصغيب  
 الغيب المميز كعبد الله بن الحارث بن نوفل وعبد الله بن ابي طلحة الانصاري  
 وغيرهما من حنكته النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه وعحمد بن ابي بكر الصديق  
 الذي ولد في سفر حجة الوداع قبل الوفاة النبوية بثلاثة اشهر منهم من لم يعد  
 من الصحابة والمخرج هو دخوله في حرمه بعد موته ومرسل كنهه من مرسل مقبول  
**الثالثة عشر** ميدان الروية واللقاء يخرج من الصحابة المضموم وهو الذي  
 امره زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولويقته كاوليس القرني الكوفي وغيره

وكذا من رآه قبل اسلامه ولم يتيسر له الروية بعد اسلامه ومثله معدود في كبار  
التابعين وانما قيل له الخضر بفتح الراء المهملة من خضرم بفتح الخاء المعجمة وسكنت  
الضاد المعجمة بمعنى قطع لكونه مقطوعا عن نظرائه من المسلمين حيث عاصر الخفا  
ولم تحصل له روية النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو بكسر الراء من خضرم اذ ان ابل  
قطر احكاها الحكام عن بعض مشايخه وذلك لان اهل الجاهلية من اسلم منهم  
كانوا يقطعون اذان ابلهم فيكون علامة على اسلامهم والخضرمون على تسام  
قمتهم من عرف اسلامه في الحجة النبوية كما ليس القران سيد التابعين كالنباشي  
ملك الحبشة واسمه آصحة وقد صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع  
خضرم من اصحابه بالمدينة حين مات بالحبشة كما هو مروي في كتاب الصحاح  
ومعهم من لم يعرف اسلامه في حجة النبوية اى لم يشتهر ذلك لكنه كان مسلما  
في نفس الامور فمدخل فيهم قيس بن ابي حازم وابو مسلم الخولاني وابو عبد الله  
الصناعي الذين قدموا في المدينة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بلبال  
وسويد بن غفلة الذي تدم المدينة حين فرغ الناس من دفن النبي صلى الله عليه  
وسلم ولا يدخل فيهم من لم يسلم في العهد النبوي بل اسلم بعد الة في عهد ابي بكر  
او عمر او عثمان ما فهم من جعله ايضا فخصر ما وقد ذكر ابن عبد البر الخضر ميين  
في كتاب الصحابة ووطن عياض وغيره ان ابن عبد البر قائل بكونهم من الصحابة  
وليس كذلك فان قيد الروية في تعريف الصحابي متفق عليه فكيف يجعل ابن عبد  
من لم يراهم صحابيا وقد انضم هو في ديباجة كتابه بانه انما اورد تراجمهم  
في اناء تراجم الصحاب ليكون كتابه جامعاً مستقرباً لحوال القرن الاول  
من اهل الاسلام **الرابعة عشر** تعرف العصبة بطرق منها التوارث كعصبة  
ابي بكر الصديق المراد بقوله تعالى ان يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا الآية

وكذا صحبة عمرو عثمان على وسائر القشرة للبشر فمن ثوق قال هل السنة من انكر  
صحبة الصديق فقد كفر ومنها الشهرة والاستفاضة كصحبة عكاشة بن محصن بن ضمام  
ابن ثعلبة وغيرهما ومنها قول صحابي آخر معلوم الصحبة بان يقول ان فلانا له صحبة  
او نحوه كقوله كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم مع فلان او دخلنا على  
النبي صلى الله عليه وسلم او خاطب النبي صلى الله عليه وسلم فلانا بهذا او انا  
شاهدوا مثال ذلك مما يدل على حضوره في بيته بشرط ثبوت اسلامه في تلك الحال  
وكذا تعرف الصحبة بقول آحاد ثقات التابعين على القول الرابع ولو ادعى الصحبة  
رجل بنفسه لنفسه قبلت دعواه واختلف فيه على ثلاثة اقوال احدها انها  
لا تثبت صحبته بمجرد قوله لما في ذلك من دعواه سارية يثبتها لنفسه فلا يقبل  
كلامه كما لا يقبل قول الرجل نا عدل لا نجات عدالته قاله يميل كلام  
ابي الحسن بن القطان وابن السمعاني وغيرهما وثانيها انه ان ادعى الصحبة  
اليسيرة قبلت دعواه لانها مما يتقدرا ثباته بالنقل اذ ربما لا يحضر احد  
حالة اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم او بيته له وان ادعى كثر التردد  
وطول الملازمة في الحضر والسفر لم يقبل لان مثل ذلك يشاهد ويشهر وينقل  
وثالثها هو اوسع الاقوال واحصا ما جزم به ابن عبد البر وغيره من المحدثين هو القبول  
مطلقا لكن بشرطين احدهما ان يعرف قبل هذا الادعاء كونه عدلا مقبول  
القول وثانيها ان لا يكون قوله مما يكذب به الظاهر فلو ادعى احد الصحبة بعد مضي  
عشر بعد المائة من الهجرة لم يقبل لذلك الذي ميزان الاعتدال رتب الهندس  
وما ادراك ما رتب الهندس فيجوز جال بلا ريب ظهر بعد ست مائة فادعى الصحبة والصحة  
لا يكذبون وهذا جرى على الله ومرسوله وقد الفت في امره جزء وقد قيل انه  
مات سنة اثنتين وثلاثين وست مائة ومع كونه كذابا فقد كذبوا عليه جملة

كبيرة من سبع الكذاب انتهى كلامه وقال والذي العلم ادخله الله دار السلام في رسالته نظر الدرد في سلك شق القمر نقل في بعض الكتب ان مرتن الهندي المعمر قال اني رأيت ليلة البدر ان القمر قد انشق وغرب نصفه في المشرق ونصفه الآخر في المغرب ووقع الظلام ساعة ثم طلع نصفه من المشرق والآخر من المغرب ووصل النصفان صاعدين الى وسط السماء وتلاقيا والتأم القمر وصار كما كان في حقيقته العجيب لحوار عن سببه فسألت الركب ان المازدين من النواسخ عن هذا الامس العجيب فقبل لنا ان رجلاها شميا ظمير بكته وادعى النبوة وسأل اهلها معجزة شق القمر فاراهم فلما سمعت هذا الشرب في روعى شوق لقائه فرحلت الى مكة وتشرفت بصحبته والله عز وجل ببركته عمرني عمر اطوب بلا حتى ان عمركم اليوم ستائة سنة ولا يذهب عليك ان كيفية شق القمر على ما بينه وبين الصحابة يخالف بانظقت به الاحاديث المروية فلا اعتداد به وقال الذهبي في تجريد الصحابة ان مرتن الهندي كذاب دجال وقال الحافظ السيوطي ان مرتن الهندي المعمر كذاب فان العلماء اتفقوا على ان آخر الصحابة موت ابو الطفيل عامر بن واثلة وهو قد مات سنة عشر بعد المائة على الصحيح كذا في تقريب التهذيب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر ليلة انه من هذه الليلة الى اربع مائة سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الارض اليوم وقد مره الا البخاري وغيره وقال النووي المراد ان كل من كان تلك الليلة على الارض لا يعيش بعدها اكثر من مائة سنة وقال العيني المراد من هو على ظهر الارض من امته وح فكيف يكون مرتن الهندي صحابيا انتهى كلامه وان شئت الاطلاع على تفصيل الخبر في شرح الحديث النذال على انخرام قرن الصحابة بعد مائة سنة من الهجرة والاطلاع على احوال الذين ادعوا العصمة بعد ذلك فكذبوا فارجع الى رسالتى تبصرة البصائر

في معرفة الاواخر عند ذكر الصحابة موتا وفقنا الله نحتها كما وفقني لهدتها وتقبلها  
 مع سائر نصابيني وجعلها نافلة لي في حياتي وبعد حاتي **الخامسة عشر**  
 اختلفوا في كون الصحابة عدولا لآقتهم من قال انهو كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم  
 حكاه ابن الحاجب والامدي عن بعض صحروبه اورد العراقي وغيره على ابن الصلاح  
 في دعوى لاجماع على تعديل من لويلايين منهم الفتن ومنهم من قال انه هو  
 عدول الى زمان الفتن واما بعد وقوع الفتن كواقعة صفين وواقعة الجمل  
 وغيرهما ودخولهم فيها فيجب البحث عن تعديلهم ومفسرهم من قال من  
 لويلايين الفتن عدل مطلقا ومن شاركت فيها فليس يعدل ومنهم من قال  
 انما تثبت العدالة للاصحاب الذين لازموا النبي صلى الله عليه وسلم وعزروه  
 ونصروه ولا يتبعوا النبي الذي انزل معه لا تكلم من رآه قليلا او اجتمع به لغرض  
 فانصرف عن تريب وهذا الاقوال الاربعة كلها مردودة عند محققو الحق  
 وغيرهم من طوائف اهل السنة والجماعة الذي ذهب اليه جمهور اهل السنة  
 وادرجه نقادا اهل الحديث والمتكلمون وغيرهم في تصانيفهم هو ان الصحابة كلهم  
 عدول كبيرهم وصغيرهم قبل زمان الفتن وبعد اسواء كان من الداخلين  
 في الفتن او من غير الداخلين لدلالة الادلة العقلية والنقلية عليه **السادسة**  
**عشر** العدالة قد يطلق مقابل للنسب والظلم كما يقال للسلطان انه عادل  
 او جائر وتفسر بالانصاف في المعاملات وايصال الحقوق الى مستحقيها  
 وقد تطلق مقابلا للفسق والعصيان وتفسر بما يفسره التقوى وقد تطلق  
 قليلا بمعنى العصمة المفسرة بالملكية اي الكيفية الراسخة الحاصلة للانسان  
 او غيره الحاصلة له على الاجتناب عن الفجور والمعاصي وهي التي تصف  
 بها الانبياء على نبينا وعليهم الصلوة والسلام والملائكة ومن شاء الاطلاع

على تفصيلها فليرجع الى كتاب العقائد وقد تطلق بمعنى الحفظ عن الذنب الخطأ  
 أو قولين الحفظ والعصمة بان الاول عدم صدور الذنب والخضاء بلطف  
 من الله من دون حصول ملكة حاملة له على الاجتناب الثاني استئصال صدور  
 عنه ومن ثمر قوال الانبياء والملائكة معصومون والاولياء محفوظون وقد قيل  
 الحفظ لغیرهم ايضا والعصمة ايضا قد تستعمل بمعنى الحفظ وهو مراد من قال  
 من اهل السنة في شأن اية اهل البيت انهم معصومون وليس المراد به العصمة  
 التي هي من خواص الانبياء والملائكة كما تفوهت به الشيعة وغيرهم من  
 اهل الضلالة وقد تطلق العصمة بمعنى الحفظ عن الخطأ في اجتهاد فقط وبهذا  
 المعنى حكم الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية على امام المهدي محمد بن عبد الله  
 الموعود ظهوره وتسلطه الجصول من اشراط الساعة الكبرى بانه معصوم بخلاف  
 سائر المجتهدين من الائمة الماضيين فان في اجتهاداتهم وقياساتهم الخطأ أو  
 الذنب ولكن لا يخلو كل منهما عن الثواب وليس المراد به العصمة بالمعنى الذي  
 انصفت به الملائكة والانبياء كما مال اليه فهو مشولف دراسات اللبيب  
 في اسوة الحسنه بالحديث قد تطلق العدالة على التجنب عن تعمد الكذب  
 في الرواية واخرات فيها بارتكاب ما يوجب عدم قبولها وهذا المعنى هو مراد  
 الحديثين من قولهم العصابة كلهم عدول فقد قال السخاوي في فتح المغيبي  
 قال ابن الانباري ليس المراد بعد التعمير ثبوت العصمة لهم واستئصال المعصية  
 منهم وانما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن اسباب العدالة وطلب  
 التزكية الا ان يثبت ارتكاب قاذح ولو ثبت ذلك انتهى وقال العلامة  
 الدهلوي مشولف النسخة الامناعشرية وغيرها في بعض فاداته ان ما قلناه في  
 عقائد اهل السنة ان العصابة كلهم عدول قد تكلم ذكره لا غير من وقوع

على  
 ان يكون  
 في  
 الحديثين



البحث والتفتيش عن مضا لا حضوره الوالد المحرم فلتقم بعد البحث ان المراد بالعدل  
 في هذا لا بحجة ليس معانها المتعارف بل المراد العدالة في رواية الحديث لا غير  
 وحققتها التجنب عن تعد الكذب في الرواية وانحراف فيما اولقد تبعا سيرة الصحابة  
 كما مر حتى من دخل منهم في الفتنة والمشاكل فوجدنا همر يعقدون الكذب  
 على النبي صلى الله عليه وسلم اشندا للذنوب يحترزون عنه غاية الاحتراس  
 كما لا يخفى على اهل السيرة والادليل على ذلك ان هذه العقيدة لا يوجد منها اثر  
 في كتب العقائد القديمة ولا كتب الكلام وانما ذكرها المحدثون في اصول الحديث  
 في بيان تعديل طبقات الرواة وانما نقلوا هذه العقيدة من تلك الكتب في كتب  
 العقائد وانما فعل ذلك من خلط منهم في الحديث والكلام من غير تعصم  
 ولا شبهة فان العدالة التي يتعلق غرض الاصولي بها هي العدالة في الرواية بمعنى  
 التجنب عن تعد الكذب وانحراف في النقل لا غير وعلى هذا فلا اشكال في هذا  
 الكلية اصلا انتهى كلامه معربا **واعلى** تنفنت من ههنا دفع الشبهة  
 الواردة على هذه القاعدة بايراد الاحاديث الدالة على صدور الكبراء من  
 اجلة الصحابة فضلا عن غيرهم وبطلان فن البعض ان الصحابة كلهم معصومون  
 مع انه صرح التفتان في شرح المقاصد وغيره ممن صنف في الكلام بان  
 ليس كل صحابي معصوما وسخافة قول بعض بناء الزمان ممن لم يطبع على  
 ما القينا عليك من اللطائف بالنفسية عظيمة الشأن ان الصحابة منهم عدول  
 ومنهم غير عدول فاحفظ هذا كله لعلا لا تقدر لا من غيري من السابقين المأمورين  
 فضلا عن افضل عصرى بقصور نظرهم وقتوا فهم **السابع** في عتسي  
 اكثر الصحابة رواية ابو هريرة ثوابين عمر ثوانس شو عابشة الصديقة ثوابين عباس  
 ثوابين ابو سعيد الخدري ومن المكاتبين ابن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص

مع  
 اي مراد بالعدل  
 الذي هو في حقايق  
 حجة العدل بالحق  
 ولا في انحراف  
 وهو كذا

والمكثرون منهم افتاء عمر بن الخطاب علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس بن زيد بن ثابت  
 وعائشة واكثرهم فتوى ابن عباس كما جزم به احمد بن حنبل في كتابه في فضائل آل البيت  
 في الفتيا ابو بكر الصديق وعثمان وابو موسى الاشعري ومعاذ وسعد بن ابى وقاص  
 وابو هريرة وعبد الله بن عمر ووسلان الفارسي وجابر وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن حنبل  
 وعمران بن حصين وابو بكر بن نفيح وعبادة بن الصامت وعبد الله بن الزبير وام سلمة  
 وزوج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره ابن حزم وغيره وبهذه ايراد علي من قول  
 من اصحاب ال اصول الحنفية ان ابا هريرة لم يكن فقيها فانه قد عد من المفتين في  
 العهد النبوي وبعد ذلك لا يفتى في ذلك الزمان الا الفقيه وقد انكر هذا القول  
 من اصحابنا ايضا ابن الصمام محمد بن عبد الواحد مؤلف مستخرج القدير في كتابه  
 تحرير ال اصول الثامنة عشر اشترج من الصحابة بالعبادة وهم الذين  
 سماهم عبد الله لكن لا كل من سمي بهذا فان فيه كثيرين مسمين بهذا الاسم  
 بل الذين اشتهرت فتاواهم وكثرت آثارهم وانتفع اجمع الكثير باحكامهم  
 واستفاض جرحهم من اخبارهم وهو جمع عبد وضعا كالنساء للمرأة او جمع عبد  
 لان من العرب من يقول في عبد عبد وفي زيد زيد كذا ذكره الوالد العلما  
 ادخله الله دار السلام في قول لا قمار لنورا لانوار وترد على ما ذكره مؤلف  
 التفسيرات الاحمدية في شرحه لمنار ال اصول المسمى بنور الانوار بقوله هو جمع  
 عبد مرخم عبد الله والمراد به عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله  
 ابن عباس وقيل عبد الله بن الزبير انتهى بوجهين حيث قال ان بناء فعالة مختص  
 بالاجمعي والنسوب كما نقله اعظم العلماء عن اللباب لان يقال لا تثبت هذا  
 للقاعدة عند المصنف او يقال ان ذلك قياس وهذا على غير قياس انتهى وقال ايضا  
 عند قوله مرخم عبد الله هذا الترقيم من الجانب فان الترقيم حدث في

انظر لاسم تحفيضا عند التزكيك هو حائر في منادى في سعة الكلام وفي غير المنادى  
 كخبر ورة ههنا انتهى كلامه وقد اختلفوا في تعيين المراد من العبادة  
**فصل** الخفية اذا اطلقوا العبادة الثلاثة ارادوا به عبد الله بن مسعود وعبد  
 ابن عباس وعبد الله بن عمرو اذا قالوا العبادة الاربعة ارادوا به هؤلاء مع عبد  
 ابن الزبير وعند اطلاق العبادة من غير ذكر العددي اذ الثلاثة المذكورون ايضا  
 عليه المبداء العيني في شرح الهداية المسمى بالبنائية في باب لا يلاء من كتاب  
 النكاح وابن الهمام في منحة القدير وغيرها ووجه ادخال ابن مسعود في العبادة  
 وضم مع ابن عباس ابن عمر بكونه مشتهرا بالفقه وبتنقاع الناس به كيف وقد اختلف  
 ايمتنا على اقواله واجل كثيرة الواصلة اليه هو واسطة تلافه في تلافه تلامذته  
 المنتشرة بالكوفة وكثيرا ما تجد في كتب حديث ائمتنا روايات عن ابي حنيفة عن  
 ابياد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود واكثر المحدثون فلو يدخلوا ابن مسعود  
 في عبادة **قال** لعراقي في شرح الفينة قيل لاحمد بن حنبل من العبادة وقال  
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاص قيل له فان مسعود  
 قال لا ليس من العبادة قال البيهقي وهذا لانه تقدم موته وهؤلاء عاشوا حتى  
 احتجوا الي علمهم فاذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادة انتهى نحو قال ما ذكر  
 من ان العبادة هم هؤلاء الاربعة هو المشهور بين اهل الحديث وغيرهم وقد  
 اقتص صاحب الصحاح على ثلثة واسقط ابن الزبير وامام احكام النوى في التمهيد  
 ان الجوهري ذكر ابن مسعود واسقط ابن العاصي فوهم نعم وقع في كلام الزمخشري  
 في المفصل ان العبادة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وكذا قال الرازي في الفرج  
 الكبي في الديات وغلطا في ذلك من حيث الاصطلاح قال ابن الصلاح يلحق  
 بابن مسعود سائر المسلمين بعبادة الله من الصحابة وهم نحو مائة من وعشرين نفسا

أي فلا سمون العبادلة اصطلاح انتهى كلام العراقي قلت اختلفت كلام الجوهري  
 في صحاحه في تعيين المراد بالعبادلة تعبيرته على ما رأيت في نسخة مقمودة في باب  
 الالف اللينة في خزانة الكتاب عند ذكر ضرب زيادة الهاء السابعة تدخل في الجمع لثلاثة  
 اوجه احدها ان تدل على النسب نحو لها لينة والثاني ان تدل على الصفة نحو المورجة  
 والثالث ان تكون عوضاً من حرف محذوف نحو المرزبة والزنادقة والعبادلة وهم  
 عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو وعبدالله بن الزبير انتهت وعبارته في حرف العين عند  
 ذكر عبدة العبادلة ثلثة عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو وعبدالله بن عمرو  
 ابن العاص انتهت وكلتا العبارتين خليتان عن ذكر ابن مسعود فنسبة ادخل  
 ابن مسعود في العبادلة الى الجوهري كما صدر النوى في تهذيبه لاسماء واللغات  
 وهم بلا شبهة وكذا نسبة اخراج ابن العاص ليه عند ذكر عبدة وهم نعم  
 هي صحيحة عند ذكر زيادة الهاء وقل خطأ صاحبها بل قام من ايضا الجوهري  
 كما هو عادته حيث قال عند ذكر عبد العبادلة ابن عباس ابن عمرو بن عمرو بن العاص  
 وليس من هو ابن مسعود وغلط الجوهري انتهى وقال العلامة عبدالرحمن  
 ابن عبدالغزي المغربي نزول الجوهري في رسالته المسماة بالوشاح وتثقيف الرصاح  
 في رد توهم المجد الصحاح اما العبادلة فلم يذكر منهم في نسختي ابن مسعود وذلك  
 لانه اكبر منهم ثم زاد بعضهم في العبادلة ابن الزبير انتهى لكن ذكر النحوي ايضا ما فوق  
 النوى حيث قال في فتح المنعيث وقع كما رأيت في عبد من الصحاح للجوهري ذكر  
 ابن مسعود بدل ابن الزبير وذكر في الالف اللينة ابن الزبير مع ابن عمرو بن عباس  
 مقمرا عليه وكذا عدم الرصي في لديات من الشرح الكبير والنحوي في الفصل  
 واطلاء عبدالغزي البخاري شارح اصول البزدوى من الحفظة ايضا ثلثة لكن عيّنهم  
 بان مسعود وابن عمرو بن عباس ثم اذا لا خير منهم ان ذاك في التحقيق قال وعند

المحدثين ابن الزبير بن عدي بن مسعود ومن عد بن مسعود ايضا ابو الحسن بن ابي  
 القاسم حكاة التجيبي في فوائدها حلتة ومن المتأخرين ابن هشام في التوجيه و  
 الح من الهداية للخصية قال لبادلة وابن الزبير اشهر الحج شوال الخ مصطف بن الزبير  
 عليهم والاول هو المعتد المشهور بين المحدثين غيرهم انتهى **التاسعة عشر**  
 المراد بالخلفاء الاربعة في قول المحدثين والفقهاء هذا قول الخلفاء الاربعة ابو بكر عبد  
 الصديق وعمر بن الخطاب الفاروق وها افضل الناس بعد الانبياء واولها افضلهما  
 وعثمان بن عفان ذو النورين وعلى بن ابي طالب عبد مناف **العشرون** المراد  
 بفقهاء الصحابة في قوله هو هذا قول فقهاء الصحابة هم الذين كانوا يفتون منهم في العهد  
 النبوي وبعده فاحفظ هذا كله ولو لا خوف التحويل لزدت ما ينشطار باب  
 التكميل ووقل الف في معرفة اسامي الصحابة واخبارهم جمع كثير من المحدثين وصفا  
 فيها تاليفات مختصرة ومطولة مفيدة لطلاب الشرع المبين **عقل** بن المديني سمي  
 رسالته بصفة من نزل من الصحابة سائر البلدان وانجاري والترمذي **معتبين**  
 واثي بكر بن ابي داود واثي بن علي بن السكن واثي حفص بن شاهين واثي عبدالله بن منذر  
**محمّد** بن سعد كاتب الواقدي وكتابه معروف بطبقات ابن سعد جامع لطبقات  
 الصحابة والتابعين واثي عبدالله بن منذر الاصفهاني واثي منصور الباوردي  
 واثي حاتون بن حبان واثي موسى المديني واثي يعيد الاصفهاني وكتابه حلية الاولياء  
 كتاب نفيس مشتمل على ذكر اصحاب لصفة من الصحابة ومن بعدهم من الزهاد و  
 العباد واثي القاسم البغوي واثي قانع والطبراني ذكر اخبار الصحابة في معاجمهم  
 واثي عمرو بن عبد البر المالكي مؤلف الاستدكار شرح مؤطا مالك والتمهيد وغيره  
 سمي كتابه الاستيعاب وهو احسن المؤلفات السابقة جمعا واكثرها فائدة  
 لو لا ما فيه من فكر ما اشجر بين الصحابة وحكايتهم عن الاخبار بين وقد ذيل عليه



والوع لهايتين المرتبتين اي مرتبة الصحابة ومرتبة التابعين فابعدهما  
 كطبقة تبع التابعين وهو من لقي تابعيا ومنهم الامام مالك مؤلف الموطأ وقد اخطأ  
 من عداه من التابعين ولا يفرق انه معاصر ولا يحنيفة فكيف يمكن كون ابي حنيفة  
 تابعيا وعدم كون مالك تابعيا وذلك لانها وان كانا متعاصرين لكن لمرتبة مالك  
 رويها من الصحابة لانه لم يكن في ذلك العهد احد منهم في الحرمين ومالك لم يرد  
 الى غيرهما من البلاد وقد كان انس بن مالك في ذلك العهد دخل الكوفة فاستشرفت  
 ابي حنيفة برويته فاق على قرانه ومعاصريه بحصول رتبة التبعية على رغم انكروها  
 تعصبا او جهالة يفضي الى تطويل فاعراض عند اولي في هذا المختصر ولتطلب  
 ذلك من الكتب المتوفرة في اسماء الرجال خاصة شعر امراد المصنف ان يذكر  
 احوال الائمة والمحدثين الذين اشتهرت آباؤهم وانتفع الناس بفتاواهم على سبيل  
 الاقتضار والاختصار فقال توفي مالك هو ابن انس بن مالك بن ابي رباح  
 ابن عمرو الاصمعي ابو عبد الله صاحب الائمة الرابعة المشهورين الذين تفضل الله بانسحاق  
 علومهم واجتهاداتهم وصرحت قلوب الناس عوامهم وخواصهم الى الاستفاضة  
 من اصولهم وفروعهم وتقليد هم وظنهم ان خطاهم في اجتهاداتهم اقل بالنسبة  
 الى خطاهم غيرهم وان صوابهم اكثر وتقصيرهم اوفر بالنسبة الى من عاصروهم ومن  
 تاخر منهم ومن ههنا ادعى بعضهم ان التقليد محصور في هؤلاء الائمة ولا يجوز  
 تقليد غيرهم وفتح عليه فروعها وان كان الاصل والفروع كلها لا يساوي شيئا  
 بالمدينة هو علم دار الهجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومسكنه ومدافنه  
 وكان يقال لها في الجاهلية يثرب سنة تسع وسبعين ومائة  
 لثمن مضي من ربيع الاول وتقبل سنة ثمان وسبعين ودفن بالبقيع مدفن  
 المدينة وولد سنة ثلث اواحدى واربع اوسبع وتسعين

والاصح القول  
 ان مالك لم يرد  
 الى الكوفة  
 في ذلك العهد  
 بل كان في  
 الحرمين  
 ومالك لم يرد  
 الى غيرهما  
 من البلاد  
 وقد كان  
 انس بن مالك  
 في ذلك العهد  
 دخل الكوفة  
 فاستشرفت  
 ابي حنيفة  
 برويته  
 فاق على قرانه  
 ومعاصريه  
 بحصول رتبة  
 التبعية على  
 رغم انكروها  
 تعصبا او  
 جهالة يفضي  
 الى تطويل  
 فاعراض عند  
 اولي في هذا  
 المختصر  
 ولتطلب ذلك  
 من الكتب  
 المتوفرة في  
 اسماء الرجال  
 خاصة شعر  
 امراد المصنف  
 ان يذكر احوال  
 الائمة  
 والمحدثين  
 الذين اشتهرت  
 آباؤهم  
 وانتفع الناس  
 بفتاواهم  
 على سبيل  
 الاقتضار  
 والاختصار  
 فقال توفي  
 مالك هو ابن  
 انس بن مالك  
 بن ابي رباح  
 ابن عمرو  
 الاصمعي  
 ابو عبد الله  
 صاحب الائمة  
 الرابعة  
 المشهورين  
 الذين تفضل  
 الله بانسحاق  
 علومهم  
 واجتهاداتهم  
 وصرحت قلوب  
 الناس عوامهم  
 وخواصهم  
 الى الاستفاضة  
 من اصولهم  
 وفروعهم  
 وتقليد هم  
 وظنهم ان  
 خطاهم في  
 اجتهاداتهم  
 اقل بالنسبة  
 الى خطاهم  
 غيرهم وان  
 صوابهم  
 اكثر  
 وتقصيرهم  
 اوفر  
 بالنسبة  
 الى من  
 عاصروهم  
 ومن تاخر  
 منهم  
 ومن ههنا  
 ادعى  
 بعضهم ان  
 التقليد  
 محصور في  
 هؤلاء  
 الائمة  
 ولا يجوز  
 تقليد  
 غيرهم  
 وفتح  
 عليه  
 فروعها  
 وان كان  
 الاصل  
 والفروع  
 كلها لا  
 يساوي  
 شيئا  
 بالمدينة  
 هو علم  
 دار  
 الهجرة  
 النبي  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 ومسكنه  
 ومدافنه  
 وكان  
 يقال  
 لها في  
 الجاهلية  
 يثرب  
 سنة  
 تسع  
 وسبعين  
 ومائة  
 لثمن  
 مضي  
 من  
 ربيع  
 الاول  
 وتقبل  
 سنة  
 ثمان  
 وسبعين  
 ودفن  
 بالبقيع  
 مدفن  
 المدينة  
 وولد  
 سنة  
 ثلث  
 اواحدى  
 واربع  
 اوسبع  
 وتسعين

اشار بحرف الترديد الى الاختلاف الاقول في سنة ولادته وضمها انه ولد سنة تسعين  
 وقيل خمس وتسعين وابو حنيفة عطف على قوله مالك وكذلك قوله الان والشافعي  
 وقوله واحداى توفي ابو حنيفة وهو النعمان بن ثابت بن زوي بن مائة وقيل النعمان بن  
 ابن النعمان بن المزيان واصل آبله من فارس قال السيوطي في تبيين الصحيفة في بيان  
 الامام ابي حنيفة قد ذكر الائمة ان النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك في حقل  
 يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون احدا اعلم من عالم المدينة وبشر  
 بالامام الشافعي في حديث لا تسبوا قرشيا فان عالمها يملا الارض علماء اقول قد بشر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالامام ابي حنيفة في الحديث الذي اخرجه ابو يعقوب في  
 احلية عن ابي هريرة قال قال رسول الله لو كان العلم بالثريا لثاله رجال من ابناء فارس  
 واخرجه الشيرازي في الاقاب عن قيس بن سعد بن عبادة مرفوعا لو كان العلم مطلقا  
 بالثريا لثاله قوم من ابناء فارس حديث ابي هريرة اصله في صحيح البخاري ومسلم  
 ولفظ البخاري لو كان الايمان عند الثريا لثاله رجال من ابناء فارس وفي لفظ مسلم  
 لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى يناله وفي حديث  
 قيس بن محمد الطبراني الكبير لو كان العلم معلقا بالثريا لثاله رجال من فارس  
 وفي صحيح الطبراني ايضا عن ابن مسعود قال قال رسول الله لو كان الدين معلقا  
 بالثريا لثاله ناس من ابناء فارس هذا اصل صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة  
 نظير الحديثين السابقين للذين في الامامين وليستغنى به عن اخبار الموضوع  
 انتهى كلامه ببغداد بلادة معرفة ملتقبة بمدينة السلام وهي نبت ابا البركات  
 وسكون الغين المعجمة بعد ما دال ان موصلتان بينهما الف هذا هو المشهور  
 في ضبطه وفيه اقوال اخر ايضا سنة خمسين ومائة وكان  
 ابن سبعين فعل هذا ولادته سنة ثمانين من الهجرة وهو المشهور وقيل



ولده سنة احدى وسبعين وقيل سبعين وقيل احدى وستين وكذا اختلف في  
سنة وفاته فالتشهري المعتمد هو ما ذكره المؤلف وقيل ثلاث وخمسين كذا في  
شهر وفاته فقيل هو رجب وقيل شعبان والشافعي هو الامام محمد بن  
احمر بن عباس بن عثمان بن شافع الصحابي بن السائب بن عبد القريشي المطلبى  
الملكى مؤلف كتاب الام والسنن وغير ذلك بصير بكسر الميم بلدة معروفة  
لها فضائل حجة من اراد الاطلاع عليها فليرجع الى كتاب نحط والاثار للثقي  
المقريزى والحسن المحاضرة للسيوطى سنة اربع ومائتين وقد عد من  
المجددين على راس المائة الثانية كما ذكره الحافظ ابن حجر وغيره قال الياقبة

كانت وفاته يوم الجمعة آخر يوم من رجب وولد سنة خمسين  
ومائة وهى سنة وفات الامام الاعظم ابى حنيفة وقد تلمذ على  
تلامذته لاسيما محمد بن الحسن و احمد بن حنبل من اجل تلامذة

الشافعى ببغداد سنة احدى واربعين ومائتين وولد سنة اربع  
وستين ومائة وله تاليفات اعزها واجلها المسند و النجارى  
نسبة الى نجارا بالضم بلدة معروفة وهو مؤلف الجامع المعروف بصير النجارى  
ورسالة فى رفع اليدين ورسالة فى لقراءة خلف الامام وكتاب الادب المفرد  
والتاريخ الكبير والصغير وغيرها اسم محمد بن اسمعيل ابو عبد الله ولد

يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت اى مضت من شوال سنة  
اربع وتسعين ومائة ومات ليلة الفطرى اول ليلة من شوال  
ليلة العيد سنة ست وخمسين ومائتين بقريية خزتنك  
من نجارا اى هى من قري نجاروهو بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء  
المهملة وفتح التاء للثناة الفواقية وسكون النون آخر الحروف كاف كذا ذكره

ابو سعد السمعاني في كتاب لانساج قال انها من قري من قري على فراخها السنن  
 ومسلو هو ابن الحجاج النيسابوري من اجل تلامذة البخاري مات بنيسابور  
 بفتح النون سكنون الياء المشناة التحفة بعد ما سمن مهلة ثوبان ثوباء موحد لا يسمونه  
 ثوباء وخواب مهلة والمشهور نيشابور بالشين المعجمة وبالياء الفارسية المنقولة بثلث  
 نقط سنة احدى وستين ومائتين وكان ابن خمس وخمسين اى عند  
 وفاته وابو داود هو مؤلف السنن المشهور لسليمان بن الاشعث بن شداد بن  
 عمرو بن عامر وقيل ابن الاشعث بن بشر بن شداد وقيل بن الاشعث بن اسحق بن بشير  
 ابن شداد السجستاني محدث البصرة بالبصرة بلدة معمونة بفتح الباء الموحدة على  
 الاشهر قباء الضم والكسر ايضا سنة سبع وسبعين ومائتين والمشهور انما  
 يوم الجمعة منتصف شوال سنة خمس وسبعين وولادته سنة اثنتين بعد  
 المائتين والترمذي مؤلف الجامع المشهور بابو عيسى محمد بن عيسى بن سواد القزويني  
 نسبة الى ترمذ مدينة تدمرية على طرف نهر بخر وهو بكسر التاء المشناة القوقية وكسرها  
 الميمنية ما راء مهلة ساكنة آخر الحروف فلا محجة وقيل بعضهم ما وقيل بفتحهما  
 وقيل بفتح التاء وكسر الميم مات بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين  
 وولادته سنة تسع والنسائي هو مؤلف السنن المشهورة ابو عبد الرحمن  
 احمد بن شعيب مؤلف السنن الكبرى ومختصر الاستدلال المسمى بالمجتبى سنة  
 ثلاث وثلاثمائة وكانت ولادته سنة خمس عشرة وقيل اربع عشرة بعد المائتين  
 وتسميتا الى نسائه بالفتح بلد بخراسان ولوريد كسر المصنف ابن ماجة مؤلف السنن  
 المفهولة تبعه للطبي فانه لوريد كراه في خلاصته التي تلخص المصنف منها هذا المختصر  
 وكان عليهما ذكره فانه احد اصحاب السنن المتداولة وهو محمد بن يزيد ابو عبد  
 القزويني و ما حجة قيل هو اسم امه وقيل اسم جد له وقيل اسم والد الجد له وقيل له

اسمه عبد الله وقيل هو لقب والده وكانت وفاته في رمضان سنة ثلاث وسبعين  
وما تثنى وولادته سنة تسع ثور اراد المصنف ذكر بعض المحدثين الذين انتفع  
الناس بعلمهم واشتهر اسمهم وهو سوسى الائمة المتقون عمن واصحاب الصحاح  
السننة تبا للطبي فقال والدار قطنى نسبت الى دار قطن محلة كبيرة ببغداد  
وهو ابو الحسن علي بن عمر بن احمد الكاظمي ثمال السنن والعلل وغير ذلك ببغداد

سنة خمس ثمانين وثلاثمائة وولدها اى ببغداد سنة ست  
وثلاثمائة والكاظم هو ثمال المستدرك ابو عبد الله محمد بن عبد الله  
النيسا بورى وانا عرف بالكاظم لانه تقلد قضاء نيسابور كذا ذكره لا تقى الدين  
ابن شهيد الدمشقى في طبقات الشافعية بنيسابور سنة خمس لم يعاين

في شهر جفر وولد بها سنة احدى وعشرين وثلاثمائة وتقلد  
القضاء سنة تسع وخمسين في ايام الدولة السامانية واليهقى نسبة الى  
يهوق بقوم ابناء الموحدة والهاء ينهوا يا مؤمنة تحتية ساكنة قرية من قرى  
نيسابور وهو احمد بن الحسين ابوبكر مؤلف السنن وشعبا لايمان وكتاب

المعرفة ودلائل النبوة وغير ذلك ولد سنة اربع وثلاثين وثلاثمائة  
وارتج الذهبى والطيبى وغيرهما بسنة اربع وثلاثين وصرح الذهبى بان عمره  
حين موته اربع وسبعون ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين

واربعائة وقد تلمذ عليه ابو نعيم مؤلف حلية الاولياء وغيره والخطيب  
ابوبكر احمد بن علي البغدادي ولد في جمادى الاخرى سنة ثمانين

وتسعين وثلاثمائة ومات ببغداد في ذى الحجة سنة ثلث و  
ستين واربعائة وهو مؤلف الكفاية في قوانين الرواية والجامع لاداب  
الشيخ والسامع وغير ذلك وقيل فن من فنون الحديث الا وقد الف فيه

کتابا مفردا و فی التاریخ کتابا کبیرا وقد قال الحافظ ابو بکر بن نقطۃ کل من اصنف  
 علوان الحدیثین بعد الخطیب عیال علی کتبہ وقد جمع شتات مقاصدہ و مقترقا  
 صباحتہ تقی لدین ابو عمرو عثمان بن صلاح اللدین عبدالرحمن الشہزوری نزیل مشقا  
 مدرس المدارسة الاشرافیة المعروف بابن الصلاح مؤلف المقدمة المعروفة فی  
 اصول الحدیث المشہور بمقدمة ابن الصلاح والناس من حملة الحدیث ومہرۃ  
 اصول الحدیث بعد عیال علی مقدمتہ فلا یحصى کم من ناظرہ و مختصرہ  
 ومستدرک علیہ ومقتصر ومعارض لہ ومنشور و مہین اخضر مقدمتہ القاضی  
 بدر الدین بن جماعة و فرغ منہ سنتہ سبع وثمانین و ستمائة و الشیخ محی الدین النووی  
 شارح صحیح مسلم یخص منہا کتابا باسمہ بالتقریب کانت وفاتہ سنتہ سبع و  
 سبعین و ستمائة وقد یخص منہما مع تنقیح و زیادات من جامع الاصول وغیرہ  
 الطیبی سمی کتابہ الخلاصة واسمہ الحسین و قیل الحسن بن محمد بن عبد اللہ  
 شارح مشکوٰۃ والکشاف للفقہ فی سنتہ ثلث و اربعین و سبعمائة علی ما ذکرہ  
 ابن حجر العسقلانی فی الدرر الكامنتہ فی عیان المائة الثامنة و نسبتہ الی طیب  
 بالکسر بلادۃ ذکرہ الزرقانی وقد یخص من خلاصتہ و من مقدمتہ التي ادرجها  
 فی مقتر حاشیۃ المسماة بالکاشف عن حقائق السنن تلخیصا مجرد المصنف  
 هذا المختصر كما یخص حاشیۃ مشکوٰۃ للطیبی تلخیصا مجردا و هو مشہور بحاشیۃ  
 السید و قد اختلف ابناء عصرنا و من قبلنا فی مؤلف هذا المختصر فقال بعضهم  
 انه کمال الدین ابن ابی شریف القدسی تلمیذ ابن العمام و هو قول باطل لا سند لہ  
 فقال بعضهم انہ للسید جمال الدین الحدیث مؤلف روضۃ الاجل الیہ نسب مختصرا  
 حاشیۃ مشکوٰۃ للطیبی یضا و هو باطل لان السید جمال الدین قداسب  
 مختصر حاشیۃ الطیبی الی السید الشریف علی الجرجانی علی ما نقلہ علی القاری فی

المرقاة حاشية المشكوة في شرح حديث ابي سعيد خريج رسول الله على حلقه فقتال  
 ما اجلسكوا واجلسنا نذكر الله قال الله ما اجلسكوا الا ذلك الحديث بقول قال  
 السيد جمال الدين الصواب بالجرح بقول المحقق الشريف في حاشيته هزلة الاستفهام  
 وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجرح معها انتهى وكذا هو في اصل سماعنا من  
 المشكوة وصحيح مسلم ووقع في بعض نسخ المشكوة بالنصب انتهى وهو يشعر بان خلاصة  
 الطيبي حاشية من السيد الشريف على الجرح ان على المشكوة كما هو مشهور بين الناس  
 فهو بعيد جدا اما اول فلانه غير هذا كونه في اسامي مؤلفاته واما ثانيا فلانه مع  
 جلالته كيف يختصر كلام الطيبي اختصارا مجردا لا يكون معه تصرف ابدى انتهى  
 كلام القارى فهذا الكلام كما ترى يدل على ان مختصر حاشية الطيبي ليس للسيد  
 جمال الدين فانه قد نقل عنه بنفسه ونسبه الى السيد الشريف ومن المعلوم ان  
 مؤلف ذلك المختصر هذا المختصر واحد على ما يعلم من حواله مؤلف هذا المختصر  
 على ذلك المختصر كما مر ذكره في بحث الموضوع فعلقو قطعاً ان هذا المختصر ليس من  
 مؤلفات السيد جمال الدين وان مؤلف هذا المختصر في اصول الحديث ومختصر حاشية  
 الطيبي واحد والمشهور انتسابهما الى السيد الشريف مؤلف التصانيف المشهورة في  
 في المعقول وغيره المتفق في سنة ست عشرة بعد ثمانمائة وما استبعد لا على القار  
 غير لائق لان يعتقد عليه اما اول وجهي استبعاد لا فلان اسامي مؤلفاته ليست  
 مضبوطة منحصرة في تاليف مفترقى يكون عدم ذكره فيها وجهاً مخزوماً من مؤلفات  
 واما ثانياً وجهه فلان السيد الشريف وان كان ذا معرفة في العلوم العقلية والادبية  
 وغيرها لكن لو تكن له مهارة في الفنون الحديثية فلا يستبعد منه اختصار كلام الطيبي  
 في هذا الفن اختصاراً مجرداً والحاصل ان هذا المختصر ملخص من خلاصة الطيبي  
 ومن مقدمه حاشية على المشكوة كما لا يخفى على من طالعها وهو مؤلف مختصر

حاشية الطيبي وليس احد منها للسيد جمال الدين ولا لابن ابي شريف وقد صرح  
 الشيخ ادمي في الضوء الالامع في اعيان القرن التاسع في ترجمة سبط السيد الشريف  
 البحراني نقل عنه ان السيد حاشية على المشكوة ايضاً وذكر كثيراً من تاليفاته فقيل  
 ان هذا المختصر ايضاً من تاليفاته واندفع التردد والاستبعاد فاحفظ هذا كله نقل  
 ما تجده في كلام غيري ممن عاصروا ومن سبقنا واحمد لله حمداً كثيراً على ما  
 انعمنا واحمداً هذا آخر الكلام في هذا المقام والله الحمد على الاكمال والاقام وكان  
 الشروع في تاليف هذا الضمير سنة خمس وثمانين بعد الالف والمائتين حين قام  
 بحيدر آباد الدكن حفظه الله عن الشرور والفتن حين ما قرأ على بعض الطلبة  
 هذا المختصر واقتت عند ذلك الى بحث السلسل اثر انقطعت سلسلة تاليفه  
 ووقعت عوائق متعنتي عن ترصيفه وافت بعد ذلك كثيراً من الكتب المختصرة  
 والمطولة في العلوم المنقولة والمعقولة ولم يتفق لي اتمام هذا التاليف المنيف الى ان  
 اكثر انتيات الطلبة والكملة الى اتمامه فانا منهم ان الناس ينتفعون كثيراً باكمال  
 فاصروا على صراويليغا ولم يتركوا الى عند اخفياً متوجهت في هذا الايام الى تكميل  
 فوافقتني الله بلطفه وفضله على ختامه وكان ذلك يوم الثلاثاء الثاني عشر من  
 صفر من سنة اربع بعد ثمانمائة الف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوات  
 وانزلت التحيات الله جل جلاله اسأل سوال الضارع الخاشع ان يتقبله مع جميع تصانيفي  
 ويجعلها نافعة لعباده وآخر كلامنا ان الحمد لله رب العالمين والسلام على رسوله  
 وآله وصحبه وعلى جميع الانبياء والملائكة والمرسلين

## خاتمة

يا من تقدست صفاته عن اصول الحديث وروع البيان وتفرغت ذاته عن مناسبة

الحدوث ومشاورة الامكان بحجرت عن كنهها انظار النظار فلا يدركك الا بصفا  
 وانت تدرك الا بصارح سبحانه وتعالى في جلالتة هو المهيم لا يشرك به احد الا  
 ابن لسان واين مثرك يا ابن جنان واين ذكرك الا انك متكاثرة صولية نعم انظر  
 متواترة معتالية جعلتنا امة وسطا شهداء على الناس وعلمتنا من تاويل الاحاد  
 لدفع اليوساس ووقفنا لاتباع سنن الذي اقتلناه مستدلى احسن للفلاح ونفس  
 متفق عليه بالاهل الصالح اشارته صرقات لشكوت المصائب في ظلم الضلالة  
 بشارته اشعة لمعات الفضل والجلالة الشمس تجل من انوار طلعت بحارات  
 عقول الورى في وصف معناه ما احلى شمائله وما اكثر فضائله مخلقه موضوع  
 للرحمة العامة ذاته متصلة بالنعمة والكرامة هو المرسل العظيم بالمؤمنين رفعة  
 رحيمه فصل سلوة عليه على اله الذين هم خيال هو احصاء درجاته متمتع و  
 محال واصحابه بالدين بدلو اجهدهم في اعلام الدين الاعلى فانزل عليهم الرضوان  
 الا وفيه وعلى تابعهم باحسان الى يوم الدين من الفقهاء والمحدثين وسائر اهل الحق  
 واليقين وبطل فان علم اصول الحديث علم شريف هو فن لطيف قد اكثر العلماء  
 فيه التصانيف والغوا التاليف فوصلوا الى مدارج الكمال بالهلائية ونالوا بالجماع  
 المتخرجة شرف السعاية ومنهم العلامة الفهامة النظيف السيد السندي الشريف  
 الذي ذهبت سراج وهاج وورايه هاج ومنهاج مختصراته في كل علم كبرى للفاضلين  
 ومطولاته في كل فن آيات عظمى عند الكاطين فالتفت هذا الفخر الى رسالة العجيبة  
 وللمقالة الغريبة التي مابينها قليلة ومعانيها جليلة قصرت عن فهم حقائقها  
 اذ هان الطالبين ومخيرات في دقائقها افهام الراغبين هي وسيلة جميلة للتأني  
 ونهضة شريفة للفائضين فصح المهمة الى شرح المولى المعظم وهو المحبر الاعظم  
 علاوة العلماء والمجتمعي لا يتهى ولكن بحسب ساحل ذوات التصانيف الشهيرة التي

الكبيرة + فخر الفضلاء + نور الكلاء + فواثله لبيت مفيدة الافادة الخيرة والقبول بتعليق  
سنية بل هي آيات بينات لاهل الصواب + معارفه شارحة للسائق العلياً شتاً  
عمدة الرعاية القصوى + قوله الاشراف الحكوم نافع كبير + مرده للاخوان نصيب +  
تبيانه ميزان لاهل التدقيق + كلامه خير الكلام بالتحقيق + تقريره مصباح الدجى  
تخريره نور الهدى + من ساد امر باب العلا بالعلم والشرع الكبير + من له  
في الهند بل + كل الممالك من نظير نقيته من الاسلاف + حجة للاخلاق + في سماء  
الفضل بدار منير + من بحر الفيض در مستنير + ما قلت في وصفه شيئاً لا حجة  
الا وجدت ثناة فوق اما اصفت + مفخرى وملاذى + اخى وابن عمى واستاذى مولانا  
الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبدالحى مادام تحمده شفاء لاهل الحق  
وتقريره دائم النفع + ولا زالت شموس افادته طالعة + وما برحت تصول فاضلاته  
لامعة + وسماه **نظر الاماني في مختصر الجرجاني** قد حل فيه مالورجيل  
الى هذا الزمان + وزينه بالدر الغر من كثر دقائق البيان + مبانيه كانهن ابيات  
والمرجان + ومعانيه لم يطعمهن انس قبله ولا جان + حقائقه لو تكن قبل مذكورة +  
ودقائقه كالشواهد المستورة + من شهد شهدانه جوهر فريد + واشتاق للنظر  
الجد يد + فتوجه الى طبعه المولوى **خادم حسين العظيم** ابادى صفاته  
الله ذوا لا يادى + بكنه المهادى عن شرور الاعادى واعنتى بالطبع من هو في  
تحسينه مشهور ومصنوع عن الشين + قد اشتهر اسم **بناد حسين نجاء**  
بجهل بسماحة جل شانہ كتاباً مبيناً مطبوعاً لاهل الاصول + ومكتوباً معيناً موضوعاً  
لكل الفهم + كافياً لكل اللشكلات + واما الفهم المغلقات + حيث لا عين رأت + عديله +  
ولا اذن سمعت + مثيله + فقبله به بقبول حسن + والى حسنه في قلوب علماء الزمان  
واستفاد منها عيان العصر بحجة شفيع الدهر + وانا العبد الضعيف **المختصر**



بجهد الله الوحيد ابو الحامد محمد عبد الحميد ابن افضل العلماء اكمل  
 العرف لمولانا الحافظ ابى يحيى محمد عبد الحليم ابن صاحب التصانيف الكثيرة والترانيم  
 الشهيرة كحاشية الدائر المسماة بتفسير الدائر وشرح الهداية المعروفة باستقصاء الوعاء  
 وحاشية الحاشية الزاهدية على الحاشية الجلاية على التهديب والتقضيحات على شرح  
 السلم لمولانا حمد الله وغير ذلك مقدم العرفاء امام العلماء مولانا ابى البقاء  
 محمد عبد الحليم حفيد مولانا الخاطب بلك العلماء والملقب ببحر العلوم قدس الله  
 اسرارهم والى يوم معلوم وتلت مورخا ومعرضا

قطعه تاريخ اختتام التصنيف والطبع

حتى في احياء دين ولجئت اباه  
 ثم تخيم في راحته في راحة جباه  
 رسمت امركان شرع افترعت اعلامه  
 ابن فكري ايما اعزازة اكرامه  
 نزل في ترسيمه عن وجهه ابهامه  
 فتحه في حله في فتحه الزامه  
 اقبله تحديده في فته احكامه  
 ظفر الاماني استحسنت احكامه  
 وضعه الموضوع موضوع له افهامه  
 اعنتى ناد حسيين استكمل استمرامه  
 قال قلمي شرحه هذا عجيب عامه

حبذا العلامة الاستاذ عبد الحليم  
 آض في علمائنا كالمروح في اجسامهم  
 اسبق الاقران في علومه بارشاد اتد  
 تجتاز الافكار عن احصاء ادنى فضله  
 صفت الشرح الذي قد حل فيه الخفق  
 لفظه صدق له معناه كالدر الفريد  
 صنته حوض روى شرحه روض طري  
 حرفه قد حوت المعنى الذي لا شان له  
 طبعه مطبوع اهل الطبع طبعه الرقا  
 حين شاء المولى المنوى خادم حسين  
 انى قد شئت عند الطبع تاريخا له

## فهرس مضامين ظفرا لاماني

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٣	الثامن في علامة تواتر الخبر	٢	الديباجة
١٣	التاسع في الفرق بين المتواتر والمشهور	٣	المقدمة في بيان الاصطلاحات
١٣	العاشر في فائدة المشهور وخبب الآحاد العلم	٣	تعريف المتن
١٣	بحث وجوب مثال المتواتر عدمه	٣	أحد عشر والسنة والاثرواخبار
١٣	ترجمة ابن الصلاح	٥	السند والاسناد
١٤	ما يتعلق بحديث انما الاعمال بالنيات	٦	أخبار المتواتر
١٨	ما يتعلق بحديث من كذب على منعه	٦	أبحاث متعلقة به
٢١	بحث خبر الآحاد وإيجابه العمل دون العلم	٦	الاول في تقسيم الكلام الى الخبر والانشاء
٢٣	تنبيهات متعلقة بخبر الآحاد	٦	الثاني في معنى الصدق والكذب
٢٣	الاول في معنى قولهم خبر الواحد موجب للعمل	٦	الثالث في تقسيم الخبر الى الصادق والكاذب احتماله الصدق والكذب
٢٣	الثاني في تقسيمه الى المقبول وغيره	٦	الرابع في ذكر المتواتر والمشهور و الآحاد
٢٣	الثالث فيما يشترط لقبوله وما لا يشترط	٨	الخامس في عدد آة المتواتر
٢٥	بحث حديث المصلحة	٩	السادس في شروط التواتر
		١١	السابع في كون العلم الحاصل بالمشهور ضروريا او نظريا

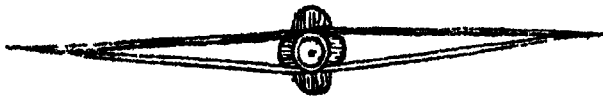
صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٦	معرفة البلاد والاطوان	٢٦	بحث المستفيض والمهين والعزير
٢٦	معرفة اسماء المكنين	٢٦	والغريب
٢٦	ذكر الاختلاف في اسم ابى هريرة	٢٦	ابطال قول من شرط الصحيح
٢٥	معرفة كنى المسمين	٢٦	كونه عزير
٢٥	معرفة من اسمه كنيته	٢٨	ابطال ان كون الحديث عزيرا
٢٥	معرفة من اختلف في اسمه او كنيته	٢٨	شرط البخارى
٢٦	معرفة من كثرت كناه اولعونه	٢٩	الرد على من قال ان العزير لا يوجد
٢٦	معرفة من اختلف كنيته كنية	٣٠	بحث كثرة الاحاديث والطرق
٢٦	معرفة من وافق اسمه كنية	٣١	المقاصد
٢٦	ابيه ونحو ذلك	٣٢	ذكر الفاظ التديل ومواتبه
٢٦	معرفة من وافق اسم ابيه واسم	٣٣	ذكر الفاظ الجرح ومواتبه
٢٦	شقيقه	٣٥	الاطلاق المنكر ومنكر الحديث
٢٦	معرفة من نسب الى غير ابيه	٣٦	حماد شيخ ابى حنيفة حجة اتفاقا
٢٦	اولى امه	٣٦	اجازات اسماء الرواة وانسابهم وما يتعلق به
٢٦	معرفة من نسب الى جده او بقرته	٣٦	بحث المهمل
٢٦	معرفة من نسب الى غير ابيه	٣٦	بحث المواتف والمختلف
٢٦	الى الفهر	٣١	بحث المتشابه
٢٦	معرفة من اتفق اسمه مع اسم	٣٢	معرفة طبقات الرواة
٢٦	ابيه وجداه او مع اسم شقيقه و	٣٣	معرفة المواليد والوفيات

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	والذي يجتج		نتيجه شيخه
۹۱	تجرت حديث شهر عشره لا دراهم	۲۱	معرفة من وافق اسم شيخه مع
۹۳	حديث طلب العالم		اسم تلميذه
۹۵	الفصل الثالث في ضعيف	۲۸	ومن المهم معرفة احوال الاسماء
۹۷	التساهل في رواية الضعيف		المجتره والاسماء المفردة والالقاء
۹۸	تجرت نفيس في قبول الضعيف في فضائل الاعمال		ونحو ذلك
۱۰۰	معنى عدم قبول خبر احد في الضعيف	۳۹	آباب لاول في قسام الحديث
۱۰۹	تجرت المسند	۴۹	الفصل لاول في الصحيح
۱۱۰	المتصل والمرفوع	۵۳	درجات الصحيح
۱۱۱	تجرت قول الصحابي امر ابكذا	۶۳	ذكر المتفق عليه
۱۱۲	قول الصحابي من السنة كذا	۶۴	تقرط الشيخين
۱۱۴	قول الصحابي كنا نفعل كذا	۶۵	آخذ الصحيح من غير الصحيحين
۱۱۴	تجرت حديث امامه الصبي	۶۷	تجرت التعليق
۱۱۵	تجرت المعنعن	۷۲	الفصل ثاني في احسن
۱۱۹	المعلق ونحوه	۷۹	الفرق بين الصحيح واحسن
۱۲۰	تجرت الافراد	۷۸	تعاريف احسن مع والها وما عليها
۱۲۳	المدرج	۸۵	ذكر شروط الائمة الستة وغيرهم
۱۲۴	حديث الوضوء بمس لذكر الاثنين	۸۷	تجرت قول الترمذي حسن صحيح نحوه
۱۲۵	حديث عدم فرضية السلام	۹۰	الصحيح لطيفه
		۹۰	تجرت الضعيف الذي لا يجتج

صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون
۱۰۵	تحت تفسيرات الصحابة		والصليوة على النبي بعد التشهد
۱۰۷	المقطوع		وفرضية القعدة الاخيرة
۱۰۸	المرسل	۱۳۲	تحت المشهود
۱۰۹	مكاملة المؤلف مع بعض الطلبة	۱۳۶	تحديث الموضوع على الموضوع نوراً
	في الاحاديث المذكورة في كتب		على نور ضعيف
	الفقه بغين سند	۱۳۶	تحديث حب لوطن من الايمان
۱۹۳	تحت قبول المرسل		موضوع
۱۹۷	المنقطع	۱۳۷	تحديث حب لحرمة من الايمان موضوع
۱۹۷	تحت ان الامام اباحنيقة تابعي	۱۳۷	تحديث اخذ العصا موضوع
	وان الامام مالكا ليس بتابعي	۱۳۷	تحديث آل محمد كل تقي ضعيف
۱۹۸	المعطل	۱۳۸	تحت حديث للسائل حق
۱۹۹	النشاذ والمنكر	۱۴۰	الغريب والغريب
۲۰۴	الطلاق المنكر	۱۴۲	المصحف
۲۰۵	المعلل	۱۴۶	تحت المسلسل
۲۰۷	تحت حديث قراءة البسمة في الصلوة	۱۴۷	ذكر مسلسلات المؤلف
۲۱۰	ذكر العبادة	۱۴۸	ذكر الاعقباء
۲۱۳	المدلس	۱۴۸	الغريب الثاني ما يختص بالضعيف
۲۱۴	ذكر اقسام التذليل	۱۴۵	تحت الموقوف
۲۱۸	اسامي المدلسين	۱۴۹	تحت لطيف في حجة قول الصحابة
۲۲۵	المضطرب		وغيرة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٢	ذكر اختلافهم في روايات قصة هاروت وماروت وغيرها كعجزة سرد الشمس	٢٢٤	ذكر لاحاديث المضطربة
٢٢٥	تبحث ما يعرف به الوضع	٢٢٤	تبحث حديث القلتين
٢٢٦	ذكر بعض الاخبار الموضوعة	٢٢٣	تبحث روايات حجة الوداع
٢٢٧	حديث من كثرت صلواته بالليل	٢٢٣	تبحث روايات صلوات الكسوف
٢٥١	ذكر اقسام الواضعين	٢٣١	تراوية الخطا الذي يجد سترة
٢٥٢	ذكر بعض الموضوعات	٢٣٢	المقلوب
٢٥٥	ذكر قصة الغرابيق	٢٣٣	ذكر حديث كيفية الخور للسجود
٢٧٨	ذكر كتاب الموضوعات لابن الجوزي	٢٣٥	حديث اخفاء الصدقة
٢٤١	ذكر من صنف في الموضوعات	٢٣٨	الموضوع
٢٤١	الباب الثاني في الحجج والتدليل	٢٣٩	تبحث نفيس في حكم ما اختلفت الحفاظ في تحسينه وتصحيحه ووضعه
٢٤٢	ذكر المتعنتين في الحجج	٢٤١	ذكر اختلافهم في حديث صلوة التسبيح وحديث التوسعة يوم عاشوراء وحديث زيارة القبر النبي وحديث طلب العلم وذكر انقول المرجح فيها
٢٤٣	الفصل الاول في العدالة والضبط	٢٣١	ذكر اختلافهم في روايات صلوات الايام والليالي وسرواية تقدم المهد وسرواية اجياع والداعي
٢٤٥	تبحث البدعات والفسق		
٢٤٦	تبحث الرواية بالمعنى		
٢٤٩	وجوه الفرق بين الرواية والشهادة		
٢٥١	اثنان في الحجج		
٢٥٢	تدليل		
٢٥٣	الباب الثالث في تحمل الحديث		

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٩٩	تجرت الاعلام	٢٨٢	تجرت روايت الصبيان وغيرهم
٣٠٠	الوجادة	٢٨٤	تجرت طرق التحمل
٣٠٢	الباب الرابع في اسماء الرجال	٢٨٤	الفرازة والسمع
٣٠٣	تجرت نفيس متعلق بالصحة	٢٨٨	الفرق بين حدثنا واخبرنا
٣٠٤	عدالة الصحابة	٢٩٠	تذكر ارفع اقسام الرواية
٣٠٥	تذكر العبادلة	٢٩١	تجرت الاجانزة
٣١٨	كون الامام	٢٩٢	المناولة
	الحنيفة تاسيا	٢٩٤	المكاتبة
٣٢٣	تعيين مؤلف المتن	٢٩٨	طريقة كتابة المكاتب



# شماره

کتاب مضامین ذیل رقم کے پیش موجود ہیں اور علاوہ اسکے کبھی کتابیں تقسیم کی جاسکتی ہیں جن میں صاحب کو منظور ہو یا ارسال قیمت نقدی کی قدرہ وغیرہ خواہ وہ  
 دیوں یا بیل رقم سے طلب فرماویں قیمت مع محصول ٹاکن کبھی کسی اور سوا کسی قیمت مندرجہ ذیل نہ ضرور جیسی بھی ہوا قیمت ہونا چاہیے

رقم	نام کتاب	قیمت مع محصول	نام کتاب
۱۰۰	شرح سلم قاضی مبارک مع حاشیہ حافظ و از مولانا ابو سعید	۷۰	قرآن شریف مترجم بدو ترجمہ مع تفسیر جلالین
۱۰۱	صحیح نسائی	۷۰	صحیح ترمذی
۱۰۲	ذایہ کامل تختہ مولوی محمد عبدالحی صاحب مع سالانہ مفتی	۱۱۲	آوار الوصول فی شرح المصنوع از مولوی سعد اللہ مخرم
۱۰۳	والسائل کبھی متفقہا المسائل مؤلفہ مولوی عبدالحی صاحب	۷۰	مبندی مع حاشیہ جدید از مولانا عین القضاة صاحب
۱۰۴	بیتان الاعتدال فی نقد الرجال للذہبی	۷۰	شرح ملا جامی مطبوعہ مطبع مصطفائی
۱۰۵	فتح العیث شہب الغیثہ الحدیث السنہای	۷۰	الذاتی المصنوعہ فی الاحادیث الموضوعہ للسیوطی
۱۰۶	الاصباہ الاریتہ فی تخریج الحدیث الاریتہ	۷۰	شرح معانی الآثار للطحاوی
۱۰۷	نور النوار شرح المنار مع قرأتہ	۷۰	بدیع المیزان
۱۰۸	نور انفس شرح نفیہ شرح سراجیہ	۷۰	رتبہ در علم مناظرہ
۱۰۹	تعمیر العیث حاشیہ شرح قایہ جلدین امین ابن مولانا عبدالحی صاحب	۷۰	میزان رسالہ
۱۱۰	تیزاب بلابل	۷۰	التعلیق علی المجموعہ طارام محمد از مولانا محمد عبدالحی صاحب
۱۱۱	تجمیع رسائل از مولانا محمد عبدالحی صاحب	۷۰	القول الجازم فی سقوط طوائف کفار الحدیث از مولانا عبدالحی صاحب
۱۱۲	تجمیع رسائل از مولانا محمد عبدالحی صاحب	۷۰	تعمیر العیث حصو الجاہل بالحدیث الملک من مولانا عبدالحی صاحب
۱۱۳	تواضع ہمتہ تراجم مختصرہ از مولانا محمد عبدالحی صاحب	۷۰	افک المشور فی الانتفاع بالمرحون از مولانا عبدالحی صاحب
۱۱۴	تجموعہ تذکرہ الازنہ و ابرار النبی از مولانا عبدالحی صاحب	۷۰	تختہ الطالبیہ مع الزبیرہ از مولانا محمد عبدالحی صاحب
۱۱۵	تجموعہ خطبہ تمام سال از مولانا محمد عبدالحی صاحب	۷۰	ترجمہ الفکر فی معنی الذکر از مولانا محمد عبدالحی صاحب
۱۱۶	تجموعہ خطبہ ۳ سالہ امام الکلام وغیرہ از مولانا عبدالحی صاحب	۷۰	الرفع والتکلیل فی الحجج والتعدیل از مولانا عبدالحی صاحب
۱۱۷	تکلیف مع زبیرہ از مولانا محمد عبدالحی صاحب	۷۰	تجموعہ دست رسائل از مولانا محمد عبدالحی صاحب
۱۱۸	توسیلہ جلیلہ از مولانا عبدالحی صاحب	۷۰	شرح تہذیب معروہ بہ تختہ شاہ جہان
۱۱۹	تجموعہ ذیل اللالیہ و لقیات للسیوطی	۷۰	ظفر الامانے سے مختصر کچھ جہانے مولانا مولانا
۱۲۰	فی نقد الرجال للعلوی عبد اللہ ابی الحداد سے و	۷۰	محمد عبدالحی صاحب مع مقدمہ ابن الصلاح

محمد خادم حسین عظیم آبادی حسیہ لکنئہ مولانا شہر کی محل







